حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية

١٩٧٧-١٩٩٢م

(دراسة تاريخية)

إعداد

نرمين يوسف غوانمة

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد عبده حتاملة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في

التاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

٢٠٠١

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠٠١/٨/٥م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ.د محمد عبده حتاملة / رئيساً /المشرف	....
د. فيصل عودة الرفوع/ عضواً	....
د. نوفان رجا السوارية/ عضواً	....
د. ممدوح عارف الروسان/ عضواً	....

فهرس المحتويات

الملخص

حزب الليكود ودوره في السياسية الإسرائيلية ١٩٧٧-١٩٩٢

(دراسة تاريخية)

تناولت هذه الدراسة حزب الليكود، ودوره في الحياة السياسية الإسرائيلية، داخلياً وخارجياً منذ نجاحه عام ١٩٧٧م ووصوله إلى الحكم، للمرة الأولى منذ تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين، وقد اعتبر الإسرائيليون هذا النجاح انقلاباً سياسياً داخل المؤسسة السياسية اليهودية.فلأول مرة يكون على رأس الحكم في إسرائيل حزب يميني متطرف بأفكاره وأيدلوجيته وتشدده من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هذا الحزب حقق تسوية سلمية مع مصر عام ١٩٧٧م، بعد زيارة أنور السادات إلى القدس، وقد اعتبر الليكود أن الغاية من معاهدة كامب ديفيد هو إخراج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الفصول الخمسة التي اشتمل عليها مخططها، فالفصل الأول تحدث عن العوامل الرئيسة لنشأة الليكود، والمكونات الأساسية للقوى المؤتلفة معه. مع دراسة العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي أدت إلى وصوله للحكم. وذلك من خلال التفاعل القائم بين البيئة والنظام السياسي، وصولا إلى كيفية ظهور التكتل، والظروف التي أدت إلى نشأته. أما منطلقات الحزب الفكرية والأيدلوجية فهي تلك التي صاغها زعيم الحركة التصحيحية الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي، ومن تلميذيه بيغن وشامير، والقائمة على أفكار توراتية دينية وصهيونية معا، تعتبر أن اليهود هم شعب الله المختار وأن فلسطين من البحر إلى الصحراء هي أرض الميعاد التي وعدهم الله بها.

وقد تناول الفصل الثاني العوامل والظروف التي أدت إلى سقوط حزب العمل الذي حكم إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨، والتي أدت بدورها إلى وصول الليكود إلى الحكم. نذكر منها نتائج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والظروف الاقتصادية التي عانت منها إسرائيل والفساد الذي استشرى داخل اسرائيل وحزب العمل بالذات.

أما الفصل الثالث فقد جاء للحديث عن الاقتصاد الإسرائيلي ومصادر تمويله، في عهد الليكود، وقد تجلى ذلك من خلال المساعدات والدعم الأمريكي الضخم لدولة إسرائيل إلى جانب تحليل لقطاعات الإنتاج، المتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري، وقد أظهرت الدراسة أن إسرائيل دولة تصرف أكثر مما تنتج. وقد تطرق الفصل إلى السوق الأوروبية المشتركة ومحاولة اسرائيل دخوله لما في ذلك من فوائد اقتصادية كبيرة تعود عليها.

وكان الفصل الرابع عن الليكود والسلام، ومواقف أحزاب هذا التكتل من العملية السلمية. وقد أوضحت الدراسة أن السلام في مفهوم هذا التكتل، وأحزاب اليمين الأخرى، تتمحور حول السلام الإسرائيلي بمفهومها الدقيق، القائم على حماية أمنها بالدرجة الأولى، وذلك بعدم التنازل عن الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة عام ١٩٦٧، مع تعزيز الاستيطان في تلك الأراضي، وعدم قيام دولة فلسطينية وسعي إسرائيل الحثيث لأن تعترف الدول العربية بها، وإقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية معها، مع إيجاد حدود مفتوحة مع تلك الدول. معلنة بنفس الوقت بأنها لن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة في غزة والضفة الغربية.

أما السياسة الخارجية فقد تناولها الفصل الخامس، فقد أوضح هذا الفصل السياسة الخارجية لتكتل الليكود، مع التأكيد على مدى التعاون الأمريكي -الإسرائيلي، ودعم الولايات المتحدة لدولة إسرائيل في فلسطين غير المحدود خصوصاً في عهد الرؤساء الثلاثة كارتر، ريغان، وبوش، ومدى تلبيتهم لطلبات إسرائيل. أما عن السلام فهو سلام مزعوم فالمفاوضات لم تنته بعد منذ مدريد عام ١٩٩١ حتى الآن. فأمريكا ستظل معنية بإسرائيل ما دام العرب بدون موقف محدد، وبدون أن تكون المصالح الأمريكية مهدده في منطقة الشرق الأوسط. أما عن علاقات إسرائيل بالاتحاد السوفييتي، فلقد كانت إسرائيل المستفيد الأول من انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث انفتحت الهجرة اليهودية إليها بعد هذا الانهيار. أما الصراع العربي-الإسرائيلي المتمثل بقضيتين هامتين هما اللاجئون والقدس، فقد أوضحت الدراسة أن الليكود يقف موقفاً متشدداً وحازماً من قضية اللاجئين الفلسطينيين، فلا عودة لهم إلى أراضيهم. أما القدس فهم يؤكدون أن القدس هي العاصمة الموّحدة الأبدية لدولة إسرائيل.

فالدراسة هذه أثبتت أن الليكود وإسرائيل بشكل عـام لا يريـدون السـلام، فـهم يريـدون سلاماً وأمنـا لـهم علـى أرض فلسـطين كلـها، دون تحقيـق السـلام والأمـن للشعـب الفلسـطيني صاحب الأرض، وعدم إعطائه حقه في العودة وتقرير المصير.

المقدمة:

يحتل موضوع دولة إسرائيل مكاناً هاماً في الدراسات التاريخية والاجتماعية المعاصرة فقد ظهر في مجال الدراسات التاريخية في الدول الغربية الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدراسات التي تتناول موضوعاً واحداً يدور حول هذه الدولة.

ولعل ذلك يعود إلى كونها دولة حديثة النشأة، حيث لم تنشأ إلا منذ ثلاثة وخمسين عاماً فقط. وقد أوضحت هذه الدراسات وتلك المؤلفات الجوانب المختلفة لوضع إسرائيل، من حيث نشأتها، والأيديولوجية الفكرية للأحزاب الصهيونية المتعددة فيها، وعن مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، ونظام الحكم والتشريع والسياسة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية، وتسليم قواتها. ودراستي هذه هي دراسة أكاديمية شاملة حول تكتل الليكود، تناولت فيها الجوانب التاريخية لتكتل الليكود فبحثت في النشأة والأصول الفكرية لهذا التكتل، مع تحليل للجوانب السياسية والاقتصادية، ووجهة النظر التي اتبعها هذا التكتل للعملية السلمية، خلال فترة ممارسته للسلطة، إلى جانب سياسته وقناعاته من الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة ما يتعلق بالأرض وقضايا اللاجئين، والقدس، وستحاول هذه الدراسة بشكل عام الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ كيف نشأ وتأسس تكتل الليكود؟

٢. ما هي الأصول الفكرية والأيديولوجية للتكتل؟

٣. ما هو دور التكتل في السياسة الداخلية؟

٤. ما هي طبيعة السلام التي يطرحها ويحاول أن يفرضها هذا التكتل؟

٥. ما هو دور التكتل في السياسة الخارجية الإسرائيلية؟

٦. وما هو موقف التكتل من الصراع العربي-الإسرائيلي وخصوصاً من قضيتي اللاجئين، والقدس؟

فبعد تسعة عشر عاماً على بقاء التكتل في صفوف المعارضة استطاع أن يحرز نصراً ساحقاً على حزب العمل في انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧. وقد عرف هذا النصر لدى المحللين السياسيين على أنه الانقلاب السياسي الأول، الذي يحدث في تاريخ دولة الكيان الإسرائيلي منذ نشأتها عام ١٩٤٨، والذي كان يتزعمها طيلة هذه السنوات حزب العمل (المباى)، فالليكود استطاع أن يصل إلى الحكم بعد العديد من الانشقاقات وعمليات الدمج، خاصة بعد أحداث حرب أكتوبر (تشرين) عام ١٩٧٣.

وقد كان هذا الانقلاب متوقعا داخل المجتمع الإسرائيلي، منذ منتصف الستينات بسبب اتجاه الناخب الإسرائيلي نحو اليمين، وذلك عندما قام كل من حزب المباى وأحدوت هعفودا إلى إقامة تجمع (المعراخ) وخاضوا انتخابات عام ١٩٦٥ بقائمة واحدة، وقد كان هذا التصرف حافزا لكل من حزبي حيروت والأحرار إلى التحالف إزاء ذلك، وأطلقوا عليه اسم (جاحال)، وهكذا فمنذ ذلك الوقت ويعتبر هذان المعسكران القوتين الرئيسيتين داخل النظام الحزبي لإسرائيل، خاصة وأن كلا منهما أخذ يعمل على تدعيم قوته وتوسيع صفوفه، من خلال جذب أكبر عدد من الناخبين إلى جانبه. ولكن شعبية حزب العمل أخذت تتراجع بعد حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣، واتهامه بالتقصير، مما كان سببا في ظهور قناعة لدى الناخب الإسرائيلي، بأن حزب العمل قد فقد هويته الأيديولوجية العمالية، واتجه إلى موقف اليمين. فكانت النتيجة بأن فقد هذا الحزب مؤيديه بين أوساط هامة من العمال، وأخذ هؤلاء يفضلون الاقتراع لصالح اليمين. بالإضافة إلى ذلك فإن حزب العمل فقد قياداته التاريخية، مثل: ديفيد بن غوربون، وموشيه شاريت، اللذان كانا لهما تأييد شعبيا واسعا، داخل إسرائيل، كما أن تراجع تأييد الحزب لجولدا مائير رئيسة الحزب أثناء حرب ١٩٧٣، وهي من الجيل القديم، أدى إلى تسليم القيادة للجيل الجديد، وذلك من أجل أن تتحسن صورة الحزب أمام الناخب الإسرائيلي، وقد أدى ذلك إلى أن قدمت جولدا مائير استقالتها، عندئذ تم انتخاب إسحاق رابين رئيسا للحزب عام ١٩٧٤، وكمرشح لرئاسة الحكومة.

وعلى الرغم من الانشقاقات المتكررة التي أصابت تكتل الليكود خاصة في حركة حيروت، إلا أن هذا التكتل كان يوصف بالاستقرار النسبي، مقارنة مع حزب العمل، خاصة وأن زعيم التكتل بيغن كان ذا شخصية قوية، مكن التكتل من الوصول إلى الحكم عام ١٩٧٧، حيث تشكل التكتل من أربعة أحزاب يمينية هي: حزب حيروت، والحزب الليبرالي

(الأحرار)، وحركة لاعام (الشعب)، المركز الحر والقائمة الرسمية. وقد تعاظمت قوة الليكود بسبب الحجم السكاني الكبير لليهود من الأصول الأفرو آسيوية (شرقية)، فهؤلاء كانوا سبباً في خلق قاعدة شعبية واسعة للتكتل عندما دخل في الانتخابات، ببرامج لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لليهود الشرقيين، مما جعل اليهود الشرقيين يتحولون إليه، فكان لذلك أثره في فوزه وتسلمه للحكم، هذا مع العلم بأن حزب العمل (المباى)، كان قد وصف بأنه حزب برجوازي.

إن ثبات مواقف تكتل الليكود ووضوح أيديولوجيته المتعصبة جعلته يفوز في الانتخابات، فتكتل الليكود من الأحزاب الإسرائيلية ذات الفكر الأيديولوجي المتشدد لأرض إسرائيل (المزعومة)، والتي تعود جذورها إلى فترة العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، تلك الأيديولوجية التي صاغها المفكر الصهيوني فلا ديمير جابوتنكسي، الذي يعتبر الأب الشرعي للمنظمة الصهيونية، وخاصة (الأرغون)، تلك المنظمة الإرهابية التي تحولت فيما بعد إلى حزب حيروت. وقبل وصول الليكود إلى الحكم كان يطالب باستمرار بدولة تشمل كل منطقة فلسطين، بما في ذلك شرق الأردن، وبعد قيام دولة إسرائيل فإن جزءاً من هذه المساحة هي التي قامت عليها الدولة، ولكن في عام ١٩٦٧، وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس اعتبر التكتل هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، على أن تكون القدس العاصمة الخالدة والأبدية لدولة إسرائيل، وهذا ما كان يظهر باستمرار في البرامج الانتخابية للحزب، وبأحقية الشعب اليهودي في هذه الأراضي ودعوته لعدم التفاوض حولها. إلى جانب دعوته بالأحقية الكاملة في قيام الاستيطان في تلك الأراضي على أساس أن ذلك حقاً أمنياً وسلمياً لدولة إسرائيل. وهذا ما يتضح في مواقف الحزب، خاصة من المشاريع السلمية، فعندما صاغ بيغن مشروعه السلمي عام ١٩٧٤، ومشروع الحكم الذاتي، كان يعتبر أن هذه الأراضي هي حق تاريخي لشعب إسرائيل، وأن الاستيطان بها أمر ضروري من الناحية القومية. كما اعتبر بأن فكرة إقامة دولة فلسطينية في داخل الأراضي المحتلة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كطرف في التفاوض هو أمر مستحيل.

بناءا على ما تقدم فقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول جاءت المقدمة لتعالج أهمية البحث وفرضيات لها علاقة بموضوع البحث، حيث تم معالجتها ومناقشتها في فصول الدراسة الخمسة.

فالفصل الأول يتناول النشأة والتطورات الفكرية لتكتل الليكود، ففي البداية تحدثت عن العوامل الرئيسية لنشأة الليكود، ثم تحدثت عن نشأة الحزب وتاريخه، ثم تناولت المنطلقات الفكرية- الأيديولوجية للحزب من جابوتنسكي إلى بيغن.

وخصصت الفصل الثاني للحديث عن الليكود في الحكم ففي هذه الدراسة نجد أن هناك عوامل بارزة وهامة ساهمت في وصول الليكود إلى الحكم نذكر منها عوامل داخل حزب العمل، وعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى عوامل سياسية وعسكرية. كما تناول هذا الفصل من الدراسة تحليلاً لنتائج الانتخابات من ١٩٧٧إلى ١٩٩٢، وتقييماً لأسباب النجاح والسقوط. كما تعرض هذا الفصل إلى العوامل الأخرى لسقوط الليكود عام ١٩٩٢ تتعلق بالأحوال الاقتصادية، والخلافات الداخلية التي عصفت بالليكود، ورفض الحزب لدعوة الإصلاح الانتخابي في إسرائيل.

أما الفصل الثالث فكان عن دور الليكود في السياسة الداخلية، فقد تناول هذا الفصل الوضع الاقتصادي في إسرائيل في عهد الليكود، خاصة وأن البرنامج الانتخابي الذي وضعه الحزب عام ١٩٧٧ كان يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدولة والحد من مشكلة التضخم، ووعوده بالتقليل من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، داخل المجتمع الإسرائيلي، كما تناول الفصل المصادر التمويلية للاقتصاد الإسرائيلي، التي كانت عديدة كالمساعدات الألمانية والأمريكية، بالإضافة إلى الاستثمارات الأمريكية، ودعم رأس المال الصهيوني الموجود خارج اسرائيل. هذا وقد تناول الفصل مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب القيام بدراسة تحليلية لأوضاع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية، كما تناول الفصل محاولات إسرائيل، الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة منذ أن تأسيسه.

وقد خصصت الفصل الرابع للتحدث عن الليكود والسلام من خلال البرامج الانتخابية التي طرحها الليكود من عام ١٩٧٧-١٩٩٢، وما هي وجة نظره من كامب ديفيد بالإضافة إلى مشروع بيغن للسلام المتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين تحت إطار معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية. كما تناول الفصل مواقف الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل من مشروع الحكم الذاتي.

أما الفصل الخامس فهو دراسة تحليلية عن السياسة الخارجية للتكتل، منذ عهد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كارتر مروراً بريغان وجورج بوش، ومدى دعمهم المفرط والكبير لإسرائيل، كما تناول الفصل علاقة إسرائيل بالاتحاد السوفييتي، ومدى أهمية عودة العلاقات معه من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم الإشارة إلى موقف الليكود من قضية اللاجئين الفلسطينيين وأحقيتهم بالعودة إلى أراضيهم وأخيرا تحدثت عن موقف الليكود من قضية القدس.

لقد قمت بهذه الدراسة مساهمة مني في هذا المجال فعلينا معرفة دولة إسرائيل وشعبها، معرفة علمية أكاديمية، تستند على المعلومة الموثقة وصولاً إلى الحقيقة فمعرفتنا بدولة إسرائيل معرفة تكاد تكون غير فاعلة، ومن هنا فإن القيام بدراسات تتناول إسرائيل سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، واجتماعياً، وثقافياً تفيدنا في رحلة نضالنا لانتزاع حقوقنا وحقوق شعبنا العربي الفلسطيني وتحرير أراضينا العربية المحتلة. لقد رجعت إلى العديد من الوثائق والمراجع والدوريات العربية والعبرية والأجنبية، لجمع مادة دراستي هذه آملاً أن أكون قد وفقت في تقديم دراسة تاريخية تحليلية لتكتل الليكود وسياسته اليمينية المتطرفة، وعدائه الشديد لأمتنا العربية وللشرعية الدولية. وما عملي هذا إلا مساهمة متواضعة من باحثة تتطلع إلى أن تسهم بالقليل خدمة لقضيتنا الأولى: فلسطين وعروبة القدس.

وأخيراً فلن أنس ما قام به أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور محمد عبده حتاملة من توجيهات ورعاية وعناية لي طيلة دراستي لمرحلة الدكتوراه، وأثناء إعدادي لهذه الدراسة، فلقد كان لتوجيهاته الأثر الأكبر في تخطي العديد من الصعاب التي اعترضتني أثناء الإعداد والكتابة، فقد قومت توجيهاته الكثير من المعلومات، فله مني كل الشكر والامتنان والتقدير، فهذه صفة العلماء، وأستاذي هو نموذج طيب كريم للأكاديمي والباحث القدير.

كما أوجه شكري وتقديري لجميع أساتذة قسم التاريخ في الجامعة الأردنية على ما أولوني من رعاية وتوجيه، وما قدموه لي من علم نافع، والثناء العطر لكل العاملين في مكتبة جامعة اليرموك ومكتبة مؤسسة عبد الحميد شومان، ومكتبة الجامعة الأردنية، لما قدموه لي ولغيري من تسهيلات أثناء إعداد هذه الدراسة.

الفصل الأول

نشأة الليكود وتطوره الفكري

أولاً: عوامل نشأة تكتل الليكود

ثانياً: نشأة التكتل وتاريخه

ثالثاً: تكتل الليكود وأيدلوجية

أ. فكر جابوتنسكي نحو الفكرة الصهيونية

ب. فكر جابوتنسكي لحدود الدولة

جـ: فكر جابوتنسكي الاقتصادي - الاجتماعي

د: المنطلقات الفكرية لبيغن

١. رؤيته للنظام الاقتصادي

٢. رؤيته للنظام الاجتماعي

٣. المشاعر الدينية

أولاً: عوامل نشأة تكتل الليكود

أسفرت الانتخابات العامة التي جرت في إسرائيل عام ١٩٧٧م عن فوز تكتل الليكود بأكبر عدد من المقاعد في الكنيست الإسرائيلي بزعامة مناحيم بيغن حيث حصل على (٤٣) مقعداً ومكنته من تشكيل الحكومة. وقد جاء انتصار الليكود بعد معارك عديدة للوصول إلى الحكم بعد أن كان في صفوف المعارضة، فصعود الليكود إلى الحكم يعتبر انقلاب سياسي واجتماعي واقتصادي في داخل المجتمع الإسرائيلي، كما يوضح التطورات الأساسية التي حصلت في داخل المجتمع الإسرائيلي الداخلية والخارجية والتي كانت نتيجة لصالح تكتل الليكود.

وهذه الدراسة هي محاولة لمعرفة البيئة الداخلية والخارجية التي أدت إلى وصول الليكود إلى الحكم، من خلال التفاعل القائم بين البيئة والنظام السياسي القائم في إسرائيل للوصول إلى دراسة كيفية ظهور الليكود، والظروف التي أدت إلى نشأته، وذلك بتقسيم الدراسة على النحو التالي:

١. البيئة الداخلية وتشمل:

أ. البيئة السياسية- الإقتصادية.

ب. البيئة الإجتماعية.

جـ. البيئة الثقافية.

٢. البيئة الخارجية وتشمل:

أ. البيئة السياسية.

ب. البيئة الثقافية- الإجتماعية.

جـ. البيئة الإقتصادية.

١. البينة الداخلية:

تتمثل البينة الداخلية بتلك العوامل والظروف داخل المجتمع الإسرائيلي وتطوراتها، والتغييرات التي حدثت داخل ذلك المجتمع، والتي بدورها ساهمت في نشأة حزب الليكود ومن ثم وصوله الى الحكم، ويمكننا توضيح ذلك بالتالي:

أ. البينة السياسية- الاقتصادية:

كان حزب العمل (المباي) ومنذ أن دخل الى فلسطين وأصبح الحزب الحاكم في إسرائيل عام ١٩٤٨م، يطبق الأفكار الاشتراكية بزعامة بن غوريون الذي عززها في المؤتمر التاسع لحزب المباي عام ١٩٦٣م، وفي المؤتمر العاشر عام ١٩٦٥. فكان هدف بن غوريون من وراء هذه السياسة تعزيز القومية اليهودية، وتشكيل اطار فكري أساسي للاشتراكية من أجل استقبال المهاجرين واستيعابهم، وايجاد أماكن العمل والسكن لهم، وفي النهاية الوصول الى بناء مشروع الوطن القومي اليهودي [1].

ولكن بن غوريون أخذ فيما بعد عام ١٩٦٥م، يبتعد تدريجيا عن النظريات الاشتراكية- الصهيونية، ويقترب من مواقف أولئك الذين عرفوا باسم الاشتراكية - الديمقراطية. وقد قوي هذا الاتجاه بعد قيام اسرائيل، عندما راحت حكوماتها العمالية تحل المشاكل الاقتصادية التي واجهتها بالاتجاه أكثر نحو انتهاج سياسة اقتصادية يمينية. وذلك باللجوء الى استيراد رأسمال أجنبي، والسماح باستثماره في إسرائيل، وإقامة المؤسسات الصناعية المختلفة على هذا الأساس، وأحيانا باشتراك الهستدروت[*]. وكانت النتيجة المتوخاة من ذلك هو إقناع المستوطن العادي أنه إذا كان العمال أنفسهم يلجأون الى حل

---

(١) حبيب القهوجي، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٦م، ص ١٠٩، دادياني، الصهيونية على حقيقتها، ترجمة دار التقدم موسكو، موسكو، ١٩٨٩م، ص١٧٥، انظر كذلك، نرمين غوانمة، الأحزاب الإسرائيلية وتطلعاتها، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٩٥م، ص٢٢٩-٣٠٠.

• الهستدروت: هو أكبر هيئة نقابية واقتصادية في إسرائيل تأسس عام ١٩٢٠ ويعنى (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) فهو يقوم على تقديم الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي ومساعدات مالية على شكل سلف وهبات الى صندوق العمال المسنين ويقوم بخدمات التربية والتعليم والثقافة، حيث قام بتأسيس عدد كبير من المدارس، أنظر: نرمين غوانمه، إسرائيل، ص٧٦-٧٧. كذلك Loelwenberg, Joseph, Histadrut, Myth and Reality in Israel, Social Structure and Change, Rutgers University, New Bran swick, 1973, p250

المشكلات التي تواجههم، بالاتجاه نحو الطريق الرأسمالي،[١] فلا مانع من أن تلجأ الدولة الى ذلك. فالمعروف أن القوة الاقتصادية الإسرائيلية، كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تزود إسرائيل بالمال اللازم، ليس فقط للإنفاق العسكري، ولكن لضمان مستوى المعيشة والتشغيل والاستثمارات الى جانب تأسيس الدولة اليهودية. فلهذا كان تدفق الرأسمال الأجنبي هو للمساعدة الوطنية[٢]. كما تضمن توفير الحوافز الكافية لإقناع الشركات الصناعية، وخاصة العسكرية لإقامة فروع لها في إسرائيل، بالإضافة الى ذلك فهي التي تضمن للجيش الإسرائيلى تسليحا لا يقل عن تسليح الجيش الأمريكي[٣].

هذا مع العلم أن المباي والسلطة التنظيمية للحزب كانت تقوم بسيطرتها على الهستدروت، فتنامت المنشآت المالية والاقتصادية والمؤسسات الصحية في داخله. كما شددت على المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية اللتين قدمتا الرأسمال العام، الذي تدفق على البلاد بكميات متزايدة[٤]. فأعضاء الهستدروت كانوا يعتمدون على قادة الهستدروت من أجل حاجاتهم المادية، ولذلك جنحوا نحو إطاعته. أما الوسط اليهودي خارج الهستدروت فقد كان منظما كذلك في أحزاب غالبا ما تكون أحزابا صهيونية، وذلك من أجل تجميع هذه الأحزاب في نظام قوى واحد وقد شجع المباي هذه الأحزاب لتنظيم أنفسها في مجموعة حزبية منظمة، وأخذ المباي يساعدهم في مقابل الولاء له. مما كان له الأثر في إيجاد نوع من العلاقات الشخصية بين رؤساء المباي ورؤساء جماعات الأحزاب الأخرى. ولكن هذه العلاقات لم تكن متماثلة، لأن المباي سيطر على المنظمات التي جلبت رأسمال من الخارج[٥].

وهكذا فان القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي، كانت باستمرار مرتبطة وخاضعة للجهاز الحكومي. ولم تكن الأهداف مستقلة عن السياسات الحكومية، فقد انحصر دورها في تنفيذ الأهداف الحكومية والدفاع عن السياسات التي تضعها تلك الحكومة. كما أن وصول

---

(١) صبري جريس، اليمين الصهيوني، نشأة وعقيدة وسياسة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٨م، ص ١٧٥.

(2) Yonathan, Shapiro, The End of Dominat Party System, Asher Arian. The Elections in Israel - 1977, Jerusalem Academic Press, Jerusalem, 1980. P. 28.

(٣) الليكود في مواجهة معضلات لا حلول لها، مجلة الأرض، العدد ٢٢، ١٩٧٧/٨/٧م، ص١٩.

(4) Yonathan, The End of Dominat Party, P. 26.

(5) Ibid, P. 27.

بعضها لمراكز القوة داخل الدولة الإسرائيلية، اعتمد على علاقة هذه القوة مع النخبة الحاكمة، بالإضافة إلى خبراتها وكفاءاتها الفنية العالمية، مما جعل هذه القوى عاجزة عن ممارسة دور خاص ومميز بها على صعيد الحياة السياسية، والمساهمة في صنع القرارات السياسية الرئيسية[١]. كما أن القطاع الخاص كان يحصل على المساعدات الخارجية الكبيرة عن طريق الوكالة اليهودية، والتي كان يسيطر عليها حزب المباي[٢]. وبهذا فقد حاول المباي منذ حكمه للدولة الإسرائيلية، أن يوجه الاقتصاد من خلال ضبط الأسعار وترشيد الغذاء والمواد الأولية، محاولا بذلك بناء اقتصاد اشتراكي. ولكن هذه السياسة تغيرت في غضون سنوات قليلة، لأن الحزب أخذ يشجع الاستثمارات الرأسمالية القادمة من الخارج من أجل تطوير الاقتصاد للتغلب على البطالة الناتجة عن الهجرة المكثفة[٣].

وعندما بدأ الليكود يبرز على الساحة السياسية أخذت الاجراءات الاقتصادية لليكود تقوم على أساس اقتصاد رأسمالي بدلا من الاقتصاد الذي بنته حكومات المباي، القائم على أساس خليط من الأفكار البرجوازية، والأفكار الاشتراكية المحرفة لخدمة الصهيونية وبناء الدولة اليهودية[٤].

إن جميع الأحزاب الصهيونية لا تختلف في التوجهات العامة حول أهداف وغايات الصهيونية، فحزب المباي الذي تبني الاشتراكية في أيديولوجيته، وزعم بأنه يطبقها في أنظمته الاشتراكية، نراه في نفس الوقت يشجع الاستثمارات الأجنبية، والمعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، لأنها عوامل تتحكم في درجة النشاط الاقتصادي في إسرائيل[٥]. وهذا النظام الاقتصادي السياسي القوي الذي ترأسه حزب العمل، تعرض في السنوات الأخيرة الى أزمة اقتصادية ضخمة في داخل البلاد كتضخم الأسعار وانخفاض قيمة العملة، ارتفاع تكاليف

---

(١) نظام بركات، آلية صنع القرار السياسي في إسرائيل، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٧م، ص٣٢.

(2) Yonathan, The End of Dominate Party, P. 28.

(3) Ibid, P. 29

(٤) صعود الليكود للحكم في إسرائيل، مجلة الأرض، السنة الرابعة، العددان (٢٠، ٢١) ١٩٧٧/٧/٢١م، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٧م، ص٦.

(٥) سقوط التجمع العمالي في الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الأرض، العدد (١٩)، ١٩٧٧/٦/٢١م، ص ٢٠.

المعيشة. فعندما وصل الليكود الى الحكم عام ١٩٧٧م، ركز في برنامجه الاقتصادي على تحسين الأوضاع الاقتصادية، وميزان المدفوعات والتضخم، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد المباشر، وتقليص الخدمات مما أدى في النهاية الى سقوطه[١]، بسبب عدم استطاعته كما ذكر في برامجه الانتخابية من تحسين الأوضاع الاقتصادية.

هذا الى جانب أن مسألة العجز في توفير الطاقة البشرية اللازمة ليس فقط للنمو الاقتصادي، بل تعدى ذلك إلى كيفية المحافظة على القوة العسكرية- الاقتصادية. فهذا النقص في الطاقة البشرية يعني أن الاستثمار في قطاع الصناعة، سوف يصبح شبه مستحيل، كما أن الصناعة الإسرائيلية، سوف تعاني من نقص الطاقة البشرية، وذلك بسبب توقف الهجرة من ناحية والنزوح المتزايد للشباب الإسرائيلي الى خارج البلاد، من ناحية أخرى[٢].

وقد حاول الليكود السيطرة على الهستدروت وضربه من الداخل وزعزعته، لأنه يعارض سيطرة الهستدروت على النشاط الاقتصادي، وهذا يعني تجريد الهستدروت من أهم عناصر قوته وتحويله الى مجرد اتحاد للنقابات المهنية[٣]. كما أن الليكود كان يرى الهستدروت وحركة العمل، عدوين يجب القضاء عليهما، حتى يتمكن من ممارسة السلطة التي فاز بها عام ١٩٧٧م، وذلك بحكم أيديولوجيته المناهضة للرفاه الاجتماعي[٤]. هذا وقد وصفت المجلة الأمريكية المعروفة باسم (U.S. News) الوضع الذي استلم فيه الليكود السلطة من حزب العمل، على الشكل التالي: "في السنة الماضية بلغ معدل التضخم المالي ٣٨% وكان العجز في ميزان المدفوعات يزيد عن ثلاثة مليارات دولار، بينما لم تزد نسبة نمو الاقتصاد عن نسبة أسمية تبلغ ١%، وبلغ الدين الخارجي نحو ١٠ مليارات، أي أن كل رجل وطفل وامرأة مدين بمبلغ ٢٨٥٠ دولار بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وزيادة الضرائب

---

(١) صعود الليكود للحكم، مجلة الأرض، ص٦.

(٢) الليكود في مواجهة معضلات، مجلة الأرض، ص ١٦.

(٣) صعود الليكود، مجلة الأرض، ص٥.

(٤) ياني، سيرجينو، الهستدروت والحق في الأحزاب الايديولوجية والاقتصاد في إسرائيل، إعداد إلياس جرايسة، وهداية أمين، مركز المعلومات البديلة، القدس، ١٩٩٨م، ص ١٠٦-١٠٧.

مع انخفاض وتدني مستوى المعيشة كل ذلك أدى إلى تدني حجم الهجرة اليهودية التي هي شريان الحياة للدولة. ففي عام ١٩٧٦م قدر عدد المهاجرين بـ ٢٠,٠٠٠ مهاجر بينما بلغ عدد المغادرين من اسرائيل ٢٢,٠٠٠ اسرائيلي"[١]، وهذا يبين بأن الليكود أخذ يعمل على تحجيم دور الهستدروت والحد من تدخله أيضا في الشؤون السياسية.

ب. البيئة الاجتماعية:

يفتقر المجتمع الاسرائيلي بطبيعته الى التجانس والتكامل الاجتماعي بسبب تباين وتعدد أصوله العرقية والحضارية، فهو يتصف بكثرة التناقضات والصراعات الداخلية، مما أدى الى ظاهرة التفكك الاجتماعي[٢]. وقد ظهر هذا التباين منذ نشأة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، ولكنه ازداد عام ١٩٧٣م حيث ازدادت الهوة الاجتماعية بين اليهود الشرقيين والغربيين، دون أن يحاول آنذاك الحزب الحاكم المباي بأيديولوجيته الاشتراكية- الصهيونية أن يقدم حلا لهذه المشكلة الاجتماعية، فكانت النتيجة تراجع اليهود الشرقيين عن تأييد حزب العمل، وتوجههم نحو اليمين المتطرف بزعامة الليكود، مما جعل الليكود ينجح في انتخابات الكنيست لعام ١٩٧٧م ويتولى لأول مرة السلطة[٣].

ويفسر رشاد الشامي عن ايلي ايليشار تأييد اليمين المتطرف هذا من قبل اليهود الشرقيين بقوله: "إن كل قاعدة اجتماعية تتألم، لا بد أن تثور، وهي تلجأ أول ما تلجأ الى أبنائها، فإذا رأت أن لا فائدة ترجى منهم فهي تتحول الى أقرب الأحزاب اليها، لتعمل على اسقاط الحزب الحاكم آمله في أن الحكم الجديد سيحسن من حالتها، فالاقتراع لبيغن هو إعلان احتجاج شديد اللهجة، لان اليهود السفارديم (الشرقيين) لم يشعروا بأنهم يملكون من القوة للوقوف وجها لوجه أمام المؤسسة الحاكمة بتنظيماتها الخاصة، عندئذ لجأوا الى الحزب البديل كأفضل طريقة يعبرون بها عن يأسهم واعتراضهم"[٤]

---

(١) الليكود في مواجهة معضلات، مجلة الأرض، ص ١٩-٢٠.

(٢) نظام بركات، آلية صنع القرار السياسي، ص ١٨.

(٣) رشاد عبدالله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤م، ص١٨٤-١٨٥.

(٤) رشاد الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، ص ١٨٥-١٨٦.

فمن هنا يتضح مدى خيبة أمل اليهود الشرقيين من حزب العمل وقادته الذين كانوا يحكمون إسرائيل، كما يبين مدى استيائهم من طريقة استقبالهم وتوطينهم في فلسطين. فعندما جاءت انتخابات ١٩٧٧ اتجه اليهود الشرقيون الى التصويت لصالح الليكود، متراجعين عن تصويتهم لحزب العمل- المباي- على اعتبار أنه المسؤول عن سوء أوضاعهم، منذ هجرتهم الى البلاد، كما أن البرنامج الاقتصادي الذي وضعه المباي، وما قدمه من حوافز اقتصادية سريعة ومؤقتة لليهود الشرقيين، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة عجلت في سقوط المباي، وتجمع لليهود الشرقيون حول تكتل الليكود، مما كان عاملا مساعدا على إنجاحه، خاصة وأن اليهود الشرقيين كانت لهم تجربتهم مع حزب العمل طوال فترة حكمه. ويرى الشرقيون كذلك أن الحزب أبقاهم طبقة شبه أمية تابعة ومستغلة، من قبل الطبقات الأعلى ذات الأصول الغربية[١]. كما أن اليهود الشرقيين سيطرت عليهم الأحزاب الدينية مما أتاح لليكود بأن يسيطر عليهم بسهولة، ولهذا فضل اليهود الشرقيون التصويت لصالح الليكود لأنهم رأوا فيه بأنه سوف يحركهم اجتماعيا، وأنهم سيحصلون على منزلة أعلى في داخل المجتمع الإسرائيلي، بينما رأوا حزب العمل بأنه ورطهم اجتماعيا وأنه يقف بجانب اليهود الغربيين[٢].

جـ. البيئة الثقافية

ترجع أهمية البيئة الثقافية إلى القوى الدينية اليهودية كأساس للوجود اليهودي في فلسطين، وفي بعث القومية اليهودية، ودورها في عمليات الاستيطان الأولى، ويظهر دور القوى الدينية في المجتمع الإسرائيلي في مدى قدرتهم على التحكم في السياسات الحكومية الداخلية، مما جعل صانعي القرارات السياسية الداخلية أو الخارجية يستشيرونهم[٣].

---

(١) هناك هوة في التعليم بين اليهود الغربيين الاشكناز واليهود الشرقيين (السفارديم) حيث ان نسبة التعليم للاشكناز أعلى من السفارديم للمزيد عن هذه الهوة: انظر:

Smooha, Sammy, Jewish Ethnicity in Israel, Keith Kyle and Joel Peters, Whither Israel? The Domestic Challenges, I. B. Tauris and Co. Ltd. London, 1993, P. 162.

(2) Smooha, Jewish Ethnicity, P. 171.

(٣) نظام بركات، آلية صنع القرار، ص ٢٤.

ويعتبر تكتل الليكود من الأحزاب المتعصبة دينيا، ولكن لا يستطيع ان يصرح بذلك، لذا أخذ ينادي بفكرة القومية اليهودية كبديل للتعصب الديني. فلهذا أخذ بيغن يتقرب ويتفاهم مع الحزبين الدينيين (المفدال واغودات يسرائيل)، وذلك بلسبب التقارب في التوجهات المشتركة، بين الطرفين بشأن المناطق المحتلة، والضفة الغربية[١]. كما ان المفدال أصبح فيما بعد حليفا لليكود، وأخذ يستخدم الدين والمشاركة في الحكم لخدمة مصالحه، والضغط على الليكود لتحصيل مطالبه. هذا ويعتبر حزب اغودات يسرائيل الديني من أشد الأحزاب المتعصبة دينيا، وقراراته مرتبطة بمجلس حكماء التوراة، الذي يملي شروطه على الليكود لتنفيذ مطالبه[٢].

وقد حدد البروفسور أفنير شاكي الحاخام الأكبر في حزب المفدال، مآخذه على حزب العمل بما يلي:

١. ان حزب العمل في العقد الأخير انحرف يسارا في مجال الدين والدولة، واقترب أكثر من (راتس) و(مابام)، وليس للأحزاب الدينية، بينما كان الحزب في فترة بن غوريون وجولدا مائير، له مواقف بينها احترامه للتقاليد، على الرغم من وجود اعتبارات نفعية وسياسية. وفي السنوات الأخيرة، سعيا نحو التنافس مع أولئك الذين انسحبوا منه، اختار حزب العمل الطريق الذي يضر بالوضع الراهن.

٢. عقد حزب العمل مع الإصلاحيين حلفا، مع علمه بان هناك صراعا قويا بين الإصلاحيين والأرثوذكس، وقد تجلى هذا الأمر في وجود اتجاه للتراجع من وجهة النظر الخاصة بأن الحاخامية في إسرائيل أرثوذكسية. وهذا الأمر يضر بمكانة الحاخامية، والتشريع. هذا ويقف حزب المباي ضد المفدال ومطالبه في تعديل قانون العودة وتحديد اليهودي وفقا للشريعة. والذي يثير المفدال في هذا الموقف من جانب حزب المباي ما يتردد من ان حزب العمل يتلقى دعما سياسيا من اليهود الرأس ماليين في أمريكا، لأنهم يمثلون جمهورا ثريا.

٣. يعمل حزب العمل بمنهجية مدروسة على إلغاء بعض القضايا الرئيسية، مثل يوم السبت، التعليم الديني، ومكانة المحاكم الحاخامية، والحاخامية الرئيسية.

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٤.

(٢) صعود الليكود، مجلة الأرض، ص٢.

٤. يقف حزب العمل موقفا متساهلا من قضايا الاستيطان في الأراضي المحتلة. إلى جانب القضية الخاصة (أرض إسرائيل)، والتي تعتبر من القضايا الرئيسية التي لن نتنازل بأي حال من الأحوال عن حقنا في الاستيطان في كل جزء من (أرض إسرائيل) لأن هذا حق ديني وتاريخي قانوني أخلاقي لا مجال لمراجعته، فنحن نطالب بتوسيع الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة[1].

وقد كان لهذه المآخذ على حزب العمل من قبل المفدال، والمتعلقة بمواقفه من قضايا الدين، كل ذلك أدى إلى تقارب المفدال من الليكود، الذي أبدى بطريقة ذكية استجابة ملموسة لكل هذه المطالب.

٢. البيئة الخارجية

لعبت العوامل الخارجية دورا هاما في نشأة الليكود ووصوله إلى الحكم، فالظروف الخارجية التي تتعلق بالأوضاع السياسية الخاصة بالمنظمات الصهيونية بالإضافة إلى الظروف الثقافية ودور رجال الدين اليهودي، ودعمهم للقومية اليهودية، التي أخذ ينادي بها اليمين الصهيوني إلى جانب الظروف الاقتصادية، ودور الرأسمالية العالمية كل تلك العوامل مجتمعة كان لها دورها في دعم الليكود وصعوده إلى الحكم.

أ. البيئة السياسية:

كانت المنظمة الصهيونية العالمية التي تأسست في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ أي قبل قيام إسرائيل، هي الجهاز المركزي للفكرة الصهيونية، بوصفها وليدة فكر الحركة القومية، الرأسمالية، التي كانت تدعو إلى خلق مجتمع قومي يهودي صرف في فلسطين، وإنشاء دولة على أرضه التاريخية. فمن المعروف أن جابوتنسكي كان عضوا في المنظمة الصهيونية، وعندما حصل الخلاف بينه وبين وايزمن أسس المنظمة الصهيونية الجديدة عام ١٩٣٥م ولكن المنشقين والذين عرفوا بالتنقيحيين عادوا وانضموا إلى المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الثاني والعشرين عام ١٩٤٦، بعد أن زالت الفوارق بين التيارين وتحالفوا مع العمال

---

(١) رشاد الشامي، القوى الدينية، ص ٢٢٩-٢٣٠.

الغالبية في المؤتمر، وبالتالي السيطرة على اللجنة المركزية للوكالة اليهودية[١]. وحددت في هذا المؤتمر ميزانية المؤتمر بمبلغ مليون ونصف دولار. وتعتمد هذه الموازنة على تبرعات اليهود الأغنياء، الذين ساهموا بشكل كبير في تمويل بعض المشاريع. ولكن القسم الأكبر من هذه التبرعات كانت تأتي من الدوائر الاستعمارية، وذلك من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة العربية[٢]. وكانت المنظمات الصهيونية تمارس دور حكومات الظل في النظام السياسي الإسرائيلي، نذكر مثلا في مجال أنشطة المنظمة الصهيونية في هذا المجال، وصول حوالي ألف عضو من أعضاء منظمة صهاينة أمريكا إلى إسرائيل في النصف الأول من شهر تموز يوليو ١٩٧٧م لحضور المؤتمر الثمانين للمنظمة الذي سيعقد في هذا العام. وهذا له دلالته، فمنظمة صهاينة أمريكا هي المنظمة الثالثة بعد منظمتي (بني بريت)* و(هداسا) *، إذ يصل عدد أعضائها إلى حوالي مائة وعشرين الف عضو، ويرأسهم الحاخام يوسف ترنشتاين، وهي المنظمة الوحيدة في أمريكا الموالية أساسا لحركة حيروت وتكتل الليكود[٣]. وقد أدى ذلك إلى دعم تكتل الليكود وصعوده.

وكان هدف يوسف ترنشتاين من قدومه إلى إسرائيل هو المشاركة في اجتماعات منظمة صهاينة أمريكا، الذي افتتح في ٦ - ٧-١٩٧٧م. ومن المعروف ان هذه المنظمة الصهيونية الأمريكية ليست الوحيدة في الولايات المتحدة. ألا أنها تضم نواة صلبة من

---

(١) صعود الليكود، مجلة الأرض، ص ٥.

(٢) الحكومة الإسرائيلية وحكومة الظل، مجلة الأرض، العدد ٢٤، ١٩٧٧/٩/٧م، ص ١٤.

* بني بريت: اي (ابناء العهد)، أسست عام ١٨٤٣م، كهيئة يهودية أخوية، تؤكد على المحافظة على اليهودية من خلال إقامة المشاريع في إسرائيل وذلك من أجلها ومن أجل يهود السوفيت انظر: لي، اوبرن المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الأساتذة، مراجعة د. محمود زايد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٠٧-١١٩.

* هداسا: تعني (الريحان) واسم (الملكة التوراتية استر)، تأسست عام ١٩١٢م هدفها تنمية التعليم الصهيوني واليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية والبدء بالتحريض من أجل الصحة العامة وتدريب الممرضات في فلسطين. للمزيد، لي، اوبرن، المنظمات اليهودية، ص٣٨-٤١.

(٣) الحكومة الإسرائيلية وحكومة الظل، مجلة الأرض، ص ١٤؛ وللمزيد عن هذه المنظمات انظر: لي، اوبرن المنظمات اليهودية الأمريكية.

الصهاينة المخلصين للعرف الروحي والسياسي الذي وضعه زعيمهم ورئيسهم الراحل (اباهيلل سيلفر) [١].

وجدير بالذكر بأن هذه المنظمة الصهيونية الأمريكية الموالية لتكتل الليكود كانت بنفسها قد بدأت بحملة لجمع التواقيع على عريضة تطالب بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل ابيب إلى القدس[٢]. كما ان اللجنة التنفيذية للمنظمة، اتخذت قرارا ايديولوجيا بالإجماع نص على أحقية اليهود التاريخية في (أرض إسرائيل) كلها. وقد هدف هذا المشروع الوصول إلى حشد مليون صهيوني مسجلين في العالم من خلال إقرار مشروع العضوية في الوكالة اليهودية، مع ضمان الانتخاب الديمقراطي للأعضاء في المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين. وقد كان هؤلاء يحضرون كل المهرجانات الصهيونية، ويرسلون الرسائل إلى الصحف المحلية وأعضاء الكونغرس دفاعا عن الدولة الصهيونية[٣].

ب. البيئة الثقافية - الاجتماعية:

من الجدير بالذكر ان هناك تكاملا بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، وان الجاليات اليهودية الأمريكية تلعب دورا هاما في مستقبل اليهود فهي تعبر عن الإبداع التاريخي لليهود في الشتات. كما ان مساعي الجالية اليهودية في أمريكا للحفاظ على وجودها وتأكيده، له دور في مستقبل الشعب اليهودي، بالإضافة إلى ان لهما مصالح مشتركة تتطلب تصميما متبادلا[٤].

---

(١) الحكومة الإسرائيلية وحكومة الظل، مجلة الأرض، ص ١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤.

يذكر ان هذه التنظيمات الصهيونية تعمل في إطار الدولة الإسرائيلية واليهود ضمن تعميق الرابطة بين إسرائيل واليهودية العالمية وتقوية مكانة الحركة الصهيونية العالمية سياسيا وتنظيميا. وتنشيط حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عن طريق تنشيط الدعاية الصهيونية في أوساط يهود العالم، وتحسين أوضاع استيعاب المهاجرين ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. وتنشيط الدعم الاقتصادي والسياسي لإسرائيل من قبل اليهودية العالمية. وأخيرا تنشيط الدعاية الصهيونية السياسية لتقوية تأييد المجتمعات الغربية لأهداف إسرائيل السياسية. الحكومة الإسرائيلية وحكومة الظل، ص١٥.

(٣) عبدالوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، المرحلة الامبريالية، الجزء الثاني، (ب. د. ن)، (ب، ت)، ص٧١.

(٤) حمد الموعد، أخر التطورات، مجلة الأرض، ص ٤٣-٤٤.

فلهذا أعطت المنظمة مكانا للحاخاميين اليهود من أجل تأكيد الصفة الدينية العقائدية، خاصة وان لهم دورا في الحياة السياسية والثقافية ليهود العالم. فكان الدور السياسي الذي مارسوه هو اتصالاتهم مع الرئيس الأمريكي السابق (كارتر) وكبير الحاخاميين في إسرائيل شلومو غودين، مما جعل الرئيس كارتر يرسل رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية، تنص على ان الولايات المتحدة ليست هي التي ترغب في إقامة دولة فلسطينية، بل هي تفضل تسوية قضية الضفة الغربية بين إسرائيل والأردن، كما ان الولايات المتحدة لا تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وانما تعتمد على القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن[١]. وكان الحاخام غودين قد قام بإبلاغ (كارتر) بما يلي "ان التوراة تحظر على إسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية لكونها القلب والعقل بالنسبة لإسرائيل، وصرح كذلك بعد عودته إلى إسرائيل بأنه لا توجد قوة في العالم تحركنا عن يهودا والسامرة فعندما نحرر مكانا ونحتله ينبغي علينا ان نستوطن فيه، وان نبقى بشكل لا يمكن معه لأية قوة مهما كانت عظيمة ان تحركنا من هناك"[٢].

ولا شك ان الحاخامات اليهود الموجودين في (أرض إسرائيل) وفي الدول الرأسمالية كبريطانيا وأمريكا يحضون بقوة على إقامة المستعمرات الاستيطانية في (أرض إسرائيل)، وطرد الفلسطينيين، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا ما يؤكده ويتبناه حزب الليكود في جميع برامجه الانتخابية[٣]. فهو يترجم كل ما تطالب به الحركة الصهيونية والحاخاميون اليهود وفئة المتعصبين التوارتيين.

هذا وتتمثل البيئة الاجتماعية في وجود أعداد كبيرة من اليهود في أنحاء مختلفة من العالم خارج إسرائيل. والقسم الأكبر منهم يعمل تحت مظلة منظمات صهيونية عالمية، كالمنظمة الصهيونية في أمريكا، وتلك المنظمة التي تعمل بنشاط كبير على دعم إسرائيل في الداخل والخارج، وتشجيع الارتباط التام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومقاومة

---

(١) الحكومة الإسرائيلية وحكومة الظل، مجلة الأرض، ص١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥

(٣) جارودي، روجيه، ملف إسرائيل، دراسة للصهيونية السياسية، ترجمة مصطفى كامل فوده، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥م، ص١١١.

نفوذ الاتحاد السوفيتي (سابقا)، كما تقوم بجمع الأموال لدعم نشاطات إسرائيل المختلفة[١]. كما ان هذه المنظمة وبالتنسيق مع إسرائيل تتبنى قضية اليهود السوفيت والقيام بالحملات الإعلامية لذلك، فهي تصر على ضرورة إجبار اليهود الذين يغادرون الأراضي السوفياتية على التوجه إلى إسرائيل مباشرة وإغلاق أبواب الولايات المتحدة أمامهم[٢]. كما ان هناك رابطة الصهيونيين التي لها نشاطاتها مع اتحاد الجماعات الدينية، ولها اتصالها أيضا مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية والكونغرس الأمريكي، لتؤمن التزام أمريكا بأمن إسرائيل[٣].

كما ان إسرائيل لها علاقة بالمؤتمر اليهودي العالمي الذي تأسس عام ١٩٣٦م، والذي يؤيد سياسة إسرائيل، ويقاوم الحملات والنشاطات المعادية لإسرائيل والصهيونية في العالم. بالإضافة إلى ان الوكالة اليهودية التي ازداد نفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية مع الجاليات اليهودية المنظمة والمرتبطة مع المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، فهؤلاء يحترمون الزعامة في إسرائيل والحركة الصهيونية[٤].

هذا، وقد نجح تكتل الليكود بالاتصال مع هذه الجماعات اليهودية في الخارج قبيل الانتخابات، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الأصوات، وليؤمن بها، فرصة نجاحه كأكبر قوة سياسية في إسرائيل. لذلك نجد ان بياناته الانتخابية كانت دقيقة كي تؤثر على الحكومات الأجنبية والرأي العالمي. وذلك من خلال نشرات صغيرة مطبوعة، وقد خصصت كل نشرة بقضية معينة، ولكي تحقق هذه الحملة الغرض المنشود دعمت هذه الطريقة بإعلانات في الجرائد وخطابات القادة المرشحين في الكتلة ومقالات في الدوريات، ومقابلات في الراديو والتلفاز. حتى ينال التجمع الدعم الخارجي عملوا على ان يحتل مناحيم بيغن قمة القائمة

---

(١) لي اوبرن، المنظمات اليهودية الأمريكية، ص٤٣-٤٤.

(٢) حمد الموعد، أخر التطورات، ص ٥٠.

(٣) لي اوبرن، المنظمات اليهودية الأمريكية، ص ٤٩.

(٤) حمد الموعد، أخر التطورات، مجلة الأرض، ص ٤٦.

الانتخابية[١]. وذلك لأن شعبيته كانت قد ازدادت ليس في داخل المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل وفي الخارج أيضا[٢]. كل ذلك كان له أثره في نجاح هذا التكتل وقيادته للدولة الإسرائيلية.

هذا وقد تزايد تدخل يهود أمريكا في أمور إسرائيل الداخلية عندما فشل اليهود الأمريكيون عام ١٩٧٨م في تعيين معاون وزير المالية (يورام اريدور) لمنصب أمين صندوق الوكالة اليهودية، على الرغم من محاولات بيغن إقناع اليهود الأمريكيين وقد عين لهذا المنصب عكيفا ليفنسكي[٣].

جـ. البيئة الاقتصادية

لعبت التعويضات الألمانية دورا كبيرا في تمهيد الأرض أمام الراسمال الأجنبي الأمريكي والبريطاني والفرنسي، فقد ساهمت هذه الأموال في بناء أساس للصناعات المختلفة، وإقامة المشاريع المتطورة، وبشكل عام بتأسيس الدولة الإسرائيلية[٤]. كما مارست القوة الرأسمالية العالمية المرتبطة بالمنظمات الصهيونية، دورا متزايدا في التأثير على السياسة الخارجية الإسرائيلية. فهي تقدم مساعدات مالية مباشرة من قبل المنظمات اليهودية الأمريكية[٥].

وتزايد هذا التأثير بعد حرب ١٩٧٣م نتيجة حاجة القيادة السياسية الإسرائيلية لمساعدتهم ودعمهم المالي. فقد بدأت الجماعات والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، في ممارسة ضغط على القيادة السياسية في إسرائيل، لإجبارهم على اتخاذ مواقف تتواءم وتطلعاتها بالتعاون مع بعض القوى الاقتصادية الداخلية مثل منظمة

---

(1) Akzin, Benjamin, The Likud, The Election in Israel, 1977. Edited by Asher Arian, Jerusalem Academic press, Jerusalem, 1980, P 48.

(2) Ibid, P 46.

(٣) حمد الموعد، اخر التطورات، مجلة الأرض، ص ٤٦.

(٤) نذير جذماتي، الاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد ٢، شباط، ١٩٨٨م، ص٤٤.

(٥) حمد الموعد، أخر التطورات، مجلة الأرض، ص ٥٠.

(AIPAC) (*) اللجنة الأمريكية الإسرائيلية العامة، التي ينحصر عملها داخل الكونغرس الأمريكي، وتقوم بعمل الضغط من خلال متابعة أحاديث وتصريحات وخطب أعضاء الكونغرس حول إسرائيل وسياستها(٢). كما ان لهم دورا في وصول القيادات اليمينية برئاسة مناحيم بيغن إلى الحكم، الذي عمل على التخفيف من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي. لذا، فأن سياسة حكومة الليكود الاقتصادية كانت تنصب على فتح المجال لتشجيع القطاع الخاص، والاستثمارات الرأسمالية الداخلية والخارجية على حد سواء(٣).

ثانيا: نشأة التكتل وتاريخه:

وهكذا فقد أسفرت الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) الإسرائيلي لعام ١٩٧٧م، عن انقلاب سياسي بنجاح تكتل الليكود، الذي حكم إسرائيل مع حلفائه من الأحزاب الصهيونية اليمينية والفاشية والمتدينة خلال ستة عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٩٢). بزعامة مناحيم بيغن مؤسس حركة حيروت، الموروثة عن أستاذه فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الحركة التصحيحية، وصاحب المبادئ المتعصبة الشوفينية. وقد أخذ الليكود يشق طريقه نحو العمل السياسي في ١١-٩-١٩٧٣م عندما تم الإعلان عن تشكيل تكتل الليكود والتوقيع على ميثاقه الأساسي. فقد تشكل من ثلاث كتل سياسية يمينية كانت خارج الكنيست، وأبرز الكتل السياسية حجما التي تشكل منها الليكود، كانت كتلة (جاحال) التي تشكلت عام ١٩٦٥م من (حيروت والأحرار). أما الكتلتان البرلمانيتان الاخريان فكانتا كتلة المركز الحر، وكتلة القائمة الرسمية، أما أقوى الكتل البرلمانية التي تشكل منها الليكود فهي حركة من (أجل أرض إسرائيل

---

* AIPAC: American Israel Publice Assoccition Committy

اللجنة الأمريكية الإسرائيلية العامة المشتركة، أسسها الصهيوني الأمريكي كنن عام ١٩٧٤، وقد لعبت دورا بارزا في العديد من المجالات مثل الكونغرس، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع الامريكية، (البنتاجون)، وفي الانتخابات الرئاسية الامريكية وهي تسعى دائما للضغط على هذه المؤسسات من أجل مصالح إسرائيل، للمزيد انظر ياسر زغيب، ايباك، قصة الأخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية. دار الندى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨. نصير عاروري، تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٦)، تشرين الأول (اكتوبر)، ١٩٨٨، ص٤-٧ Tivanan, Edward, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy, New York, Simon and Schuster, 1987.p12-14.

(٢) المرجع نفسه، ص٥١.

(٣) نظام بركات، آلية صنع القرار، ص٣٠

الكاملة). هذا بالإضافة إلى بعض الفعاليات العسكرية والاقتصادية التي تبنت فكرة إقامة التكتل اليميني السياسي المنافس لحزب العمل. ومنذ تشكيل الليكود ١٩٧٣م شهد هذا التكتل العديد من عمليات الانشقاق عنه، بالإضافة إلى انشقاقات داخل الكتلة نفسها. وفي المقابل يلاحظ في الوقت نفسه التحاق كتل به، أو أخرى تنسحب منه، ولكن يبقى اساس الكتلة باقيا والمتمثل بحزبي (حيروت والأحرار). ومن هنا فسوف نتناول في هذه الدراسة النشأة التاريخية لهذا التكتل والأحزاب التي انضمت إليه عشية انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧م، حتى استطاع ان يفوز بالحكم.

والحديث عن تكتل الليكود لا بد ان يقودنا إلى البحث في المكونات الأساسية للقوى المؤتلفة، بهدف الوصول إلى تحديد المرتكزات الفكرية والسياسية، لهذه القوى، والكشف عن أهدافها ومبادئها وخططها المستقبلية ومن أهم هذه القوى التي تشكل منها الليكود:

حركة حيروت (الحرية):

وهي الحركة التي تشكل العمود الفقري في الليكود، تأسست عام ١٩٤٨م بزعامة مناحيم بيغن، وذلك في أعقاب حل منظمة الأرغون (اتسل) العسكرية الارهابية وتحويلها إلى حزب سياسي، استعدادا لخوض انتخابات الكنيست الأول لعام ١٩٤٩م وذلك بعد الإعلان عن قيام إسرائيل ومطالبة المنظمات العسكرية بحل نفسها والالتحاق بالجيش الإسرائيلي[1].

وتعود جذور هذه الحركة إلى "منظمة الاتحاد الصهيونيين التصحيحيين"، التي تبلورت على يد فلاديمير جابوتنسكي* عام ١٩٢٥م، الذي اعتبر الأب الروحي للحركة التصحيحية. فقد بدأ نشاطه الفعلي داخل الحركة، عندما أسس فرقة البغالة عام ١٩١٤م تلك

---

(1) Benjamin, The Likud, P. 39

* فلاديمير جابوتنسكي: ولد في اوديسا عام ١٨٨٠م ونشأ من عائلة يهودية من الطبقة الوسطى درس القانون في بيرن وعمل في الصحافة منذ شبابه المبكر. وفي عام ١٩٠٣م كان احد المبادرين إلى تأسيس أول مجموعة دفاعية صهيونية في روسيا، وفي عام ١٩١٠ بدا حملة لجعل اللغة العبرية لغة معتمدة في جميع المدارس اليهودية، للمزيد عن جابوتنسكي وأفكاره أنظر:

Wurmser, Meyrav, Ideas and Forgin Policy, The Case of Israel Likud Party, Gorgeta University press, 1998.

أباء الحركة الصهيونية، ترجمة عبدالكريم النقيب، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٧م

هيثم الكيلاني، الارهاب يؤسس دولة نموذج في إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧ ص ١١٥.

الفرقة التي عمدت إلى تأمين الامدادات للقوات البريطانية من مصر، أثناء حربها ضد الاتراك العثمانيين في الحرب العالمية الأولى[١]. وكذلك عندما التحق بالإدارة الصهيونية عام ١٩٢١م، وصار يخالف قيادة الحركة الصهيونية بقيادة وايزمن، وهاجمه في المؤتمر الصهيوني السابع عشر المنعقد في بازل ٣٠ حزيران (يونيو)، ١٥ تموز (يوليو) ١٩٣١م بسبب مواقفه المعتدلة[٢]. كما ان جابوتنسكي طالب في هذا المؤتمر بمشروع يؤكد ضرورة إيجاد أكثرية يهودية في (أرض إسرائيل) على ضفتي نهر الأردن. ولما رفضت الأغلبية هذا الاقتراح، مزق جابوتنسكي بطاقة عضويته في المؤتمر معلنا ان هذا ليس مؤتمرا صهيونيا[٣]. وقد انتهز جابوتنسكي هذه الفرصة وأخذ يعمل ضد وايزمن، وزاد من معارضته له عندما أخذ وايزمن يقدم المزيد من التنازلات لحكومة الانتداب البريطاني، خاصة بعد ظهور الكتاب الأبيض لعام* ١٩٢٢م[٤]. بالإضافة إلى عدم رضاه عن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية في فلسطين تحت رئاسة السير هربرت صموئيل التي اعتبرها مناهضة للصهيونية، كما انه لم يكن راضيا عن انعدام المقاومة لهذه السياسة[٥]. وفي عام ١٩٢٥م أسس جابوتنسكي حزبا سياسيا متطرفا يدعى (هتسرهار) أي (الصهيونية الاصلاحية) داخل المنظمة الصهيونية، وتبنى الحزب خطة مكونة من ثلاثة بنود هي:

١. تشكيل الكتائب اليهودية وتطوير الروح العسكرية.

٢. قيادة المظاهرات وتقديم العرائض المطالبة بتوفير الظروف السياسية للهجرة اليهودية.

---

(1) Uriben, Elizer, The making of Israeli Militarism. Indiana University Press, Indiana, U. S. A, 1998, P. 3

(٢) شندلر، كولن، إسرائيل، الليكود، والحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م، ص٢٥.

(٣) الياس شوفاني، المؤسسة الصهيونية، دليل إسرائيل العام، ص ٤٢٦.

* الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢م: أصدره مستر تشرشل في الأول من تموز (يوليو) ١٩٢٢م بعد الحاج هربرت صموئيل بغية تهدئة خواطر العرب عن طريق تزويدهم والهائهم بتفسير لوعد بلفور ١٩١٧م والأهداف الصهيونية. انظر، محمد وجدي بكر الدباغ، الايديولوجية الصهيونية وإسرائيل، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٨٩م، ص ١٧٤.

(٤) بسام ابو غزالة، الجذور الارهابية لحزب حيروت الإسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦م، ص ١٣.

(٥) حركة حيروت، مجلة الأرض، العدد ٢٤، ١٩٧٩/٩/٧، ص ١٢-١٣.

يذكر بان جابوتنسكي قد وقع مع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية على كتاب تشرشل ١٩٢٢م، ولكنه ندم على فعله فيما بعد وادعى بان وايزمن ضلله. انظر بسام ابو غزالة، الجذور الإرهابية، ص ١٣-١٤.

٣. ضمان صندوق يؤمن الأموال لعمليات الاستيطان[١].

وفي بداية الثلاثينات تصاعد نفوذ ونمو الحركة التصحيحية، وانعكس ذلك على نتائج انتخابات المؤتمر الصهيوني السابع عشر عام ١٩٣١م، فقد حظى التصحيحيون باثنين وخمسين مقعدا مقابل واحد وعشرين مقعدا في المؤتمر السادس عشر عام ١٩٢٩م[٢]. وقد كانت الحركة التصحيحية ترى انه يجب الحصول على اعتراف عالمي بضرورة تحويل فلسطين وشرق الأردن إلى دولة يهودية[٣]. لذا أخذ وايزمن يعتمد على سياسة التهجير بالقوة، وإنشاء المنظمات الارهابية للاستيلاء بالقوة على فلسطين. وهكذا فقد قام وايزمن بإنشاء الفيالق اليهودية ليحارب ضمن الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى. وعندما وافقت بريطانيا في عام ١٩١٧ على إنشاء كتيبة يهودية دعيت باسم الفيلق اليهودي، أخذت فكرة إقامة جيش يهودي تتبلور في الفكرة الأساسية في العمل السياسي لجابوتنسكي والتصحيحيين معا[٤]. ولا شك أن دعوة جابوتنسكي لإقامة جيش يهودي كان الهدف منه حسب اعتقاده تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين وشرق الأردن، ويكون بمقدوره منع العرب من عرقلة سير بناء الدولة[٥]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد انشأ في عام ١٩٢٣م منظمة شبه عسكرية لتنظيم الشبيبة اليهودية، في بلدان اوروبا الشرقية، أطلق عليها اسم (بيتار)، وهي اختصار لكلمتي (بريت ترامبلدور) أي عصبة (ترامبلدور) [٦]. وقد ترعرعت حركة (بيتار) منذ تأسيسها على الروح العسكرية، تلك الروح التي هي الأساس الصالح في رأيها للإسراع في تحقيق المشروع الصهيوني، فركزت هذه المنظمة نشاطاتها على احتلال فلسطين وإقامة المستوطنات[٧]. وقد اعتبرت هذه المنظمة، هي الوحيدة من منظمات عديدة اقتربت من

---

(١) افرايم وكلحمي، مناحيم، معجم المصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١٤٩.

(٢) عبدالحفيظ محارب، هاغاناه، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة (١٩٢٧ - ١٩٤٨). منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨١، ص٣٥.

(3) Krains, Oscar, Government and Politics in Israel, Gorge Allen Unwin LTD. London, 1961, P. 80.

(٤) التعريف بالأحزاب الصهيونية اليمينية، مجلة الأرض، العدد (٤)، ٧/١١/١٩٧٧م، ص ٦.

(٥) عبدالحفيظ محارب، هاجانا، اتسل، ص٣٠.

(6) Meyrav,Ideas and Forgin Policy p 91.

(٧) عبدالحفيظ محارب، هاجانا، اتسل، ص ١٣.

الإصلاحيين وتبنت أهدافهم[١]، لأن جابوتنسكي كان يترأسها فلهذا منحها استقلالا داخليا لكي يشرف عليها بصورة شخصية[٢]. وتميزت هذه المنظمة بإعطاء الأولوية للتدريب العسكري على أي نشاط آخر بما في ذلك التدريب المهني والزراعي، وذلك للحصول على تصاريح الهجرة إلى فلسطين[٣].

وفي عام ١٩٢٥م وقع خلاف حول طريقة توزيع الأراضي في إحدى المستوطنات الصهيونية، أدى إلى انشقاق العمال المعارضين لسيطرة (حزب العمل) على الهستدروت وإقامة منظمة عمالية جديدة داخل الهستدروت سميت (منظمة الصهيونيين الكادحين). وقد أعلن الكادحون عن معارضتهم لنظرية صراع الطبقات التي تبنتها الاكثرية في الهستدروت، باعتبارها أداة لتحقيق مهام الصهيونية القومية والاجتماعية. هذا وقد اتحد الكادحون عام ١٩٢٨م مع مجموعة من العمال التابعين (لبيتار) عرفت باسم (منوراه)، وأقاموا داخل الهستدروت كتلة (العمل الإصلاحية) التي انشقت عن الهستدروت في منتصف الثلاثينات، وأقامت منظمة (العمال القوميين)[٤].

إن هذا الخلاف راجع إلى معارضة جابوتنسكي لجميع النظريات الصهيونية ذات الطابع الاشتراكي، ورفضه لتلك النظريات كأساس اجتماعي لبناء الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين. فجابوتنسكي لم يكن يؤمن بالاشتراكية، التي لا تلائم في رأيه الأهداف الصهيونية. كما كان يعارض من حيث المبدأ حق العمال في اللجوء إلى الأضراب لتسوية خلافاتهم مع أرباب العمل، أو تحسين ظروفهم، واقترح ان حل هذه المشكلة يكون عن طريق التحكيم، بدلا من الاضراب[٥].

---

(١) صبري جريس، اليمين الصهيوني، مجلة شؤون فلسطينية، العددان (٦٨، ٦٩)، تموز (يوليو)، آب (اغسطس) ١٩٧٧م، ص٤٥.

(٢) التعريف بالأحزاب الصهيونية اليمينية، مجلة الأرض، ص ٨، كذلك الاحزاب والكتل السياسية في إسرائيل، حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح، تونس، (ب، ت)، ص ٩.

(٣) الأحزاب والكتل السياسية، ص ٩.

(٤) صبري جريس، اليمين الصهيوني، مجلة شؤون فلسطينية، ص ٤٥، شندلر كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٢٧.

Leonard, Fein, Politics in Israel, Little Brown and Company, U. S. A. 1967, PP 89-90.

(٥) شندلر كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص٢٧.

وفي عام ١٩٣١م انشقت عن منظمة الهاجاناه منظمة باسم (هاجانا ب)، بقيادة إبراهيم تهومي، وهو من التصحيحيين الذي طالب من الهاجاناه الأم زيادة نشاطها العسكري، وتقليل تورطها السياسي إلى جانب الالتزام بالحياد(١).

وفي يناير عام ١٩٣٣م، قتل حاييم ارلوزوروف على شاطئ تل أبيب وهو رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وقد لطخت هذه الحادثة سمعة الحزب(٢). ومع انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر في أواخر آب (اغسطس) ١٩٣٥م أعلن الاصلاحيون انشقاقهم عن المنظمة الصهيونية العالمية، وامتنعوا عن حضور المؤتمر، وعقدوا مؤتمرا لهم في فينا، أعلنوا فيه إقامة منظمة خاصة بهم سموها (المنظمة الصهيونية الجديدة) وقد نادت هذه المنظمة: "بأن هدف الصهيونية هو إنقاذ اليهود من المهجر بواسطة تحويل (أرض إسرائيل) على ضفتي الأردن إلى دولة يهودية ذات أكثرية يهودية، وإرجاع كل اليهود الذين يفتشون عن ملجأ أمين"(٣). واستمرت المنظمة الصهيونية الجديدة قائمة حتى عام ١٩٤٦م، حين قرر أعضاؤها العودة إلى المنظمة الصهيونية العالمية. التي اعتبروا ان سياستها المتمثلة بقيام دولة يهودية، والهجرة غير الشرعية إلى فلسطين ومقاومة بريطانيا أصبحت اقرب إلى البرنامج الإصلاحي(٤).

---

(١) محمود سعيد عبدالظاهر، الصهيونية وسياسة العنف، زئيف جابوتنسكي وتلاميذه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٥٩ - ١٦٠.

وللمزيد عن العوامل المساعدة للانشقاق، انظر: عبدالحفيظ محارب، الهاجاناه، اتسل، ص ٣٥-٤٠.

(2) Meyrav, Ideas and Forign Policy, P. 328.

اغتيل من قبل جماعة يمينية متطرفة عرفت باسم (عصبة الاشداء)، وكانت تعمل داخل صفوف اليمين الصهيوني، وحادثة الاغتيال هذه عمقت الفجوة بين اليمين والعمال إلى درجة أصبح من الصعب معها التوفيق بينهما.

حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناه في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥م، ص ٤٦-٤٧. صبري جريس، اليمين الصهيوني، ص ٤٧.

(٣) اسعد رزوق، نظرة في احزاب إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٨٣، صبري جريس، اليمين الصهيوني، ص ٤٩.

(٤) حركة حيروت، مجلة الأرض، ص ١٧.

قام الاصلاحيون بتأسيس منظمات فرعية لهم ومستقلة عن المنظمة الصهيونية منها بيتار، كيرن تل حاى (صندوق تل حاى)، كما ضمت هذه المنظمات ايضا تنظيمات خاصة للخبراء العسكريين وللمتدينين وللنساء وطلاب المدارس الثانوية ومنظمات الرياضة، كما تأسست في الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٣٩-١٩٤٨م أكثر من ست منظمات لدعم المنظمات العسكرية التابعة للتصحيحيين في فلسطين، حيث ركزت هذه المنظمات دعاياتها على ضرورة إنشاء جيش يهودي.

التعريف بالأحزاب الصهيونية، مجلة الأرض، ص ١٠.

الارغون زفاي ليؤمي:

تشكلت الارغون زفاي ليؤمي (المنظمة العسكرية القومية) التي عرفت باسم (اتسل) في القدس عام ١٩٣١م، برئاسة إبراهام تهومي، الذي انشق عن الهاجاناه هو وجماعته من قادة الهاجاناه - احتجاجا على طبيعتها الدفاعية، وبالاشتراك مع جماعة مسلحة أخرى من منظمة (بيتار). وقد ركزت الحركة منذ إنشائها على التدريب العسكري والانضباط، وكانت قد عرفت في البداية باسم (الهاجاناه ب) (١).

واتخذت الحركة شعارا لها هو خريطة فلسطين وشرق الأردن، وعليها بالعبرية (رالي - كاخ) أي (فقط - هكذا) (٢).

وفي عام ١٩٣٦م، وقع اتفاق بين جابوتنسكي وتهومي، ونتيجة لذلك عين تهومي قائدا لقوات الأرغون زفاى ليؤمي، ولكن في عام ١٩٣٧م حدث انشقاق في صفوف المنظمة بسبب الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) وكيفية الرد عليها. عندئذ توصل تهومي إلى اتفاق مع الهاجاناه لدمج المنظمتين معا، ولكن لم يتبعه سوى أقل من نصف أعضاء الارغون في حين أصرت الغالبية على وجود الارغون زفاي ليؤمي على شكل تنظيم مستقل، يرتبط ايديولوجيا بالحركة التصحيحية، وأطلق جابوتنسكي عليها اسم (اتسل) (٣).

ومن الجدير بالذكر ان مؤسس هذه المنظمة هو دافيد رازئيل* وقد تولى من بعده مريدور الذي استبدل عام ١٩٤٣م بمناحيم بيغن ذي الشخصية المخضرمة من منظمة

---

(1) Uriben Eliezer, The Making of Israeli, P. 4.

حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناة، ص٤٨.

(2) Oscar Krains, Government and Politics, P. 80.

محمود سعيد عبدالظاهر، الصهيونية وسياسة العنف، ص ١٦٤.

(٣) اتسل: هي الأحرف الأولى للكلمات العبرية (ارغون زفاي ليؤمي). للمزيد انظر: حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناة، ص ٤٧-٥٠.

* دافيد رازئيل: ولد في بولونيا ١٩١٠م من عائلة يهودية متدينة، انتقل معها إلى فلسطين سنة ١٩١٣م، تطوع للعمل في خدمة الاستخبارات البريطانية عام ١٩٤١م التي ارسلته إلى العراق للتجسس أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني وقتل ودفن في العراق. Uri Bein Eliezer, The Making of Israeli Militarism, P. 108 التعريف بالأحزاب اليمينية، مجلة الأرض، ص ١١.

(الارغون) [١]. وفي عام ١٩٤٠م انفصلت مجموعة من أفراد (الارغون) بقيادة ابراهام شتيرين، وأسست منظمة ارهابية جديدة سمت نفسها (لوحامي حيروت إسرائيل) * أي (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) - (ليحي) أو جماعة (شتيرن). ويرجع سبب الانشقاق إلى معارضة ليحي (شتيرن) سياسة مهادنة سلطات الانتداب التي انتهجتها الارغون استجابة لتوصيات جابوتنسكي قبل وفاته عام ١٩٤٠ [٢]. وأعلنت شتيرن ان أساس مبادئها هو (اليهود هم شعب مختار، وموطنهم هو أرض إسرائيل بحدودها المنصوص عليها في التوراة من نهر مصر حتى النهر الكبير نهر الفرات، وحقوقهم في ذلك الوطن مطلقة، إذ انها لم تنته ولا يمكن ان تنتهي إلى الأبد" [٣]. وقد جرت محاولات عديدة ومفاوضات بين الارغون وليحي لتوحيدهما ولكنها كانت تمنى بالفشل، وذلك بسبب ان الماضي والكراهية المتبادلة والشك لم توصلهم إلى نتيجة [٤]. وعوضا عن الاتحاد اتفقت المنظمتان على التنسيق فيما بينهما في العمليات العسكرية، وذلك بعد وضع خطة تعاون بينهما، نصت على "ان يبلغ كل طرف الطرف الآخر عن آية عمليات تعتزم القيام بها قبل أربع وعشرين ساعة من التنفيذ" [٥].

---

(١) حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناة، ص ٥٠.

* ابراهام شتيرن: يهودي بولندي، وصل إلى فلسطين عام ١٩٢٥م، وهو من كبار نشطاء الارغون منذ تأسيسها قبض عليه عام ١٩٣٩م حتى ١٩٤٠م، وبعد وفاته تولى رئاسة المنظمة اسحق شامير. حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناة، ص ٥٠.

Uri Ben Eliezer, op. cit, P. 4.

(٢) هناك سبب أخر أدى إلى الانشقاق هو عندما قررت هذه العصابة وقف نشاطها الإرهابي في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م -١٩٤٥م، وذلك حتى لا تكون عاملا مساعدا للنازية ضد بريطانيا، وقد التزمت بذلك، الا ان جماعة منها رفضت وقف النشاط فكان الانشقاق: انظر:

محمد عبدالرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها حتى قيام دولة إسرائيل (١٩٢٢-١٩٤٨)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٢٣، بسام ابو غزالة، الجذور الإرهابية، ص٣١.

(٣) حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناه، ص ٥٠.

(٤) عبدالحفيظ محارب، هاجاناه، اتسل، ص ١٦٨-١٦٩، حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناة، ص٥١.

(٥) عبدالحفيظ محارب، هاجاناه، اتسل، ص ١٧١. من شروط تعاون المنظمتين (اتسل وليحي):

١. المشاركة العسكرية ضد السلطات البريطانية.

٢. على المنظمتين عدم تنفيذ خططهما القتالية الا بعد التنسيق المسبق

٣. يجب ان لا يكون النقاش حول العمليات المقترحة شكليا، ويتم الاجتماع بينهما في جلسات مناقشة الخطط.

الياب يعقوب، جرائم الارغون، وليحي (٣٧-١٩٤٨)، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥م،ذ ص ١٤٩ -١٥٧.

الياب يعقوب، جرائم الارغون ص ١٨٣-١٨٤.

وقد قامت كل من الارغون وليحي بأعمال عنف داخل فلسطين ضد العرب الفلسطينيين وضد بريطانيا التي أخذت تطبق سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م*. وقد نشرت الارغون بيانا جاء فيه "انه بعد ان نقضت بريطانيا وقف إطلاق النار، وحققت بلا إبطاء سياسة الكتاب الأبيض ١٩٣٩م، فان الارغون تعلن موقفها المتمثل في القضاء على الثورة الفلسطينية ووسيلتها إعداد الجيوش، وهدفها حرية يهودا، وان قيادة الارغون تبحث وتعمل بكل الوسائل والطرق الفعلية لتحقيق هذا الإعلان والانتشار لثورتها"(١).

هذا وقد فشل التنسيق القائم بين الأرغون ليحي عام ١٩٤٤م، بعد محاولة بيغن إعادة التعاون بينهما، وذلك بسبب قيام ليحي باغتيال وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط اللورد موين بالقرب من منزله في القاهرة، باعتباره المسؤول عن تنفيذ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م، وكان ذلك وفق خطة رسمها اسحق شامير وأعدها بدقة منذ مدة طويلة(٢).

كما قامت منظمة الارغون بالعديد من الأعمال الارهابية في فلسطين، وضد بريطانيا، وذلك للضغط عليها عندما رفضت فتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود(٣)، وقد خططت ونفذت نسف فندق الملك داود في القدس عام ١٩٤٦م(٤). كما قامت باغراق سفينتين في حيفا

---

* الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م، أصدرته بريطانيا وحددت فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعدم إقامة دولة يهودية في فلسطين الا بعد مرور عشر سنوات، وقد نسب إلى وزير المستعمرات ملكولم مكدونالد الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤م، ص ٧١-٧٢.

(١) محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياسة العنف، ص ١٦٥.

(٢) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٥٣.

(3) Meyrav, Ideas and Forgin Policy, P. 320.

(٤) كان الفندق مركزا هاما لأهم المؤسسات الرسمية البريطانية، كالقيادة العسكرية والسكرتارية العامة والحكومة المدنية، والسبب في نسفه هو الانتقام من بريطانيا التي احتلت الوكالة اليهودية وقوى البلماخ السرية عام ١٩٤٦م، وقامت بالتفتيش في مكاتب الوكالة اليهودية واستطاعت الحصول على خطاب القاه (موشيه شرتوك) في المؤتمر الصهيوني يصف أعمال نسف الجسور وكانت هذه إحدى الوثائق التي تثبت علاقة الوكالة اليهودية بأعمال الإرهاب التي أدعى بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية أمام لجنة التحقيق انه لا يعرف عنها شيئا. للمزيد عن نسف الفندق.

يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ترجمة معين احمد محمود، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧م،١٠٢/ ١٠٣.

محمد مصطفى بكري، بيغن وسياسة العنف والسلام، تقديم خالد محي الدين، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٤٢-٥٢.

حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناة، ص ٧٠-٧٧.

غازي السعدي، مجازر وممارسات (١٩٣٦-١٩٨٣) دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥م، ص ٣٧-٤٢.

وثالثة في يافا، وهما من سفن الحكومة البريطانية في فلسطين، حيث كانت هذه السفن تقوم بالدورية في سواحل فلسطين لمنع تسلل اليهود المهاجرين[١].

كما قامت بقطع الخطوط الحديدية في ست وثمانين نقطة، مستعملة في ذلك خمسمائة انفجار، وبذا فأنها أوقفت المواصلات الحديدية من حدود فلسطين الشمالية حتى غزة جنوبا، ومن حيفا حتى سمخ جنوب بحيرة طبريا، ومن اللد حتى القدس[٢]. ومن أعمالها الارهابية ضد الفلسطينيين العرب لارغامهم على ترك البلاد، قيام أفرادها بالهجوم على قرية دير ياسين القريبة من القدس يوم السبت ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨م، وارتكابهم مجزرة دير ياسين، وقتلهم سكان القرية من الشيوخ والنساء والأطفال، وإلقاء جثثهم في إحدى آبار القرية[٣].

وقد ازداد إرهاب الارغون - ليحي فقاموا باغتيال مندوب الأمم المتحدة (الكونت برنادوت)* في ١٧ ايلول ١٩٤٨م[٤]. ولا بد من الإشارة هنا إلى ان بيغن كان قد استعمل أساليبه الارهابية ضد اليهود أنفسهم، خاصة يهود العراق فقد نظم عملية إطلاق النار على يهود العراق، لدفعهم للهجرة إلى فلسطين[٥]. كما كانت له اليد الطولى في عملية إغراق سفينة باتريا[٦].

---

(1) Meyrav, op. cit, P. 318.

(٢) عبدالحفيظ محارب، هاجاناه، اتسل، ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٣) يبرر بيغن بأن هدف مهاجمة دير ياسين: هو الموقع الجغرافي للقرية من أجل إنشاء مدرج طيران يستخدم كوسيلة للاتصال بين القدس المحاصرة والساحل. للمزيد الياس شوفاني، مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧م، ص٢٧-٣٤.
غازي السعدي، مجازر وممارسات، ص ٥٨-٦٥.

* الكونت برنادوت: حضر إلى فلسطين بناء على القرار رقم ١٨٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨م، بشأن تشجيع إيجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع البلاد واستغل أيام الهدنة من أجل حل أساسي جديد لتسوية سياسية. فقام في ٢٨ حزيران ١٩٤٨م، بتقديم مشروع وساطة إلى الحكومات العربية وإسرائيل، عن المشروع انظر منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧-١٩٨٢م. دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣م، ص ٢٧-٢٨.

(٤) حركة حيروت، مجلة الأرض، ص ٢١.

(٥) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، ص ١٤٥. يذكر بأن الحركة الصهيونية، قبل إنشاء إسرائيل، اسست في العراق منظمة سرية كانت تقوم بنشاطاتها تحت الاسم الغامض (الحركة). وكانت متصلة مع الوكالة اليهودية.

(٦) سفينة باتريا كانت تحمل في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٠م بعض المهاجرين اليهود غير الشرعيين تمهيدا لترحيلهم إلى جزر موريشيوس إحدى جزر بريطانيا الواقعة إلى الشرق من جنوب أفريقيا، مما أدى إلى استياء لدى الوكالة اليهودية، وفجأة ضرب جرس الانذار وطلب من الركاب القفز للنجاة، ثم سمع انفجار وكالعادة أعلنت الوكالة اليهودية ان الحادث جاء نتيجة انتحار جماعي...الا ان رساما يهوديا يدعى (موشى اهاشيم) ذكر عام ١٩٥٤م انه شاهد رجلا يصعد إلى متن السفينة بشكل مشبوه ثم ينزل منها وهو يعدو، ويقول بأنه شاهد الشخص نفسه في إسرائيل، وعندما سأل عنه قيل انه يهودي من أصل مجري وقد قام بعمليات رائعة خلال حرب التحرير عندما كان عضوا في الارغون، انظر: يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ص١١.

ان عمليات الإرهاب التي قادتها كل من الارغون وليحي كانت موجهة بصورة أساسية، ومنذ البداية ضد العرب الفلسطينيين. وكان هدفهم إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية. فأخذت العصابتان تقومان بأعمال إرهابية في داخل القرى والمدن العربية كتفجير السيارات الملغومة في الأسواق العربية وإلقاء القنابل على التجمعات السكنية، ومهاجمة النوادي والمقاهي العربية بالمدافع والرشاشات وغيرها من الأساليب الاستفزازية الإرهابية(١).

ولا شك ان هذه الأعمال والأفكار شبيهة بأفكار الزعيم الصهيوني جابوتنسكي فسماع بيغن هو سماع لصوت جابوتنسكي(٢). يقول بيغن "ان إنكار أو حتى تجاهل أفكار جابوتنسكي يعني الخيانة، إذا لم يكن من الممكن ان نستمر في السير حفاة فيما يكتظ التاريخ بالتضاريس المدببة(٣)". كما كان بيغن يتقن الأساليب الهتلرية - النازية في استعراض العضلات، وممارسة التطرف الموروثة عن جابوتنسكي، كما ورث عنه الخطابة والحماسة(٤). وقد ذكر في إحدى خطاباته الحماسية عند قيام الدولة عام ١٩٤٨م: "لقد قامت دولة إسرائيل بالدم والنار، وبالآلام والتضحيات ولم تكن لتقوم بغير ذلك لكننا لم ننته بعد، يجب ان نحارب، وان نكمل قتالنا، لقد احتجنا إلى العرق والدموع والمشانق لنصل إلى مرحلتنا هذه، حيث يعيش اليهود ويحكمون في جزء فقط من أرض لهم. يجب ان نقوي أنفسنا والركن الأول لهذه السياسة هو إرجاع اليهود إلى إسرائيل، يجب ان ندخل أكبر عدد ممكن، ولا نقيد أنفسنا بقوانين مجحفة ولا بكلام فارغ حول إمكانيات البلاد من تامين موارد رزق هؤلاء، أحضروا الآلاف من المهاجرين، وبسرعة فنحن الآن في حرب حياة أو موت بقاء، أو عدم بقاء، وغدنا وغد أعدائنا متوقفان على كسب الوقت وتركيز الجهود"(٥).

---

(١) للمزيد عن الأعمال الارهابية ضد السكان الفلسطينيين، انظر: هاليفي، ايلان، إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة، ترجمة منى عبدالله، تقديم محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٨٤-٩٣. الياب يعقوب، جرائم الارغون، ص ٣٨-٦٠.

(2) Perlmutter, Amos, Israel, The Partitioned State, A political History, Since 1900, Chales Scribner's Son's, New York, 1985, P 273.

(٣) يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ص ٦.

(٤) المرجع نفسه، ص٦.

(٥) يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ص ١٩٣-١٩٤.

ظهور حركة حيروت:

ففي ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٧م أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم لفلسطين إلى دولتين واحدة يهودية والأخرى عربية. فما كان من السلطات الإسرائيلية الا ان أعلنت في ١٥ أيار ١٩٤٨م عن قيام الدولة الإسرائيلية[١]. وأمر بن غوريون المنظمات الصهيونية العسكرية القائمة بالانضمام إلى (جيش الدفاع الإسرائيلي) فأعلنت كل من الارغون وليحي انضمامها إلى جيش الدفاع، وقد تم التحاق قوات الارغون وليحي بالجيش النظامي أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨م، واستطاع بن غوريون تصفية وإضعاف الارغون ودمجهم نهائيا في وحدات الجيش بعد قضية السفينة تالينا[٢].

وبعد حل المنظمات العسكرية الخاصة، وانتهاء حرب ١٩٤٨م أصبح من الواضح ان المجال مفتوح للنشاط السياسي عن طريق التنظيم الحزبي، ففي عام ١٩٤٨م، وفي خطابه الموجه إلى مواطني الدولة الإسرائيلية أعلن بيغن نهاية العمل السري وإنشاء حزب حيروت (الحرية)، والذي أصبح زعيمها ثم اعتزل الحياة السياسية عام ١٩٨٦، وتولى من

---

(١) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص٦٠.

(٢) تشكيل حركة حيروت وتطورها، مجلة الأرض، العدد (١)، ١٩٧٩/٩/٢١، ص ٢٥.

سفينة تالينا: يذكر انه في عام ١٩٤٨م اغرقت سفينة تالينا بقصف من الحكومة الإسرائيلية ويعود سبب ذلك إلى عدم الاتفاق بشأن تفريغ حمولة السفينة بين قيادة الارغون والحكومة الإسرائيلية خاصة وانها كانت تحمل أسلحة، ولكن الأمور سويت بين الارغون والحكومة، ولكن المفاوضات عادت وتعثرت مع مندوب الحكومة والارغون حول كيفية توزيع الأسلحة. فقد طالب بيغن تخصيص نسبة عشرين بالمئة من الأسلحة إلى عناصر منظمته في القدس، وتوزيع الباقي مناصفة بين الجيش الإسرائيلي والارغون، ولكن هذا الاتفاق لم توافق عليه الحكومة وما لبثت ان حاصرت السفينة وأخذت تنذر بيغن بتسليم السفينة والأسلحة وعندما رفض بيغن ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية بضرب السفينة وإغراقها. انظر:

عبدالحفيظ محارب، هاجاناه، اتسل، ص ٣٦٧-٣٨١.

يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ص ٥٥-٦٣.

حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناه، ص ٢١١-٢٢٢.

بعده، إسحاق شامير* زعامة الحزب، وقد ذكر بيغن بقوله: "ان حركة حيروت ستنشأ من أعمال العمل السري العبري وانها ستخلق من قبل عائلتنا المقاتلة العظيمة المكونة من كافة طبقات الشعب اليهودي من جميع أنحاء العالم، ومن جميع الطبقات والحركات التي احتشدت حول شعار منظمة الارغون زفاي"(٢). وقد أخذت هذه الحركة ومنذ تأسيسها تعمل على تحقيق آمال التصحيحيين حسب مبادئ جابوتنسكي، متخذة شعارا لها هو" جمع شمل أبناء إسرائيل في (أرض إسرائيل) التاريخية المشتملة على ضفتي نهر الأردن، فقد كانت خريطة إسرائيل في نظره تشتمل على كل فلسطين وشرق الأردن، فيقول بيغن في ذلك "إن إسرائيل يجب ان تحتفظ بيهودا والسامرة في الضفة الغربية لأنها تعتبر قلب إسرائيل، وان تحتفظ بالضفة الشرقية للأردن بغض النظر عن أكثرية سكانه. اما سيناء فلا يرى في هذا القسم غضاضة من ان تجري مساومات مع مصر للجلاء عنها لأنه لا يوجد في التاريخ من الشواهد ما يؤكد أحقية اليهود فيها"(٣). كما اخذت تنادي بامتداد السيطرة للدولة اليهودية على جميع أراضي فلسطين التاريخية والتي وضعتها عصبة الأمم المتحدة تحت الانتداب البريطاني. هذا بالإضافة إلى أنها كانت ترفض تقسيم البلاد خاصة تقسيم عام ١٩٢٢م وقيام إمارة شرق الأردن بعد فصل شرق الأردن عن غربه، واعتبر هذا التقسيم ظالما بحق (ارض إسرائيل) (٤). وقد وضح بيغن هذا بقوله: "يجب ان لا تقسم أرض إسرائيل، بل على العكس يجب ان توحد، فالأردن هي جزء لا يتجزأ من أرضنا وذلك لأن بريطانيا استطاعت ان تسيطر على

* إسحاق شامير، ولد في بولندا عام ١٩١٥، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥، ودرس القانون في جامعة وارسوا وفي الجامعة العبرية في القدس بعد هجرته إلى فلسطين، لكنه لم يكمل دراسته لأنه التحق في منظمة الإتسل بين عامي (١٩٣٦-١٩٤٠)، ثم في منظمة ليحي بين عامي (١٩٤٠-١٩٤٨)، وبين عامي (١٩٥٥-١٩٦٥)، خدم في الجيش الإسرائيلي في الجهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد)، وفي عام ١٩٧٠ انضم إلى حزب حيروت، وانتخب رئيسا له بعد اعتزال بيغن السياسة والحكم، وفي عام ١٩٩٢، استقال من رئاسة الحزب بعد خسارة الليكود للحكم عام ١٩٩٢، للمزيد انظر: مذكرات إسحاق شامير، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٤.

(٢) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٦٠.

(٣) محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص ٦٦.

(٤) أمل الشاذلي، ليكود والتسوية، دراسة للتحالف الحاكم في إسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٤١.

جزء من ارضنا وتحت شعار (منحه الاستقلال) حولته إلى مستعمرة"[١]. كما اعتبر تقسيم عام ١٩٤٧م أكثر ظلما حين قال: "يجب ان نعلن أولا، ان اتفاقية تقسيم الوطن الأم - قرار تقسيم ١٩٤٧ هي اتفاقية باطلة، وان حكومة إسرائيل هي حكومة أرض إسرائيل ويجب ان ندعم هذه السياسة بالقوة العسكرية...ويجب ان نرفض فكرة التوجه إلى الأمم المتحدة. ويجب ان نرفض اي اتفاق مع الملك عبدالله، فمملكة عبدالله تمتد الآن فوق أربعة أخماس وطننا التاريخي"[٢].

ان إنشاء حزب حيروت على يد مناحيم بيغن ثم دخوله الكنيست الأولى عام ١٩٤٩م وحصوله على أربعة عشر مقعدا، جعله ومنذ البداية يقف على رأس المعارضة للحكومات العمالية وعلى مدار سنوات عديدة[٣]. ثم انخفض العدد إلى ثمانية مقاعد في الكنيست الثانية، ثم ارتفع إلى خمسة عشر مقعدا في الكنيست الثالثة، ووصل في الكنيست الرابعة إلى سبعة عشر مقعدا، وحافظ على هذه النسبة في الكنيست الخامسة[٤]. ومنذ تأسيس حركة حيروت وحتى عام ١٩٦٥م لم تحدث أية تغييرات جوهرية في تركيبة الحزب، لا من الناحية السياسية أو التنظيمية أو القيادية، وظل مبدؤها المعلن المتعصب كما هو.

---

(١) شاحاك، إسرائيل، حقيقة بيغن وشركائه، ترجمة مجلة فلسطين المحتلة، إعداد محمد إسماعيل، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٧.

(٢) تشكيل حركة حيروت، مجلة الأرض، ص٢٦.

يونس السيد، الليكود تنظيما وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٨، تموز (يوليو) ١٩٩٠، ص٤٧.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص ٢٨٦.

كريم يونس، الواقع السياسي في إسرائيل، إصدار جمعية السجين، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٢٦.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص ٢٨٦-٢٨٧. صبري جريس، اليمين الصهيوني، ص٦٨.

وزن حيروت والليكود في دورات الكنيست ١٩٤٩ - ١٩٩٢م

الدورة	تاريخها	عدد المقاعد	الحزب
الأولى	١٩٤٩	١٤	حيروت
الثانية	١٩٥١	٨	حيروت
الثالثة	١٩٥٥	١٥	حيروت
الرابعة	١٩٥٩	١٧	حيروت
الخامسة	١٩٦١	١٧	حيروت
السادسة	١٩٦٥	٢٦	كتلة جاحال
السابعة	١٩٦٩	٢٦	كتلة جاحال
الثامنة	١٩٧٣	٣٩	كتلة جاحال
التاسعة	١٩٧٧	٤٣	كتلة الليكود
العاشرة	١٩٨١	٤٨	كتلة الليكود ومنها ٢٦ حيروت
الحادية عشر	١٩٨٤	٤١	كتلة الليكود ومنها ٢٦ حيروت
الثانية عشر	١٩٨٨	٤٠	حزب الليكود
الثالثة عشر	١٩٩٢	٣٢	حزب الليكود

المصدر: حبيب القهوجي، الأحزاب الإسرائيلية، ص ٢٥٢.

حزب الأحرار:

تعود جذور هذا الحزب إلى الصهيونيين العموميين والحزب التقدمي اللذين اتحدا معا عام ١٩٦١م، وكونا حزب الأحرار، ونشأ حزب الأحرار (الصهيونيون العموميون) منذ قيام الصهيونية العمالية وقبولهم برنامج بال ١٨٩٧ في سويسرا. فهدف البرنامج كان نشر الفكرة الصهيونية بين الطوائف اليهودية، وتوفير الوسائل المادية الضرورية للنشاطات الصهيونية داخل فلسطين[1]. ويعتبر هذا الحزب حزبا برجوازيا رأسماليا يهدف لأن يكون محور المعارضة المعادية للأحزاب العمالية، ليقيم في إسرائيل نظاما سياسيا قائما على حزبين

(١) الأحزاب والكتل السياسية، ص ٢٢

Badi, Josef, The Government of the State of Israel, Twayne Publishers, New York, 1963. P. 52

كبيرين مثل بريطانيا، فهو يعمل على ان يصبح هو حزب اليمين الموحد ضد الأحزاب العمالية اليسارية[1].

وفي السنوات العشر الأولى لنشوء الصهيونية لم تكن هناك اتجاهات فكرية وبرامج مبلورة لتكوين أحزاب سياسية، ولذلك كانت الصهيونية العمومية مرادفة للصهيونية ذاتها. الا انه تبلور في عام ١٩٠٧م تياران داخل الحركة الصهيونية أحدهما هو التيار المتدين الذي حمل اسم (مزراحي) والثاني هو التيار العمالي الذي حمل اسم (بوعالي تسيون) أي عمال صهيون، أما الأغلبية الكبرى من الصهيونيين فلم تكن تنتمي إلى أي من هذين التيارين. وهذه الأغلبية التي لم يكن لها شكل تنظيمي ولا مضمون فكري، أطلق عليها اسم الصهيونيون العموميون بسبب عدم توفر اسم آخر. ونظرا لصغر حجم التيارين الديني والعمالي، فقد ظل الصهيونيون العموميون مسيطرين على المنظمة الصهيونية العالمية حتى عام ١٩٢٥م[2]. وعندما استطاعت الأحزاب الصهيونية العمالية المتدينة تثبيت موقعها في المنظمة الصهيونية، شعر الصهيونيون العموميون بضرورة إقامة حزب سياسي، خاصة بعد قدوم الهجرة الخامسة عام ١٩٣٣م، التي تكونت في معظمها من آلاف المهاجرين الألمان ومن الطبقة الوسطى الذين يمكن ان يكونوا المجال الخصب لهذا الاتجاه. وقد وضع حجر الأساس لهذا الحزب في مؤتمر عقد في مدينة كراكوف ببولندا عام ١٩٣٤م[3].

وفي عام ١٩٣٥م انشق حزب الصهيونيون العموميون إلى الصهيونيين العموميين (أ) والصهيونيين العموميين (ب). ولكنهما ما لبثا ان عادا واتحدا مرة ثانية عام ١٩٤٦م[4]. فالفئة (أ) عبارة عن تنظيم يساري مرتبط بالحركة العمالية التي يقودها حاييم وايزمن، والفئة (ب)

---

(1) Oscar Krains, Government and Politics, P. 75.

نرمين غوانمة، الأحزاب وتطلعاتها، ص ١٥٦.

(2) Badi, The Government, P. 52 .

كذلك: الأحزاب والكتل السياسية، ص ٢١، نرمين غوانمة، الأحزاب وتطلعاتها، ص١٥٨.

(3) Oscar, Government and Politics, P. 75

كذلك: الأحزاب والكتل السياسية، ص ٥٨.

نرمين غوانمه، الأحزاب وتطلعاتها، ص ٢٣-٢٤.

(٤) كاميليا عراف بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص ١٥١.

تتألف من الصناعيين والملاك الذين عارضوا سيطرة الحركة العمالية على الحركة الصهيونية، ويعارضون سياسة وايزمن اتجاه المنظمة الصهيونية العالمية(١). وفي عام ١٩٦١م تم الاتفاق على دمج الحزبين الصهيونيين العموميين، وحزب التقدميين في حزب واحد أطلق عليه حزب الليبراليين أو حزب الاحرار(٢). وقد خاض الحزب الانتخابات العامة للكنيست عام ١٩٦١م وحصل على سبعة عشر مقعدا، وحصلت حيروت كذلك على سبعة عشر مقعدا في الانتخابات نفسها(٣). لكن هذه الوحدة لم تطل ففي عام ١٩٦٥م، وفي أثناء تشكيل كتلة جاحال البرلمانية (التي تم فيها ائتلاف كل من حيروت والأحرار)، انشق جناح (أ)، والحزب التقدمي وشكلا حزبا جديدا أطلق عليه (الأحرار المستقلون). وظل هذا الحزب مؤتلفا مع الأحزاب العمالية حتى سقوط حزب العمل في انتخابات ١٩٧٧م، أما الجناح (ب) الأحرار فقد استمر مع كتلة جاحال(٤).

اما في الإطار التاريخي فقد لعب حزب الأحرار دورا تكامليا مع بقية الأحزاب الصهيونية، ضمن سياسة توزيع الأدوار التي انتهجتها الحركة الصهيونية. وظل يمثل أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ويتبنى برنامج الاقتصاد الحر، ويقوم بجباية الأموال من الطوائف اليهودية في العالم، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي جعل وزنه يزداد باطراد في المراكز القيادية للوكالة اليهودية. ولكنه وبسبب عدم تبنيه ايديولوجية معينة، وبسبب غيابه التاريخي عن أهم مجالين من مجالات النشاط الصهيوني الهجرة والاستيطان، والنشاط العسكري وتركيز جهوده سواء في عهد الانتداب البريطاني أو بعد قيام إسرائيل، على الدفاع عن مصالح القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحول دون ممارسة المبادرة الحرة في المجال الاقتصادي، فأنه لم يتمكن من لعب أي دور ريادي في الحركة الصهيونية أو الدولة الإسرائيلية بعد إنشائها(٥).

---

(١) الأحزاب والكتل السياسية، ص ٢٣-٢٤.

(2) Fein, Leonard, Politics In Israel, Little Brown Company, Boston, 1977, P. 91.

(٣) كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب، ص ١٥١.

(٤) هاني عبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٣-١٤، يونس السيد، الليكود تنظيما وممارسة، ص ٤٧.

(٥) يونس السيد، الليكود تنظيما وممارسة، مجلة الأرض، ص ٤٧-٤٨.

تشكيل جاحال:

تم الاتفاق في ١٩٦٥/٤/٢٦ بين حزب حيروت وعشرة نواب من أصل سبعة عشر نائبا، من حزب الأحرار على إقامة تحالف تحت اسم (جاحال) بعد مفاوضات تمت بين الحزبين (حيروت والأحرار) من أجل إقامة الائتلاف الذي سيقوم على أساس اقتسام السلطة والوظائف بينهما: لذلك نجد ان (سيمحا ايرلخ) زعيم الأحرار يعين وزيرا للمالية ثم يصبح نائب رئيس الوزراء. وجاحال هي الأحرف الأولى لكتلة (حيروت - الأحرار) وقد وقع الاتفاق مناحيم بيغن من جانب حيروت، ويوسف سابير من جانب الأحرار[1]. وخاضت جاحال انتخابات عام ١٩٦٥م وحصلت على ستة وعشرين مقعدا، موزعة (أربعة عشر مقعدا لحيروت، واثنا عشر مقعدا للأحرار)، وتشكلت بذلك معارضة قوية ضد الحكومة العمالية[2]. وكان سبب تشكيل جاحال ضعف حزب الأحرار وعدم وجود قيادات بارزة بداخله مما دفعه وشجعه للانضمام بقيادة مناحيم بيغن زعيم حيروت في ائتلاف اسمه (جاحال). وتتبع جاحال خطا ايديولوجيا يمينا رأسماليا متطرفا، قوامه الحرية الاقتصادية والاعتماد على النفس، وتوحيد إسرائيل في إطار حدودها التاريخية بمعنى كل فلسطين وشرق الأردن، والمطالبة بدستور مكتوب لإسرائيل والتشدد مع العرب، ومعارضة عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم، وتقوية الجيش وخلق عوامل تشجع على هجرة اليهود إلى إسرائيل[3].

وقد تعرض حزب حيروت خلال عام ١٩٦٦م إلى صراعات عنيفة على السلطة داخل الحزب مما أحدث انشقاقا فيه وقد زاد هذا الصراع بين بيغن والمحامي الشاب شموئيل

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص ٣٦٦.

من الأسباب الأخرى لتشكيل جاحال انه قبيل انتخابات عام ١٩٦٥م، أعلن حزب مباي واحدوت هعفودا عن إقامة تجمع (المعراخ) فيما بينهما حيث خاضوا تلك الانتخابات معا واثارت إقامة التجمع العمالي ردود الفعل المتوقعة لدى اليمين فقررا ايضا توحيد صفوفه، وأقيمت جاحال، انظر، صبري جريس، اليمين الصهيوني، ص٧٠.

(2) Brinstein, Morver H. The Politics of israel, Greenwood Press, New York, 1969, P. 8

نرمين غوانمة، الأحزاب وتطلعاتها، ص١٦٠.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص٣٦٦.

(٣) عبدالوهاب محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ١٥٠.

تامير وشموئيل مونتزر ومجموعة أخرى من كوادر الحزب، الأمر الذي دفع بيغن إلى تقديم استقالته من منصبه كزعيم للحزب. وتم تشكيل إدارة جديدة برئاسة اربيه بن اليعازر المؤيد لبيغن. وقد تمكنت هذه القيادة من محاكمة شموئيل محاكمة تنظيمية كما تمكنت هذه القيادة من إقناع بيغن بسحب استقالته "اما شموئيل تامير وشموئيل مونزر فقد تم طردهم من حزب حيروت لمدة سنة مع عدم السماح لهما بتولي أي منصب في الحزب لمدة سنتين[١]، اما بيغن فقد عاد إلى رئاسة الحزب في تشرين الثاني عام ١٩٦٦م[٢]، وكان الرد على هذا القرار ان الف الجناح المعارض وهي كتلة عرفت باسم (المركز الحر) [٣].

وفي أيار ١٩٦٧م، ايدت كتلة جاحال قيام حكومة وحدة وطنية واشترك ممثلان عن الكتلة هما مناحيم بيغن ويوسف سابير في الوزارة، وكان بيغن وزيرا بلا وزارة، وفي انتخابات عام ١٩٦٩م، فازت كتلة جاحال وحصلت على ستة وعشرين مقعدا. وحصلت على نسبة ٢١,٦٦% من الأصوات و٢٥,٣% في الانتخابات المحلية، و١٦,٨٥% في انتخابات الهستدروت. وقد أعيد تشكيل حكومة (وحدة وطنية) بعد الانتخابات، وخصصت ست حقائب فيها لكتلة جاحال وكان نصيب حيروت منها ثلاث حقائب. ولكن وزراء الكتلة استقالوا من الوزارة في آب ١٩٧٠م احتجاجا على قبول الحكومة بالمبادرة الأمريكية المعروفة باسم مبادرة روجرز، ومهمة يارنج، ووصفها بانها تلحق أضرارا بسلامة الوطن ولن تأتي بالسلام[٤].

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٤٧٣.

من أسباب التمرد ان شموئيل تامير وشموئيل مونزر اعتبرا ان بيغن واللجنة المركزية لحزب حيروت هي المسؤولة عن الفشل الانتخابي للحزب ولتكتل جاحال في انتخابات ١٩٦٥م، محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٨م، ص٢١.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٤٧٣.

محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، ص ٢١.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٤٧٢.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص ٤٧٣.

محمود خالد، معسكر اليمين، ص ٢١.

عن مبادرة روجرز، انظر منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية، ص ١١٧-١٢٠.

عبدالحفيظ محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢١) مايو (ايار)، ١٩٧١م، وعن محادثات يارنغ انظر: منير الهور، طارق موسى، مشاريع التسوية، ص ٨٤-١٠٥.

وبهذا خرج جاحال من حكومة التكتل الوطني، وبدأ واضحا ان بيغن لم يكن مستعدا بقبول أي من مشروعات التسوية المطروحة. وكان بيغن قد أكد ذلك في مؤتمر حيروت التاسع المنعقد في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٨م حين قال: "بأن فلسطين هي حق أبدي لا يقبل الجدل، وأعلن ان على إسرائيل ان تفرض سيادتها الرسمية على جميع الأراضي العربية المحتلة، التي قال عنها انه تم تحريرها من حكم الأجانب غير الشرعي[١]، كما ان بيغن كان غير مستعد ان يبتعد عن الأصول الفكرية لحركته، حيث ظل متمسكا بجوهر موقفه على الرغم من الهزات التي تعرض لها من حركته وتكتله. ومع هذا فقد ظل يربط رغم كل ما مر به من خيبات بشأن الوصول إلى الحكم - بين موقفه السياسي وطموحه إلى السلطة. لأنه كان يرى نفسه وحزبه هما القوة السياسية الجديدة التي يمكنها وحدها استلام السلطة من حزب العمل[٢].

ويجيء المؤتمر الحادي عشر لحركة حيروت، الذي انعقد في تل ابيب في شهر كانون الأول عام ١٩٧٢م، ليعزز مواقف بيغن داخل حركة حيروت، وفي هذا المجال كتبت صحيفة معاريف "لا يوجد في حركة حيروت صراعات على الوراثة، كما في حزب العمل. فالجميع يعترفون بزعامة عضو الكنيست مناحيم بيغن كرقم واحد لا ينازع في الحركة، كذلك لا يوجد صراع عقائدي، كما في سكرتارية حزب العمل، فالجميع هنا صقور"[٣].

وفي ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣م، وبعد حرب اكتوبر، اتفقت الأحزاب اليمينية الأربعة: حيروت، الأحرار(جاحال)، والقائمة الرسمية (رافي). والمركز الحر، حركة أرض إسرائيل الكاملة على خوض انتخابات الكنيست الثامنة عام ١٩٧٣م ضمن كتلة واحدة أطلق عليها اسم (الليكود) ونجحت هذه الكتلة في الحصول على تسعة وثلاثين مقعدا[٤]. وفي أواخر عام ١٩٧٥م وبداية ١٩٧٦م بدأت تتشكل داخل تكتل الليكود حركة ثالثة ضمت عددا من الحركات السياسية الصغيرة مثل القائمة الرسمية، والمركز المستقل، وحركة العمل من أجل

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م، ص ٤٦١-٤٦٣.

(٢) الياس شوفاني، مناحيم بيغن من الارهاب إلى السلطة ص ٥٣.

(٣) الأحزاب والكتل السياسية، ص ٣٥.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص ٢٨٨.

أرض إسرائيل الكاملة، تحت اسم حركة العمل الرسمية (لاعام) بقيادة اليعيزك شوستاك. ووقفت هذه الحركة على أرضية حيروت الا ان مبادئها كانت أكثر تشددا من مبادئ حيروت[١].

وقبيل انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧م انضمت إلى الليكود أيضا كتلة صغيرة انشقت عن حزب الأحرار المستقلين عرفت باسم (احدوت) وبذلك أصبح الليكود يشتمل على أربعة أطراف هي حزب حيروت، حزب الأحرار (الليبرالي)، حركة لاعام، وحزب احدوت، وبعد الانتخابات عام ١٩٧٧م بفترة وجيزة اتحد حزب حيروت مع حركة شلوم تسيون، وأطلق على هذا التكتل (الليكود) اي الحشد، وكان قد وضع الميثاق السياسي له في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣م[٢].

وسنحاول في هذه الدراسة إلقاء نظرة سريعة على الكتل التي تأسس منها تكتل الليكود وكانت سببا في وصوله إلى الحكم.

القائمة الرسمية (رافي):

يعود تاريخ ظهورها على المسرح السياسي - الحزبي إلى عام ١٩٦٥م، حيث أعلن أعضاء حزب رافي، الذين رفضوا الاندماج مع حزبي مباي واحدوت هعفودا عن تشكيل القائمة (الرسمية - رافي)، ففي اجتماع عقد في ١٩٦٥/٧/٢٢م بحضور ١٥٠٠ من أعضاء المباي المؤيدين لبن غوريون، ومنهم موشى دايان. أعلن بن غوريون (القائمة الرسمية) لاسماء حزب رافي برئاسته، وصرح بن غوريون بأنه يهدف إلى الحصول على أغلبية الأصوات في الانتخابات العامة للكنيست السادسة في ١٩٦٥/١١/٢م[٣]. ونزلت قائمة حزب رافي بقيادة دافيد بن غوريون ومعه شمعون بيريس ويوسف الموجي وموشى دايان واسحق نافون وتسفي تسور. وكان أهم ما قدم في برنامج هذه القائمة، عدم إدخال السياسة في الجيش

---

(١) نصر الشمالي، هشام الدجاني، الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل، حركة التحرر الوطني الفلسطيني، دمشق، ١٩٨٦م، ص ٦٣.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣م، ص ٢٨٨.

كان حزب حيروت قد فاز في انتخابات الكنيست الأولى عام ١٩٤٨م وحصل على أربعة عشر مقعدا من أصل مائة وعشرين مقعدا، مما وضعه في المرتبة الرابعة كحزب معارض.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٣٤٢.

والسعي لتحقيق السلام، والصداقة مع جميع شعوب الأرض، وتدعيم إمكانيات الجيش الإسرائيلي[١]. وحصل حزب رافي على ١٠ مقاعد في الكنيست السادسة بينما حصل المباي على ٣٧ مقعدا، واحدوت هعفودا على ١١ مقعدا، وبذلك كون الحزبان أغلبية المقاعد ومجموعها ٤٧ مقعدا[٢].

وكان من أسباب الانشقاق ان بن غوريون لم يكن راضيا عن تحالف (المعراخ)، كما انه كان يأمل بأن حزبه سيصبح بديلا عن حزب المباي في قيادة إسرائيل، وانه سيفوز بحوالي عشرين مقعدا في الكنيست بسبب الاسماء البارزة التي نزلت في قائمة الحزب، الا انه حصل على عشرة مقاعد فقط في انتخابات الكنيست السادسة[٣]. هذا إلى جانب انه لم يرض عن النتائج التي أسفرت عنها التحقيقات في قضية لافون[٤].

ولكن بن غوريون اعتزل العمل السياسي في أعقاب انتخابات الكنيست السابع ١٩٦٩م، فاصبح زعيمها يغآل هوروفيتش زعيما للقائمة الرسمية وسكرتيرا عاما لها. وفي عام ١٩٧٣م انضمت القائمة الرسمية - رافي إلى الليكود[٥]. ثم شكلت عام ١٩٧٦م مع المركز المستقل الجناح الثاني من المركز الحر، وحركة من أجل إسرائيل الكاملة (حركة لاعام) [٦]. ثم عادت وانشقت عام ١٩٧٨م إلى جناحين أحدهما بزعامة اليعيزر شوستاك، والأخرى بزعامة هوروفيتش. وكان سبب الانشقاق اتفاقية كامب ديفيد التي عارضها هوروفيتش وأيدها شوستاك وصوت في الكنيست مؤيدا لها[٧].

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام١٩٦٥، ص ٣٦٣.

(2) Benjamin, The Likud, P. 43.

كذلك:

تهاني هلسة، دايفيد بن غوريون، منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٦٤.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧م، ص٤٥٨.

(٤) حول قضية لافون وما دار من نقاش بين ليفي اشكول وديفيد بن غوريون انظر: نرمين غوانمة، الأحزاب وتطلعاتها، ص ١٤٣-١٤٤. تهاني هلسة، ديفيد بن غوريون، ص١٦٠.

(5) Benjamin, op. Cit. P. 44

(6) Ibid, P. 44

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٧٦م، ص ٢١٧.

(٧) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام ١٩٧٨م، ص ٤٢-٤٣.

وفي عام ١٩٨١م انفصلت الكتلة عن الليكود أثر التدهور الاقتصادي والتضخم المالي الذي حصل خلال فترة حكم الليكود. ولكنهم عادوا وشكلوا القائمة من جديد وخاضوا انتخابات عام ١٩٨٤م تحت اسم القائمة الجديدة (أومتس)، وحصلت على مقعد واحد فقط شغله يغآل هوروفيتش الذي دخل الائتلاف الحكومي عام ١٩٨٤م، ثم عاد للاندماج كليا مع الليكود عام ١٩٨٧م(١).

المركز الحر:

في النصف الثاني لدورة الكنيست السادسة انشق عن حزب جاحال أربعة أعضاء كنيست برئاسة عضو كنيست شموئيل تمير وأعلنوا إقامتهم كتلة مستقلة في الكنيست أطلقوا عليها اسم المركز الحر، وقد كان ذلك عام ١٩٦٧، وكان سبب الإنشقاق المنافسة على زعامة حزب حيروت بين مناحيم بيغن وشموئيل تمير الذي طرح نفسه وبشكل مفاجئ كبديل لمناحيم بيغن كما أن شموئيل تمير كان قد اعترض على أسلوب زعيم الحزب بيغن، الدكتاتوري في إدارة شؤون الحزب ومطالبتها بإصلاحات ديمقراطية فيه. فما كان من مناحيم بيغن أن قدم استقالته بسبب الإهانة التي لحقت به نتيجة هذا التصرف(٢)، ولكن اللجنة التنفيذية لحزب حيروت تمكنت من إقصاء الجناح المعارض ودعت بيغن إلى العودة إلى رئاسة الحزب وقد شكل الجناح المنشق حزبا جديدا أطلق عليه اسم (المركز الحر)، ودخل الحزب انتخابات الكنيست لعام ١٩٦٩، وفاز بمقعدين، كما شارك بانتخابات عام ١٩٧٣ بتأسيس الليكود وأصبح جزءا منه وفاز بأربعة مقاعد.(٣)

---

(١) كاميليا عراف بدر، نظرة على الأحزاب، ص ١٧٣. تأسس أومتس عام ١٩٨١م بقيادة يغآل هوروفيتش، وحصل على مقعد واحد.

(2) Benjamin, The Likud, p44.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٤، ص٢٨٢-٢٨٥. كذلك غازي السعدي، الأحزاب في اسرائيل، دراسة تحليلية دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨١، ص١٨-٢٠.

حركة أرض إسرائيل الكاملة.

ظهرت هذه الحركة على المسرح السياسي في أعقاب حرب ١٩٦٧م بواسطة شخصيات شعبية من مختلف الجذور والخلفيات الاجتماعية، وذلك خوفا من إجبار إسرائيل على تسليم أي من المناطق المحتلة حديثا من (يهودا والسامرة) وقطاع غزة والجزء الشرقي من القدس. وكان هؤلاء يصرون على ضرورة ضم هذه المناطق إلى الدولة اليهودية مع الاحتفاظ بمرتفعات الجولان وجزء من أو كل شبه جزيرة سيناء، لأن ذلك أمر ضروري لأمن ورفاهية إسرائيل[1]. وقد تمكنت هذه الحركة من الوصول إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات الكنيست الثامن عام ١٩٧٣م، وفازت بمقعد واحد، الا ان هذه الحركة أصبحت جزءا من حركة (لاعام) عام ١٩٧٦م[2]. وبعد مرور عامين على تشكيل الليكود في أواخر عام ١٩٧٥م كونت هذه الأحزاب الثلاثة (المركز الحر - المركز المستقل وحركة أرض إسرائيل الكاملة) كتلة واحدة في إطار الليكود.

حزب لاعام (الشعب):

في مطلع عام ١٩٧٦م أعلن عن تكوين حزب جديد يحمل اسم (لاعام)، ويتكون هذا الحزب من ثلاث حركات سياسية هي القائمة الرسمية - والمركز المستقل وحركة أرض إسرائيل الكاملة. وأصبحت هذه الحركات شريكة لتكتل الليكود فيما بعد، ولها عشرة مقاعد في الكنيست الثامنة، وانتخب رئيسا جديدا لها هو يغآل هوروفينش[3].

لم يكن الهدف من إنشاء هذا الحزب فكريا، إذ انه لم يكن هناك أي فرق أو خلاف بين طروحاته السياسية، وطروحات حزب حيروت، انما كان الهدف من إنشاء الحزب، هو المحافظة على كيان مستقل للفئات الثلاثة المشاركة فيه خوفا من الذوبان[4]. وينادي حزب

---

(1) Benjamin,Op. cit, PP 44-45.

(٢) احمد خليفة، الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل، ص ١٤٦.
محمود خالد، معسكر اليمين، ص٣٩.

(٣) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص١٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٩١.

(لاعام) بالحق الطبيعي وغير المنازع لشعب إسرائيل على جميع مناطق (أرض إسرائيل) التي (حررت) حسب زعمهم عام ١٩٦٧م[١].

وقد تأسست حركة (لاعام) بائتلاف ثمانية أعضاء كنيست ضمن إطارها الموحد. وطالبت بأن يضمن لها الليكود أربعة مقاعد مضمونة في الكنيست، إضافة إلى وزارة في حالة تشكيل الليكود للحكومة[٢].

وفي عام ١٩٨٣م دار نقاش في أوساط الليكود ولاعام حول (تكتل التكتل)، وذلك كرد على حالة الوهن التي أصابت الليكود كإطار، خاصة بعد عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢م، واقترح قادة (لاعام) كشرط لقبول الاندماج في حركة حيروت ان يحصلوا على ترشيح أربع شخصيات من حزب (لاعام) في أماكن مضمونة لانتخابات الكنيست. وان تضمن لهم حيروت نسبة ١١% من التمثيل في جميع مؤسساتها المحلية والقطرية وتضمن لهم ذات النسبة من التمثيل في جميع مؤسساتها المحلية والقطرية، وتضمن لهم أيضا ذات النسبة من التمثيل في إطار النسبة الكلية لحيروت في المؤسسات الصهيونية العالمية. وبالمقابل فانها تتنازل (لاعام) عن حقوقها الفئوية وأموالها وينضم العاملون في جهاز الحركة إلى العاملين في جهاز حزب حيروت. لكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التطبيق وبقيت (لاعام) كتلة مستقلة حتى ذابت بشكل تلقائي داخل الليكود[٣].

قائمة سلام صهيون:

تأسس هذا الحزب قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٧٧م، وذلك عندما استقال ارئيل شارون من منصب مستشار الأمن القومي في حكومة (اسحق رابين). وكان يهوشع ربيتوفتش

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٩١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٩٢.

من مبادئ حركة لاعام الأساسية: (١) ان شعب إسرائيل واحد وموحد بكافة فئاته وشتاته، (٢) ان (أرض إسرائيل) هي الوطن التاريخي للشعب (٣) التراث الإسرائيلي هو طريق الحياة المشتركة للشعب في أدبه وروحه ونبوءاته. انظر: مناحيم تلحي، افرايم، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة احمد بركات العجدمي، دار الجليل للنشر، ١٩٨٨م، ص٢٥٠.

(٣) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص٢٩٢.

وزير المالية، قد ذكر لشارون: "لا تعبأ فالمسؤولية الرسمية تقع على عاتق رئيس الاركان". وبالفعل لم يأخذ رئيس الوزراء بأية مشورة لارئيل شارون، فكانت النتيجة ان استقال شارون من هذا المنصب وأسس بعد استقالته حزب شلوم تسيون أي (سلام صهيون). استعدادا لدخول انتخابات عام ١٩٧٧م وفاز الحزب بمقعدين[1]. أما هدف شارون من إنشاء هذا الحزب فيتمثل في قوله التالي: "إنني اريد التقدم إلى الكنيست بقائمة مستقلة فهكذا استطيع ان أكون دائما بالحكومة وأكون شريكا مع الليكود إذا شكل حكومة ويكون لدي كذلك المعراخ"[2]، ثم انضم حزب شارون إلى حزب حيروت وتكتل الليكود. وفي ١٧ حزيران ١٩٧٧م، اختار مركز الحزب حيروت مرشحيه لمناصب الوزراء في الحكومة، وكان شارون واحدا منهم، فخصصت له وزارة الزراعة[3]. ومن هنا فقد انصهرت هذه الحركة واندمجت كليا داخل حيروت وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها، وأصبح شارون واحدا من أهم المنافسين على زعامة حزب الليكود.

ثالثا: تكتل الليكود وأيدلوجيته:

تقوم سياسة تكتل الليكود في الأساس على الأيديولوجية الصهيونية وما تستند إليه من مبادئ وأفكار صهيونية، تهدف إلى تحرير الشعب اليهودي المنفي والمشتت وإعادته إلى

---

(١) كاميليا عراف بدر، نظرة على الأحزاب، ص ١٥٩.

إرئيل شارون: ولد عام ١٩٢٨م في قرية ملال في فلسطين فهو من جيل الصابرا، التحق إلى الجامعة العبرية ودرس العلوم الشرقية والتاريخ، وأكمل دراسته في كلية الحقوق جامعة تل أبيب عام ١٩٦٢م، انضم إلى الهاجاناه، وانهى دورة في روحاما، وأشرف على التدريب في منطقة الشارون، وفي عام ١٩٤٧م التحق بسلاح المدرعات وشارك في معارك جيب الفالوجه، كما شارك في حرب ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٥٣م انشأ الوحدة (١٠١) التي الحقت بكتيبة المظليين، وكان يقوم بأعمال انتقامية عبر الحدود، كما شارك في العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م وحرب حزيران ١٩٦٧م وحرب تشرين ١٩٧٣م كما قاد عملية ثغر الدفرسوار في مصر. للمزيد انظر:

بنزيمان، عوزى، شارون بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦م.

- شارون هذا الرجل وحياته، ترجمة محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

(٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٧م، ص ٢٦٨-٢٧٠.

(٣) ارئيل شارون بلدوزر الارهاب، ص ١٥٩.

(أرض إسرائيل) التاريخية. فقد جاء في المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس المنعقد في ٣ شباط ١٩١٩م، معالم الحدود التي تريدها الدولة الصهيونية والتي تشتمل على كل أرض فلسطين التي تحت الانتداب البريطاني بالإضافة إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن، وغزه والعريش، وجزء من جنوب لبنان، بما في ذلك نهر الليطاني، وجبل الشيخ، الذي هو ابو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها بدون إنزال ضربة أساسية بحياتها لذا يجب ان يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أقدر على الانتفاع به بحده الأقصى[١].

وتحاول الأحزاب الصهيونية جميعا ابتداء من الأحزاب اليسارية وانتهاء بالأحزاب الدينية المتطرفة تحقيق هذا المشروع، لأنها تجتمع في مفاهيمها وايديولوجيتها إلى حد كبير، إلى ترجمة تلك الفكرة الصهيونية الداعية إلى إقامة ما يسمونه (إسرائيل الكبرى). ويقول داداني عن مجلة فرنسية (أفريقيا - أسيا): "ان إقامة إسرائيل الكبرى هي السياسة الواحدة المشتركة بين الأحزاب، خاصة أكبر حزبين في إسرائيل وهما الليكود والمباي. فقد جاء فيها: انهما يناديان بسياسة واحدة، ويبتغيان أهدافا واحدة، ومتفقان في الأمر الرئيسي، وهو بناء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، مع حرمان الشعب الفلسطيني من جميع الحقوق. ولكن هناك أشكالا وطرائق مختلفة للوصول إلى الهدف فحزب بيغن يتصرف بخشونة، بدون تلاوين وبدون تمويه، بينما حزب بيريس أكثر دقة وجاذبية. فالأول يتسلح بالسيف، والثاني يفضل المراوغة، ولكن كلا منهما يسعى إلى الهدف نفسه، وهو تقسيم المنطقة، وإنشاء أو المساهمة في إنشاء دولة عازلة تبنى عليها إسرائيل أسسها"[٢].

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى المنطلقات الفكرية لزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية جابوتنسكي ومن ثم تلميذه مناحيم بيغن لمعرفة الأفكار والمبادئ التي انطلق منها تكتل الليكود، وذلك من خلال:

---

(١) أثر سياسة الليكود الخاصة بإسرائيل الكبرى في المجتمع الإسرائيلي، ومضاعفاتها على الضفة الغربية وقطاع غزه، تقرير الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، يونيو (حزيران) ١٩٨٥م، ص ٨. الاستراتيجية الصهيونية اتجاه الجولان، مجلة الأرض العدد (٦) ١٩٧٩/١٢/٧م، ص١٦.

(٢) داداني، الصهيونية على حقيقتها، ص ٢٩٨-٢٩٩.

أ.	فكر جابوتنسكي نحو الفكرة الصهيونية.

ب.	فكر جابوتنسكي لحدود الدولة.

جـ.	فكر جابوتنسكي الاقتصادي - الاجتماعي.

**أ.	فكر جابوتنسكي نحو الفكرة الصهيونية.**

تعود المنطلقات الفكرية لحزب حيروت - الليكود إلى المفكر الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي، الاب الشرعي للمنظمات الإرهابية، ومؤسس منظمة الشبيبة(بيتار) الذي تولى قيادتها ليحقق المشروع الصهيوني المتمثل في احتلال الأراضي العربية الفلسطينية وإستيطانها، وإقامة الدولة اليهودية فيها، كما ركزت مبادئه على تكثيف الهجرة اليهودية، وإقامة فيالق عسكرية مدربة..

ويتضح فكر جابوتنسكي من خلال سلسلة المقالات التي نشرت تحت عنوان (برنامجنا) عام ١٩٢٤م. وهذا البرنامج هو نفس برنامج المنظمة التي أنشأها جابوتنسكي (بيتار). وجاء ظهور هذه المنظمة وتوسعها، دافعا له لكي ينظم انصاره ويبلور فكره من خلال سلسلة تلك المقالات (برنامجنا) [(١)]. وفي مقالة له تحت عنوان (الهجوم السياسي) عدد جابوتنسكي النقاط الأساسية في البرنامج الذي وضعوه، وأشار فيه إلى ان هدف الصهيونية هو إقامة الدولة اليهودية، على ان تضم الدولة ضفتي نهر الأردن[(٢)]. وفي المؤتمر الصهيوني الرابع عشر عام ١٩٢٥م المنعقد في فينا برزت الصهيونية التصحيحية بزعامة جابوتنسكي، وطالبت بتصحيح برنامج بازل الصهيوني لتصبح غاية الصهيونية تحويل فلسطين تدريجيا مع شرق الأردن، إلى كومنولث يحكم نفسه بنفسه في ظل أكثرية يهودية[(٣)]. كما قام جابوتنسكي في المؤتمر الصهيوني السادس عشر المنعقد في زيورخ عام ١٩٢٩م بتعريف الأفكار الرئيسة في البرنامج الصهيوني التصحيحي. فأشار إلى ان الوطن القومي عبارة عن دولة

---

(١)	عن برنامج بيتار،انظر برينير، ليني، حركة التصحيح الصهيونية، من عهد جابوتنسكي إلى عهد شامير، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والأبحاث، عمان، ١٩٩٠م، ص ٧٧.

(٢)	محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص ١٩.

(٣)	محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص ٢١، كذلك اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٤٩٢-٤٩٣.

قومية، دولة تخضع لسيطرة الأكثرية اليهودية، وتقوم فيها إرادة الشعب اليهودي بتقرير أشكال الحياة الاجتماعية واساليبها(١). كما أكد جابوتنسكي ان الشعار الصهيوني هو إيجاد مجال أو مدى حيوي لملايين اليهود على ضفتي الأردن(٢).

وأسس جابوتنسكي المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة عام ١٩٣٥م لتحل محل المنظمة الصهيونية العالمية. وحاول ان يدخل بعض التعديلات على هذه الفكرة، وهي الفكرة الصهيونية الكبرى، فشدد على النواحي الإنسانية، في الحركة محاولا تغطية الأماني القومية المرتكزة على العنصرية اليهودية. وأعلن أن الدولة اليهودية ليست هي الهدف النهائي للحركة الصهيونية، وانما هي الخطوة الأولى على طريق تحقيق هذا الهدف، الذي وضع تعريفه الجديد كما يلي (الخروج وتصفية الشتات والنفي القسريين)، اي تجميع كل يهود العالم في فلسطين، وذلك تحت شعار (ان لم نعمل على تصفية المنفى فسوف يقوم المنفى بتصفيتنا والقضاء علينا) (٣).

كما أكد برنامج المنظمة الجديدة على الدولة اليهودية الذي جاء فيه: "إعادة تاسيس فلسطين، ومن ضمنها شرقي الأردن، وإقامة الدولة اليهودية وتجميع كل اليهود الذين يعتبرون أنفسهم مشردين لسبب ما، ووضع حد لكل أنواع الشتات القسري، وبناء حضارة يهودية تكون العبرية لغتها والتوراة روحها، ونظامها الحرية والعدالة الاجتماعية"(٤).

هذا الموقف القومي المتعصب بالرفض لا يمت إلى السلام والعدالة بشيء على الإطلاق، فهو يبين مدى العداء الكامل للعرب ولأمانيهم القومية. وهذا لم ينكره جابوتنسكي حين أعلنها صراحة بقوله "لا يمكننا حتى ولا دعم الحركة العربية، لأنها تقف منا موقف

---

(١) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٤٩٣.

(٢) صبري جريس، اليمين الصهيوني، ص ٣٠.

(٣) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٢٠-٢١.

(٤) اسعد عبدالرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧م. اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٥١١. وعن برنامج المنظمة الصهيونية. انظر بسام ابو غزالة، الجذور الارهابية، ص ١٨-٢٠.

العداء في الظرف الحالي، ونفرح من صميم القلب لكل فشل تمنى به هذه الحركة، ليس فقط في شرقي الأردن المجاور أو في سورية فحسب، بل وفي مراكش أيضا"[١].

ب. فكر جابوتنسكي لحدود الدولة:

اما عن حدود الدولة اليهودية في فكر جابوتنسكي فقد أصر منذ البداية على المطالبة بما اسماه فلسطين التاريخية. وكان يسعى دائما التمسك بعدم التنازل عن جزء من هذه المساحة، مؤكدا ان فلسطين عبارة عن مساحة من الأرض ميزتها الجغرافية الأساسية هي "ان نهر الأردن لا يجري على حدودها بل وسطها"[٢].

ونلحظ ذلك من خلال النشيد الرسمي لمنظمة الشبيبة (بيتار) والذي يقول ان الوطن الأم لليهود يشمل كلا من ضفتي الأردن من البحر إلى الصحراء، وانه لن يتخلى عنها وسوف تظل له إلى الأبد فهو مجال حيوي للملايين، أي ضفتي نهر الأردن، فواحدة لنا وكذلك الأخرى[٣].

كما كتب جابوتنسكي مقالة تحت عنوان الهجوم السياسي عام ١٩٢٤م عدد فيها النقاط الأساسية في البرنامج الذي وضعه على الشكل التالي:

١. هدف الصهيونية - الدولة اليهودية.
٢. مساحة الدولة - على ضفتي الأردن.
٣. النظام المالي - القرض القومي[٤].

كما أشار في هذه المقالة إلى ضرورة عسكرة الشباب اليهودي في فلسطين ودول العالم كإحدى المهمات المباشرة للصهيونية[٥].

---

(١) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٤٩٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ٤٩٣.
عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٨٩.
(٣) محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص ١٩. كذلك، اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ٤٩٦، عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي، ص٩٠.
(٤) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٤٨٤.
(٥) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ١٨.

وفي مقالة أخرى له تحت عنوان (الفرقة اليهودية) بين جابوتنسكي أن الغاية من وراء إنشاء الفيالق اليهودية هو دعم النشاط الصهيوني في فلسطين. كما بين فيها مطامعه بقوله "ان مياه اليرموك أغنى خزانات فلسطين قد اقتطعت كليا، وابقي اليرموك خارج الوطن القومي اليهودي فلا يمكن استغلال مياهه، الا إذا وجدت حكومة أجنبية، والمرغوب فيه هو منح امتياز لذلك. اما منابع الأردن العليا فهي تعاني من الوضع نفسه ومن السخرية التي تثير الفضول ان يرفض لجزء جوهري من النهر المقدس شرف الدخول في نطاق الأرض المقدسة"[١]. كما يؤكد في نفس المقالة ان شرق الأردن تدخل ضمن حدود الدولة، بل انه يطمئن الصهاينة إلى ان المنطقة البريطانية من فلسطين لا يمكن اعتبارها مغلقة في وجه الاستعمار اليهودي. فقد وقعت بريطانيا على وعد بلفور ١٩١٧م، وأخذت على عاتقها بموجب قرار سان ريمو ١٩٢٠م تنفيذ مشروع الوطن القومي اليهودي. لذلك يعلن جابوتنسكي ان (المساحة المفتوحة أمام الاستعمار اليهودي والمنوي إقامة الوطن القومي اليهودي على أرضها فيما بعد، لا تنحصر من حيث المبدأ في منطقة الانتداب البريطاني"[٢].

وأخذ جابوتنسكي يركز على إقامة الدولة بأكثرية يهودية في فلسطين عن طريق استخدام أساليب القوة والإرهاب ضد الفلسطينيين لإخراجهم من ديارهم. ففي مقالة له كتبها عام ١٩٢٣م تحت اسم (الجدار الحديدي) التي تعتبر إلى الوقت الحالي الركيزة الفكرية لليهود اليمينيين. فكان جابوتنسكي يعتقد بان على اليهود أولا ان يبنوا القوة، وبعدها، وبعد ان يعجز العرب تماما عن طرد اليهود، سيتقبلون الوجود اليهودي مكرهين، وستقوم من بينهم فئات معتدلة تشرع إلى إقامة مفاوضات مع العرب لإيجاد تسوية معهم. وهكذا "فأنه لا سلام الا بعد ان نمتلك القوة"[٣].

هذا وقد استهوت جابوتنسكي الفكرة التي دعا إليها (إسرائيل زانفويل) أحد أثرياء اليهود في أمريكا، الذي أخذ يتفاوض مع الحكومة العراقية عام ١٩٣٧م للاتفاق على نقل

---

(١) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣.

(٣) شبيط، ارى، عودة إلى الجدار الحديدي، مقتطفات من مقابلة مع الوزير الإسرائيلي دان مريدور، الايديولوجية والاقتصاد في إسرائيل، مركز المعلومات البديلة، القدس، ١٩٩٨م، ص ٧٠.

عرب فلسطين إلى العراق وتوطينهم هناك، وقد تبنى هذه الفكرة في كتابه (الحرب واليهودي) [١]. ومن المعروف بأن جابوتنسكي ومنذ ان بدأ حياته السياسية كان قد أخذ يعمل على إيجاد تنظيمات إرهابية قتالية من الشباب اليهودي وتدريبهم على استخدام العنف، وأساليب الحياة العسكرية، لبناء الدولة الجديدة. فقد كان هو نفسه يؤسس ويشرف على كافة التنظيمات الإرهابية ابتداء من الهاجاناه في بداية العشرينات، والبيتار والارغون والشترين، فكان هذا الجهاز الإرهابي المعقد يعمل وفقا لمخططات جابوتنسكي وتلاميذه لإظهار ما اسموه بالتشدد في الموقف الصهيوني مقابل تنازلات وايزمن، رغم توافق وايزمن مع جابوتنسكي في عدم التنازل عن المطالب الصهيونية الأساسية في فلسطين كلها[٢].

هذا مع العلم ان السبب الرئيس في خروجه من المنظمة الصهيونية، لأن المنظمة رأت ان تصرفه يعطل ويهدد الهدف الصهيوني في إقامة الدولة الإسرائيلية واغتصاب الأرض العربية الفلسطينية بالتهديد والإرهاب.

جـ. فكر جابوتنسكي الاقتصادي - الاجتماعي:

ينتقد جابوتنسكي مفهوم الصراع الطبقي الذي ينسب اعتناقه إلى الصهيونيين الاشتراكيين. ففي مقالة له كتبها عام ١٩٣٢م تحت عنوان (نعم، أخرقوا ذلك)، هاجم جابوتنسكي حزب العمل واقترح إنشاء هستدروت جديد، أو اتحاد عمال يهودي جديد لا ينظم اضرابات عمالية أو يعزز حربا طبقية، خلال فترة التضامن القومي المطلوب لبناء الدولة اليهودية. كما هاجم حزب العمل المسيطر سيطرة كاملة على الهستدروت، لتنظيمه العمالة العربية ومساعدتها على القيام بإضرابات في المصانع اليهودية[٣]. ويوضح جابوتنسكي ذلك بقوله: "انه إذا ما جاء أي يهودي ليستوطن في فلسطين، فانه لم يعد عاملا، ولا عنصرا في البروليتاريا وانما متطوعا، ولا بد ان يعاني بوقار من كل المصاعب الناشئة عن وضعه كعامل. وننصح بذلك هؤلاء الاشتراكيين الذين جاؤا ليبنوا (أرض إسرائيل). فهؤلاء لم يعيروا

---

(١) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٤٨٥.

(٢) محمود سعيد عبدالظاهر، الصهيونية وسياسة العنف، ص ١٩٢.

محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص ٢٣.

(٣) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٢٣.

انتباها لفكرة الرأسمالية، ونطلب منهم ان يظلوا في بلدانهم، وليقاتلوا من أجل البروليتاريا هناك"(١).

ان الهدف من وراء هذه الحملة التي شنها جابوتنسكي ضد حزب العمل وسيطرته على الهستدروت، هي محاولة للحد من احتكارية الهستدروت وإضعاف مكانته وإضعاف سيطرته ودوره الرئيس الذي يلعبه في الاقتصاد الإسرائيلي(٢). لذلك أخذ جابوتنسكي يعمل على مواجهة تحدي الهستدروت، فأنشأ (اتحاد العمل الوطني) محاولا إدماج بعض المفاهيم الدينية اليهودية في المبادئ والآراء التي أعلنها حول المشاكل الاجتماعية، وحول العلاقة بين العمل ورأس المال. وقد عبر عن ذلك في مقالة نشرها عام ١٩٣٦م بعنوان (الفلسفة الاجتماعية في العهد القديم من الكتاب المقدس)، تحدث فيها عن فكرة السبت أو يوم الراحة. كما جعل العلاقة بين السيد والخادم بمثابة شأن من شؤون الله والملك، وشدد كذلك على الاقتصاد الحر والجهد الفردي، تحت شعار التفاعل الحر للقوى والطاقة الاقتصادية(٣).

ويؤمن جابوتنسكي بالطبقة الوسطى ودورها الهام والدفاع عنها لأنها تؤلف الطليعة المناضلة في الموشاف* . فهو يقدم تعريفه للطبقة الوسطى أو البرجوازية باعتبارها اليهودي العادي، الذي اقترب من سن الثلاثين أو تعداها قليلا بين المستوطنين الصهيونيين وبين يهود العالم. ويعلن انتماءه إلى هذه الطبقة بقوله: "انا برجوازي ابن برجوازي ولا ارى ضرورة للتنازل عن هذا الشرف". وقوله "ان المستقبل في يد البرجوازية وحدها والبرجوازيون هم الد أعداء الدولة البوليسية وأخلص دعاة الفردية، والمثقفون لا يمكنهم انكار انتمائهم إلى الطبقة البرجوازية"(٤).

---

(١) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٢٧-٢٨.

(٢) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٥٠١.

(٣) أسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، ص ٥٠١-٥٠٢.

* الموشاف: مستوطنات زراعية صغيرة، تاسست في فلسطين من المهاجرين حيث تمتلك كل عائلة قطعة أرض للعمل بها، وقد تأسست أول موشاف عام ١٩٢١م تدعى نحالا: Isaacson, Rabbi Ben, The popular Jewish Encyclopedia: Peli Printing works LTD. Israel, 1973, P. 8.

(٤) صبري جريس، اليمين الصهيوني، ٢٩.

أمل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٢٩.

كما أخذ يدعو إلى توثيق الصلات المالية والاقتصادية بين الصهيونيين في فلسطين واليهود في سائر أنحاء العالم، ويرفع شعارا يناشد يهود العالم ان يشتروا المنتجات اليهودية الصادرة من فلسطين، بغية تحويل علاقة الصدقة والإحسان إلى روابط متينة تقوم على الشرطين التاليين:

١. إقدام يهود الدياسبورا على الاحتفاظ بمدخراتهم في فلسطين.

٢. فلسطين تنتج ويهود العالم يشترون[١].

وأخيرا فأن هذه الأفكار التي نادى بها ودعا إليها جابوتنسكي تبين الايديولوجية الأساسية التي قام عليها حزب حيروت، ومن ثم تكتل الليكود. فهذه الأفكار هي التي سار عليها اليمين الصهيوني بعد ذلك، واعتنقها تلميذه مناحيم بيغن وسار عليها.

د. المنطلقات الفكرية لبيغن

جاءت أهمية مناحيم بيغن عند استلامه قيادة اليمين الصهيوني بعد جابوتنسكي عام ١٩٤٤م كزعيم لحركة (الارغون)، وظلت إلى ان استلم الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٧م وبعدها. لقد كان بيغن متأثرا طوال هذه المدة بمعلمه الأول جابوتنسكي. ولم يتزحزح عن أفكاره على الرغم من اختلاف الظروف والمراحل التاريخية، والتطورات السياسية التي طرأت في داخل المجتمع الإسرائيلي. فتأثير جابوتنسكي على مناحيم بيغن كان شديدا، فالرجلان متشابهان في قوميتهما الصهيونية الدينية، إلى جانب انهما يتمتعان بموهبة الخطابة الرفيعة المستوى[٢]. كما ان شخصية مناحيم بيغن، وأفكاره واختياراته وفلسفته السياسية لا تفهم دون الرجوع إلى ملهمه ومرشده ابو الصهيونية التصحيحية جابوتنسكي[٣]. ونستطيع تأكيد ذلك من خلال هذه الحادثة فعندما أصبح مناحيم بيغن رئيسا للوزراء في إسرائيل، تقدم صحفي أمريكي من سكرتيره الذي يدعى (بحيال كديشائي)، طالبا منه وصف الملامح

---

(١) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٤٩٢.

(٢) أمل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٣١.

(٣) فكتور ملقا، مناحيم بيغن، التوراة والبندقية، ترجمة عصام عسيران، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٩م، ص١١٠.

السياسية لرئيس الحكومة الجديد، فكان جواب (يشائي) "اقرأ إذن كتابات فلاديميرجابوتنسكي، ففيها كل شيء"[١].

وسوف نقوم هنا بتحديد المنطلقات الفكرية لزعيم حيروت واتجاهاته الفكرية من خلال ما يلي:

١. رؤيته للنظام الاقتصادي.
٢. رؤيته للنظام الاجتماعي.
٣. المشاعر الدينية.

١. رؤيته للنظام الاقتصادي:

لقد سار بيغن على نهج أستاذه جابوتنسكي في مبادئه وافكاره الاقتصادية، فهو يكن العداء للاتجاهات العمالية الاشتراكية[٢]. وكان يهاجم بشكل كبير الدور المزدوج للهستدروت، وقال بانه "يفصل بواسطة القانون ما بين الاتحادات المهنية للعمال وبين ملكية المؤسسات، في حين انه يصون حقوق المستخدمين"[٣]. وطالب البيان الانتخابي لعام ١٩٥٥م بتشجيع المؤسسات الخاصة، وإعادة الثقة للمستثمرين وحرية إقامة المستوطنات والتعاونيات الزراعية تحت إشراف الحزب، وإلى تخفيض الضرائب بنسبة ٢٥%[٤].

لقد ارتبط نشاط بيغن السياسي بوجود الدولة، وقيام الأحزاب ومنها حزب حيروت منذ ١٩٤٩م حتى ١٩٧٧م. فجميع البرامج الحزبية لحزب حيروت وتعاونه مع جاحال كان يؤكد فيها على تشجيع المبادرة الحرة والحد من النشاطات الاقتصادية للحكومة والهستدروت، والتحكيم الإجباري في النزاعات العمالية والضرائب[٥]. ففي انتخابات ١٩٥٩م وعد حزب حيروت بتقليص الضرائب بالنسبة للعائلات الكبيرة العدد، وبالاستخدام التام والقضاء على

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٩.
(٢) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٧٨.
(٣) المرجع نفسه، ص٧٨.
(٤) المرجع نفسه، ص ٧٨.
(٥) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٣٥.

البطالة، وبالتأمين الوطني ضد البطالة ورفع الأجور وتحديد الحد الأدنى منها، وكانت أول إشارة لدعم العمال لحزب حيروت جاءت في انتخابات الهستدروت التي جرت عام ١٩٦٥م، عندما صوت مائة الف عامل من اجل الانضمام لتكتل حيروت - الليبرالي الأحرار[١].

هذا التوجه الذي سار عليه بيغن نحو الطبقة العاملة، هو نفس توجه جابوتنسكي ونهجه، فقد ذكر بيغن تعبيرا عن آرائه: "ان البعض عبروا عن آرائهم علنا بانه من الممكن الإسراع بالتطور الاقتصادي بواسطة تقليص حقوق العاملين من خلال تجميد الأجور، وخفض مقاييس الحياة. فهذه الآراء برزت أثناء فترة استغلال الطبقة العاملة والإنتاجية المنخفضة، وهكذا فقد استثنوا التعاون المسبق ما بين العامل وصاحب العمل"[٢].

وكان لبيغن اتصالاته الاقتصادية مع أمريكا، فقد ذكر: "ستدعو حكومة الليكود إلى مؤتمر اقتصادي عالمي، يشترك فيه يهود وأصدقاء لإسرائيل، وسندعوهم إلى الاستثمار في إسرائيل، وسنقدم ضمانات ونخلق جوا مريحا للاستثمارات"[٣]. أما السياسة فقد أكدها بيغن بقوله "اننا نسعى إلى تعميق الصداقة بيننا وبين الولايات المتحدة فالذي يوجد بين إسرائيل والولايات المتحدة ليس فقط المشاعر العميقة والإيمان بالقيم الأخلاقية، القوية فان المشاعر والمصالح المشتركة أبقى من أي نظام وأقوى من أي ظروف سياسية مؤقتة، وانا واثق من ان الشعب والإدارة في أمريكا لن يقبلوا لنا الا ما نقبله لأنفسنا، ففي علاقات المشاعر والمصالح ليس هناك ضغط يمارسه طرف إزاء طرف، وإن هذا النوع من العلاقات يقوم أساسا على الاحترام المتبادل"[٤].

كما أكد بيغن في برنامجه: "ان الحكومة ستضع مهمة التطلع نحو السلام على رأس اهتماماتها وستسعى بشكل فعال ومستمر لتحقيق سلام دائم في المنطقة، كما أكد على ان الحكومة ستدعو جميع جارات إسرائيل كل منها على حدة مباشرة بواسطة حكومة صديقة

---

(١) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٨٢.

(٢) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٨٣.

(٣) مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص ٩١.

(٤) محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص ٧٢.

لإجراء محادثات مباشرة من أجل التوقيع على معاهدات سلام بينها وبين إسرائيل دون شروط مسبقة من أي جانب ودون أية صيغة حل ابتدعت في الخارج"[١].

٢. **رؤيته للنظام الاجتماعي**

لقد كان بيغن صورة عن جابوتنسكي خاصة في تعصبه الشديد لفكرة أحقية اليهود لأرض فلسطين، كما حددها جابوتنسكي بحيث تشمل ضفتي نهر الأردن من البحر إلى الصحراء، وقد أكد ذلك بيغن عندما تزعم حيروت، فجعل مبادئ الحزب قائمة على أن أرض إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي، وتعني أرض إسرائيل الضفتان الشرقية والغربية للأردن، أي ان شرق الأردن الحالية هي من أرض إسرائيل كما يدعي غلاة الصهيونية المتطرفة، ويطلقون عليها عبر الأردن لجهة الشرق[٢]. ثم تابع اجتهاداته المستوحاه من تعاليم جابوتنسكي بقوله: "لقد افتتح الأجداد الأوائل لليهود فلسطين قادمين من جهة شرق الأردن الحالية، وعبروا نحو فلسطين من الشرق إلى الغرب، فلهذا فأن الرقعة بأسرها هي أرض يهودية، وتهدف لخلق جمهورية عبرانية في ظل حكومة ديمقراطية"[٣].

كما رفض بيغن قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م، فعندما أنشئت الدولة الإسرائيلية هاجم بن غوريون ووايزمن والقيادة الرئيسية الحاكمة الذين قبلوا قرار التقسيم ووصف ذلك على انه: (جريمة وكفر وإجهاض لطموحات الصهيونية الاستيطانية الغاصبة) [٤]. وأخذت برامج تكتل الليكود الانتخابية لعام ١٩٧٧م تؤكد على إسرائيل الكبرى، حين وصفها بأنها أرض محررة وليست محتلة. ونص في برنامجه الانتخابي على السيادة الإسرائيلية على كل المنطقة الواقعة بين البحر والأردن، وهي (أرض إسرائيل) وحق للشعب اليهودي وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية حق فيها[٥].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٢) اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص ٥٢٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٢٩.

(٤) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٥٩.

(٥) مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص ٨٨.

امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٣٣.

كما جاء في البرنامج فقرة عن النظام الاجتماعي المرتكز على الحرية والعدل والقضاء على الفقر والعوز، كما يسعى إليه التكتل ويعمل لتحقيقه في دولة إسرائيل(١).

كما عارض بيغن (الحدود المصطنعة) لإسرائيل، وقبول حكومة المباي الضمني بالوضع القائم. وقال في الدورة الأولى للكنيست: "إن نظامنا يلجأ إلى التنسيه وإلى جعلنا ننسى ذلك"، واقترح بأنه يجب على الحكومة تعليم الشعب وتثقيفه عن الأراضي المفقودة وضرورة عدم نسيانها تماما كما ان (على فرنسا أن لا تنسى منطقتي الألزاس و اللورين(٢)).

واستخدم بيغن اسلوب الإرهاب والعنف لقيام الدولة. وهو سلوك اتخذه من معلمه جابوتنسكي، فعبارته المعروفة التي وردت في كتابه التمرد قال فيها: "انا أحارب أذن أنا موجود"(٣). واستخدم العنف الذي كان واضحا منذ تزعمه الارغون، وتلك الأعمال التي قام بها ضد البريطانيين، ثم العرب الفلسطينيين، فبيغن كان ملتزما بآرائه المتطرفة في إنشاء إسرائيل على ضفتي نهر الأردن، وكان مثالا للإرهابي القاتل المتزمت، الكاره للعرب الفلسطينيين.

٣. المشاعر الدينية

استغل بيغن المشاعر الدينية لتحقيق الفكرة الصهيونية، فقد رجع إلى الفكرة الدينية القديمة وهي فكرة العشار بقوله: "كان الناس يدفعون عشر غلتهم، وأموالهم إلى المؤسسة الدينية في الزمان القديم. فلهذا يجب على كل يهودي سواء كان صهيونيا أو غير صهيوني ان يدفع العشار على كل ما يملكه ويكسبه"(٤).

---

(١) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٦٧.

(٢) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص ٩٦.

(٣) كامل زهيري، مزاعم بيغن، الرد عليها بالوثائق، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٧٦.

(٤) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٢٦.

كما كتب في كتابه الليالي البيضاء: "بأن كل واحد قرأ التوراة عرف اننا يوما ما نحن اليهود سنعود إلى (أرض إسرائيل). ويجب ان يكون هدفنا واضحا وهو ان (أرض إسرائيل) يجب ان تكون لنا مرة أخرى، ويجب ان تكون هناك ثورة بأي شكل من الأشكال"[١].

فعندما جاء بيغن إلى الحكم استغل هذه المشاعر الدينية، خاصة وان نشأته في بولندا كانت دينية متعصبة. فقد انتشرت في بولندا الفاشستية التي كانت تكن العداء للسامية، فاستغل بيغن هذه المشاعر الدينية التوراتية خاصة فكرة شعب الله المختار[٢]. وكان بيغن يؤكد دائما بأن التقاليد والدين هما مصدر الشرعية للسلطة، فيذكر في كتابه (تمرد إسرائيل) الذي يخاطب فيه رجل الدولة اليهودي الإنجليزي ديزرائيلي: "ان حكم الشعوب يتم بالقوة وبإحياء التقاليد" لذلك كان بيغن يذهب إلى حائط المبكى في القدس يؤدي الصلاة مع غلاة اليهود المتطرفين. وهكذا فأن بيغن كان شديد الحرص على إحياء الشعائر والطقوس الدينية[٣].

فلهذا كان يؤكد هو وشريكه الحاخام كوك "انه لا توجد هنا مناطق عربية أو أراض عربية، بل توجد أراضي إسرائيل فقط وهي ارثنا الأزلي، التي أتى وسكن فيها آخرون في غيابنا، وبدون أذننا، واننا لم نهمل أبدا تركة أجدادنا بل حافظنا على روابطنا الروحية معها، وقد أمرنا الله ان نحررها، وبالتالي فنحن لا نهمل أو نقطع صلتنا بأرض إسرائيل[٤].

وكان بيغن يتمسك بمعتقداته الدينية والقومية الصهيونية التي يعتبرها حركة انطلاق وحماسة، والعودة إلى إسرائيل[٥]. فيذكر بذلك: "ان المهمة لم تستكمل بعد وكل عملية تنفذ لتحرير أرض الوطن المحتل هي بمثابة ممارسة لحقنا في الدفاع الشرعي القومي. وهي ايضا ممارسة لحقنا الأبدي في أرضنا، وعلى الشعب بأسره لكي يتحد ويدرك سنحظى جميعا

---

(١) بريز، ليني، الحركة التصحيحية، ص ١٣٠.

(٢) امل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٢٦.

(٣) ملقا فكتور، التوراة والبندقية، ص ١٣٥-١٣٧.

(٤) شاحاك، إسرائيل، حقيقة بيغن وشركائه، ص ١٢٩.

(٥) فكتور ملقا، التوراة والبندقية، ص ١٤٧.

وبعون الله تعالى بالصعود إلى "هيكل سليمان لكي نقدم الشكر والامتنان لإله إسرائيل لأنه أخرجنا من هذا الجبل ومن العبودية إلى الحرية الحقيقية"(١).

كما كان يذكر دائما بأن المشاعر الدينية هي نوع من القومية اليهودية فيقول: "انه لا يمكن الفصل بين القومية وبين الدين في اليهودية، وان التهويد يجب ان يتم بحسب شرائع التوراة"(٢).

وهكذا فان بيغن كان صورة طبق الأصل عن جابوتنسكي في فكره وايديولوجيته وتعصبه الاعمى، وسعيه الحثيث على تحقيق حلم إسرائيل وفي إقامة دولة على أرض فلسطين، بكل السبل والوسائل اللا أخلاقية. لقد كان جابوتنسكي منظرا للفكر الصهيوني المتطرف، أما بيغن فقد كان يكرس هذا الفكر، ويطبقه على الأرض وتجاه أصحاب الأرض والحق، وتجاه الأمة العربية كلها. فبيغن هو الأداة التي عملت على اغتصاب أرض فلسطين وتشريد أهلها، تعبيرا عن الفكر الصهيوني العدواني الاستيطاني الاستعماري.

---

(١) أمل الشاذلي، الليكود والتسوية، ص ٣٤.

(٢) المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون، ابريل (نيسان) ١٩٧٢م، جامعة الدول العربية، قسم البحوث والمعلومات، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٣٥.

الفصل الثاني

الليكود في الحكم

أولا: العوامل التي أوصلت الليكود إلى الحكم.

١. عوامل داخل حزب العمل (المباي)

٢. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٣. الظروف السياسية.

ثانيا: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في نتائج انتخابات ١٩٧٧-١٩٩٢م.

١. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية وأثرها في التغييرات الإنتخابية

٢. المؤثرات الدينية والقومية.

٣. المكونات الأثنوغرافية.

٤. قضية الأراضي المحتلة وعملية السلام.

ثالثا: العوامل المؤثرة في النتائج السلبية لسقوط الليكود عام ١٩٩٢م.

١. العامل الاقتصادي

٢. الخلافات الداخلية في الليكود

٣. الإصلاح الإنتخابي

٤. العامل الإنتخابي

الفصل الثاني

الليكود في الحكم

أولا: العوامل التي أوصلت الليكود إلى الحكم:

تعود سيطرة الأحزاب على المجتمع الإسرائيلي عامة إلى ما قبل إنشاء الدولة الصهيونية. فمنذ الثلاثينات من القرن العشرين تسلم (المباى) السيطرة على المجتمع اليهودي بقيادة زعيم الحزب ديفيد بن غوريون، ضمن مؤسسات مثل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والبوشيف، وذلك في داخل الأراضي الفلسطينية وأثناء فترة الانتداب البريطاني، كما سيطر الحزب على الدولة الصهيونية بعد قيام الدولة، إلا أن الفساد والمحسوبية انتشر داخل الحزب، عندئذ أصبح همه الوحيد هو البقاء في السلطة "عن طريق شراء الأصوات وتحويل الأموال العامة إلى صناديق الحزب، والتجسس السياسي داخل الحزب نفسه".[١] كما أن هناك أسبابا عديدة أدت إلى تراجع حزب المباى وازدياد شعبية الليكود ومن ثم صعوده إلى الحكم. وفي هذه الدراسة سنحاول معرفة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى سقوط حزب المباى ونجاح تكتل الليكود وذلك من خلال عدة عوامل يمكن إجمالها بما يلي:

١. عوامل داخل حزب العمل (المباى) نفسه.

٢. العوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. العوامل السياسية والفكرية.

---

(١) فكتور ملقا، التوراة والبندقية، ص٦١.

١. عوامل داخل حزب العمل (المباى):

يعود تراجع حزب العمل إلى عام ١٩٦٤م عندما خاض بن غوريون صراعا ضد مشروع اشكول، لإقامة تجمع بين مباى واحدوت هعفودا، وقد بين كولن شندلر أن سبب المعارضة من قبل بن غوريون تعود إلى أربعين سنة مضت. فحزب احدوت هعفودا كان يساريا أكثر من حزب المباى، ولكنه في نفس الوقت يحمل توجها متطرفا مثل بيغن. وكان بن غوريون يصرح "بأن حزب احدوت لديه ثمانية مقاعد في الكنيست مقارنة مع حزب المباي الذي كان لديه اثنان وأربعون مقعدا. ومن هنا فلا لزوم لقوة كبيرة أكبر تعتمد على حزب أصغر"[1]. وإلى جانب ذلك، فهو يقول: " إن عقد تحالف وتجمع مع حزب اشتراكي آخر يمكن أن يقيد مرونة حزب العمل لبناء ائتلافات مع أحزاب أخرى". أما الأمر الأكثر أهمية فإن بن غوريون توقع قيام تكتل يساري يمكن معه أن يمنع قيام أو بناء تكتل يميني وسط كرد فعل على ذلك"[2]. وكان بن غوريون يرفض فكرة التحالف بين الحزبين بسبب المطالبة بإعادة النظر في النظام الانتخابي قبل إجراء انتخابات عام ١٩٦٥م، بحيث تجري الانتخابات على أساس مناطق انتخابية. لاعتقاده بأن هذه الطريقة ستفتت قوى الأحزاب الأخرى، خاصة الأحزاب الصغيرة، وبذلك يتمكن حزب المباى من الفوز بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة دون اشتراك الأحزاب المؤتلفة[3].

وقد أدت انتخابات عام ١٩٧٧م إلى فوز حزب الليكود على حزب العمل، وقد دلل ذلك الفوز على وجود فشل وتدهور داخل حزب العمل نفسه منها الصراعات التي حصلت بين شمعون بيرس ورابين حول زعامة الحزب. وقد أدى ذلك إلى تراجع هيبته أمام الناخبين الإسرائيليين إلى جانب الانقسامات الكبيرة التي حدثت في قمة الحزب بين الحمائم والصقور، وبين المعتدلين والمتصلبين، وبين المقتربين في سياستهم من الليكود، والذين يعبرون عن سياسة متطرفة يمينية، والمؤيدين للتوجهات التفاوضية في المنطقة، مع وجود اعتراضات كبيرة على مواقفهم السياسية[4]. كما أن مشكلة حزب العمل لا تعود فقط إلى الزعامة بل تعود إلى الاستراتيجية والمواقف التي سار عليها حزب العمل. فقد تخلى الحزب عن أفكاره ومبادئه

---

(١) كولن شندلر، الليكود، الحلم الصهيوني، ص٨٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٩.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥م، ص٣٢٩.

(٤) إبراهيم نصار، حزب العمل في المعارضة، مجلة الأرض، العدد ٨، (آب) ١٩٩١م، ص ٧٢.

العمالية، لصالح سياسة الليكود المتطرفة، وقد ألحقت هذه السياسة المتطرفة ضررا كبيرا بحزب العمل، فاهتزت ثقة جمهور الناخبين به، ولكي يستعيد ثقة الناخبين به، فلا بد من استعادة هيبته، وإنهاء الصراعات الداخلية، مع إدخال بعض التغييرات على مظهره كحزب عمالي اشتراكي - ديمقراطي، وان يتخلى عن الدعوة إلى الاشتراكية - العمالية تمشيا مع متطلبات الواقع الاجتماعي الجديد ومتغيراته"(١).

وقد لعب الجانب التنظيمي للحزب دوراً هاماً في تدهور حزب العمل، فتنظيم القائمة الانتخابية لعام ١٩٧٧م كانت تعتمد وبشكل كبير على الموظفين، وليس على الدعم الشعبي، لتراجع هذا الدعم، والافتقار للمتطوعين. فمعظم هؤلاء الموظفين ربطوا في شبكات سياسية محلية، ولم يكن لديهم حافز كبير لإجهاد أنفسهم إذا لم يكن لعملهم أو قوتهم دعم مالي(٢).

ولكن لا بد من العودة إلى جذور هذا التراجع الذي أصاب حزب العمل، فهو في جذوره التاريخية يعود إلى عام ١٩٥٠م عندما بدأت مجموعة من القياديين الشباب بأنشطة انتقادية للمباي لنقص الديمقراطية داخل مؤسساتها، مما قادها إلى مواجهة مفتوحة مع مركز الحزب (٣). وفي عام ١٩٥٦م كان النزاع والخلاف حول السلطة قد ظهر في مؤتمر حزب المباي الثامن، عندما تم تعيين موشي دايان رئيسا لفرق الجيش، ثم دخل الحياة السياسية عام ١٩٥٨م، وأصبح القائد الشرفي. فدخول دايان ثم شمعون بيريس الذي كان المدير المباشر في وزارة الدفاع، إلى ميدان الصراع قد زاد من الصراع، حتى أصبح تحديهم يهدد القيادة التقليدية القديمة، التي وجدت فيهم منافسين جديدين، من أجل إنجاح القيادة والدولة(٤). وكان هؤلاء ينادون بتقليص نفوذ الهستدروت من أجل ان تصبح إسرائيل اقوى. ولزيادة الكفاءة، وقد أدى ذلك إلى مواجهة مع قيادة الهستدروت، والتحركات الكيبوتزية الأكثر تعصبا(٥).

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧٣.

(2) Arian, Asher, Introduction, Israel at The Polls, the Kenesset Elections of 1977, (ed.) Howard R. Penniman, American Enterprice Institute for Puplic Policy research Washington D.C.1979, P. 12.

(3) Arnoff, Myron, The Decling of the Israeli laber party, cause and significance in, Howard R. Penniman (ed) Israel at The Polls, The Kenesset elections of 1977, American Enterprise Institute for Ppublic Policy Research, Washington D, C. 1979, P. 121.

(4) Ibid, P. 121.

(5) Arnoff, Myron, The Decling of the Israeli Laber Party , P. 121.

كما حدث صراع وخلاف بين دايان واشكول حول قضية لافون، والخلاف الذي دار بين بن غوريون واشكول، والرسالة التي كتبها اشكول والتي بينت ان القضية ليست بمهمة. مما أثار موشيه دايان وبن غوريون اللذان اعتبرا ان هذه المسألة تمسهما شخصيا، وكانت النتيجة ان قام اشكول ووبخ وزيره" موشيه دايان، الذي استقال مدفوعا من بن غوريون لإسقاط حكومة اشكول[١]. وحصل صراع آخر بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٦٣م بين شمعون بيريس امين عام حزب رافي، وبين جولدا مائير الأمين العام لحزب المباى، وكانت في منصب وزيرة الخارجية، أما بيريس فكان يعمل مباشرة مع بن غوريون. وكان انذاك يعمل على الحصول على الأسلحة دون علم وزيرة الخارجية مما أدى إلى قيام النزاعات بينهما[٢]. وهناك صراع دار بين دايان وبارليف عام ١٩٦٧م الذي كان منافسا خطيرا لدايان، خاصة وان هذه الفترة امتازت بكثرة العمليات العسكرية التي أدت إلى عدم حصول تجاوز من قبل الجيش الإسرائيلي لتعليمات السلطة المدنية. بالإضافة إلى ان دايان كان يهاجم بارليف باستمرار، معربا عن اختلاف في وجهات النظر بينهما ويصر على رأي حاسم في المواضيع المختلف عليها. علما بأن بارليف كان مستقلا في رأيه ويصر عليه ويتمسك به، وقد أعطاه ذلك ميزة تتمثل بأن الحكومة كانت تستمع إليه وتأخذ بآرائه[٣].

وهناك صراع دار بين أبا ايبان وموشيه دايان عام ١٩٦٧م، عندما وضع موشيه دايان سياسة جديدة إزاء المناطق المحتلة، أطلق عليها اسم سياسة (عقاب الجوار) وكان يرى أنها سياسة ستجلب الأمن لإسرائيل، ولكن أبا ايبان قال عنها انها سياسة ستجلب الضرر لإسرائيل وتشوه سمعتها في الأوساط الدولية[٤].

---

(١) إبراهيم العابد، المباى، الحزب الحاكم، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦، ص ١١٧-١١٨.

(٢) وغنير، ابراهام، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، بيروت، ١٩٧٨م، ص٩٣.

(٣) ادار، بنكو، الجيش والسياسة في إسرائيل، ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ (آب)، (اغسطس)، ١٩٧٢م، ص٤٩٩.

(٤) عبدالحفيظ محارب، الحمائم والصقور في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١)، مارس (آذار)، ١٩٧١م، ص (١).

كما ان ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير عكست أزمة الخلافة على القيادة والزعامة السياسية في الحزب. فحركة الديمقراطية (داش)* زودت بقنوات بديلة لصعود القادة والسياسيين والعسكريين والاقتصاديين والجامعيين إلى المقدمة. فازدادت فرص التنافس على المناصب القيادية التي تركها أصحابها نتيجة الفضائح، واعتبر البروفسور يغآل يادين كقائد شاب له مستقبل في الحزب، كما جسد البروفسور امنون روبنشتاين الطبقة الوسطى والتي كانت ترغب في إحداث تغيير في التعامل مع المسائل التجارية للدولة[٢]. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ان شمويل تامر تحدى زعامة بيغن في داخل حزب حيروت. ثم ابتعد عن الحزب وشكل حزبا جديدا عام ١٩٦٩م وهو المركز الحر. وهناك (مير أميت) الذي كان رئيس الصناعة في الهستدروت، الذي انضم إلى (داش). ثم هناك (اهارون ياريف) الذي كان وزيرا في ائتلاف حكومة رابين وعضوا في حزب العمل فهؤلاء الرجال استطاعوا ان يأخذوا دورهم في القيادة السياسية في العديد من الأحزاب السياسية. ولكنهم اتخذوا قرارا بإنشاء حركة (داش) [٣]. وهكذا فإن تحركهم هذا يعكس حالة الفوضى التي أصابت النظام الحزبي لحزب العمل عام ١٩٧٧م. بالإضافة إلى ان (داش) حاولت ان تلعب دورا محوريا في انتخابات عام ١٩٧٧م ولكنها لم تنجح. فقد استطاع حزب الليكود والأحزاب الدينية الأخرى ان تأخذ أدوارهم بدون الاستعانة بحركة (داش). فحصل الليكود على خمسين مقعدا، مما كان له آثاره الكبيرة في السياسة الإسرائيلية بعامة[٤].

كما ان استمرار وجود بيغن في قيادة حزب (حيروت)، وهو من الجيل القديم الذي ظل يمتلك تأثيرا سياسيا. لأنه من مؤسسي الحزب. وكانت له مكانته القيادية منذ تأسيس

---

* حركة الديمقراطية للتغيير (داش)، حركة جديدة تأسست عام ١٩٧٦، بزعامة يغال يادين وحركة شينوي بزعامة أمنون روبنشتاين، وظهرت احتجاجا على حرب ١٩٧٣، كما ضمت في صفوفها مجموعة انشقت عن حزب العمل بزعامة مائير عميت ومجموعة عمال من الأحياء الشعبية، وأبناء الطوائف الشرقية، ومجموعة من المركز الحر، وقد دخلت الانتخابات عام ١٩٧٧، وحصلت على ١٥ مقعد وانضمت إلى حكومة بيغن بعد فترة من تشكيلها للمزيد، انظر: نظيرة محمود خطاب، الحركة الديمقراطية للتغيير، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٣)، تموز ١٩٧٧، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٩-٢٠)، ١٦/١٠/١٩٧٧، ص٦٩١-٦٩٣، موقف الكتل، مجلة الأرض، عدد (١٩)، ص ١٠، كذلك تقرير ماذا وراء إنظمام حركة يادين لحكومة بيغن؟ مجلة الأرض، عدد (٤)، ٧-١١-١٩٧٧.

(2) Arian, Asher, Introduction, P. 15.

(3) Ibid. P. 15.

(4).Arion, Asher, Introuduction, p. 16.

الدولة، وبعد ثلاثين عاما من الكفاح وعمله الحزبي، علما بان كل من كان من حوله من القادة كانوا من القادمين الجدد(1)، فحركة داش المعروفة بكونها الأكثر ديمقراطية، قدمت اسوأ لائحة انتخابية آنذاك(٢).

وهكذا فيمكننا القول: بأن بمقدور حزب العمل الفوز مرة أخرى، ولكنه لن يستعيد موقعه السابق كقوة سياسية وحزبية أولى، على الرغم من إقامة العلاقات والاتصالات القوية مع الأحزاب الأخرى. فنفوذه وقوته الأولى من الصعب ان يستعيدها ثانية، هكذا تنبؤنا التحليلات داخل المجتمع الإسرائيلي، والمسار التاريخي لتطور العمل السياسي والحزبي داخل الكيان الإسرائيلي.

٢. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تعد المشاكل الداخلية الإسرائيلية المتمثلة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية، والتي تصاعدت بعد حرب تشرين ١٩٧٣م، وتحمل حزب المباى مسؤوليتها، لأنه دعي (بحزب التقصير)، فهذه المشاكل قد عجلت في سقوط الحزب. وتمثلت الخلافات الجوهرية على الصعيد الاقتصادي عندما تم تدفق رؤوس الأموال على الدولة الإسرائيلية، مما مكنها من تطوير مخططاتها الاقتصادية، وزيادة مستوى المعيشة للأفراد. على أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مسألة هامة تتعلق بالجيش العاطل عن العمل، الذي اعتبر مصدر دفع قوى للنمو الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٥٧-١٩٦٥م. وفي المقابل فقد تقلصت مستويات البطالة، وتعززت قوة العمال وخاصة عمال الصناعة في منطقة دان في تل أبيب الذين بدأوا ينظمون أنفسهم، ويعلنون الإضرابات، وقد أدى ذلك إلى ازدياد قوة العمال(٣). وإلى جانب ذلك فان مطالب العمال الأكاديميين، وعمال القطاع العام، وأرباب المصانع والمقاولين أدت إلى تعاظم قوتهم. فكانت نتيجة ذلك ضعف سيطرة حزب المباى، مما اضطره إلى ان يواجه هذه القضية، وكيفية التعامل مع هذه المطالب، وقد شكلت هذه القضية محور الصراع الأساسي داخل حزب المباى خلال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٧م(٤).

---

(1) Ibid, P. 16.

(2) Ibid, P. 16.

(٣) جرينبرج، ليف، أحزاب المباى بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي حول صحة الثنائية المتناقضة - دولة / مجتمع مدني، ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م، ص ١٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٣.

ثم ازداد الصراع داخل إسرائيل عام ١٩٦٠م بين ممثلي مباى والهستدروت وممثلي الحكومة، لحسم القضايا الاقتصادية التي لها صلة بمطالب العمال. وأخذ قادة الهستدروت يستغلون ضغوط العمال لتعزيز موقفهم في التفاوض مع الحكومة، وقام سكرتير الهستدروت بنحاس لافون الذي نجح في السيطرة على كل صلاحيات نقابة العمال وشركة العمال في السنوات ٩٥٧-١٩٥٩م، بمطالبة الحكومة بإشراك ممثلي الهستدروت في اتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية العامة. لا أن يقتصر دورهم على ما يتعلق بالأجور فقط، وقد جرد هذا الموضوع الحكومة من قدرتها على العمل باستقلال في الهستدروت، وحدد من حرية تصرف وزير المالية ليفي اشكول. ونتيجة لذلك فان قادة الهستدروت ذكروا بانه إذا كان المباى يرغب في السيطرة على مجموعات العمال سيطرة فعلية فعليه ان يستجيب لمطالب الهستدروت او للحزب[1]. وكان من بين أسباب تدهور حزب العمل، هو ابتعاده عن مبادئ الحركات العمالية، وتراجع في دور الهستدروت. فهذه الايديولوجية الغامضة لحزب العمل كانت وراء تخلي الناخبين عنه، خاصة وانه يمثل الطبقة البرجوازية والعليا داخل المجتمع الاستيطاني اليهودي[2].

وهناك سبب اقتصادي آخر أدى إلى ازدياد شعبية الليكود والمتمثلة بسلسلة من الفضائح التي حصلت داخل المجتمع الإسرائيلي وفي اقتصاده، وأبرزها قضية البنك الانجلو - إسرائيلي التي حصلت في تموز (يوليو) ١٩٧٤م. حين تبين ان مدير البنك كان قد أودع في حسابه الخاص في مركزه في لندن مبلغ ثلاثين مليون مارك، وعشرة ملايين فرنك فرنسي. كما كانت له مضاربات عشوائية بواسطة شركات وهمية، وقد تسببت هذه القضايا والمخالفات في إقفال البنك وخسارة مائتي مليون شيكل إسرائيلي[3]. وهناك قضية أخرى أدت إلى خسائر كبيرة منيت بها شركة (فيريد) في مشاريع خارج البلاد. وبلغت تلك الخسائر حوالي مائة مليون شيكل إسرائيلي خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٤. علما بان هذه الشركة تابعة للقطاع العام، ومتخصصة في بناء مجاري المياه وبيعت في عام ١٩٧٢م إلى فرع الأشغال

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٦-١٧.

(٢) ابراهيم نصار، حزب العمل في المعارضة، ص ٥٩.

(٣) يذكر ان سبب هذه المضاربات تعود إلى موظف في البنك يدعى يهوشوا بن صهيون الذي اختلس حوالي ٤٧ مليون دولار، فاودع بالسجن لمدة ١٢ عاما، ولكن في عام ١٩٧٧م اطلق سراحه بسبب سوء احواله الصحية، انظر فكتور ملقا، التوارة والبندقية، ص ٦٢.

العامة في النقابة المركزية الاتحادية (الهستدروت). وقد أثارت هذه القضية شكوكا كثيرة مفادها أن كثيرا من الأموال أدخلت إلى خزينة حزب المباي نتيجة تلك الصفقة[١].

كما ظهرت فضائح جديدة تتعلق بـ اشريادلين، وإبراهيم أوفر، واسحق رابين، أدت إلى سقوط الحزب نهائيا. فالأول قد رقي من منصب حارس مكتب حاكم البنك المركزي، إلى رئيس صندوق الضمان الصحي، (كوبات - حوليم) التابعة للهستدروت. فكان عن طريقه يؤمن معظم الخدمات الصحية في البلاد، هذا وكان موعودا لتعيينه حاكما لبنك الدولة، ولكن استطاع صحفي يدعى (ايفائيل لافيفا) من جريدة (هاعولام هازية) أي (هذا العالم) من الكشف عن اختلاسات مالية، وتستره عن مضاربات عقارية سببت خسائر جسيمة، إلى جانب تبذيره للأموال العامة على موائد القمار في (لاس فيغاس) بأميركا. ويؤخذ عليه كذلك بأنه أهمل قضية الممرضات اللاتي قمن باضرابات فكانت النتيجة، إيقافه عن العمل، ومن ثم سجنه لمدة خمس سنوات[٢]. وهناك وزير الإسكان إبراهيم أوفر الذي انتحر نتيجة انكشاف أمره عندما كان مديرا لشركة المساكن التابعة للهستدروت، واتهامه باختلاسات مالية كبيرة[٣].

ثم هناك اسحق رابين رئيس الحكومة الذي اضطر إلى الاستقالة من منصبه في مارس ١٩٧٧م على أثر انكشاف مخالفته وزوجته للقانون الإسرائيلي الذي يمنع أي مواطن من فتح حساب له في الخارج. فقد اكتشف صحفي من جريدة (هآرتز) أي (الأرض) يدعى (دان مارغليت)، رقم الحساب السري الخاص بزوجة رابين في بنك (واشنطن الوطني)، مما أدى إلى استقالته[٤].

---

(١) فكتور، ملقا، التوارة والبندقية، ص ٦٢-٦٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٤ وكذلك Myron, Ideas and Forign Policy, P. 143 وأيضا انظر: لانداو، ديفيد، معركة السلام، يوميات بيريس، ترجمة عمار فاضل، مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥م، ص١٩٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٤-٦٥، كذلك لانداو، ديفيد، معركة السلام، ص ١٩٨، كذلك Ibid, P. 143.

(٤) شندلر، كولن الليكود والحكم الصهيوني، ص١٠٢، كذلك فيكتور ملقا، التوراه والبندقية، ص٦٥. يذكر ان القانون الإسرائيلي يقاضي من يرتكب مخالفة قانونية وهو على رأس عمله كأن يفتح حسابا له بالعملة الأجنبية في الخارج ودون تفويض أو موافقة مسبقة من وزارة المالية الإسرائيلية، ويعاقب على ذلك بالحبس، حسب القانون، لمدة ثلاث سنوات، أو غرامة تعادل ثلاثة أضعاف المبلغ المودع في الخارج.

شندلر، كولن، الليكود والحكم الصهيوني، ص ١٠٢، Akzin Benjamian, The Likud, p. 47.

ومن أسباب ازدياد شعبية الليكود وصعوده إلى الحكم أيضا، هو الاستياء الشعبي حول تبديد الجيش الإسرائيلي المصادر المالية التي استخدمت للأغراض الخاصة، فهذا الانفاق الكبير لم يكن يخضع للرقابة البرلمانية(١).

هذا إلى جانب ان وزارة التجارة والصناعة كانت لا تشرف على الحصص المخصصة للمستثمرين الذين لا يشترون المنتجات المحلية. وانما يستوردونها من الخارج، فكان هناك عدم وضوح في المراجع والسجلات والقيود، وكانت نتيجتها مضاعفة الطلبات ثلاث مرات ما بين الأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٥. كما ان وزارة الاستيعاب أظهرت عجزاً في سوء استخدام المساعدات الممنوحة للكيبوتزات والمخصصة للمهاجرين الجدد، بالإضافة إلى ان وزارة الداخلية أظهرت إهمالا في مراقبة نفقات البلديات(٢). وقد طال الفساد الجهاز القضائي فانتشر فيه، ويظهر ذلك من خلال معرفة ان إدارات المحاكم لم تقم بتحصيل مئات الآلاف من الشيكلات الإسرائيلية كرسوم غير مدفوعة من قبل عشرة آلاف شركة ما بين الأعوام ١٩٧٠-١٩٧٥م. واكتشف كذلك في الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٧٥م، بأن مئات القضايا المقامة في محاكم تل ابيب وحيفا وطبريا، لم يتم إرجاع الكفالات في أعقاب انتهاء المحاكمات أو إسقاط تلك القضايا(٣).

اما مؤسسة الإذاعة فقد انتشر فيها الفساد وظهر ذلك عند اكتشاف أن الأجهزة التلفزيونية في المؤسسة قد تم استبدالها بمبلغ أربعة عشر مليون شيكل علما بأن المؤسسة قامت بشراء مشغل الكتروني عام ١٩٧٥م بمبلغ مليون ومائتي الف شيكل، ولكن اكتشف بأن هذا المبلغ لم يكن موجودا في الموازنة، كما ان المشغل الالكتروني وجد بأنه غير ملائم للتشغيل وأنه موجود في مخزن مؤسسة الإذاعة(٤). وكان من نتيجة هذا الفساد المستشري في أجهزة الدولة ان فقد حزب العمل مصداقيته، الأمر الذي أدى إلى هزيمته عام ١٩٧٧م.

وقد انعكست هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة على المجتمع الإسرائيلي، وعلى الناخب الإسرائيلي خاصة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الإسرائيلي يتميز بوجود عدد من الفئات الاجتماعية أهمها السفارديم والاشكناز (الشرقيين والغربيين). وقد عمل الليكود على استقطاب

---

(١) المرجع نفسه، ص١٠٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٣.

(٤) شندلر، كولن، الليكود والحلم الصهيوني، ص١٠٣.

الطوائف الشرقية خاصة، لأنها تمثل الأكثرية في الدولة الإسرائيلية، مما كان له الأثر الكبير في انتصار الليكود. فقد أخذ الليكود يعمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والحياتية بشكل كبير وسريع، لأنهم أحسوا بانهم من الفئة الدنيا أمام المجتمع الاشكنازي البرجوازي العنصري، الذي أخذ يتجاهل هذه الفئة أو الطبقة، مما عزز نجاح الليكود وصعوده إلى الحكم عام ١٩٧٧م. ويقول هاني عبدالله عن الإحصائي خانوخ سميت الذي حلل نتائج الانتخابات ١٩٧٧م ان معظم الزيادة في النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها الليكود تبرز التقدم الكبير الذي أحرزته قائمته الانتخابية لدى السكان من أبناء آسيا وأفريقيا، ويتضح هذا الأمر من تحليل الاقتراع في المدن المختلفة، بحسب الموطن الأصلي لسكانها[1].

فهذه المخالفات والفساد الذي ظهر داخل المجتمع الإسرائيلي أدى إلى استياء شعبي وقلق في صفوف الإسرائيليين، فكانت النتيجة هجرة أعداد من اليهود من إسرائيل إلى الخارج، كما ان الهجرة إلى داخل إسرائيل قد قلت، خاصة وان "يهود السوفيت أصيبوا بخيبة أمل بسبب ما وجدوه داخل المجتمع الإسرائيلي البعيد عن توقعاتهم وعن ما ذكروه لهم"[2].

٣. الظروف السياسية

كانت حرب تشرين ١٩٧٣م زلزالا حقيقيا للنظام السياسي في إسرائيل، فقد اهتزت ثقة الإسرائيليين بقادتهم العسكريين، كما أبرزت عدة مصاعب واجهت هذا النظام وأصبحت هذه المصاعب أكثر حدة وقوة بعد الحرب، خاصة وان التصور السابق للجيوش العربية، كانت في نظر الإسرائيليين غير متكافئة وانها ضعيفة أمام الجيش الإسرائيلي[3].

أما الحصيلة السياسية الأكثر أهمية التي أعقبت حرب تشرين ١٩٧٣م، فهي بروز وتأسيس حركة الديمقراطية للتغيير (داش)، التي عبرت عن احتجاج لأعداد كبيرة من الإسرائيليين الذين انظموا إلى هذه الحركة بعد حرب ١٩٧٣م[4]. كما إن إسرائيل فقدت صورتها وشعبيتها أمام دول العالم، "بأنها الدولة التي لا تقهر"، كما أثبتت للإسرائيليين ان

---

(١) هاني عبدالله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص ٣٩.

(2) Akzin, Benjamien, The likud, P. 47.

(٣) لانداو، ديفيد، معركة السلام، ص ١٩٩. Arian, Asher, Introduction, P. 12.

(4) Asher Arain, Introduction. P. 13

مسألة الأمن في إسرائيل ضعيفة[1]. ومن هنا بدأ الإسرائيليون يميلون إلى الاحتفاظ بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتأكيدهم على أنها (أراض يهودية)، وانتهز الليكود هذه الفرصة وأخذ يؤكد على عدم الانسحاب من الضفة والقطاع، كما أخذ يشجع الاستيطان في الخليل ونابلس[٢].وبهذا يتضح بأن الشارع الإسرائيلي أخذ يغلب عليه طابع التعصب المدفوع بالتوسع الإستيطاني ونتيجة لذلك ولدت حركة جوش أيمونيم* تتويجاً لهذا الاتجاه وقد استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة أن تستقطب أعداداً هائلة من الشباب الإسرائيلي المتطرف والمدفوع بالأيديولوجية المتعصبة والأحلام الدينية النابعة من التوراة[٣]، كما ان حرب ١٩٧٣م أظهرت أزمة في مسألة الخلافة، حيث حل محل القادة السياسيين القدماء جيل جديد. فقد حل محل رابين وبيريس وألون عام ١٩٧٤م كل من جولدا مائير ودايان وايبان. فأصبحت جولدا مائير رئيسة الوزراء ودايان وزيرا للدفاع، أما ابا ايبان فأصبح وزيرا للخارجية[٤]. هذا الانقلاب أدى إلى بروز قيادات شابة، وتضاؤل دور الجيل القديم، صاحب الماضي العسكري والحزبي، كل ذلك أثر على حزب العمل وأضعفه.

فمن هنا بدأ الاتجاه يميل نحو اليمين وسقوط حزب المباي، وقد حلل رئيس مركز الانتخابات في المباي حاييم بارليف الأسباب التي دعمت سقوط المباي بقوله: "فمنذ حرب يوم الغفران (أكتوبر)، أصبح الوضع الموضوعي صعبا جدا على جميع الأصعدة السياسية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. فالإسرائيلي العادي يكتشف كل صباح وضعا مختلفا عن رغبته، فبعد تسع وعشرين سنة من الاستقلال. وبعد مرور خمسة حروب، كنا نرغب في ان يتركونا في النهاية، نبني الدولة بهدوء". ثم يكمل قائلا: "لكن الواقع مختلف جدا، فالدول

---

(1) Ibid, P. 13.

(٢) ساطع الزغول، التنظيمات الصهيونية والأحزاب الإسرائيلية، مؤسسة البلسم للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص ٧٢.

* حركة غوش امونيم، تأسست كجماعة ضغط تسعى للتأثير في سياسة الحكومة لتطبيق مبادئها الداعية إلى أحكام السيادة الإسرائيلية على (أرض إسرائيل) وتعزيز الاستيطان وتكثيفه عن طريق بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، للمزيد انظر:

- Tepler, Marcia Drezon, Gush Emunim, The Likud and the Eighties, Intrest Groups Political Change In Israel, State University, New York, 1990, PP 201-222.

- Tepler, Marcia Drezon, Elections 1977, PP 191-199.

(٣) حلمي الزعبي، نتائج الانتخابات الإسرائيلية ودلالاتها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٣)، تموز، ١٩٧٧، ص١٢١-١٢٢.

(4) Myron, Ideas and Forign Policy, P. 134.

العربية لا تتصرف كما كنا نرغب، والولايات المتحدة لا تتصرف كذلك حسب رغبتنا، والاقتصاد العالمي لا يدور حسب مشيئتنا، أما الهجرة فقد تقلصت والنزوح ازداد، والجمهور أصبح أكثر نقدا. فالسلطة لم تعد سلطة. ولا يمكن الاعتماد على المؤتمنين على القطاعات المختلفة، اما الانضباط الداخلي فقد ضعف ومن الطبيعي ان يوجه اللوم إلى القيادة"[١].

فهذه العوامل جميعها أدت إلى سقوط حزب العمل، وهي نفسها التي أدت إلى إنجاح تكتل الليكود، وصعوده إلى الحكم عام ١٩٧٧م. واعتبرت هذه الهزيمة نهاية للتفكك الداخلي لحزب العمل من النواحي الايديولوجية والتنظيمية، إلى جانب الممارسة. كما ان الفساد الذي لازم العديد من كبار قياديي الحزب ساهم في إضعافه، بالإضافة إلى قلة التجديد في المناصب الإدارية داخل حزب العمل، والمحسوبية، وقضايا الفضائح المالية والرشاوي، وغيرها كل ذلك ساهم في صعود الليكود ونجاحه واستحواذه على الحكم في إسرائيل.

ومن العوامل السياسية التي لعبت دوراً في صعود الليكود إلى الحكم، الأحزاب الدينية، فقد لعبت تلك الأحزاب دوراً سياسياً هاماً في الحياة السياسية في إسرائيل، وان لم يكن دوراً مسيطراً. فهي تركز على العقيدة الصهيونية للأجيال الناشئة من اليهود المحافظين المتعصبين سياسيا والمنغلقين دينيا وفكرياً. وتضطلع هذه الأحزاب بدور سياسي خطير، وهو تجديد وخلق شباب صهيوني يؤمن بالايديولوجية الصهيونية إلى جانب التأكيد على دورها الاستيطاني والتوسعي، من خلال المظاهرات الاستيطانية العدوانية التي تجلت في أعمال جماعات دينية متطرفة مثل غوش امونيم ١٩٧٤م، وحركة أرض إسرائيل ١٩٦٧م[٢].

وعلى الرغم من إدعاء إسرائيل بانها دولة علمانية لا تضطلع الأحزاب الدينية فيها بدور سياسي مهيمن أو مخطط لسياسة الدولة، الا انها تضم قطاعاً كبيراً من جماهير المتدينين الذين يبلغون حوالي ثلث السكان. وقد استطاعت الأحزاب الدينية أن تسيس هذا القطاع، وتجعله طاقة كبيرة تساهم في خدمة الفكرة الصهيونية والدولة الصهيونية. فمن هنا تكمن الأهمية السياسية والمعنوية للأحزاب الدينية الإسرائيلية[٣]. خاصة عندما يتم مشاركتها في

---

(١) الأسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، مجلة شؤون فلسطينية، العددان (٦٨-٦٩) تموز (يوليو)، أب (اغسطس)، ١٩٧٧م، ص ٣٧٦.

(٢) الأحزاب الدينية في إسرائيل، مجلة الأرض، ع ١٥، ١٩٧٩/٤/٢١م، ص٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٥.

الحكم. فالأحزاب الكبيرة تحرص دائما على عدم استبعاد التيار الديني عن الحكم، لضرورات تتعلق بعلاقات الدولة بالجاليات اليهودية في الخارج[١].

أما على الصعيد الديني فان الأحزاب الدينية منقسمة إلى معسكرين الأول هو المعسكر الديني القومي (المفدال)، ومرجعه الديني هو الحاخامية الرئيسية، والمعسكر الثاني التوراتي الذي يضم (اغودات يسرائيل) و(بوعالي اغودات يسرائيل)، ومرجعه الديني هو مجلس كبار علماء التوراه[٢]. وفي أعقاب انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧م، انضم كل من الحزب الديني القومي (المفدال)، وحزب اغودات يسرائيل - إلى الائتلاف الحكومي، بينما بقي حزب بوعالي اغودات يسرائيل في المعارضة[٣].

والمعروف ان الحزب الديني القومي (المفدال) يقف بجانب الحزب الذي ينجح في الانتخابات حتى ينفذ برامجه ومبادئه الاستيطانية والدينية في فلسطين. فبعد نجاح الليكود عام ١٩٧٧م وسقوط المعراخ (العمل)، انضم الحزب إلى تكتل الليكود اليميني. وأجرى اتفاقا ائتلافيا مع الليكود على أساس اتفاقية تألفت من اثنين وأربعين بندا، بينت هذه الاتفاقية مدى استجابة الليكود لرغبات حزب المفدال[٤]. وقد تعلقت معظم بنود الاتفاقية حول المطالب

---

(١) هاني عبدالله، الأحزاب الإسرائيلية، ص٨٤.

(٢) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، ١٩٩٠م، ص ٢٨٥. كذلك رشاد عبدالله الشامي، القوى الدينية، ص ١٣٩.

(٣) هاني عبدالله، الأحزاب الإسرائيلية، ص ٨٥.

عن نشأة وتطور الأحزاب الدينية ومبادئها انظر:

= نرمين غوانمة، الأحزاب الإسرائيلية وتطلعاتها، ص ١٧٨-١٨٨.

- Goldme, Elezer, Religous Issus in Israel Political,Jerusalem Post Press, Jerusalem, 1964.
- Schiff, Gerry, Tradition and Politics, The Religious Parties of Israel, Wayne State University Press, Detroit, 1977.

(٤) الأحزاب الدينية في إسرائيل، مجلة الأرض، ص ٢٦.

لقد حدد حزب (المفدال) مأخذه على حزب العمل فيما يلي:

١. ان حزب العمل من خلال السنوات الستة الماضية، انحرف يسارا في مجال الدين والدولة، واقترب أكثر من (راتس) (ومابام) وليس العكس، وان الحزب وخلال فترة حكم بن غوريون وجولدا مائير كانت له مواقفه واحترامه للتقاليد.

٢. عقد حزب العمل حلفا مع الاصلاحيين، مع علمه بأن الصراع بين الارثوذكسين والاصلاحيين قوي للغاية. وقد تجلى الأمر في وجود اتجاه للتراجع عن وجهة النظر الخاصة بأن الحاخامية في إسرائيل ارثوذكسية وهذا الأمر يضر بمكانة الحاخامية.

الدينية المعروفة كمنع تشريح الجثث الا بموافقة الأهل، وتقليص العمل في المصانع بصورة ملحوظة يوم السبت، ومنع الاجهاض وصلاحية المأكولات حسب الشريعة الدينية (كاشير) [١].

وتركز الأحزاب الدينية على عملية الاستيطان ويشاركها في ذلك الحزب الكبير، فهي تعتبر فلسطين جزءا من (أرض إسرائيل) التاريخية والدينية. لهذا فهي أرض مقدسة من حق شعب مختار هو الشعب اليهودي[٢]. ومن هنا فعلى الحكومة ان تعمل من أجل استيعاب المهاجرين المتدينين، على أن يحصل هؤلاء على ترتيبات سكنية في إطار البيئة والحقوق الملائمة والمألوفة[٣]. لذا فأن سعي الأحزاب الكبيرة (العمل والليكود) وراء الأحزاب الدينية هو من أجل تأمين الأكثرية في الكنيست، وتشكيل الحكومات الائتلافية، وإضعاف الخصم الآخر، بتخليصه من حليفه التقليدي، وكسب تأييد الجماهير المتدينة[٤]. ومن هنا فقد أخذ الليكود يعمل على تقديم تنازلات شكلية لشريكه المفدال، خاصة وان الايديولوجية واحدة ولو ظاهريا على الأقل[٥].

وفي العادة فان الأحزاب الدينية لا تشجع من جانبها قيام حكومات وحدة وطنية، خاصة بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، لأن ذلك يقلل من أهميتها. كما انها هي المستفيدة الأولى من الأزمات الحكومية التي تحدث، فهي والحالة هذه، تنتهز الفرصة وتطالب بامتيازات واسعة، خاصة عند التصويت على ميزانية الحكومة، فعلى سبيل المثال فقد حدث عام ١٩٩٠م، وبسبب الرغبة الجامحة من حزبي العمل والليكود، على تأييد الأحزاب الدينية، خلال الأزمة الحكومية التي قامت في إسرائيل، في آذار من نفس العام، ارتفعت ميزانية الحكومة المقدمة إلى المؤسسات الدينية المختلفة إلى ثلاثة أضعاف، لتصل إلى مائة واحد

---

٣. ان حزب العمل يسحق بمنهجية مدروسة القضايا الرئيسية قبل يوم السبت، التعليم الديني ومكانة الحاخامية.

٤. يقف حزب العمل موقفا متساهلا من قضايا الاستيطان في الأراضي المحتلة، الضفة الغربية وقطاع غزة، وحل قضية من (هو اليهودي). للمزيد:

انظر: رشاد عبدالله الشامي، القوى الدينية، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(١) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص ٢٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٨٧.

(٣) الأحزاب الدينية في إسرائيل، مجلة الأرض، ص ٢٦.

(٤) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص٢٨٩.

(٥) الاحزاب الدينية في إسرائيل، مجلة الأرض، ص٢٧.

عشر مليون دولار[1]. فالأحزاب الدينية تعيش على الابتزاز، وكان ذلك مصدر استياء الجهات العلمانية في إسرائيل.

وأخيراً، فأن الأحزاب الدينية مهما عظمت مطالبها، تظل الأرخص ثمنا في لعبة تشكيل الائتلافات الحكومية، فمطالبها مهما بلغت وعظمت تظل في معظمها مقتصرة على الجانب الاجتماعي الديني، ومحصورة ضمن إطار السياسة الداخلية الإسرائيلية.

وهكذا فإن الوضع السياسي كان المحرك الرئيسي لتعزيز القوى المتطرفة واليمينية فإن ظهور حركة جوش أمونيم جاء ليزيد من رصيد اليمين بزعامة الليكود إلى جانب القوى الدينية المتعصبة، التي ساهمت بانتصار الليكود في الانتخابات عام ١٩٧٧.

فالناخب الإسرائيلي الذي صوت لصالح الليكود والأحزاب الأخرى المتحالفة معه انطلقوا من منطلق واحد هو التعصب الأيديولوجي القائم على التوسع وفكرة إسرائيل الكبرى.

---

(١) صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص٢٨٩.

ثانياً: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في نتائج انتخابات ١٩٧٧ - ١٩٩٢

تمتع حزب العمل بالحكم وقيادة دولة إسرائيل سنوات طويلة، تجلى ذلك منذ قيامها. ولكن الناخبين الإسرائيليين قاموا بتغيير الحزب الحاكم في الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٧م. وتولى الحكم آنذاك تكتل الليكود. وبعد خمسة عشر عاما، قام الناخبون الإسرائيليون بتغيير الحزب الحاكم الليكود ليعود حزب العمل (المباي) الإسرائيلي إلى الحكم مرة أخرى في انتخابات عام ١٩٩٢م.

ومن المعروف ان الأنظمة السياسية في النظام الديمقراطي تقوم على نظام الحزبين، فالحزبين الرئيسيين يناضلان من أجل الحكم السياسي. ويكون في النظام المتعدد الأحزاب، تحالفات متغيرة للأحزاب في داخل السلطة. وهناك أنظمة أخرى تعتمد على النظام الحزبي الواحد، ويصفه (موريس ديفورجيه)، بأنه لا يرتبط بعدد الأحزاب، ولكن بسيطرة حزب واحد، ومثل هذا الحزب قد لا يكسب أغلبية الأصوات، ولكن خلال فترة ممتدة، يتراكم لديه عدد أكبر من الأصوات أكثر من أي حزب آخر[1]. ويذكر بعض علماء السياسة ان وجود حزب مسيطر لا يؤثر على النظام الحزبي، فهم يعتبرون ان الوضع متطابق مع النظام متعدد الأحزاب، لأنه في كلا الحالتين تتشكل الحكومات من تحالفات. فصموئيل هنتنجون يذكر ان بروز حزب مسيطر سيؤدي إلى بروز علاقات خاصة داخل الحزب، ويدعي ان سيطرة الحزب على الانتخابات هي نتيجة لمرونته الايديولوجية التي تمكنه من تجميع أعداد كبيرة من الناخبين، وبالتالي يكون الحزب المهيمن هو حزب الإجماع. ولكن عندما يحصل هناك اختلافات في الايديولوجية بين الناخبين. فأنهم يميلون نحو إعطاء أصواتهم للحزب المنافس الذي يعتبر (الحزب الضاغط) والذي يضغط على الحزب المهيمن لتعديل سياساته[2]. فنظام الحزب المهيمن هو نتيجة لظروف تاريخية مع التركيز على الايديولوجية والموارد المادية في أيدي مجموعات ذات نفوذ[3].

وفي هذه الدراسة ستقوم الباحثة بتحليل نظام الحزبين في داخل النظام السياسي الإسرائيلي، فحزب العمل الإسرائيلي عانى من هزيمة ساحقة في انتخابات عام ١٩٧٧م، واصبح في صفوف المعارضة، وانتقل حزب الليكود المعارض إلى الحكم. ثم حدث في عام

---

(1) Duverger, Maurice, Political Parties: their Orgonization and Activity in the Modern State, Willey, 1961, P. 308.

(2) Huntington, Samuel, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, 1968, PP 429-430.

(3) Shapiro, Yonathan, The End of Dominat Party, P. 25.

١٩٩٢م رجوع حزب العمل المعارض إلى دفة الحكم، وعودة حزب الليكود إلى صفوف المعارضة مرة أخرى. وهذا يعني أن هناك عوامل عديدة كان لها دورها الفاعل في التغيير الذي حدث باتجاهات الناخبين الإسرائيليين نحو الحزبين الكبيرين الليكود والعمل، إلى جانب تطور التراكيب الاجتماعية والاتجاهية في المجتمع الإسرائيلي. كما ان مقارنة عام ١٩٩٢م مع عام ١٩٧٧م تعطينا أساسا مؤقتا في تقييم انتخابات ١٩٩٢م. وفي نفس الوقت لا بد من إجراء مناقشة هذه النتائج طبقا لوجهة نظر أكثر شمولا.

وستقوم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي كان لها دور فاعل في هذا التغيير وتتمثل في:

١. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية وأثرها في التغييرات الإنتخابية.
٢. المؤثرات الدينية والقومية.
٣. المكونات الأثنوغرافية.
٤. قضية الأراضي المحتلة وعملية السلام.

١. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية وأثرها في التغييرات الانتخابية:

عند الحديث عن العوامل الديمغرافية الاجتماعية يجب الرجوع إلى انتخابات عام ١٩٦٩م، تلك الانتخابات التي قامت بعد حرب ١٩٦٧م عندما هجر الناخبون الشباب حزب العمل بأعداد كبيرة بعدما احسوا بانحدار سلطة الحزب الحاكم. كما أن بروز العامل الديمغرافي كان له انعكاسات كبيرة على البنية الاجتماعية في إسرائيل، فلأول مرة يتجاوز عدد اليهود السفارديم (الشرقيين) على عدد اليهود الاشكناز (الغربيين). فقد مثل اليهود السفارديم ما يزيد على نصف المجتمع اليهودي في إسرائيل[١].

---

(١) يذكر بأن المجتمع الإسرائيلي ينقسم إلى فئتين السفارديم (الشرقيين) وهم اليهود الذين قدموا من دول الشرق أوسطية وشمال افريقية ومن الدول الآسيوية، والاشكنازيم (الغربيين). وهم اليهود الذين عاشوا في القرون الوسطى في البلدان التي كانت تتكلم الألمانية، ثم امتدوا إلى الشرق والغرب. وهؤلاء فئاتهم قليلة امام اليهود السفارديم (الشرقيين).عن التركيبة الاجتماعية، انظر:

نرمين غوانمه، الأحزاب وتطلعاتها، ص ١٠-١٣، وللمزيد انظر:

- Pati, Rappheal, Israel Between East and West, Greenwood Company, West port, 1953.
- Smooha, Sammy, Israel Pluralism and Conflict, Routledge and pul London, 1978.

وكان لذلك أثره في بروز دولتين إسرائيليتين متناقضتين إحداهما دولة اشكناز والأخرى الدولة السفاردية(١). وكانت النتيجة تعاظم وزن دور اليهود الشرقيين، وازدياد تأييدهم لحركة حيروت والقوى اليمينة، بسبب تكوينهم السياسي، وأوضاعهم النفسية والمعيشية، الناجمة عن تخلفهم الاجتماعي والاقتصادي وتدني مستواهم الثقافي(٢). لهذا فأن اليهود الشرقيين في فترة السبعينات والثمانينات بدأوا يدعمون الليكود ويساعدونه للوصول إلى الحكم(٣). فكان تصويت أبناء الطوائف الشرقية ومواليد البلاد (الصابرا)* ، والشباب يميلون للتصويت لصالح الليكود بنسبة أعلى من نسبة معدل التصويت العامة لصالح العمل. ونتيجة لذلك طرأت منذ بداية سنوات الستين عملية تدريجية تمثلت في تدعيم قوة حزب حيروت أولا والكتل الانتخابية التي يتعاون معها، وذلك بعد زيادة الدور النسبي لهذه المجموعات بين جمهور الناخبين لأسباب ديمغرافية(٤).هذا وقد رافق التطورات الديمغرافية ظاهرة تمثلت في زيادة الميل إلى الوحدة في التصويت بين أوساط كل مجموعة اجتماعية فلم يكن الأمر يتمثل فقط في ان نسبة ابناء الطوائف الشرقية ومواليد البلاد (الصابرا) من بين جمهور الناخبين قد ارتفعت، بل طرأت زيادة على نسبة الميل لديهم نحو التصويت لصالح الليكود، الذي بلغ ذروته في انتخابات عام ١٩٧٧م(٥).

---

(١) هناك هوة بين الاشكناز والسفارديم في النواحي الثقافية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية - للمزيد انظر نرمين غوانمة، الأحزاب وتطلعاتها، ص ١٣-٢٥. وكذلك

- Avineiry, Shlomo, Israel, Two Nation, In Structure and Change, by Micheal curtis and Mordecai, S. Cherto, New Jersey, 1973.

- جلادي، جدع، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م.

(٢) يونس السيد، الليكود تنظيما وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٨، ص٤٦.

(3) Dowty, Alan, The Jewish State, A cetury Later, Univesity of California press, Los Angeles, 1998, P. 154.

* الصابرا: هم مواليد فلسطين قبل وبعد قيام إسرائيل من الاشكناز والسفارديم، وهم يمثلون جيل الشباب الجديد. الذي ينظر إليهم بأنهم أبناء بناة إسرائيل ورمز الوطنية، وهؤلاء درسوا في المدارس اليهودية وتشبعوا بالأفكار اليهودية وبالتالي ازداد تمسكهم بأرض فلسطين. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٥٤، علي الدين هلال، عوامل تكوين إسرائيل، دار الهلال، ص ٨٩.

(٤) هوروفيتش، دان، كيف فاز الليكود بالسلطة، مجلة الأرض، ع٣، ٢١-١٠/١٩٧٧، ص٣٦.

(٥) المرجع نفسه، ص٣٦.

ويرجع ذلك إلى ظاهرة التمييز الطبقي في إسرائيل التي كان لها أهمية خاصة عند الناخب الإسرائيلي، وفي الفترتين الانتخابيتين المتفاوتتين. بالرغم من ان العلاقات المتبادلة لم تكن ثابتة أو قوية. كما أنه لم تكن هناك علاقة في انتخاب العمل أو الليكود فيما يختص بدخل الفرد أو الجماعات فمسألة متغير الدخل ليست أفضل قياس للطبقات في إسرائيل، بل هناك مقاييس للطبقات يمكن الانتباه إليها، وهي الخاصة بالكثافة السكانية، أي عدد الأشخاص، لشغل كل غرفة ومستوى تعليم الأفراد[١].

لقد ظهرت الاختلافات الطبقية في انتخابات ١٩٧٧م، فالناخبون من الطبقات الدنيا تخلوا عن حزب العمل لصالح الليكود، فقد كان هناك شيء من التناقض من حيث الظاهر. فحزب العمل الذي يعتبر نفسه حزبا عماليا اشتراكيا ديمقراطيا، نجح بين أوساط المصوتين في الطبقة الوسطى وأصحاب (الياقة البيضاء)، أكثر من نجاحه بين أوساط العمال اليوميين. وبالمقابل فأن حزباً متعصباً ذو صبغة يمينية راديكالية هو الذي استفاد وتقدم بين أوساط المصوتين من أصحاب (الياقة الزرقاء) وبين أوساط المجموعات الفقيرة، وأوساط الطبقة الدنيا في المجتمع. فنتائج الانتخابات أشارت إلى ميل أكبر نحو التوافق بين الانتماء الطبقي الاجتماعي وبين الهوية السياسية[٢]. ثم ان المستوى التعليمي للناخب ازدادت أهميته بعد عام ١٩٨١م، فقد عاد اولئك الذين يتمتعون بثقافة عالية إلى انتخاب حزب العمل، بعد ما كانوا قد غادروه إلى الجبهة الديمقراطية من أجل التغيير (داش) عام ١٩٧٧م[٣]. ويذكر هوروفيش أن "قيادة الانتماء الطبقي - الاجتماعي وسم بمصطلحات طبقية متمثلة في البلدان الشرقية، إضافة إلى طبيعة تصويت الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهذا يدلل على وجود بعد طائفي، وان المعراخ (العمل) والحركة الديمقراطية للتغيير، تستفيد من تأييد غالبية المصوتين المهاجرين من أوروبا، ومن الطبقة الاجتماعية العالية نسبيا[٤].

فالسيطرة الديمغرافية في داخل المجتمع الإسرائيلي اصبحت للأصول الأسيوية والأفريقية، وكان لذلك أثره في توضيح حقيقة بان المجتمع الإسرائيلي يعاني من الصراع

---

(1) Arian, Asher, Michal, Shamir, Two Reversals, Why 1992 was Not 1977? The Elections in Israel, State University of New York press, 1995, P. 27.

(٢) هوروفيتش، كيف فاز الليكود، مجلة الارض، ص ٣٧.

(3) Arian and Shamir, Two Reversals, P 26.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٧.

الطبقي. فقد وصلت العلاقة بين الانتماء الطبقي العرقي، وعملية الانتخابات أعلى مستوى لـها في انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٤م، ولكنها ما لبثت ان بدأت بالهبوط منذ ذلك الوقت[١].

وبهذا فأن الصراع الطبقي في إسرائيل كان القوة المحركة في الاختيار الانتخابي وسبب التغيير في إسرائيل إلى جانب الانتماء الطبقي الذي كان المحور الرئيس لعملية الانتخابات.

٢. **المؤثرات الدينية والقومية:**

لعب الدافع الديني دورا هاما في نجاح الليكود ووصوله إلى الحكم، بسبب ارتباطه بفكرة (أرض إسرائيل) الذي يعتبر وبلا جدال أصلا دينيا. فمن هنا أخذ الحزب يقوي الاتجاه القومي اليهودي عن طريق العودة إلى الوطن اليهودي و(أرض إسرائيل). وقد بدأت قوة العامل الديني في ازدياد بعد حرب ١٩٦٧م حيث ارتفعت نسبة قوة المتدينين، كما ان اعدادهم ازدادت داخل المجتمع الإسرائيلي، مما كان له انعكاس على التغيير في الديمقراطية اليهودية التي زادت من قوتها الكمية[٢]. وكانت مسألة العلاقة بين الدين والدولة بدأت تبرز أيضا في الانتخابات الإسرائيلية، وصارت هذه المقولة تظهر بشكل كبير عندما تردد ذكر بأن حزب العمل هو ضد النظام الديني. أما حزب الليكود فقد ظهر بأنه أكثر تعاطفا مع مسائل التقاليد والتراث، واعتبرها أساسية في عملية الاقتراع، رغم ان الأصول الفكرية لحزب الليكود كانت علمانية وبدرجة كبيرة[٣]. ففي الانتخابات التي حدثت ما بين ١٩٧٧ - ١٩٩٢م عزز فيها الليكود تقاربه مع اليمين المتدين حيث استطاع الحفاظ على موقعه في الصدارة، وفي مركز القوة من خلال التشكيل الائتلافي الحكومي مع الأحزاب الأخرى. فقد شهدت هذه المرحلة إجراء خمس دورات انتخابية، وتشكيل تسع حكومات ائتلافية منها حكومتا وحدة وطنية، وكانت الأحزاب الدينية الصهيونية قد شاركت في تلك الحكومات، كما ان حزب شاس الذي ظهر عام ١٩٨٤م، شارك هو أيضا في كل الحكومات الائتلافية الضيقة والموسعة[٤].

---

(1) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 27.

(٢) رشاد الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، ص ٣٩-٤٠.

(3) Arian and Shamir, Two Reversals, P 24.

(٤) عبدالفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٣٥٠.

وهكذا فإن ظاهرة الاستقطاب الطائفي إلـى المعسكر الديني، أدى إلى ظهور حزب صهيوني سيفاردي (شرقي) هو حزب (تامي) *، وحزب سيفاردي (حريدي) ** هو حزب (شاس ***). الذي استطاع الوصول إلى الكنسيت والحصول على ثلاثة عشر مقعدا من أصل ثمانية عشرا مقعدا، وذلك من أصوات الطوائف الشرقية والفقيرة والمحرومة. كما أخذ يشارك في كل الائتلافات الحكومية، وذلك لأنه لا يتبنى مواقف محددة إزاء حزبي العمل أو الليكود. كما انه حافظ على المناصب الوزارية التي حصل عليها في سائر الاتفاقيات الائتلافية، وشارك مع الليكود خلال الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٩٢م. ولكنه ما لبث ان تحالف مع العمل عند نجاحه عام ١٩٩٢م[١]. ففي انتخابات لعام ١٩٨٤م نجح شاس وحصل على حوالي ٦٣,٦٠٥ أصوات، وبذا حصل على أربعة مقاعد في الكنيست. وفي انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٨م، نال زيادة قدرها ٦٠% من مجموع الأصوات حيث حصل على ١٠٧,٧٠٩ أصوات، وكان نصيبه ستة مقاعد، وبهذا أصبح شاس ثالث حزب كبير له تمثيل في داخل الكنيست والبلاد[٢].

---

* حزب تامي: حركة أسسها وزير الأديان السابق أهارون أبو حصيرة بعد اتهامه بالاختلاس والرشوة والاهمال وبعد إدانته للمحكمة ويذكر أن سبب هذا الاتهام يرجع إلى يوسف بورغ وزير الداخلية الذي أحاكها له، للتخلص منه لاعتبارات حزبية، للمزيد، انظر: غازي السعدي، الأحزاب والحكم، ص ٢٥١-٣٥٢، كذلك

Liebman. Charles Don- Yehiys, Eliezer. Religion and Politics In Israel, Indiana University Press, Indiana, 1984, pp 123-126.

** الحريدي: مصطلح يطلق على المتدينين غير الصهيونيين والتي ارتفعت نسبتهم إلى ٧% في داخل مجتمع إسرائيل بعد هجرة أعداد من المتدينين من دول أوروبا الشرقية إلى إسرائيل، انظر: صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص٢٠٤-.٢١٠

*** حزب شاس: حزب ديني يميني متطرف انشق عن أغودات يسرائيل، وأقاموا هذه الحركة بمعنى الشرقيين المحافظين على التوراة، كما أن هذه الحركة تعبر عن الاضطهاد الذي يشعر به اليهود الشرقيون، وقد دخلت انتخابات الكنيست عام ١٩٨٤م، وحصلت على أربعة مقاعد، وقد اشترك مع حكومة رابين عام ١٩٩٢م، للمزيد عن الحزب انظر:

Willis. Aronb, Shas, The Sephardic Torah Guardians: Religious Movement and Political power, The Elections in Israel, State University and New York Press, 1995.

(١) عبدالفتاح، الدين والسياسة، ص ٣٩٤.

(2) Friedmen, Menachem, The Ultra - Orthodox and Israel society, Keith kyle and Joel Peters, Whither Israel? The Domestic Challenges, The Royal Institute of international Affairs, I. B. Tauris and Co. Ltd, London, 1993, P. 197.

أما فيما يخص مسألة الدين والدولة، فكانت هناك اختلافات واضحة فكثير من الجماعات اليمينية ساندوا موقف الحكومة الذي يرى ان الحياة العامة يجب ان تنشأ طبقا إلى التراث الديني، والتقاليد الدينية اليهودية خاصة فيما يتعلق بـ (أرض إسرائيل) التي تمثل حسب معتقداتهم التوارتية (دولة إسرائيل) [1]. وتمثل ذلك بحزب اغودات يسرائيل الذين ابتعدوا عن دعم المعراخ (العمل)، وأخذوا يدعمون حكومة برئاسة الليكود، هذا إلى جانب ان حزب اغودات يسرائيل أخذ يقترب مع كتلة (غوش أيمونيم)، وأخذوا يدعون ان الدور الرئيسي لهم هو القيام بحركة استيطانية نشطة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م[٢]. كما ان قضايا الدين والدولة أخذت تقوى خاصة عند حزب الأحرار عندما طلب من الأحزاب الدينية الاهتمام بقضايا (قانون العودة)، ومسألة من (هو اليهودي؟)، وتجنيد الفتيات المتدينات في الخدمة العسكرية، أو القومية أو قانون الاجهاض، فالليكود لم يتعامل مع هذه القضايا دينيا بل تعامل معها سياسيا[٣]، حتى يكسب الأحزاب الدينية إلى جانبه. فعند تشكيل حكومة الليكود عام ١٩٧٧م، تضمن الاتفاق الائتلافي الذي وقع مع حزبي المفدال واغودات يسرائيل تنازلات عديدة للأحزاب الدينية، فمن أصل ثلاث وأربعين مادة تضمنها الاتفاق الائتلافي هناك نحو ثلاث وثلاثين مادة تتعلق بالشؤون الدينية، مثل التهويد وفقا للشريعة والخدمة العسكرية للفتيات، وقانون الاجهاض، وحرمة السبت، والأطعمة المحللة والمحاكم الدينية، والمدارس الدينية وغيرها[٤].

هذا إلى جانب ان حزب حيروت هو من أكثر أحزاب تجمع الليكود اقترابا من الأحزاب الدينية، فالدين يشكل أحد مرتكزاته الايديولوجية، فحركة حيروت ترى في الدين رابطا قويا بين اليهود في إسرائيل واليهود في الشتات. ورغم وجود فئات ذات توجه علماني داخل حيروت، فأنها بشكل عام تبدي تعاطفا مع التيار الارثوذكسي في اليهودية، وتؤيد

---

(1) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 34.

(٢) عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦، ص٢٠.

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات فلسطينية، ١٩٧٧م، ص ٣٧٧.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٨٧، وعن مواد الاتفاق، انظر، صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، ص ٢٩٢-٢٩٣.

مطالبته بتعزيز التعليم الديني لأن ذلك يعزز الوعي بالهوية الذاتية، والعدالة الأصلية للمطلب اليهودي بالحق في (ارض إسرائيل) [١].

وهكذا فيمكننا القول بأن الدين صارت له علاقة مع السياسة، فالدين أصبح يخدم السياسة الوطنية التي أصبحت وسيلة لتحقيق المتطلبات الدينية. ويتضح ذلك من خلال الانتخابات التي حدثت عام ١٩٧٧م عندما أخذ اليهود الشرقيون يطالبون بأن يكون لهم دور في القيادة، كما أخذوا يصرون على ان تكون السياسات الداخلية والخارجية نابعة من القانون الديني. فبينما كان حزب حيروت يعارض التنازلات والانسحاب من الضفة الغربية لأسباب وطنية، فان العديد من الدوائر الدينية عرضت قيام مناقشات عامة، من أجل تحريم الانسحاب من الأراضي المحتلة، فهم يرون ان القضايا الأمنية المرتبطة بالانسحاب، هي قضايا ثانوية بالنسبة للوصايا الدينية[٢].

ويبين الجدول التالي نسبة المتدينين الذين اقترعوا لصالح الليكود مقارنة مع حزب العمل عام ١٩٨٨م [٣].

الناخبون لليكود لعام ١٩٨٨	اليمين	الليكود	العمل
المتدينون	٤٥%	٣٤%	١٤%
السفارديم	٧٨%	٧٠%	٦٤%
من أجل القانون الديني اليهودي في الحياة العامة لإسرائيل	٣٨%	٤١%	٢١%

وعند القيام بفحص الجوانب الديمغرافية الاجتماعية للأبعاد الدينية نرى أن أكبر الاختلافات بين ناخبي الليكود والعمل هي في انتخابات ١٩٨٨م، فقد حصل الليكود على ٣٤% بينما حصل العمل على ١٤%.

(1) Benjamin Akzin, The Likud, P94.

انظر كذلك: هاني عبدالله، الأحزاب السياسية، ص ٥٥.

(٢) هركابي، يهوشفاط، قرارات إسرائيل المصيرية، ترجمة، منية سمارة، محمد ظاهر، منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٩٠م، ص ١٧٣.

(3) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 25.

٣. المكونات الأثنوغرافية:

يجد المتقصي والمتتبع للتطورات الانتخابية في إسرائيل ان هناك عاملاً قوياً كان له الأثر الأكبر في تحديد العملية الانتخابية، وهو الانتماء العرقي والتدين. وقد كانت سنة ١٩٧٧م هي السنة الحاسمة في الانتخابات، فقد ساهم هذا البعد في التمييز بين ناخبي حزب العمل، وناخبي الليكود، وأصبح كلاهما يكتسب أهمية كبيرة في انتخابات عام ١٩٧٧م. الا ان العامل الديني ازدادت أهميته مع الزمن، ووصل ذروته في انتخابات عام ١٩٩٢م، كما ان العلاقة بين الانتماء العرقي وعملية الانتخاب، وصلت أعلى مستوى لها في انتخابات عام ١٩٨٤م، الا أنها ما لبثت ان عادت وانخفضت مرة أخرى[١].

ويجب ان لا يغيب عن بالنا، ان الانتماء العرقي في إسرائيل يشكل موضوعا هاما خلال الجيلين الأوليين لقيام دولة إسرائيل، وقد احتل هذا العامل مكاناً بارزاً في داخل المجتمع الإسرائيلي وفي السياسات الإسرائيلية. فصعود الليكود واليمين في نطاق السياسة الإسرائيلية، يعود للتصدع العرقي الحاصل في داخل إسرائيل. كما ان مسالة الصراع السياسي والاجتماعي بين (الاشكناز والسفارديم) تعود إلى أنها مسألة عرقية نشأت عن عدم التوازن بين أولئك المنحدرين من أصول أوروبية وبين مئات الألوف من اليهود المهاجرين القادمين من أصول عرقية آسيوية وأفريقية، وذلك في السنوات التي اعقبت قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م. فهذان المصطلحان يعودان إلى الممارسات الدينية التي تتبناها المجتمعات اليهودية المختلفة، وقد جرى استخدام هذين المصطلحين للتفريق بين اليهود المنحدرين من أصل أوروبي وأولئك القادمين من أسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. ومع ذلك فاننا لا نستطيع ان نصنف اليهود القادمين من ايران ومنطقة البحر المتوسط والهند واثيوبيا إلى أي من الفئتين ينتمون؟ مع ملاحظة ان مجتمعات من اليهود السفارديم قد ازدهرت في فرنسا وفي الأمريكيتين الشمالية الجنوبية وفي القرن العشرين، وفي نفس الوقت نجد ان الاشكناز عاشوا كذلك في كل من مصر والصين[٢]. وعلى الرغم من المعنى المظلل الذي تحمله هذه المصطلحات فان التقسيم بين السفارديم والاشكناز، أصبح جزءا من الحقيقة السياسية في إسرائيل وأصبحت موضوعا مهما في السياسة الإسرائيلية.

(1) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 26.

(2) Dowty Alan, The Jewish State, P. 144.

وعن أهمية هذا الموضوع فقد جرت عليه عدة تغييرات، ففي بداية الأمر فان نسبة هذه الجماعات في التكوين السكاني في إسرائيل قد تغيرت مع مرور الزمن. ففي انتخابات ١٩٧٧م، فأن ٥٣% من الناخبين كانوا من الاشكناز، اما السفارديم فكانوا ٤٣% من مجموع الناخبين، بينما كان ٤% من الناخبين من مواليد إسرائيل، ومن آباء مولودين في إسرائيل[١]. ولكن اليهود السفارديم تفوقوا لأول مرة على الاشكناز في انتخابات عام ١٩٨٨م، من حيث العدد، أما في انتخابات ١٩٩٢م، فأن الاشكناز كانت نسبتهم ٤٨% والسفارديم كانوا ٤٤%، أما اليهود الذين ولدوا في إسرائيل، وأولئك الذين ولد آباؤهم في إسرائيل فكانوا ٨% من عدد الناخبين، وتعتبر هذه أكبر نسبة يبلغها اليهود المولودون في إسرائيل[٢].

وقد دعمت الأحزاب ذات القاعدة الواسعة أهمية الأصل العرقي في السياسة، وذلك بالاعتماد على التكتيك والتعاون مع قادة هذه القوائم، وفي منحها وظائف ومواقع سياسية طبقا إلى البلد الأصلي لهذه الجماعات. وكانت هذه الأحزاب أول من فتحت أبوابها للمهاجرين الجدد ولكل أصل عرقي، وكان الاتجاه العام هو الحد من عدم المساواة، والعمل على نحو مستمر في التمثيل العرقي. وهكذا فقد أصبحت السياسة قناة مفتوحة للحركة الاجتماعية لأولئك المنحدرين من أصول آسيوية وأفريقية[٣].

ومن هنا فقد كان هناك تنافس بين الأحزاب السياسية الكبيرة في ضم هؤلاء القادة على انهم سياسيون، كما احتوت قوائم الليكود والعمل في انتخابات عام ١٩٩٢م على أعداد متساوية من السياسيين السفارديم. ومع ذلك لم تتحقق المساواة المطلوبة من الناحية السياسية، ولم تصبح لها قوة حقيقية[٤]. ومثال ذلك ففي انتخابات عام ١٩٩٢م كان ديفيد ليفي وزيرا للخارجية في حكومة الليكود، ولما كان تقديم اسماء المرشحين للكنيست جزءا من تقليد الحزب كي يستلموا مناصبهم، كان أداء ليفي السياسي ضعيفا في الفترة التي سبقت الانتخابات. وقد عزي هذا الأمر إلى التمييز الطبقي، وهدد ليفي بالانسحاب من الليكود، وبأنه سيقوم بتشكيل قائمة منفصلة من الحزب، يلجأ فيها إلى الناخبين من الليكود والذين هم من

---

(1) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 28.

(2) Ibid, P. 28.

(3) Herzog, Hanna, Penetrating the System: The Politics of collective Identities, Asher Arian and Micheal Shamir, The Elections in Israel, State University of New York Press, 1995, P. 85.

(4) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 28.

أصل مغربي، ونتيجة لذلك جرى استرضاؤه، ومنح امتيازات ووعود وبقي ضمن قائمة الليكود[١].

ولا شك بأن مثل هذه الحادثة وحوادث أخرى مشابهة تزيد من العداوات المعهودة في السياسات الإسرائيلية. وتؤكد بأن العرقية هي قضية مهمة داخل المجتمع الإسرائيلي المتعدد في الأصول العرقية. هذا مع العلم بأن "العديد من الزعماء السياسيين والقادة في إسرائيل يعتقدون بأن السفارديم لم ينضجوا بعد لدرجة تجعلهم محل ثقة في استلامهم السلطة السياسية. "(٢)

وهكذا فأن العرقية لعبت دوراً هاماً في المجتمع الإسرائيلي، فالسياسيون من السفارديم في الأحزاب الكبيرة لهم حضور واضح. ولكنهم غالبا ما يحتلون مواقع دنيا في القوائم الانتخابية التي تقدمها الأحزاب، وليس في المواقع العليا. ومـا زال الاشكناز يسيطرون على الاقتصاد، ورغم كثرة أعداد السفارديم الا أنهم احتلوا المواقع الدنيا. وحتى التسعينات من القرن العشرين فقد كانت الفكرة المسيطرة في إسرائيل تقول بأن الاشكناز ما زالوا يسيطرون على الحزبين الرئيسين، وعلى الأحزاب الصغيرة أيضا سواء اليمين منها أو اليسار. ونجد سيطرتهم تلك أكثر وضوحا في وسائل الأعلام والمؤسسات الاجتماعية، والقوات المسلحة، والجامعات وبينما نجد أن اليهود الموجودين في السجون الإسرائيلية كانوا بدرجة كبيرة من السفارديم، وبشكل خاص من أولئك المنحدرين من أصول مغاربية. أي (المغرب العربي) [٣].

ونستطيع القول بأن التصدع العرقي ظهر واضحا في سلوك الناخبين أثناء الانتخابات الإسرائيلية لعام ١٩٧٧م حيث تخلى الناخبون عن تأييدهم الطويل لحزب العمل، وازداد تأييدهم لحركة حيروت للأسباب التي عرفت سابقا، مثل تكوينهم السياسي، وأوضاعهم المعيشية والنفسية، الناجمة عن تخلفهم الاجتماعي والاقتصادي، وتدني مستواهم الثقافي[٤].

---

(١) Ibid, P. 28-29. وكذلك

نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر، انقلاب مضاد، مجلة شؤون فلسطينية العددان ٢٣١-٢٣٢، حزيران (يونيو) - تموز (يوليو)، ١٩٩٢م، ص ١٣٨-١٣٩.

باليس، إلفي، الليكود، رهان على مشاعر التطرف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٠)، ربيع، ١٩٩٢، ص٢٢٠.

(2) Arian and Shamir, op. cit, P. 29.

(3) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 29.

(4) Dowty, Alan, The Jewish State, PP 144-148.

كما ان حزب حيروت كان يمثل جميع الناس بغض النظر عن وظيفتهم الاجتماعية ونظامهم الديني، أو المجموعة العرقية التي ينتمون إليها، لذا فهو أقل عرضة للضغوط العرقية أو الطائفية[(١)]. وبسبب ذلك تحول السفارديم وانجذبوا إلى الليكود، اما الاشكناز فانضموا إلى الحركة الديمقراطية من أجل التغيير (داش)، وهذان الاتجاهان ساهما في إضعاف حزب العمل، مما ساعد الليكود على استلام السلطة، وظهور دوره في السياسة الإسرائيلية، أضف إلى ذلك أن البرنامج الاقتصادي الذي قدمه حزب العمل كان سببا في تراجع اليهود الشرقيين في انتخابات ١٩٧٧م، واتجاههم لليكود الذي قدم حوافز اقتصادية سريعة ومؤقتة لليهود الشرقيين[(٢)]. مع الأخذ بعين الاعتبار سلسلة الفضائح والسرقات والرشاوى والاختلاسات التي قام بها زعماء حزب العمل، وانتحار وزير الإسكان وقضية زوجة رابين[(٣)].

وقد حاول حزب العمل استعادة قوته عن طريق السفارديم وازدياد حصصهم في الانتخابات، وتمكنوا من إحداث التغيير عام ١٩٩٢م، ومهدت السبيل لأن يستعيد الحزب قوته[(٤)]. وقد حدث هذا التحول باتحاد أمرين اثنين الأول هو ابتعاد المؤيدين السابقين من الليكود إلى حزب العمل الذي كان يدعمه المهاجرون الجدد القادمون من الاتحاد السوفيتي السابق[(٥)]. والثاني ان الشرقيين كانوا قد عبروا عن عدم الرضا عن حكومة الليكود وصراعاته الداخلية[(٦)].

ويبين الجدول التالي القفزة العرقية التي حققها حزب العمل في انتخابات ١٩٩٢م عن انتخابات ١٩٧٧م من اليهود الشرقيين الذين ولدوا في آسيا وأفريقيا، وانخفاض حصة الليكود من هذه الجماعة[(٧)].

---

(1) Samy Smooha, Israel Ploralism, P. 173.

(٢) اسعد عبدالرحمن، حيثيات السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين في الماضي والحاضر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٢٤، آذار، ١٩٨٢م، ص ٦٤-٦٥، كذلك، انظر:

حلمي الزعبي، نتائج الانتخابات الإسرائيلية ودلالاتها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، ص ١١٤ - ١٢٣.

(٣) اسعد عبدالرحمن، حيثيات السلوك الانتخابي، ص ٦٥-٦٦.

(4) Gutmann, Emanuel, The Israel Left, Keith Kyle and Joel Peters, Whither Israel? The Domestic Challenges, The Royal Institute of International Affairs, London, 1993, PP 109-110.

(5) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 29-30.

(6) Gutmann, op. cit, P 110.

(7) Arian and Shamir,op. cit, P 31.

اسم الحزب	الانتخابات	اسيا وافريقيا	أوروبا وأمريكا	مواليد إسرائيل
الليكود	١٩٧٧	٥٣	٢٠	٤٤
	١٩٩٢	٤١	١٦	٢٤
العمل	١٩٧٧	٢٩	٤٠	٢٦
	١٩٩٢	٢٦	٤٧	٣٧
الجبهة الديمقراطية (داش)	١٩٧٧	١٢	٢٦	٢٠
	١٩٩٢	٦	٢٠	١٨
ميرتس	١٩٩٢	٦	٢٠	١٨
أحزاب جناح اليمين	١٩٩٢	١٩	١٠	١٣
الأحزاب الدينية	١٩٧٧	٥	١١	٩
	١٩٩٢	٨	٨	٨

وعند تحليل الجدول يتضح بأن الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧م. حصل على نسب عالية من أصوات اليهود الشرقيين (آسيا وأفريقيا) بلغت ٥٣%، ومن اليهود الغربيين الاشكناز (أوروبا وأمريكا) على ٢٠%، أما اليهود المولودون في إسرائيل فحصل منهم على ٤٤% ولكن هذه النسبة قد انخفضت في انتخابات ١٩٩٢م، عندما حصل الليكود على أصوات من اليهود الشرقيين بلغت ٤١% ومن الغربيين ١٦% ومن اليهود المولودين في إسرائيل ٢٤%، مقابل العمل الذي حصل في انتخابات ١٩٧٧م على النحو التالي (٢٩ - ٤٠ - ٢٦%) أما في انتخابات ١٩٩٢م، ارتفعت نسبة الأصوات إلى (٢٦ - ٤٧ -٣٧%).

ومن الملاحظ أن نسبة الأصوات الشرقيين لحزب العمل أخذت بالانخفاض باستمرار حتى في عام ١٩٩٢م، ويوضح هذا بأن الأحزاب الأخرى مثل ميرتس وأحزاب جناح اليمين، قد ساهموا في الحصول على الأصوات، ولهذا توزعت الأصوات بينهما. ومن الملاحظ أيضا أن الأحزاب الدينية كانت قد اقتربت من الجماعات العرقية. هذا وقد لعبت الأحزاب العرقية أو أحزاب أقصى اليمين دورا في الساحة السياسية الإسرائيلية، حيث تم استغلال هذه الأحزاب للمشاركة في النظام السياسي الإسرائيلي. فمنذ تكوين الدولة الإسرائيلية ودخول المهاجرين من البلدان الاسيوية - الأفريقية إلى الساحة الانتخابية فأن الجماعات المسيطرة في النظام السياسي الإسرائيلي كانوا يعتمدون على هؤلاء المهاجرين للبقاء في السلطة، فكانت النتيجة ظهور قوانمهم الانتخابية بصورة مستقلة اثناء الانتخابات، مع العلم بأنهم كانوا يصرحون بأن

علاقتهم ستكون مع الحزب الأم، ولكن هذه الأحزاب فضلت تقديم الدعم للقوائم المعتمدة على الانتماءات العرقية(١).

فالأحزاب التي أسست على أسس عرقية كانت تبحث عن نشطاء من أصول مختلفة عنها، لكي تكتسب صفة شرعية، وتبعد الاتهامات عنها التي تصفها بأنها انفصالية وخائنة لمبادئها والأهداف الاجتماعية(٢). فالأحزاب العرقية التي شاركت في انتخابات ١٩٩٢م شكلت بنفس الطريقة، سواء أكانت أصولها تعود إلى الشرقيين (السفارديم)، أو مهاجرين جدد (الروس). لذا فأن حزب (هاتكفا) أي (الأمل) الذي أسسه (شارلي بتسن) الاشكنازي الأصل، والمحاربين القدماء من الفهود السود الإسرائيليين، أسسوا قائمة مع (Leah Shakdil) (ليه شاكديل) (٣).

أما أحزاب المهاجرين الجدد (الروس)، فقد أخذوا يتعاونون باتحادهم مع المنظمات السياسية للمحاربين القدماء، وذلك من أجل الدعم المالي والإداري لهم، إلى جانب إضفاء صفة شرعية عليهم(٤). ومن هذه الأحزاب الأول حزب (دأ) - (Da) والتي لها معنى مزدوج بالعبرية فهي تعني (كي نعرف)، أما بالروسية فهي تعني (نعم)، ومعناه الكامل (الحركة الوطنية للديمقراطية والهجرة)، والثاني هو حزب تالي (Tali) أي (حركة التجديد الإسرائيلية)، والحزب الأخير هو (يد بيد) (Yad - byed) (٥). فهذه الأحزاب العرقية لعبت دورا كبيرا في الانتخابات الإسرائيلية لعام ١٩٩٢م، وقد كان ذلك واضحا من خلال قضية ديفيد ليفي في الانتخابات الداخلية لحزب الليكود، والتي أعقبها اتهامات بالتمييز العرقي. وهناك حادثة أخرى، هي إعلان قيادة اسحق كنزي رابي (شاخ) بأن قادة السفارديم هم غير مستعدين

---

(1) Herzog, Hanna, Penetrating the System: P. 85.

(2) Ibid, P. 85

(3) Ibid, PP 85-86.

(4) Reich, Bernard, Wurmser, Meyrav and Dropkin, Noah, ptaying, politics in Moscow and Jerusalem, Soviet Jwish Immigrants and the 1992 Kenesset Elections, Edited by Elazar, Daniel J. and Sandler, Shmuel, Israel at the polls 1992, Rowman and Little field publishers, 1995, P. 139.وانظر كذلك

- Herzog, Penetrating, P. 86.

(5) Reich and Wurmser, Politics in Moscow, P. 86.

Herzog, op. Cit, P. 86.

لاستلام القيادة، بالإضافة إلى ذلك فإن إدعاء حزب العمل لسياسة تفضل المدن النامية على المستوطنات في الأراضي المحتلة، كانت دعوة واضحة للآسيويين والأفارقة الذين يشكلون الأغلبية من سكان تلك المدن(١).

ويذكر بأن الخوف من التمييز العرقي يهدد التضامن في المجتمع الإسرائيلي الذي كان وما زال سائدا في المجتمع الإسرائيلي عام ١٩٩٢م. وبقي حزب (شاس) ظاهرة توصف بصفة شرعية كحزب ديني، وان التمييز العرقي داخل الأحزاب المتطرفة كما يراه الجمهور العلماني هو مسألة صراع داخلي، كما ان ائتلاف حزب العمل وحزب ميرتس يعتبر حزبا دينيا رئيسيا(٢). كما ان انتخابات عام ١٩٩٢م أوضحت التمييز العرقي الذي ازداد حدة واتسعت دائرته، فقد انفصل حزب شاس عن الاشكناز وأظهر استقلاليته عام ١٩٩٢م، ولكنه انضم إلى حزب العمل تاركا الحزب المتطرف والحزب الديني القومي (المفدال). كما استطاع ان يحصل على وزارة الداخلية بقيادة (أرييه درعى). كما حصل على مساعدات من أجل التعليم الديني. وبهذا فقد قوي حزب شاس ولكنه بنفس الوقت عمق التمييز العرقي في الدوائر المتطرفة(٣).

ومن هذا المنطلق دخل حزب (شاس) في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢م، وحصل على ستة مقاعد، كما دخل الائتلاف مع حزب العمل وحصل على منصب نائب وزير الإسكان (دان كوهين) (٤).

٤. قضية الأراضي المحتلة وعملية السلام:

من البديهي ان تحتل مسألة مستقبل المناطق المحتلة مكان الصدارة في المعارك الانتخابية، خاصة الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٤م، والتي قامت بعد الحرب اللبنانية عام ١٩٨٢م، ومن ثم المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية هناك، وبعد ان حل شامير محل

---

(1) Ibid, P 86.

(2) Ibid, pp 88-89.

(3) Herzog, penetrating, PP 88-89.

Arronp Willis, Shas, P. 133.

(4) Ibid, PP 130-131.

بيغن كرئيس لحزب الليكود. ففي هذه الفترة ١٩٨٤م، أصبحت العلاقة بين قضية الأراضي والانتخابات ذات حجم كبير ومتشابه. فظهر حزب العمل مع مرور الزمن على انه الحزب الذي يدعو إلى (الأرض مقابل السلام)، "فأصبحت هذه المسألة أقل غموضا عند حزب العمل"[١]. هذا بالإضافة إلى ان المفهوم الشعبي لم يتغير كثيرا بخصوص مشكلة الأراضي المحتلة، فقد جرت استطلاعات للرأي العام الإسرائيلي في السنوات ١٩٨١م، ١٩٨٤م، ١٩٩٢م، أظهرت بأن ما يقارب ثلثي المشتركين، أشاروا بأن تلك الاختلافات كانت كبيرة جدا. ومع ذلك "فقد أكد الناخبون في انتخابات ١٩٩٢م، بأن مسألة الأراضي هي مسألة مهمة في الانتخابات الإسرائيلية، وانها ستؤثر على سيرها ونتائجها"[٢].

أما على صعيد قضية المستعمرات في المناطق المحتلة فقد كانت مسألة هامة لدى الحزبين، الا أن الليكود استغلها بشكل أفضل، مع أنها كانت مغيبة في الانتخابات السابقة. فقد أجرى استطلاع للرأي العام في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٤م بشأن إنشاء المستعمرات في المناطق المحتلة وكانت النتيجة ان نسبة ٦٠% من الإسرائيليين لا توافق على إخلاء المستعمرات القائمة، ان نسبة ٣١% لا توافق على تجميد إنشاء مستعمرات جديدة. وان نسبة ٢٠% توافق على تجميد إنشاء مستعمرات جديدة، وفي المقابل فإن نسبة ٣٢% توافق مبدئيا على إخلاء المستعمرات في مقابل السلام، ونسبة ٢٥% توافق على إخلاء قسم منها، ونسبة ٨% توافق على إخلاء جميع المستعمرات في الضفة الغربية[٣]. وبهذا فقد كان الليكود يشعر بموقف أفضل من المعراخ (العمل) خلال المعركة الانتخابية استنادا للرأي العام الإسرائيلي.

كما يبين الجدول التالي نتائج استطلاع الرأي العام بين المؤيد لليكود والمؤيد للعمل في مسألة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لعام ١٩٦٧م[٤].

---

(1) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 24.

(2) Ibid, P. 24.

(٣) سمير جبور، انتخابات الكنيست، الحادي عشر ١٩٨٤، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٦.

الأسئلة الاستطلاعية	أجوبة مؤيدي العمل	أجوبة مؤيدي الليكود	أجوبة الجمهور بالنسب المئوية
مع: مستعد للتخلي عن كل يهودا والسامرة بما في ذلك القدس الشرقية	١٨%	٥%	١٢%
مع: مستعد للتخلي عن كل يهودا والسامرة باستثناء القدس الشرقية	-	-	-
مع: مستعد للتخلي عن اقسام معينة من يهودا والسامرة	٦٠%	١٨%	٣٨%
ضد: غير مستعد للتخلي عن اية منطقة في يهودا والسامرة	٢٠%	٧٧%	٤٩%

يتضح مما سبق أن موقف الليكود، كان أكثر انسجاما في ضم الأراضي المحتلة وإنشاء المستعمرات، وهذا نابع من الإطار الايديولوجي للحزب، الذي كان يطالب وباستمرار بالاستيطان في كافة أراضي فلسطين، مع البقاء على يهودا والسامرة، كما أكد على أن تكون هناك سلطة عربية على غرب نهر الأردن[١]. وبعد حرب ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل للأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة كان الليكود من أشد الدعاة إلى توسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة، وبأقصى سرعة ممكنة، كما يتضح ذلك في برامج الليكود الانتخابية التي دعت إلى الاستيطان في كافة أنحاء (أرض إسرائيل) [٢]. وفي المقابل فأن حزب العمل ركز أيضا على الناحية الايديولوجية إزاء الاستيطان، على اعتبار ان الاستيطان في فلسطين هي قضية أمنية وسياسية وديمغرافية، ولكن كان الخلاف مع اليمين إذا توافرت الظروف الملائمة لذلك[٣].

فبدعوى توفير الحدود الآمنة لإسرائيل كان لا بد من إقامة أحزمة من المستوطنات على امتداد تلك الحدود الآمنة، لتشكيل عازل بين مراكز التجمع اليهودية من مشارف رفح، ونقاط للانذار المبكر في غور الأردن[٤]. أما حزب العمل فكان يعمل على إخضاع مخططاته الاستيطانية بمسألة تسوية النزاع مع البلدان العربية، وهذا يعني سيطرة القوات الإسرائيلية على المناطق التي تقام فيها المستوطنات في إطار اتفاقات السلام التي يدعو إليها. ويطالب

---

(1) Dowty, The Jewish State, P. 116.

(٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧م، ص٢٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.

(٤) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١م، ص ٥٤-٥٥.

العمل أيضا بضم مناطق استيطانية جديدة إلى دولة إسرائيل، وإخضاعها تحت سيادتها[١].
وبهذا فأن المفهوم لدى حزب الليكود لم يكن اقل فكريا من رؤية حزب العمل حول مسألة الأراضي والأمن والسلام. فكلاهما ينطلقان من منطلق ايديولوجي استعماري استيطاني، فهم ينكرون حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، بدعاوى أمنية. ولكن الواقع هو السيطرة الفعلية على فلسطين كلها، وإنكار حقوق الفلسطينيين في أرض آبائهم وأجدادهم، وحقهم في العودة والحياة الآمنة المستقلة بعيدا عن إرهاب الدولة وقطعان الاستيطان الصهيوني. وتأكيدا على ذلك فقد أوضحت انتخابات ١٩٩٢م ان قضية الأراضي تكبر بسرعة وتزداد في داخل المجتمع الإسرائيلي، فهم لا يريدون التزحزح ولا عن شبر واحد من الأراضي، وذلك حسب الايديولوجية القائلة (بإسرائيل الكبرى).

ثم أن نجاح حزب العمل في انتخابات ١٩٩٢م يرجع إلى استدراج الناخب الإسرائيلي بتقديم الأولويات في عملية الانتخابات، فكانت مسألة الأراضي من أولويات حزب العمل، فقد انتقد سياسة الاستيطان الخاصة بحزب الليكود في الأراضي المحتلة، على أساس انها كانت تخصص الكثير من الموارد الإسرائيلية المحدودة على الأهداف الخاطئة. ولم تكن تهدف في حقيقة الأمر على مسألة الاحتفاظ بالأراضي، وبهذا يكون حزب العمل قد ناقض البرنامج السياسي لحزب الليكود التي ضخت وصرفت كثيرا من الموارد الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقد تمكن العمل من الوصول في طرحهم هذا ليس فقط إلى ناخبي حزب الليكود وبمواقف تصالحية حول مسألة الأراضي، وإنما ناشد الناخبين من الخط المتشدد الذين لم يكونوا مستعدين في التخلي عن مسألة الأراضي، وشعروا بأن اسباب قلقهم قد أهملت بسبب سياسة ترتيب الأولويات لحكومة الليكود[٢].

وبهذا فأن مسألة الأراضي كانت الأكثر أهمية وتأثيرا على سلوك الناخبين لأن لها علاقة بالمسألة الأمنية في إسرائيل.

ويمكن اعتبار أن نجاح حزب العمل في انتخابات عام ١٩٩٢م وتراجع الليكود وتحول الناخبين من الليكود إلى العمل لها علاقة في قضية رئاسة الحزبين (الليكود والعمل) فعندما أصبح (رابين) رئيسا لقائمة العمل ترك كثير من الناخبين الإسرائيليين حزب الليكود

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٥. Dowty, The Jewish State, P. 116.

(2) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 39-40.

واتجهوا إلى حزب العمل. لأن رئيس حزب الليكود (شامير) فقد أثره على ناخبي الليكود. ويبين الجدول التالي مدى الكره والحب للزعماء الثلاثة - رابين، وشامير، وبيريس. فقد دخل بيريس لأنه كان رئيسا لحزب العمل لمدة خمسة عشر عاما، وكان رئيسا للوزراء، وأدار معركة ضد رابين من أجل الحصول على أعلى مرتبة لقائمة العمل. وقد تراس بيريس قائمة عام ١٩٧٧م، بعد ان فقد رابين الأمل، بالحصول على موقع الرئيس، في القائمة بسبب ما تعرضت له زوجته من اتهامات تتهمها بامتلاكها حسابا مصرفيا غير قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وخلال الخمسة عشر عاما التالية قاد رابين حملة من أجل استرجاع موقع الصدارة في القائمة، وفعل الشيء نفسه عام ١٩٩٢م[٢]. ولكن الرأي العام الإسرائيلي أحس بالكراهية (لبيريس)، لأن حزب العمل لم يكن قادرا على استعادة قوته في ظل قيادة بيريس[٣].

جدول يبين مدى الكره والحب للزعماء الثلاثة[٤]

	المجموع السكاني	العمل ١٩٨٨-١٩٩٢	ليكود ١٩٨٨ -١٩٩٢	ليكود ١٩٨٨ - ١٩٩٢	ليكود ١٩٨٨ اليمين ١٩٩٢	١-٢ انتشار
رابين	٥,٨	٧,٦	٧,٤	٤,٤	٥,١	٣,٠٠
شامير	٥,٣	٣,٢	٤,٤	٨,١	٦,٤	٣,٧
بيريس	٤,٧	٧,٢	٥,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٧

فالجدول السابق يبين مدى الكراهية / الحب للزعماء الثلاثة، فرابين تراوحت نقاطه عند ٥,٨% وشامير ٥,٣% إلى بيريس ٤,٧% فهذه النتائج تدعم التوقع بأن مجيء رابين وليس بيريس على رأس قائمة حزب العمل قد أوجد فارقا في النصر الذي حققه العمل. وفي المقابل فقد كره ناخبو حزب الليكود، وأحزاب اليمين الذين صوتوا لصالح الليكود عام ١٩٨٨

(1) Ibid. P. 46.

(2) Ibid. P. 46

للمزيد عن التنافس بين بيريس ورابين انظر

Gutmann, The Israeli Left, PP 111-114.

(٣) شلحت، انطوان، حزب العمل: صراع على الزعامة وصراع على النهج، مجلة الملف، العدد ٧٥، المجلد التاسع، حزيران، ١٩٩٠، ص ٢١١-٢١٧.

(4) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 47

بيريس، بينما حصل رابين على نقاط متوسطة لكنها، أقل للناخبين الموالين لليكود، أما شـامير فكان محبوبا للناخبين الذين ساندوا الليكود.

وأخيرا فان تحليل انتخابات ١٩٩٢م ومقارنتها مـع انتخابات ١٩٧٧م، تبين ان دولـة إسرائيل تعاني من ضعف الـولاء الاجتماعي، فيما يخص بـالتصويت. بينما كـان للقضايا الأخرى مثل الديمغرافية والعرقية، والدينيـة، والأراضـي، تـأثير كبـير فـي عمليـة التصويـت. ويذكر (اريان وشامير) ان أغلب البلدان الأوروبية تعتبر القضايا التي تخص القيم البرجوازية مهمة في عملية التصويت، إلـى جـانب القيـم الماديـة، وقضايـا الجنـس، والاستهلاك الخـاص مقابل الاستهلاك العام، والتشغيل الحكومي، فكل هذه القضايا لها الاهتمام المتزايد لدى البلدان الأوروبية. الا أن هذه القضايا ليست مهمة أو حاسمة فـي السياسـة الإسرائيلية، مقـابل قضيـة الأراضـي ومستقبل السـلام، وبـهذا فـان هـذه القضيـة كـانت تكتسب أهميـة متزايدة بمـرور الزمن[1]. وتعتبر القضية الأكثر أهمية في داخل المجتمع الإسرائيلي. أما القضية التي لا يوجد لها حل حتى الوقت الحالي فهي قضية العلاقة بين الدولـة والديـن، وقد اكتسبت هـذه القضيـة أهمية خاصة داخل المجتمع الإسرائيلي وتوثقت علاقتها بالديمغرافية. فهذه القضية تبيـن مـدى اهتمام الناخب الإسرائيلي بها، ومـن هنـا فانـها تتصف فـي بعـض الأحيـان بعـدم الثبـات فـي التصويت أمام المعدل الإجمالي أو الفردي. ويأتي هنا دور الأحزاب السياسية ومـهارة القيـادة الحزبية في قدرته على جذب هؤلاء الناخبين للتصويت على هذه القضايا. وهذا مـا حـدث فـي انتخابات ١٩٩٢م، عندما أخذ حزب العمل يعمل جاهدا لجذب الأصوات ذات الانتماء العرقي. حيث كان الناخبون قد خاب أملهم بحزب الليكـود، فلذلـك اتجـهوا نحـو العمـل، كمـا ان حـزب العمل وضع رابين على رأس القائمة الانتخابية بدلا من بيريس.

هذا إلى جانب ان الناخبين أنفسهم كانوا مدركين لقضية الأراضي، فقد أدرك النـاخب الإسرائيلي ما قام به الليكود من صرف الأموال الطائلة على الاستثمارات في المستوطنات في الأراضـي المحتلـة معتمـدا فـي ذلـك علـى الولايـات المتحـدة، وذلـك مـن أجـل دعـم هـذه المستوطنات. وكان هدفهم انتخابيا بالدرجة الأولى، ولم يراعوا مسألة ازدياد معدل البطالة في داخل إسرائيل نفسها، وتكاثر الهجرة السوفيتية، وكـان لذلـك كلـه أثـره فـي نجـاح العمـل فـي انتخابات ١٩٩٢م.

---

(1) Arian and Shamir, Two Reversals, P. 48.

ثالثا: العوامل المؤثرة في النتائج السلبية لسقوط الليكود عام ١٩٩٢م:

أدت نتائج انتخابات الكنيست الثالثة عشرة ١٩٩٢م إلى ضعف اليمين وقوة اليسار المتمثل بحزب العمل، ويقودنا هذا للقول بأن نتائج انتخابات الكنيست ذو أهمية كبيرة على صعيد الخارطة السياسية، داخل الدولة الإسرائيلية. فهو يدلل عن انقلاب سياسي ثان بعد الانقلاب الأول عام ١٩٧٧م، والذي أدى إلى تغيير في تركيبة الكنيست، ويعزى ذلك لجملة عوامل ومسببات أدت إلى هذا الانقلاب.

فالتحليل السابق بين أسباب سقوط العمل في انتخابات ١٩٧٧م، وبخاصة عام ١٩٩٢م، وبالمقابل نجاح الليكود عام ١٩٧٧م ثم سقوطه عام ١٩٩٢م.

فقد أظهرت الدراسة التحليلية أن الأسباب الديمغرافية والاجتماعية والعرقية والدينية وقضية الأراضي والسلام، كل هذه الأمور لعبت دورا فاعلا لدى الناخب الإسرائيلي وأثرت على توجهاته الانتخابية واختياراته. ولكن علينا أن لا ننسى ان هناك عوامل اقتصادية، وصراعات داخلية في حزب الليكود كان لها تأثيرها في هزيمته عام ١٩٩٢م. لذا علينا أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار في الصراع الذي ظل وما زال مستعرا بين كل من حزب العمل وتكتل الليكود وفي الاستئثار بالناخبين والوصول إلى الحكم. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الليكود قد ركز عند نجاحه عام ١٩٧٧م، على هذه العوامل وخاصة العوامل الاقتصادية منها.

١. العامل الاقتصادي

من أسباب صعود الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧م، تركيزه على الوضع الاقتصادي داخل إسرائيل، ووعوده بأنه سيعمل على تحسينه وبالأخص مسألة البطالة. ولكن بعد وصول الليكود لسدة الحكم ازداد معدل البطالة بنسبة ١٠%، ويعود سبب ذلك إلى أن أغلبهم من المهاجرين الجدد (الروس) الذين صوتوا لصالح اليمين، كما ازداد معدل الفقر بنسبة ١٧% عما كان عليه عام ١٩٧٧م. وتدنت الأجور أمام ارتفاع معدل الغلاء. وأصبح الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من الكساد[١]. هذا إلى جانب تورط الليكود بفضائح الفساد، التي بينت ان مسؤولين كبارا، في وزارة الإسكان قد تلقوا رشاوى ضخمة، وارتكبوا أخطاء إدارية

---

(١) مصطفى الحسيني، انتخابات الكنيست الثالث عشر، الانقلاب الثاني، مجلة الملف، العدد ٣-٩. المجلد التاسع، (حزيران) ١٩٩٢م، ص ٧٧٨، عبده الأسدي، الرؤية والتقديرات الإسرائيلية الخاصة بنتائج انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، مجلة الأرض، العدد التاسع، ايلول، ١٩٩٢م، ص ٥.

كبيرة[١].فلهذا تولد لدى الناخبين الإسرائيليين خاصة المهاجرين الروس إحباط وشعور بخيبة أمل قوية لديهم مما دفعهم للتحول إلى الأحزاب اليسارية، خاصة العمل وميرتس ويذكر أن القادمين الجدد يشكلون ٩% من أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل[٢].

وقد استغل حزب العمل هذا في انتخاباته فطرح مشكلة البطالة المتفشية في إسرائيل، متهما الليكود بأنه المسؤول الأول عنها. وقد ساعده ذلك في الوصول إلى الحكم وسقوط الليكود في انتخابات ١٩٩٢م.

٢. الخلافات الداخلية في الليكود:

يمكن اعتبار الصراعات الداخلية في الليكود من العوامل التي أدت إلى تراجع شعبيته، وبالتالي إلى هزيمته عام ١٩٩٢ فالنزاع العرقي داخل صفوف الليكود لعب دورا بارزا في سقوطه، وهو الذي كان في انتخابات ١٩٧٧م العامل الأول في نجاحه، اما الآن فأن اليهود الشرقيين يبتعدون عنه، خاصة اليهود المغاربة الذين يترأسهم ديفيد ليفي وزير الخارجية الذي اغضبه تدني مستوى المناصب، التي خصصتها لجنة الليكود التنفيذية لأنصاره[٣]. لذا تخلى اليهود الشرقيون عن الليكود لشعورهم بأنهم موضع احتقار، ففي مستوطنة (كريات شمونة) معقل الناخبين السفارديم، خسر الليكود من أصواتهم ١٠% لصالح حزب العمل[٤].

كما ان الصراعات بين قادة المعسكرات الحزبية الأربعة داخل الليكود (شامير / ارينز) و(شارون / ديفيد ليفي)[٥] بسبب الزعامة على الحزب، أسفرت عن هزيمة وعن استقالة كل من موشى ارينز وزير الدفاع، واسحق شامير رئيس الوزراء، واعتزالهما الحياة السياسية. اما عن أسباب استقالة ارينز فيعود إلى خيبة أمله في سلوك شامير، الذي أصر على ترؤس قائمة الليكود بنفسه، مما حرمه من آخر فرصة تمنحها الانتخابات له للبدء بقيادة الليكود وهو في سن السادسة والستين. كما ان الخلاف بشأن موقع ديفيد ليفي في قائمة

---

(١) باليس، الفي، الليكود، رهان على مشاعر التطرف، مجلة الدراسات الفلسطينية ص ٢١٩.

(٢) نبيل موسى خطاب، رامي محمود نصر الله، البرلمان الإسرائيلي، النظام الانتخابي وقراءة في نتائج الكنيست الـ ١٣، مركز القدس للأبحاث، القدس الشريف، ١٩٩٢، ص ٨٤.

(٣) باليس، ليفي، الليكود، ص ٢٢٠. عبده الاسدي، الرؤية والتقديرات، ص ٦.

(٤) عبده الاسدي، الرؤية والتقديرات، ص ٦.

(5) Sprinzak, Ehud, The Israeli Right, Keith Kyle, Joel Peters, Whiter Israel? The Domestic Challenges, I. B. Tauris and Co Ltd, London, 1993, P. 136.

الليكود، ومنحه فرصة لاختيار المنصب الوزاري الذي يريده في حكومة الليكود، كانت سببا في تخلي الناخبين عن الليكود وسقوطه[1]. حيث صارع ديفيد ليفي بقوة على رئاسة الحزب ضد شامير وضد شارون فهو لم يتركهما لوحدهما في المنافسة لكي لا تمس هيبته كأحد زعماء الليكود، بالرغم من إدراكه أنه لم ينجح أمام شامير، فديفيد ليفي، قرر المنافسة، لأنه لو لم يفعل ذلك لأصبح في حرج. فالتعاون مع شارون سيفسر بأنه اعتراف ضمني بقيادة شارون. أما تعاونه مع شامير، فسوف يفسر بأنه استسلام وخضوع له، خاصة بعد تقليص دوره في الحكومة. وهكذا كان على ليفي، المنافسة على رئاسة الحزب لأن تطور الأحداث المحيطة به كانت تلح عليه ذلك، إلا أن ليفي، خرج مهزوما من المنافسة هذه على رئاسة الحزب.

وقد منح هذا الصراع حزب العمل، فرصة للهجوم على الليكود، في الدعاية الانتخابية، والتأثير على ناخبي الليكود من الطوائف الشرقية من خلال التوجه إليهم بصورة مباشرة على أساس استراتيجية انتخابات، أثبتت نجاحها، مقابل استراتيجية الليكود الانتخابية.

وقد عكست هذه الصراعات داخل الليكود عن حقيقة القوى السياسية والاجتماعية التي يتشكل منها الليكود واحساس قسم منهم بالغبن فيما يخص التمثيل، وتوزيع المناصب الحزبية والرسمية، وطموح الزعماء الأقوياء للوصول إلى رئاسة الحزب والحكم في إسرائيل.[2]

كما ان شامير نفسه قد تراجعت شعبيته بعد اجتياح العراق للكويت وهجمات صواريخ سكود على تل ابيب. كل هذا كان له أثر أيضا على الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن شامير كان يأمل في الحصول على مكافآت مالية فورا بعد الحرب، كتعويض عن الخسائر التي منيت بها إسرائيل، ولكن هذه التعويضات كانت قليلة بحيث أنها لا تغطي الأضرار الناتجة عن هجمات صواريخ سكود كما يدعي اليهود[3].

---

(١) الليكود غداة خسارته الانتخابات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١١)، صيف ١٩٩٢م، ص ٢٣٢، عبده الأسدي، الرؤية والتقديرات، ص٧.

(٢) نبيل موسى خطاب، البرلمان الإسرائيلي، ص ٨٥، وللمزيد عن الصراع على زعامة الحزب في المعسكرات الأربعة أنظر: أحمد خليفة، حقيقة الصراع في الليكود قبل انهيار حكومة الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣)، ١٩٩٠، ص ١٩٨-١٩٩.

(3) Ehud, The Israeli Right, P. 134.

يذكر ان بيريس قد هاجم حكومة الليكود واتهمها بالفشل والتقصير، كما عبر عن سياسة شامير ومدى تقصيره لإدارة الدولة، واتهمه بالوقوف في وجه السلام مع مصر والأردن، وتقصيرها أيضا في حرب الخليج، انظر: إبراهيم نصار، حزب العمل في المعارضة، ص٦١.

هذا إلى جانب التأييد الكامل من اسحاق شامير إلى خطط ارئيل شارون الاستيطانية. خاصة وان شارون كان قد شكك بمبادرة السلام الأمريكية، وأكد على ان وزارته كانت على وشك ان تبدأ حركة استيطان كبيرة في يهودا والسامرة، لإظهار تصميم إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة(١). وهذه التصريحات تبعتها الأفعال حيث تم بناء مستوطنات وطرق وبنية تحتية جديدة داخل الأراضي العربية المحتلة(٢).

٣. الإصلاح الانتخابي* :

ومن أسباب هزيمة الليكود رفضه لدعوة الإصلاح الانتخابي في إسرائيل، الذي تقدم به حزب العمل، وهو الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء. فمئات الآلاف من الإسرائيليين تظاهروا عام ١٩٩٠م ضد ما اسموه (سياسة البريد الأسود) للأحزاب الدينية الصغيرة وبيع دعمها من أجل اعانات مالية ومصالح أخرى. كما ان السياسيين العلمانيين رفضوا إصلاح النظام الانتخابي الذي أصبح مثيرا للجدل ورمزا للصراع ضد الفساد(٣). فلهذا قام حزب العمل باستخدام استراتيجية انتخابات جديدة وناجحة حيث اتبع طريقة الانتخابات التمهيدية (البرايمرز)، حيث قام أعضاء الحزب مجتمعين بانتخاب المرشحين لقائمة الحزب لانتخابات الكنيست الثالثة عشرة لعام ١٩٩٢. وكان لإنتخاب رابين كرئيس للحزب الأثر الأكبر، على ازدياد التأييد للحزب ولشعبية رابين الكبيرة مقارنة مع شمعون بيريس الذي لا يحظى بمثل شعبية رابين خاصة في أوساط اليهود الشرقيين(٤). ومن ناحية أخرى فقد نجح حزب العمل في إخفاء الكثير من الوجوه المعتدلة فيه (كحمائم حزب العمل)، بإرسالهم لإدارة الدعاية الانتخابية في الشارع العربي، بينما قام بابراز (صقور الحزب)، للناخب اليهودي المتشدد

---

(1) Ehud, The Israeli Right, P. 135.

(2) Ibid, P. 135.

* الإصلاح الانتخابي: بعد انتخابات عام ١٩٨٨، قدمت هيئة الكنيست أربعة مشاريع قوانين خاصة لأربعة أعضاء كينيست، من قوائم مختلفة من أجل تغيير طريقة الحكم بواسطة الانتخاب المباشر، لرئيس الحكومة وقد صادقت الكنيست عليه في ١٩٩٢/٣/١٨، حيث ينص القانون على أن رئيس الحكومة يتسلم منصبه من خلال انتخابه في انتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية، بموجب قانون انتخابات الكنيست ورئيس الحكومة. كما أن الوزراء يعينون على يد رئيس الحكومة بموافقة الكنيست ، للمزيد، انظر: نبيل موسى، البرلمان الإسرائيلي، ص ١٩-٢٩.

(3) Ehud, op. cit, P. 137.

(٤) نبيل موسى، البرلمان الإسرائيلي، ص٨٥-٨٦.

وأبرز أيديولوجيته المتعصبة خاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبعدم التنازل الاقليمي أو الانسحاب من طرف واحد، وعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين. وهذا ما صرح به رابين قائلا: "لدى الفلسطينيين الآن إدراك لواقع أنهم لن يرغموا إسرائيل على أي تنازل يتعلق بالأراضي أو تنازل سياسي، لا يتعهد بالتوصل معه إلى اتفاق على حكم ذاتي فيما يتعلق بشؤونهم الداخلية"(١). كما أن حزب العمل استطاع أن يطمس الشعارات القديمة التي كانت تدعوا إلى الاشتراكية والشيوعية، لأنه أدرك بأن الناخبين، والقادمين الجدد والشباب، قد ملوا جميعهم من هذه الشعارات فلهذا أبعدها عن طروحاته ودستوره(٢). بالإضافة إلى ذلك قام حزب العمل باتباع سياسة الاستدراج الأيديولوجي، حيث ركز على الأوضاع الاقتصادية السيئة لليهود الشرقيين في مدن التطوير المختلفة، ونسبة البطالة العالية التي تعاني منها هذه المدن، واستطاع بنجاح أن يربط بين هذه الأوضاع ومليارات الشواكل، التي تهدر في بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وكيف أن حزب العمل سوف يغير اتجاه هذه المليارات لتطوير ورفع مستوى هذه المدن بدلا من إضاعتها في بناء المستوطنات(٣). ومقابل هذه الاستراتيجية الهجومية وقف الليكود في موقف دفاع باستخدام استراتيجية تفتقر إلى الخبرة، ولم يكن بمقدورها أن تمنع الكثير من مصوتي الليكود التقليديين من التحول إلى حزب العمل لذلك لم يكن في مقدورها زيادة عدد الناخبين للحزب(٤).

وهكذا وبعد مكوث الليكود في السلطة مدة خمسة عشر عاما، شعر الناخب الإسرائيلي، وأمام التغييرات التي تحدث في العالم إقليميا ودوليا وداخليا، بأنه لا بد من التغيير. خاصة وان الناخب الإسرائيلي مل من سياسة الليكود التي بينت مدى الفساد في إصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي واستيعاب المهاجرين الجدد، إلى جانب الانقسام الداخلي في الحزب، فكل هذه المتغيرات والسياسات والعوامل أدت إلى تراجع شعبية الليكود وسقوطه، ومن ثم وصول حزب العمل إلى السلطة عام ١٩٩٢م، فحزب العمل ركز في حملته الانتخابية على أخطاء حكومة شامير وكشف عيوبها أمام الجمهور مستغلا سوء

---

(١) نبيل موسى، البرلمان الإسرائيلي، ص ٨٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٨٦.
(٣) المرجع نفسه، ص ٨٦.
(٤) المرجع نفسه، ص، ص ٨٦.

الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية وحالة البطالة وتعثر عملية السلام مع العرب. كما أن الحزب أخذ يركز على فئة الشباب السفارديين وكسب ودهم لدعمه في الانتخابات. وإزالة الاتهامات التي وجهها الليكود بان حزب العمل لا يهتم بالطوائف الشرقية. كما أخذ حزب العمل يركز على المهاجرين الجدد (الروس)، خاصة وان ثقافتهم كانت عالية وكانوا يطالبون بحياة مستقرة دون حروب.

٤. **العامل الانتخابي:**

لقد خاض الليكود انتخابات عام ١٩٩٢، في إطار قوائم صغيرة وكثيرة ومتشابهة أيدلوجيا وقد أدت هذه إلى هبوط اليمين وخاصة الليكود على الساحة السياسية. فقد خاضت الانتخابات ثمان قوائم يمينية، هي موليدت، بيكنتي، هتوراه هأرتس، الليكود، تسومت، غئولات يسرائيل، (الحزب الليبرالي الجديد) وهتحياه. ولم ينجح من هذه القوائم سوى ثلاثة هي الليكود، موليدت، تسومت، اما باقي القوائم فلم تتمكن من النجاح، مما أدى إلى ضياع أصوات كثيرة كان من الممكن أن تكون لصالح اليمين، فيما لو اتحدت هذه القوائم فيما بينها(١). أما أحزاب اليسار فكانوا على عكس ذلك فقد شكلوا كتلتين فقط فكان اتحاد حركة شينوي والتغير، وحركة راتس وحزب مبام، في إطار حركة ميرتس، وهذا كان سببا في نجاحها في تلك الانتخابات(٢).

فكل تلك العوامل، كانت سببا في هبوط الليكود وعودة حزب العمل إلى مكان الصدارة على الخارطة السياسية وعرف بالانقلاب الثاني.

---

(١) نبيل موسى، البرلمان الإسرائيلي، ص ٨٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٤.

الفصل الثالث

دور الليكود في السياسة الاقتصادية

الفصل الثالث

دور الليكود في السياسة الداخلية

١. الوضع الاقتصادي في إسرائيل في عهد الليكود

لعبت الأحزاب العمالية دورا هاما في بناء الاقتصاد الإسرائيلي بالسيطرة على الاقتصاد العربي والموارد الاقتصادية في فلسطين، كما سعت هذه الأحزاب إلى تأسيس الاقتصاد العمالي في المستعمرات الزراعية والصناعية ذات الطابع الاشتراكي وكان حزب العمل (المباي) الذي يترأس هذه الأحزاب يهدف إلى إقامة اقتصاد قومي عصري يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي، وقادر على تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة لسكانه، كما يتمتع بالاستقلالية والاكتفاء الذاتي، لتحقيق الأمن القومي الإسرائيلي. وبهذا نجد أن الدولة تلعب دورا مركزيا في الاقتصاد فهي تشرف وتخطط في جميع مجالات النشاط الاقتصادي عبر سياستها الضرائبية والنقدية والمالية، وعبر سياسة التشجيع والدعم، وذلك حتى تدعم أركانها إلى جانب الاستمرار في عملية التوسع الصهيوني من الناحيتين البشرية والجغرافية. وهكذا فعلى هذا الأساس استطاعت إسرائيل توزيع الموارد الاقتصادية، وفق أولويات استيعاب الهجرات حتى تضاعف عدد سكانها. كما أن هذه السياسة مكنتها من خوض الحرب عام ١٩٦٧، واحتلالها لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء وهضبة الجولان وزرع المستوطنات بها، حتى تستطيع استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من جميع أنحاء العالم.

وقد استمر هذا الدور المركزي الذي لعبته الأحزاب العمالية (المباي) عندما فاز تكتل الليكود في الحكم عام ١٩٧٧ خاصة وأن برنامجه الانتخابي قد ركز على إقامة اقتصاد حر (رأسمالي) وتقليص تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. إلى جانب تقليل التضخم المالي، عن طريق تقليص العجز في ميزانيات الحكومة، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق الزيادة الفعلية للتصدير وتقليل الاستيراد، وإقرار سعر تبادل العملة، لتشجيع التصدير

كما طرح البرنامج الخاص بالتبسيط في السياسة الضريبية وذلك بانتهاج نوعين من الضرائب التصاعدية على الدخل، وضريبة على القيمة الإضافية كنسبة موجودة في الإنفاق.[١]

إن هذه البرامج التي وضعها الحزب في برامجه الانتخابية كان الهدف منها تحسين الوضع الاقتصادي المتأزم، في داخل المجتمع الإسرائيلي، خاصة وأن حزب العمل ترك خلفه اقتصادا سيئا بسبب الفضائح المالية، التي انتشرت بين زعماء الحزب نفسه، ولا شك أن هذه الأسباب كانت سببا في أن يتجه الناخبون الإسرائيليون من أبناء الطبقة الفقيرة المتمثلة باليهود الشرقيين، والذين كانوا في وضع اقتصادي واجتماعي سيئ للتصويت لصالح الليكود، فالليكود استطاع أن يكسب أصواتهم بفضل الوعود الكثيرة التي قدمها لهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

وسنحاول فيما يلي الوصول إلى معرفة هل استطاعت حكومة الليكود في المدة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٢م في تحسين الوضع الاقتصادي في إسرائيل???

ولكي نجيب على هذا التساؤل لا بد من دراسة ما يلي:

أ. المصادر التمويلية للاقتصاد الإسرائيلي.

ب. مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي.

جـ. تحليل أوضاع القطاعات الإنتاجية.

١. القطاع الزراعي

٢. القطاع الصناعي

٣. القطاع التجاري

---

(١) عن برنامج الحزب العام ١٩٧٧، انظر نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، ملحق خاص، رقم (٢٠٠٤) أيار مايو ١٩٧٧، ص٢٥٩. ويذكر بأن برامج الليكود الانتخابية للأعوام ١٩٨١م. ١٩٨٤م، ١٩٨٨، ١٩٩٢، الخاص باقتصاد الحكومة لم يضف شيئا. Plaut -Steven, The Likud years,1977-1983.Israel and Business Review, Jerusalem, 1985, p.31

أ- المصادر التمويلية للاقتصاد الإسرائيلي:

المساعدات والقروض هي صفة ملازمة للاقتصاد الإسرائيلي منذ نشأة الدولة الإسرائيلية وقد كانت التحويلات المالية بكافة أشكالها، تحتل أرقاما كبيرة في ميزان المدفوعات الإسرائيلية، الذي كان يعاني من عجز دائم لصالح الواردات المالية وغير المالية. ولا شك أن ذلك يعتبر مدخلا لإيضاح مدى ضعف الاقتصاد الإسرائيلي وتبعيته وابتعاده عن مرحلة الاستقلال الاقتصادي، الذي يعطي اقتصاد دولة ما صفة القوة أو الضعف[1].

واعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وتوطينهم في داخل المناطق العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) من أجل بناء المستعمرات خاصة وأن الهجرة اليهودية اعتبرت مسألة قومية، لأنها تتعلق بالمشروع الصهيوني ا لقائم على أيجاد دولة يهودية والعمل على زيادة عدد السكان في فلسطين العربية.

فمن هنا جاءت المساعدات المالية، لتمويل الاقتصاد الإسرائيلي، واستيعاب هؤلاء المهاجرين ، خاصة اليهود القادمين من روسيا، كما سعت الحكومة الإسرائيلية من خلال التطوير الاقتصادي، إلى رفع مستوى المعيشة، حتى تستطيع جذب أعداد أخرى من المهاجرين إلى جانب التخفيف من حدة النزوح إلى الخارج وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى تذويب الفوارق الطبقية بين اليهود أنفسهم وهذا ما سعى إليه حزب الليكود كذلك[٢] أما مصادر هذه المساعدات فتأتي من:

---

(١) حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥م، ص٤٠.

(٢) يذكر (رؤبين لامداني) الباحث الاقتصادي اليهودي في القدس أن سبب النزوح من إسرائيل كان بهدف تحسين دخل الشخص ورفع مستواه المعيشي لانه يهرب من مشكلات شخصية وعائلية واجتماعية هذا إلى جانب أن إسرائيل تعيش دوما في توتر أمني لذا يعود المهاجرون إلى بلادهم الأصلية أو ينتقلون إلى بلدان أخرى .وعن ظاهرة نزوح اليهود من إسرائيل ا نظر: رؤبين لامداني، الهجرة والنزوح الأزمة الاقتصادية في إسرائيل مراحلها وانعكاساتها ترجمات مختارة من مصادر عبرية، ترجمة، سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٨٤م ص٨٧-١٠١، كذلك السياسة السكانية الاقتصادية- لمجتمع الحرب الصهيوني، منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، ١٩٨١م ص٧-١٠.

١. مساعدات الحكومة الألمانية:

كانت الحكومة الألمانية سباقة في دعم الدولة الإسرائيلية ومدها بأشكال متنوعة من العون المالي والإمدادات العسكرية، وأساس هذا الدعم الألماني يعود إلى قضية الجرائم المزعومة التي ارتكبت ضد اليهود في عهد هتلر والحكم النازي الألماني وقد استغلت الحكومات الإسرائيلية الجرائم النازية هذه وضخمتها وأخذت تطالب الحكومة الألمانية بدفع تعويضات لها كما أخذت تمارس ضغوطا على ألمانيا انتهت بتوقيع اتفاقية تعويضات بين الحكومتين الألمانية والإسرائيلية في ١٢ مارس ١٩٥٣م في مدينة (واسنر) القريبة من هاجو، وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية[1] . ونصت الاتفاقية على أن تدفع الحكومة الألمانية للحكومة الإسرائيلية مبلغا يقدر بحوالي ٨٢٢ مليون دولار خلال فترة السنوات الأثني عشرة من (١٩٥٣ ــ ١٩٦٥) [2] . ودفعت هذه التعويضات بصور سلع وخدمات إلى إسرائيل ومشتريات من بضائع ألمانية وسلع رأسمالية من جميع الأنواع وكان من نتيجة ذلك أن قامت إسرائيل بمشاريع صناعية متقدمة، وهذا ما ذكره كينت لاوين:،" أن ألفي مشروع صناعي من الحجم المتوسط قد حصلت على الآلات من الشحنات التي وردت بموجب الاتفاق، ولا نبالغ إذا قلنا في أن تلك الشحنات التي وردت إلى إسرائيل كانت تشكل عنصرا أساسيا واضحا ودائما في بناء صناعة متقدمة في إسرائيل ويمكن مشاهدة تلك الشحنات التي تمت وفقا لذلك الاتفاق في جميع أنحاء إسرائيل وبصفة خاصة في المناطق ذات الأهمية الصناعية، مما يوضح مساهمتها الفاعلة وأثرها الكبير في البناء والفعل أكثر من أنها مجرد قيمة لتلك الأرقام في ذلك الوقت وبالذات[3]". كما وصف وزير الخارجية الإسرائيلية موشيه شاريت بأن هذا الاتفاق الألماني- الإسرائيلي يعتبر حدثا فريدا في العلاقات الدولية[4] كما ذكرت مجلة

---

1 Lavy, George, K, Germany and Israel Moral debt and National Intest Frankcass, London, 1990, p.9

(٢) جوده عبد الخالق، من يساعد إسرائيل؟ التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها وأثره في دعم إمكانياتها، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥ ص٦٥.

أسعد عبد الرحمن، المساعدات الأمريكية وألمانيا الغربية لإسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦م ص٥٤.

3 Lewan ,Kenneth, How west Germany Helped to Build Israel, Journal of Palestine studies, vol 4, No 4, Summer 1995. P.p 41-45.

(٤) أسعد عبد الرحمن، المساعدات الأمريكية الألمانية ص٥٤.

(اليكونوميست) الإنجليزية قائلة" أن اتفاقية التعويض هذه ستصبح نقطة تحول في تطور الاقتصاد الإسرائيلي"[١]. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت إسرائيل من ألمانيا الغربية على ثلاثة أنواع أخرى من الموارد المالية تحت مسميات مختلفة، وهي:

١. تعويضات عن ممتلكات يهود أوروبا بناء على نظام أموال من لا وارث لهم الذي طبق على أرصدة حسابات الأفراد في بنوك سويسرا والنمسا، وقد استطاعت من خلاله أن تحصل على ٩٠٠ مليون دولار.

ب. تعويضات يهود أوروبا الشرقية، وقد حصلت إسرائيل على الجزء الأكبر منها على أساس أن ٦٠ % منهم نزحوا الى إسرائيل ، وقد بلغ المبلغ ٣٠٠ مليون دولار .

جـ. تحويل ممتلكات اليهود الألمان الذين نزحوا الى فلسطين خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٩م هربا من النازية، وتقدر قيمة هذه الممتلكات بحوالي ٤٠ مليون دولار[٢].

ويذكر بأن هذه التعويضات لا تزال تدفع إلى إسرائيل حتى الوقت الحالي، وهذا ما ذكره وزير المالية الألماني شتراوس في مجلة (نيويورك تايمز) عام ١٩٦٨م حين قال" أن حكومة ألمانيا الغربية ستستمر بالدفع عن الخسائر التي سببتها النازية حتى عام ٢٠٠٨م وقال بأن بون لا تزال تدفع ٢٠٠ ألف مليون مارك من أصل ٦٠٠ ألف مليون مارك عن ضحايا الاضطهاد العنصري أو السياسي أو عن الخسائر الناتجة عن القصف وخسائر أخرى"[٣]. وفي عام ١٩٧٧م توثقت العلاقات ما بين إسرائيل وألمانيا الغربية، عندما قام وزير المالية الإسرائيلي سمحا ارليخ بزيارة الى ألمانيا الغربية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بالإضافة إلى الحصول على قروض مالية غير مقيدة من المصارف المالية على أساس تجاري وبضمانات حكومية، كما بحث الوزير في تسوية مسألة التعويضات. هذا إلى جانب كيفية تحسين الميزان التجاري بين البلدين، كما أراد ارليخ الضغط على الحكومة الألمانية،

---

(١) نيكيتا، جالينا، دولة إسرائيل، خصائص التطور السياسي والاقتصادي، ترجمة أحمد بهاء الدين، دار الهلال، (ب-ت) ص١٨٤.

(٢) فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣م ص٦١.

(٣) أسعد عبد الرحمن، المساعدات الأمريكية- الألمانية، ص٥٥. Lewan, Kenneth, How west Germany, P.50-51.

لزيادة الاستثمارات الألمانية في إسرائيل، والحصول على دعمها في السوق الأوروبية المشتركة وأن تكون ألمانيا دولة تستقبل صادرات إسرائيل المختلفة[١].

ويبين الجدول التالي قيمة المبالغ التي تلقتها إسرائيل من ألمانيا الغربية من عام ١٩٧٧-١٩٨٥م.[٢]

جدول التعويضات الألمانية لإسرائيل من ١٩٧٧-١٩٨٥ بالدولار

السنة	تعويضات لأفراد بالملايين	تعويضات الحكومة	الإجمالي بالملايين
١٩٧٧	٣٤٥	-	٣٤٥
١٩٧٨	٤٠٦	-	٤٠٦
١٩٧٩	٤٤٠	-	٤٤٠
١٩٨٠	٤٦٨	-	٤٦٨
١٩٨١	٤٣٧	-	٤٣٧
١٩٨٢	٤٣٥	-	٤٣٥
١٩٨٣	٣٧٥	-	٣٧٥
١٩٨٤	٣٢٣	-	٣٢٣
١٩٨٥	٣٢٤	-	٣٢٤

ويعود سبب ازدياد دفعات التعويضات ليس فقط بسبب الضغط الإسرائيلي على ألمانيا بل هو يعود في المقام الأول إلى عدد المطالبات المطروحة والمبالغ المدفوعة من قبل الحكومة الألمانية وفيما بعد إلى ارتفاع سعر المارك الألماني مقابل الدولار في السبعينات[٣].

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثامنة، العدد الرابع حزيران، ١٩٧٨م ص٤٠٢.

(٢) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٨٦.

البيانات الخاصة بالعام ١٩٧٧ .Statistical abstract of Israel 1978p. –178-179

البيانات الخاصة بالعام ١٩٧٨ .Ibid, p 1982-p. 190-191

البيانات الخاصة بالعام ٧٩-١٩٨٥م Ibid, 1986 p. 196, 197 .

(3) Israel to 1991, Reform or relapse? Special report No. 1078, by Philip Landau, the, economist intelligence unit London, 1987 p. 16.

ووصلت هذه التعويضات إلى ٩٠ مليار مارك منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٧ خصصت ألمانيا مبلغ (٣,٤) مليار مارك للحكومة الإسرائيلية مقابل التنازل عن قضايا التعويضات الشخصية [(١)]، ويذكر بأن هذه المعونات لم تكن كافية أمام التطور الاقتصادي القائم في داخل إسرائيل، فاضطرت الحكومة الإسرائيلية اللجوء إلى الاقتراض من ألمانيا على أن تكون قروضا طويلة الأجل، كما قامت الحكومة الإسرائيلية بتشجيع الألمان والمؤسسات الألمانية على الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي [(٢)].

ولا شك بأن هذه التعويضات والقروض والاستثمارات الألمانية لعبت دورا كبيرا في تطوير ونمو الاقتصاد الإسرائيلي، فقد استخدمت في إرساء قاعدة الصناعة الإسرائيلية كما استطاعت إسرائيل أن تطور هيكلها الاقتصادي وبناء اسطولها التجاري وشبكة السكك الحديدية، والمواصلات السلكية واللاسلكية، ومصفاة لتكرير البترول، ومصانع للأسمدة والصناعات الغذائية، الى جانب التطور في القطاع التجاري والزراعي. غير أن أخطر ما قامت به إسرائيل من خلال التعويضات هو قيام ألمانيا الغربية ببناء الترسانة العسكرية الإسرائيلية بفضل المعونات المادية والمالية والفنية التي قدمت، بحيث دعمت طاقتها الحربية وقواتها العسكرية مما جعلها ترسانة عسكرية في المنطقة العربية. وأصبحت ألمانيا فيما قبل حرب ١٩٦٧م، هي المورد الرئيسي للسلاح الى إسرائيل، وبخاصة منذ عام ١٩٦٠م وذلك بمقتضى اتفاق سري بين كونراد أديناور المستشار الألماني وبن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي، وبتكليف من الولايات المتحدة الأمريكية[(٣)]. وذكر شمعون بيريس بأهمية هذه المعونات الألمانية العسكرية حين قال: (لقد أعطتنا أمريكا المال و أعطتنا فرنسا السلاح مقابل المال.واعطتنا ألمانيا السلاح بلا مال[(٤)]).

---

(١) المساعدات الألمانية لإسرائيل، تقرير رقم (١٠٦٤) دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، ١٧-١-١٩٨٧ ص٢٠.

(٢) محمد عبدالعزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٢٦.

(٣) فؤاد مرسي ، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، ص٦٢

(٤) محمد عبد العزيز ربيع المعونات الأمريكية لإسرائيل، ص١٢٧.

هذا وقد تمثلت المساعدات الألمانية كذلك بقروض قدمت لإسرائيل، ففي عام ١٩٨٤م وافقت ألمانيا الغربية على تقديم قرض لها بقيمة ١٤٠ مليون مارك[١]. كما قام المستشار الألماني هيلموت كول في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٤ بزيارة إلى إسرائيل ، واجتمع مع رئيس الحكومة شامير التي طالبت المزيد من المساعدات و في عدة مجالات اقتصادية مثل الاستثمارات وابتياع البضائع الإسرائيلية من قبل الألمان ، وتشجيع السياحة الألمانية الى إسرائيل، وقد أوضح ذلك رئيس الدولة الإسرائيلية حاييم هرتسوغ بتصريح له في صحيفة (بيلد) الألمانية حيث قال بأنه: "يأمل أن تساهم زيارة كول في مساعدة إسرائيل في المجال الاقتصادي والتجاري والاستثمارات المالية"[٢]. أما على الصعيد العسكري فقد ذكرت مجلة (دير شبيغل) عام ١٩٨٥ التي تصدر في ألمانيا الغربية أن إسرائيل قدمت إلى الجهات الألمانية سلسلة من الطلبات التي تتضمن التعاون المشترك بين الجانبين الألماني الغربي-الإسرائيلي في مجال الصناعة الحربية وشملت هذه الطلبات التعاون في إنتاج مختلف أنواع الصواريخ مثل: أرض- جو، وجو- أرض، جو- جو إضافة إلى الأسلحة المضادة للدروع وبعض أنواع الذخائر.[٣]

وهكذا فقد قامت إسرائيل بابتزاز ألمانيا بحجة ذكرى اضطهاد اليهود أيام هتلر من أجل الحصول على المزيد من المساعدات والتعويضات، هذا إلى جانب أن ألمانيا تبرر مساعداتها لإسرائيل بحجة: "أنها تتحمل مسئولية خاصة تجاه ما عاناه اليهود في ألمانيا سابقا". وقد أكد هذا الرأي رئيس ألمانيا الاتحادية (فون فايتسكر) في زيارته لإسرائيل في ٨ تشرين الأول، ١٩٨٥م، عندما صرح في مؤتمره الصحفي المنعقد في القدس المحتلة بقوله (إن الشعب اليهودي تعرض لاضطهاد والام لا يمكن تصورها وينبغي على الشعب الألماني

---

(١) تقرير حول أوضاع الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة مع نهاية عام ١٩٨٣م. مجلة الأرض، العدد التاسع، ٢١-١-١٩٨٤م، ص٩.

(٢) تقرير حول زيارة المستشار الألماني كول لإسرائيل ونتائجها، مجلة الأرض، العدد الحادي عشر ٢١-٢-١٩٨٤، ص٢٥.

(٣) تقرير حول الموضوع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد الخامس عشر، ٢١-٤-١٩٨٥م، ص٧٥٦.

مواجهة حقيقة الماضي لكي يتسنى له التفكير في المستقبل)[١]. هذا بالإضافة الى أن إسرائيل استغلت زيارة رئيس ألمانيا (فون فايتسكر) هذه وأخذت تطالب بالمزيد من المساعدات. وبعد توحيد الألمانيين عام ١٩٩٠م قام وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي بجولة إلى ألمانيا الاتحادية وتباحث مع نظيره الألماني عن الآثار المتوقعة بعد توحيد الألمانيتين واثر ذلك على العلاقات مع إسرائيل، وذكر ليفي له بأن إسرائيل تريد الحصول على تعويض من ألمانيا الشرقية بسبب ضحايا النازية. وقد رفضت بون بشدة طلب إسرائيل هذا وكتبت المجلة الاقتصادية الألمانية (فيرتشا فيسوكا): "رغم كل عمليات ايديناور التي وعد من خلالها دايفيد بن غوريون عام ١٩٥٢ بأنه سيدفع لإسرائيل بعد توحيد الألمانيين مبلغ ١,٢ مليار مارك آخر في حين أن ثلثي المبلغ (٣,٥) مليار مارك قد تم دفعه من حصة الجمهورية الاتحادية"[٢].

كما تمثلت المساعدات الألمانية كذلك باستيعابها لليهود السوفييت، فتذكر صحيفة معاريف الإسرائيلية أنه في عام ١٩٩١ اتخذ وزراء داخلية ست عشرة مقاطعة في ألمانيا الموحدة، قرارا يوصي باستيعاب أعداد من اليهود السوفييت تتراوح بين (١٠٠٠-٣٠٠٠) شخص في السنة، وبهذا فيقدر عدد اليهود السوفييت الذين هاجروا الى ألمانيا عام ١٩٩١ بحوالي (٥٠٠٠) شخص[٣].كما قدمت ألمانيا المزيد من المساعدات عندما اندلعت أزمة الخليج حيث قدمت ألمانيا مساعدات بقيمة ٢٥٠ مليون مارك أي (١٦٦) مليون دولار، إعرابا عن تضامن ألمانيا مع إسرائيل التي تتعرض للصواريخ العراقية، وهذا ما أدلى به المستشار الألماني (هيلموت كول) لصحيفة معاريف في ٦-١-١٩٩١م[٤]. وفي ٢٩-١-١٩٩١م، تقدمت إسرائيل بلائحة من الأسلحة التي رغبت في الحصول عليها من بون وذلك وفقا لمصادر حكومية ألمانية، وتضمنت هذه اللائحة صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ وصواريخ

---

(١) حول زيارة رئيس ألمانيا الاتحادية إلى الكيان الصهيوني بين ٨-١١ تشرين الأول ١٩٨٥م أنظر مجلة الأرض، العدد الرابع، ٧-١١-١٩٨٥م، ص٢٥.

(٢) محمد توفيق جراد، تقرير ملف التطورات في الكيان الصهيوني خلال شهر تموز ١٩٩٠م، مجلة الأرض العدد (٨) آب ١٩٩٠م، ص١٠٠.

(٣) محمد توفيق جراد، تقرير ملف التطورات في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد العاشر تشرين الأول، ١٩٩٠م، ص١١٧.

(٤) محمد توفيق جراد، ملف تطورات الأوضاع داخل الكيان الصهيوني خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١م، مجلة الأرض ، العدد الثاني، شباط، ١٩٩١م ص٩٤.

(هوك) المضادة للطائرات، ومليون مصفاة للأقنعة الواقية من الغازات، ومصفحات فوكس لاكتشاف الغازات السامة، وتجهيزات للحماية من هذه الغازات، وأجهزة إنذار ووسائل طبية أخرى[1]. كما قررت الحكومة الألمانية تقديم مساعدات بلغت نحو مليار مارك ألماني أي (٦٧٠) مليون دولار[2].

ويذكر بأن هذا الازدياد في دفعات التعويضات الألمانية يعود في المقام الأول الى عدد المطالبات المطروحة والمبالغ المدفوعة من قبل ألمانيا، إلى جانب ارتفاع سعر المارك الألماني مقابل الدولار الأمريكي في السبعينات[3].

وأخيرا فإن المعونات المالية- الألمانية بلغت خلال السنوات الخمس والثلاثين من عمر إسرائيل، ما يتجاوز الـ ٦٠ مليار دولار [4].كما أن هذه التعويضات الألمانية لعبت دورا هاما في زيادة قدرة إسرائيل الحربية، مما ساعدها على التعجيل في تنفيذ خططها العدوانية، والوقوف ضد حركات التحرر الوطني في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام.

٢. المساعدات الأمريكية:

تمثل المساعدات الأمريكية أهم عنصر من عناصر الدعم الاقتصادي الإسرائيلي، وهذه المساعدات لا تشكل أي عبء على الاقتصاد لأنها تكون على شكل منح لا ترد، أو على شكل قروض بفوائد زهيدة، أو بدونها. وكانت هذه المساعدات قد بدأت بالتدفق على إسرائيل منذ اللحظة الأولى لإعلان تأسيس دولة إسرائيل، وتجلى ذلك بالقرار الذي اتخذه الرئيس

---

(١) محمد توفيق جراد، ملف التطورات خلال شهر كانون الثاني، مجلة الأرض ع (٢)، ص٩٤.

(٢) نفس المرجع السابق، ص٩٥.

3 Landau, Philip, Israel to 1991, Reform or Relapse? EIU, The Economist Intelligence Unit, the Economist pub. LTd. London, 1987, p. 16.

(٤) مجلة السفير، العدد ٧٩٨٨، ١٩٨٨/٥/٩ م ص٥٠.

الأمريكي (ترومان) بتقديم قرض لإسرائيل قيمته (١٠٠) مليون دولار، وذلك بعد صدور الاعتراف الأمريكي لإسرائيل[1].

لقد امتازت فترة الخمسينات ومنتصف الستينات بتدفق هائل من الأموال الى داخل إسرائيل فبلغت في الفترة ما بين ١٩٤٩-١٩٦٥ حوالي ٦٣ مليون دولار قدم ٩٥% منها على شكل معونات تنموية ومواد غذائية[2].

وفي أوائل السبعينات ١٩٧١م تم تغيير طبيعة المعونات الاقتصادية فأصبحت تقدم على شكل معونات مالية، لتمويل المشتريات الإسرائيلية من أمريكا. وفي عام ١٩٧٣م بدأت تتدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الإدارات الأمريكية المتلاحقة، إلى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وقد وصل حجم هذه المساعدات أكثر من ٨ مليارات من الدولارات كان بعضها من مصادر أجنبية أخرى[3].

ثم ارتفعت هذه المساعدات بعد حرب أكتوبر ففي عام ١٩٧٤م، بلغ حجم المساعدات ٢,٥ بليون دولار. ويلاحظ أن ١,٥ بليون دولار منها كانت على شكل منح، وهو أسلوب

---

(١) عوفري، دان، المساعدات الأمريكية والديون ، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل مراحلها وانعكاساتها، ترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤م، ص٣٩. Findley, Paul, They Dare to speak out, west port Lauerence hill press, U.S.A 1985, P. 117. يذكر بأن ترومان أبدى في بادئ الأمر معارضة كبيرة لقيام دولة يهودية في فلسطين الأمر الذي دفع صهاينة أمريكا الى القيام بالضغط عليه وتهديده بالوقوف ضده في انتخابات ١٩٤٨م.

(٢) حسين معلوم، الاقتصاد الإسرائيلي والاحتمالات المستقبلية للتسوية، مجلة صامد الاقتصادي السنة العشرون، العدد ١١٣، تموز (آب) ١٩٩٨م، ص٣٥٠. كان تدفق المساعدات الاقتصادية في هذه الفترة أكثر من العسكرية وسبب ذلك أن إدارة كل من الرئيسين ترومان وايزنهاور رأت أنه لا توجد تهديدات عسكرية لإسرائيل بعد هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨م. ولذلك تم التركيز على المساعدات الاقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي في اسرائل كما أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى الأسلحة الأمريكية لأنه كانت تعتمد على كل من بريطانيا وفرنسا في تسليحها أنظر. R. Polk, William, The United States, and the Arab world Harvard, University press. Cambridge, 1975, p.p 367, 368

(٣) ستورك، جو الأبعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية، بحث مقدم في المؤتمر العسكري حول الصهيونية، نوفمبر، بغداد، ١٩٧٦م، ص٠٢.

أدخله نيكسون رئيس الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخ المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل[١].

والملاحظ أن المعونات العسكرية أخذت تزداد بعد التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط وأهمها حرب تشرين ١٩٧٣م، وتزايد نفوذ الليكود، والقوى اليمينية المتطرفة، واتجاهها لضم المزيد من الأراضي العربية المحتلة، إلى جانب ظهور موجة العداء للعرب، والتي أوجدتها الدعاية الصهيونية، وغذتها أزمة الطاقة العالمية، واتجاه أسعار النفط إلى الارتفاع خاصة في عامي (١٩٧٣-١٩٧٤) [٢].

وفي عام ١٩٧٩م تحولت المعونات الاقتصادية برمتها الى معونات مالية نقدية، ومنح لا ترد، وهذا يعني أن ٥٢,٢% من المساعدات الأمريكية كانت على شكل هبات في حين أن ٤٨,٨% كانت قروضا [٣].

إن هذا الدعم والمساعدة الأمريكية لإسرائيل يرجع الى التفاهم القائم بين الأمريكيين والإسرائيليين، والذي ينطوي على تحقيق مصلحة مشتركة بين البلدين اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. فمن هنا كان الإصرار من قبل الجانب الأمريكي لدعم إسرائيل، وقد أكده (ابراهام أغمون) المدير العام لوزارة المالية الإسرائيلية:" إننا نسعى للتعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأن مصلحة البلدين تتجسد في إحراز السلام المعقول والنهائي في الشرق الأوسط"[٤].كما أن هذا الدعم وتدفق المعونات على إسرائيل، جاء نتيجة لالتزام أمريكا بأمن إسرائيل ووجودها من جهة، ولتصاعد الضغط الإسرائيلي على رجال الكونغرس وكبار

---

(١) جوده عبدالخالق، من يساعد إسرائيل؟ ص٢٧. وأنظر Pollock, David, The Politics of Pressure, American Arms and Israeli Since the Six Day War, Greenwood press,Westport, .Connecticut, 1982, p.p 169-170

(٢) محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل ص٩٧.

(٣) عوفري، دان، المساعدات الأمريكية، ص٣٩.

(٤) حبيب القهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية رقم ٨، دمشق، ١٩٧٩ص١٣٦. يذكر أنه في عام ١٩٦٢م، أصدر الكونجرس الأمريكي قانون المساعدات العسكرية الذي ألزم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية لدول صديقة من أجل الدفاع المشترك ضد العدوان الداخلي والخارجي أنظر: -El Khawas, Mohamed and Abed Rabbo, Samir, American Israel, Nature and Impact Vermont Amana books, Brattleboro, 1984, p.p32-33

رجال الدولة في واشطن من جهة أخرى، إلى جانب حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات، لتحسن وتطور اقتصادها. بالإضافة إلى أن أمريكا بحاجة إلى أداة عسكرية قادرة على المساهمة في تنفيذ استراتيجيتها الدولية اتجاه البلدان العربية[1]. إلى جانب سيطرة مشاعر (الحرب الباردة) على الولايات المتحدة، وفقدان الثقة في التعامل مع الاتحاد السوفيتي. وبهذا اكتسبت إسرائيل دورا متميزا، في استراتيجية الدفاع الأمريكية، ليس فقط بانتمائها الجغرافي لهذه المنطقة، بل لأن إسرائيل كما ترى الولايات المتحدة ويؤكده زعماء إسرائيل، مؤهلة للقيام بالأدوار المطلوبة ضمن إطار هذه الاستراتيجية. ويذكر (جون كولينز) الذي حدد المصالح الأمريكية بالشرق الوسط، والمرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، والتي تتلخص في خلق توازن للقوى في المنطقة، واحتواء النفوذ الشيوعي بها، والتحكم في مناطقها الاستراتيجية وتأمين الحصول على إمداد مستمر ، وكاف من البترول بأسعار معقولة للعالم الحر، الذي يعتمد عليه في كل شيء. [2]

واتخذت المساعدات الأمريكية اشكالا متعددة من منح وقروض بالعملة الصعبة، وقروض بالعملة المحلية، ومساعدات فنية، وكانت الفائدة المفروضة على القروض متدنية وقد خصصت هذه المنح والهبات لأغراض إسكان واستيعاب المهاجرين ولتأمين الحاجات الملحة من المواد الغذائية. وقد ذكر (ديفيد هوروبيتز) بأن الواردات الرأسمالية الإسرائيلية، التي تدفقت على إسرائيل في السنوات العشرين الأولى خصصت ليس فقط لتمويل مشاريع التوظيف المالي فحسب، بل أيضا لتمويل المشاريع الاستهلاكية[3].

لقد شهدت السنوات ما بين ١٩٧٧-١٩٨٣م، وهي فترة حكم الليكود تدفقا كبيرا للمساعدات الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل، فقد بلغت المساعدات الأمريكية في هذه الفترة حوالي ١٧ مليار و ٥١٥ مليون دولار، وقد ذكرت صحيفة دافار الإسرائيلية: "أنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية في إسرائيل إلا أن المساعدات الأمريكية تلعب دورا رئيسيا وأساسيا

---

(1) Safran Nadav, America's Israel Conection ,The Jerusalem quarterly ,No. 4 summer 1977, p.p. 3-4.

(2) Collins M, john, Grand strategy: Principles and practices Navel institute press, Maryland, U.S.A 1973, P..149.

(3) Horowitz, David, The Economics of Israel, Pergamon press LTD London, 1967, P.33.

بحيث يسمح لإسرائيل بالحفاظ على قوتها العسكرية، وتعطي لسكانها مستوى المعيشة المرتفع الذي اعتادوا عليه." كما ذكرت الصحيفة ": يمكن القول لمن لا يعرف" بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تحصل على أكبر مبلغ من المساعدات الأمريكية، بل هي الوحيدة التي تقدم بشكل متواصل كل سنة طلبا للحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية"[١].ولم تتغير السياسة الأمريكية بشأن تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل بوصول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى الرئاسة، فقد كانت إدارة كارتر متعاطفة مع مطالب إسرائيل العسكرية، خاصة بسبب الأزمة اللبنانية المستمرة، والتوتر المتزايد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لذلك ازدادت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، حيث وصلت إلى بليون دولار في السنة والى ٤ بلايين دولار في عام ١٩٧٩م. وكانت هذه الزيادة الضخمة في عام ١٩٧٩ ترتبط بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فلهذا أخذت أمريكا تقدم ضمانات أمنية لإسرائيل لتشجيعها أثناء المفاوضات. كذلك وافقت إدارة كارتر على زيادة حجم المعونات السنوية والتي قدرت بحوالي بليون دولار لمدة ثلاث سنوات[٢]. كما استمرت المساعدات الأمريكية لإسرائيل وأخذت تزداد خاصة، بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م، وتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل عام ١٩٨٣م، التي حصلت بموجبها على المزيد من المعونات العسكرية والاقتصادية[٣].وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣م، واجتمع مع الرئيس الأمريكي ريغان، وتقرر في هذا الاجتماع إعفاء إسرائيل من تسديد كل القروض الأمريكية وتحويل هذه القروض إلى هبه نظرا للعجز الذي

---

(١) تقرير العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في عهد حكومتي بيغن، مجلة الأرض، العدد الثامن ٧-١-١٩٨٤م، ص١٥.

(2) Pollock, The Politics of Pressure, p.p 189-190 and 298-299.

(٣) محمد عبد العزيز ربيع، المعومات الأمريكية الإسرائيلية، ص٩٥. يذكر بأنه في ٣٠-١١-١٩٨٣، وقعت اتفاقية بين أمريكا وإسرائيل بسبب رصد سوريا والاتحاد السوفييتي في المنطقة خاصة وإن إسرائيل وأمريكا قد شعرتا بتعاظم القوة العسكرية السورية، وخصوصا في لبنان ومخاوفها على حكم أمين الجميل- للمزيد عن هذه الاتفاقية أنظر: تقرير تطور التنسيق الاستراتيجي بين طرفي التحالف الأمريكي- الصهيوني مجلة الأرض، العدد السابع عشر ١٩٨٤/٥/٢١، ص١٦-٢٤.

تعاني منه الخزينة الإسرائيلية[١].وفي ٢٣-٤-١٩٨٥م جدد ريغان التزامه بالمساعدات العسكرية والاقتصادية من خلال تصريح له نشر في صحيفة معاريف الإسرائيلية، وذلك بمناسبة التوقيع على إتفاقية التبادل التجاري والعسكري بين البلدين قائلا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بأمن إسرائيل وبتحقيق الرفاه الاقتصادي لها وان دولة إسرائيل حليف استراتيجي، وشريك تجاري للولايات المتحدة[٢]". كما قام الرئيس الأمريكي ريغان بزيادة المعونات الإسرائيلية العسكرية حيث تم تحويل ٨٥٠ مليون دولار من قروض عسكرية إلى منح، كذلك وافقت الإدارة الأمريكية على طلبات إسرائيل والتي اشتملت على استثناء إسرائيل من انفاق أموال المساعدات الأمريكية على الأسلحة الأمريكية والسماح بإنفاق ١٥% من المساعدات على منتجات عسكرية إسرائيلية. واستئناف إمداد إسرائيل بالقنابل الأمريكية التي تم إيقافها بعد الغزو على لبنان عام ١٩٨٢ والأهم من ذلك القرار الذي وقع بين الرئيسين ريغان وشامير على تعميق الروابط السياسية والاستراتيجية بين البلدين، فقد وافقت الدولتان على إقامة لجنة عسكرية مشتركة، لتنسيق التعاون بينهما بشأن التخطيط المشترك، وإقامة مناورات مشتركة وتخزين المعدات الأمريكية في إسرائيل. وأشار ريغان إلى أن هذه اللجنة المشتركة سوف تعطي أولوية إلى التهديدات التي تتعرض لها مصالحنا المشتركة في الشرق الأوسط [٣]. ومن الجدير ذكره أن لجنتي المالية التابعتين لمجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين، أقرتا زيادة المساعدات الأمريكية لإسرائيل بمقدار (١٢٥) مليون دولار لعام ١٩٨٣م، وتحويل مبلغ (٣٠٠) مليون دولار من بند القروض إلى بند الهبات [٤]. وهكذا فبدلا من أن تعمل إسرائيل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تسعى من أجل زيادة المساعدات الأمريكية، الأمر الذي يعني زيادة التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من

---

(١) تقرير العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في عهد بيغن، مجلة الأرض ع (٨)، ص١٥.

(٢) معين أمين السيد، واقع وآفاق الاقتصاد الإسرائيلي، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، جامعة الجزائر، ص٣٢٩.

(٣) Pollock, The politics of pressure, p. 289.

(٤) اقتصاديات مجلة الأرض، العدد الثالث، ٢١-١٠-١٩٨٢م ص٢٠. يذكر بأن إسرائيل وما تحصل عليه من قروض مباشرة أو ضمانات لقروض هو أقرب من حيث المضمون الى منحة وليس الى قرض، فإسرائيل تدرك عند ما تقترض من أمريكا انها تستطيع من خلال وسائلها التأثير على صناعة القرار الأمريكي في داخل السلطة التشريعية. انظر: حسن نافعه هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٦. اكتوبر تشرين الأول، ١٩٩٦م ص٩٤.

انعكاسات اقتصادية واجتماعية على سكان إسرائيل ولهذا الغرض أصبحت مسألة المساعدة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل موضوعا (ساخنا) وراهنا، لان إسرائيل. بصفتها دولة مستعمرة ومغتصبة لأرض لا تملكها (فلسطين) يجعلها تنتهج سياسة استعمارية، وتعمل على تخويف القادة والحكام من سياستها الخارجية، وباعتمادها الاقتصادي على الولايات المتحدة الأمريكية.

لإعطاء صورة واضحة عن حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل فإن الجدول التالي يبين مدى تطور المساعدات من عام ١٩٧٧-١٩٩١ من منح وقروض لإسرائيل بملايين الدولارات[١].

---

(١) البيانات من ١٩٧٧-١٩٨٤.

El Kawans and Abed Rabbo, American Aid to Israel, p. 35.

نقلا عن مصادر رسمية أمريكية.

البيانات من ١٩٨٦-١٩٩١ فهي من:

نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الأسرائيلي، (١٩٤٨-١٩٩٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٩٤٠.

المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ١٩٧٧-١٩٩١م

السنة	قروض	منح	المجموع
١٩٧٧	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠
١٩٧٨	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠
١٩٧٩	٢٧٠٠	١٣٠٠	٤٠٠٠
١٩٨٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠
١٩٨١	٩٠٠	٥٠٠	١٤٠٠
١٩٨٢	٨٥٠	٥٥٠	١٤٠٠
١٩٨٣	٩٥٠	٧٥٠	١٧٠٠
١٩٨٤	٨٥٠	٨٥٠	١٧٠٠
١٩٨٦	-	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠
١٩٨٨	-	٣٠٥٠٠	٣٠٥٠٠
١٩٩٠	-	٣٤٥٢٠	٣٤٥٢٠
١٩٩١	-	٢٩٣٥٠	٢٩٣٥٠

يبين الجدول السابق حجم المساعدات الامريكية لإسرائيل في الفترة الواقعة بين سنتين ١٩٧٧-١٩٩٢، إذ بلغ مجموع حجم القروض والمنح عام ١٩٧٧ مليار دولار، ولكن منذ عام ١٩٨٦م حدث تغيير في القروض فقد تحولت تلك القروض إلى منح.

وفي عام ١٩٨٩م وأثناء ولاية جورج بوش على الولايات المتحدة حصلت إسرائيل على (٣) مليارات دولار كمساعدة لإسرائيل، وقد صادق عليها مجلس النواب الأمريكي في ٢١-٧-١٩٨٩.[١] واشتملت في عهده أيضا ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لعام ١٩٩٠ على ٢٥ مليون دولار لشراء صواريخ جو- أرض الإسرائيلية، بالإضافة إلى تطوير الصاروخ

(١) عزيز جبر، الملف الشهري حول أخر التطورات في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، مجلة الأرض، العددان (٨،٩) آب، أيلول، ١٩٨٩م ص١٢٢.

المسمى أرو أي (السهم) المصمم لاعتراض الصواريخ التي تملكها الدول العربية حاليا. وتطوير الطائرة (لافي)[1]. وبهذا فإن مجموع المعونات في المدة ما بين ١٩٧٩-١٩٩١م ارتفعت إلى ما يزيد على ٤٠ مليار دولار (٣٠)[2].

ومع هذا فإن الأرقام لا تعطي الصورة الواضحة والكاملة عن المساعدات التي تخصصها الولايات المتحدة لإسرائيل، وهذا ما كشف عنه زعيم الأكثرية الديمقراطية السابق، السناتور (روبرت بيرد) في مجلس الشيوخ في أوائل عام ١٩٩٢ بالقول: "لقد أغدقنا على إسرائيل المساعدات الخارجية طيلة عقود من السنين، وبشروط لم تقدم لأي أمة أخرى على وجه الأرض، كما أننا لم ننس إسرائيل في أوقات الأزمات[3]. وعندما تم تدفق المهاجرين السوفييت والأثيوبيين إلى إسرائيل (فلسطين) عامي١٩٩٠- ١٩٩١ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أخذت إسرائيل تطلب المزيد من المعونات لاستيعاب هؤلاء المهاجرين فقد قام وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي بزيارة إلى الولايات المتحدة في أيلول ١٩٩٠م، واجتمع مع وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) واستطاع الحصول منه على اتفاق بتقديم ضمانات أمريكية بقروض قيمتها (٤٠٠) مليون دولار. تستخدم علنا لتوطين اليهود السوفييت، وتحت هذا البرنامج تستطيع شركات البناء الإسرائيلية الاقتراض من البنوك التجارية الأمريكية بفوائد منخفضة بفضل ضمانة الحكومة الأمريكية لمقدار ٩٠% من أصل

---

(١) يذكر بأن أمريكا تعمل على دعم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، ومن هذه المشاريع مشروع المقاتلة لافي، فقد حصلت إسرائيل من أمريكا دعما لهذا المشروع مبلغ (٧٥٠) مليون دولار، للمزيد عن مشروع الطائرة لافي أنظر:

- فد هستور، رؤوبين، فخ طائرة لافي، مجلة الأرض، العدد (٨)، ٧-١-١٩٨٥م. ص٣٩-٤٢.
- تيمور، تسفي، مشروع طائرة اللافي، خرافة وطنية بدل الاعتبارات الاقتصادية مجلة الأرض، العدد ١٧، ٢١-٥-١٩٨٤م، ص٥٠-٥٢.

(٢) و.بول، جورج، ب. بول دوغلاس، أمريكا إسرائيل، علاقة حميمة، التورط الأمريكي مع إسرائيل في العام ١٩٤٧م، حتى الآن . ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيسان للنشر والتوزيع بيروت، ١٩٩٤م، ص٣١٤.

(٣) إدريس أحمد ميسا، العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة حلب، ١٩٩٨، ص١٠٦.

قيمة القرض[١] كما تزامن زيارة ليفي إلى واشنطن مع زيارة كان يقوم بها اللواء (ديفيد عيفري) أمين عام وزارة الدفاع الإسرائيلي الذي حقق نجاحا في هذه الزيارة، باعتراف من الولايات المتحدة بضرورة تعزيز سلاح الجو الإسرائيلي [٢]. أما عن الجانب العسكري فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير: "إن أمريكا تعهدت بالإبقاء على التفوق النوعي والعسكري لإسرائيل، وهذا ما ورد في بيان لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)" [٣].

وعندما اندلعت أزمة الخليج قامت إسرائيل بالطلب من أمريكا بزيادة المساعدات الأمريكية والمعونة العسكرية من ١,٨ مليار دولار إلى ٢,٥ مليار دولار سنويا، من عام ١٩٩٢م لاحتياجات إسرائيل في ضوء أزمة الخليج وزيادة الهجرة اليهودية من روسيا[٤]. فقد منحت أمريكا إسرائيل ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار من التجهيزات العسكرية الأمريكية الفائضة عن الحاجة في مستودعات حلف الأطلسي، وأمرت بتخزين ما قيمته (٣٠٠) مليون دولار من الأعتدة العسكرية في إسرائيل[٥].

وفي نهاية عهد بوش وخلال السنة الأولى من عهد الرئيس كلنتون شملت قائمة المساعدات للعام ١٩٩٢ ما يلي:

١. المشاركة المستمرة في برنامج الهبات للمدارس والمستشفيات الأمريكية التي بلغت ٢,٧ مليون دولار لعام ١٩٩٢م.

---

(١) وبول، جورج،ب . بول، دوغلاس، أمريكا إسرائيل، ص٢٩. محمد توفيق جرادات ، تقرير ملف التطورات في الكيان الصهيوني شهر ايلول ١٩٩٠م مجلة الأرض، العدد العاشر، تشرين الأول، ١٩٩٠م ص١١٥. يذكر أن ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية تتضمن منذ عام ١٩٧٣م بندا ثابتا يتعلق بتوطين اللاجئين وقد بلغ مجموع ما حصلت عليه إسرائيل من وزارة الخارجية الأمريكية لصالح عملية توطين اللاجئين اليهود في إسرائيل (٩٩٣,٤) مليون دولار أي ما يقارب من مليار دولار، وبلغت الاعتمادات المخصصة لصالح إسرائيل ضمن ميزانية عام ١٩٩٦م وحدها (٩٣,٥) مليون دولار موزعة كالتالي ٨٠ مليون دولار لتوطين اللاجئين ٣,٥ مليون دولار لتنفيذ مشروع خاص بالتعاون الاقليمي مع مصر، ١٠ مليون دولار اعتمادات خاصة ببرنامج المعونة الخارجية مع إسرائيل، انظر حسن نافعه، هل تستطيع إسرائيل، ص٩٤.

(٢) محمد توفيق جراد، تقرير ملف شهر أيلول ١٩٩٠م. ص١١٦.

(٣) المرجع نفسه، ص١١٦.

(٤) محمد توفيق جراد، تقرير ملف شهر أيلول ١٩٩٠م، مجلة الأرض، ص١١٧. وبول، جورج، أمريكا إسرائيل، ص٢٩١.

(٥) المرجع نفسه ، ص١١٧.

٢ (٤٢) مليون دولار لمتابعة الأبحاث المشتركة بصواريخ أرو البالستية وقد ازداد هذا المبلغ ليصل إلى ٦٠ مليون دولار بموجب قانون المخصصات الدفاعية لعام ١٩٩٢ المالية.

٣. إجازة إنفاق ما يصل إلى (٤٧٢) مليون دولار من قيمة المساعدات الأمريكية لها في إسرائيل بدلا من إنفاقها في الولايات المتحدة.

٤. تخصيص احتياطي رئيس جديد من البترول بمبلغ ٤,٥ مليون برميل قيمته ١٨٠ مليون دولار تستطيع إسرائيل استخدامه في حالة الطوارئ.

٥. تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار لتحسين المنشآت العسكرية في ميناء حيفا الإسرائيلي في عام ١٩٩٢م[١] .

ويبين الجدول التالي حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل في الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٨٤[٢].

المساعدات الأمريكية لإسرائيل (١٩٦٢-١٩٨٤) بملايين الدولارات[٣]

	المساعدات العسكرية			المساعدات الاقتصادية			
	قروض	منح	المجموع	قروض	منح	المجموع	المجموع العام
١٩٦٢-١٩٧٦	٢٤٦١,٦	٢٤٥٠	٤٩١١,٦	٩٣١,٣	١٠٤٨	١٩٧٩,٣	٦٨٩٠,٩
١٩٧٧-١٩٨٣	٦٩٠٠,٠	٤٦٠٠	١١٥٠٠	١٠٤٤,٩	٤٤٢٠	٥٤٦٤,٩	١٦٩٦٤,٩
١٩٨٤	٨٥٠,٠	٨٥٠	١٧٠٠	-	٩١٠	٩١٠,٠	٢٦١٠,٠
المجموع	١٠٢١١,٦	٧٩٠٠	١٨١١١,٦	١٩٧٦,٢	٦٣٧٨	٨٣٥٤,٢	٢٦٤٦٥,٨

(١) أدريس ميسا، العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، ص١٠٧.

(٢) نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ص٩٦.

(٣) El- Khawas and Abed rabbo, American Aid to Israeal, p. 29 نقلا عن مصادر امريكية.

كما يبين الجدول التالي حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل (١٩٨٣-١٩٩٢) بملايين الدولارات[1]:

البنود/ السنوات	١٩٨٨-١٩٨٣	١٩٩١-١٩٨٩	١٩٩٢
المساعدات الاقتصادية	٨١٩٨	٣٦٠٠	٦٠٠٠
المساعدات العسكرية	٩٦٨١	٥٤٠٠	٩٠٠٠
نسبة المساعدات العسكرية %	%٥٤,١	%٦٠	%٦٠
مجموع المساعدات	١٧٨٧٩	٩٠٠٠	١٥٠٠٠

وأخيرا فإن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل منذ إعلان الدولة عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٩٢ بلغت حوالي٦٨ مليار ٣٤٤مليون دولار، هذا إلى جانب مساعدات أمريكية غير رسمية تجاوزت ذلك بكثير. وكل ذلك يظهر إلى أي مدى كان مشروع إقامة إسرائيل ثقيلا وأنه ما زال مشروعا غريبا مصطنعا، خصوصا إذا ما علم بأن مشروع مارشال الذي أعيد على أساسه بناء اقتصاد أوروبا الغربية لم تتجاوز تكلفته الإجمالية ٢٥ مليار دولار[2]. فلولا المساعدات الألمانية عند قيام دولة إسرائيل، ومن ثم المساعدات الأمريكية الهائلة، لما تمكنت إسرائيل من البقاء، وهذا يدلل على أن هذا الكيان المصطنع، أقيم بمساعدة غربية أمريكية، كي يحمي مصالح الغرب في الأرض العربية، وليبقى هذه المنطقة في حالة توتر مستمر، حتى لا تتفرغ للبناء والتطوير والتقدم العلمي والتقني وتوطينه في الوطن العربي.

---

(١) نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ص٩٦.

(٢) تأتي جذور خطة مارشال لمواجهة تحديات واجهتها الولايات المتحدة وهي: أولا ضرورة السعي نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على حرية التجارة،والثاني، خطر التوسع الشيوعي وما يمثله من تحد مباشر للولايات المتحدة،والثالث ضرورة إعادة إعمار أوروبا ليس فقط لمواجهة الخطر الشيوعي، و إنما كذلك لإعادة تأهيل الشريك الاقتصادي الرئيسي الولايات المتحدة للمزيد أنظر . محمد جاد، المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٧، ١٩٩٧، ص١٠٢. وبول، جورج، أمريكا إسرائيل، ص٢٨٨.

٣. مساعدات الصهيونية العالمية:

يلعب اليهود والمنظمات الصهيونية في مختلف دول العالم دورا هاما في خدمة إسرائيل، وتوثيق علاقاتها مع هذه الدول، وتهدف النشاطات الصهيونية إلى التأثير على السياسات الرسمية والشخصية الهامة، وعلى فئات الشعب المختلفة من خلال ما تملكه الحركة الصهيونية من تأثير اقتصادي، وسيطرة على وسائل الإعلام حيثما وجدت[١]. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتركز أكبر جالية يهودية في العالم، لها تفوق ونشاط أو تأثير صهيوني كبير. فهناك ٣٠٦ منظمات يهودية تتناول مختلف أنواع النشاطات ، ومن أهم هذه المنظمات لجنة (النداء اليهودي الموحد) التي تأسست عام ١٩٣٩م، ولجنة سندات إسرائيل التي تأسست عام ١٩٥١. وكان هدف اللجنتين هو جمع التبرعات وتحويلها إلى إسرائيل، وبالأخص إلى الوكالة اليهودية، التي تقوم بدورها بإنفاقها في إسرائيل لتمويل الهجرة اليهودية، وبناء الاقتصاد الإسرائيلي[٢].وهناك اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) التي تأسست عام ١٩٥٩م والتي تضم في عضويتها: منظمة بني بريت اللجنة اليهودية الأمريكية، الكونغرس اليهودي الأمريكي، ومنظمة قدامي المحاربين، ومنظمة هداسا، ويعرف هذا باسم (اللوبي الصهيوني)[٣].

فمنذ البداية فإن سبب وجود (ايباك) هو العمل على تدفق المساعدات الأمريكية باستمرار إلى إسرائيل، حتى أن الاقتصاد الإسرائيلي صار يعتمد اعتمادا كليا على إحسان

---

(١) يذكر بأن العائلات اليهودية الغنية التي كانت تملك رؤوس الأموال الكبيرة كانت تلعب الدور الكبير في إنعاش الاقتصاد الوطني للأقطار التي كانت تعيش فيها مما ساعدها على استغلال رؤوس أموالها هذه هي تجاربها المالية الطويلة في هذه الدول ومنافستها للعائلات الغنية من الديانات الأخرى وعلاقاتها مع النبلاء، والطبقات الحاكمة في تلك البلدان، وجني أرباح طائلة نتيجة هذه العمليات. للمزيد أنظر، ترندي، جورج، دور رؤوس الأموال الصهيونية في استمرار الكيان الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية العدد ٢٨، أيار (حزيران)، بغداد، ١٩٧٨ ، ص٦٤.

(٢) فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ص٥٧-٥٨.

(٣) Tivanan, Edward, The Lobby:

الكونغرس[1]. بل أن هذه المنظمة تقوم بإقرار وصياغة برامج العمل السياسي لكل عام ويكون ذلك ضمن بنود واضحة وصريحة، مثل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وتحويل القروض الأمريكية إلى معونة مجانية ، وتوسيع وتأطير التعاون الاستراتيجي بحيث يصبح تحالفا استراتيجيا دائما، وغير ذلك من المشاريع التي تتحول إلى قرارات سياسية بفعل الضغط والعمل الجاد[2].

كما أن هذه اللجنة كان لها اتصال مباشر في عهد الرئيس رونلد ريغان، بحيث كانت تقوم بالتفاوض معه شخصيا، أو مع كبار مساعديه بشكل مباشر، فيقول إدوارد تيفان:" أن هذه اللجنة وصلت إلى درجة كبيرة من القوة، جعلتها تصبح مستقلة عن إسرائيل التي كانت قد أسستها في البداية[3]". وقد بلغت الأموال الأجنبية المقدمة إلى إسرائيل بين عامي ١٩٤٩-١٩٧٥ نحو ٢٢ مليار دولار توزعت على شكل ٥٤,٤% إيرادات مجانية و ٣٧,٥% قروض طويلة الأجل، وتشكل هذه الإيرادات الواردة من الدول الرأسمالية وسيلة من وسائل التأثير السياسي والاقتصادي في إسرائيل. كما تعزز أسلوب الإنتاج الرأسمالي وذلك بخلق الظروف الملائمة سياسيا واقتصاديا لتوفير الأرباح لرؤوس الأموال الخاصة والأجنبية والاحتكارية وضمان عملها[4].

إن قادة الحركة الصهيونية العالمية هم جزء لا يتجزأ من احتكارات البرجوازية الكبيرة عامة، وتعتبر الصهيونية شريكا فعالا، في معظم الاحتكارات العالمية وفي مجالات تحديد الاستراتيجية الإمبريالية العالمية، حيث يلعب الثراء الفاحش لقادة الصهيونية وشبكاتها

---

(١) حمد الموعد، اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، مجلة الأرض، العددان الثامن والتاسع، آب، أيلول، ١٩٨٩، ص٦٨-٦٩، كذلك تيفن ادوارد، اللوبي، اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٩٠.

Israel's Power in the U.S. Senator, The Journal of Palestine Studies, Vol 10, No.1 Autumn, 1980, p.p 58-59.

(2) Tivanan, Edward, O.P.cit, pp. 12-13.

(٣) Ibid, p. 20. فندلي، بول، الخداع، ترجمة محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢م، ص١١٦.

(٤) ب.ف. ياميلتيس، رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المستثمرة في الكيان الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، تموز، آب، ١٩٧٨، ص١٠٢.

التنظيمية الواسعة، دورا حاسما في رسم وتخطيط وتوجيه السياسات الخارجية الأمريكية والأوروبية الغربية المؤيدة للسياسة التوسعية لإسرائيل، فهناك (٦٠) عائلة يهودية كبيرة في الولايات المتحدة تلعب دورا هاما في اقتصاد أمريكا، من خلال سيطرتها على التكتلات الصناعية والمالية للبرجوازية الكبيرة[١].

وقد استمر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى إسرائيل والتي أخذت تستثمر في مشاريع انمائية وإنتاجية في داخل إسرائيل، هذا إلى جانب قيام الحكومة الإسرائيلية بإدخال تعديلات على قانون تشجيع الاستثمارات، قدمت بموجبها امتيازات كبيرة للمستثمرين الأجانب، وخفضت الضرائب المترتبة عليهم كما زيدت المساعدات الحكومية وخفضت نسب الفوائد المترتبة على القروض المقدمة لأصحاب المشاريع[٢].

والى جانب التمويل المالي لإسرائيل، فإن المنظمة الصهيونية تلعب دورا سياسيا في داخل الكونغرس الأمريكي، حيث يستخدمون نفوذهم وتأثيرهم على أعضاء الكونغرس لتنفيذ مصالحهم. ففي فترة حكم الليكود ١٩٧٧-١٩٩٢ وأثناء حكم بيغن بالذات نرى مدى أهمية الدور الذي لعبته المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة ، وذلك أثناء اجتماعه مع نشطاء المنظمات الصهيونية في نيويورك، وأثر اجتماعه مع رئيس الولايات المتحدة (جيمي كارتر) في ٤-٤-١٩٧٨. فقد قال: "أنتم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الخط الدفاعي الثاني لدولة إسرائيل، ونحن بحاجة إلى مساعدتكم، وأنا واثق من أنه لو وقفنا معا فإننا سنفوز في المعركة"[٣].

وبهذا فإن يهود الولايات المتحدة على علاقة وثيقة مع إسرائيل، وقد أكد ذلك تقرير لجنة الدراسات الميدانية التي ضمت ٣٣ باحثا أمريكيا وإسرائيليا، فقد جاء فيه: "إن العلاقات بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة تزداد توطيدا بشكل مستمر، وأن التعاطف مع إسرائيل

---

(١) ترندي، جورج، دور رؤوس الأموال، مجلة مركز الدراسات. ص٦٩.

(٢) ياميلتيس، رؤوس الأموال الأجنبية، مجلة مركز الدراسات، ص١٠٤.

(٣) تقرير علاقات الكيان الصهيوني مع المنظمات اليهودية والصهيونية خلال فترة حكومتي بيغن، مجلة الأرض، العدد الرابع عشر، ٧-٤-١٩٨٤م، ص٣١.

يزيد بين اليهود الأغنياء ورجال الأعمال الذين يساهمون في دفع التبرعات والمساعدات والاستثمارات الاقتصادية والمالية في إسرائيل"، وقد وصلت اللجنة إلى توصيات أبرزها:

١. تحسين ظروف الاستيعاب للمهاجرين من الولايات المتحدة.

٢. تبادل الخبراء والخبرات بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل.

٣. تشجيع السياحة إلى إسرائيل.

٤. تخصيص نسبة أكبر من الجباية اليهودية لإنفاقها على الشؤون الداخلية للجالية اليهودية(١).

ومن الجدير بالذكر أن تبرعات المنظمات الصهيونية الأمريكية كبيرة وتأتي بعد مساعدات الحكومة الأمريكية لإسرائيل، فقد بلغت قيمة التبرعات من عام ١٩٥٠م. إلى ١٩٨٥ تسعة مليارات و ٥٧٤,٥ مليون دولار(٢). والى جانب التبرعات فهناك سندات الدين، فقد أقامت المنظمات الصهيونية الأمريكية شبكة كاملة من اللجان المحلية والإقليمية، التي تقوم بحملات بيع السندات في البورصة الأمريكية(٣). وقد أمد بيع سندات إسرائيل الخزينة الإسرائيلية بمبلغ ٤ مليارات و ٣٠٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٥١-١٩٧٨ كما تم تسديد ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة(٤).

وفي عام ١٩٨١م ازدادت حصيلة بيع السندات لإسرائيل فبلغت ٤٣٢ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٢م استهدفت حملة بيع السندات جمع ٥٥٠ مليون دولار(٥).أما في عام ١٩٨٦ بلغ بيع السندات ٦٠٣ ملايين دولار وفي عام ١٩٨٧ بلغت القيمة ٦٠٤ ملايين دولار و ٦٣١ مليون دولار عام ١٩٨٨(٦). وبهذا فإن حصيلة سندات إسرائيل بلغت منذ عام ١٩٥١-

---

(١) تقرير علاقات الكيان مع المنظمات، مجلة الأرض، ص٣١.

(٢) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٨٩.

(٣) حبيب القهوجي، إسرائيل خنجر أمريكا، ص١٤٧.

(٤) المرجع نفسه، ص١٤٨.

(5) O'Brien, Lee, American Jewish Organization and Israel, Palestine Journal Studies, 1986, p. 139.

(٦) محمد عبدالعزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ص١٥٦.

O'Brien, Lee, American Jewish, p.139.

١٩٨٨ حوالي تسعة مليارات ونصف دولار[1]. هذا إلى جانب أن المنظمات الصهيونية الأمريكية كان لها دورها في السياسة الإسرائيلية، فعندما قامت القوات الإسرائيلية باجتياح الأراضي اللبنانية في كانون الأول ١٩٨٢م، انعقد مؤتمر الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة في هوليود، وحضره ثلاثة آلاف مندوب وكان رئيس الاتحادات اليهودية في الولايات المتحدة (مارتين تسيترون) فقد ذكر: "بإمكاننا التفاخر أن إسرائيل أثبتت مدى أهميتها من الناحية الاستراتيجية كشريكة للولايات المتحدة في المنطقة". وهاجم تسيترون منتقدي الحكومة الإسرائيلية وسياساتها وقال: "إن مذابح صبرا وشاتيلا لم تؤثر على مكانة إسرائيل". ثم أضاف: "إذا حدث خلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة فإن يهود الولايات المتحدة سيقفون ضد إسرائيل[2]". كما نص تقرير إدارة البحوث التابعة للكونغرس الأمريكي على أن إسرائيل تحصل سنويا على ما يساوي (١) مليار دولار من التبرعات ، وعلى مبلغ يماثله على شكل قروض تجارية قصيرة وطويلة الأمد، وعلى مبلغ (٥٠٠) مليون دولار قيمة سندات على الدولة تبيعها في السوق الأمريكية. كما أن التبرعات التي تصل إلى إسرائيل على وجه الخصوص من اليهود المقيمين في الولايات المتحدة تشكل موردا هاما لها، ذلك أنه في مقابل كل ٣ دولارات تستلمها إسرائيل من الحكومة الأمريكية تستلم دولارا واحدا من التبرعات الخاصة[3].

٤. الاستثمارات الأمريكية:

تتمتع الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل بضمانات خاصة إذ تحصل على الحد الأقصى من التسهيلات والامتيازات الممنوحة لأصحاب رؤوس الأموال، وكانت الاستثمارات الأمريكية تتعاون مع الوكالة اليهودية قبل عام ١٩٤٨م لإرساء الاقتصاد اليهودي في فلسطين . وعندما تم إعلان قيام إسرائيل ١٩٤٨م تدفقت رؤوس الأموال الأمريكية على إسرائيل، ولعبت دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الإسرائيلي كما تأسست شركات برأسمال أمريكي صهيوني مثل (الشركة الاقتصادية الفلسطينية)، التي تأسست عام ١٩٢٦م و(الشركة الأمريكية - الفلسطينية) التي تأسست عام ١٩٤٢، وهاتان الشركتان أخذتا

---

(١) علاقات الكيان الصهيوني مع المنظمات الصهيونية، مجلة الأرض، ص٣٢.

(٢) تقرير علاقات آليات الصهيوني مع المنظمات الصهيونية، مجلة الأرض، ص٣٢.

(٣) و. بول، جورج، أمريكا وإسرائيل، ص٢٩٥.

تعملان على تنمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وللمساعدة في تنمية الموارد الاقتصادية، ومنح عون مالي للمشروعات التجارية والمصرفية والائتمانية والصناعية والزراعية التعاونية، كما قامت الشركة بتأسيس شركات عديدة داخل إسرائيل بالتعاون مع الهستدروت[١].

والجدير بالملاحظة أن الاستثمارات الأمريكية كانت تسعى إلى إنشاء شركات مختلطة وفرعية، أكثر مما تسعى إلى إقامة مشروع لشركاتها. وتعمل (الماركة) الإسرائيلية على تقريب هذه الشركات إلى الشركات الإسرائيلية، كما أن اشتراك الرأسمال الإسرائيلي بنسبة معلومة في هذه الشركات يعد عملا مربحا بالنسبة للمستثمرين الأجانب فهو يساعد على تنظيم العلاقات الضرورية مع المؤسسات الحكومية في البلاد، والاستفادة من العلاقات الواسعة للبرجوازية اليهودية في الأسواق العالمية[٢]. ومنذ قيام إسرائيل أخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات واسعة، لتشجيع الصناعات المحلية، كما أخذت تشجع تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية، ونتيجة لذلك فإنه يوجد في إسرائيل احتكارات صناعية أمريكية وأجنبية تسيطر سيطرة تامة على قطاع الصناعة الإسرائيلي[٣]. ومن أهم الشركات الإسرائيلية التي لها علاقة مع الشركات الأجنبية مجموعة مونول إسرائيل، التي تقوم بتصدير النفط ومنتجاته ويترأسها الملياردير الإنجليزي الصهيوني (ولغسون)[٤]. وهناك الصناعات التحويلية التي يتم فيها توظيف رؤوس الأموال الأجنبية في إسرائيل، ومن أهم هذه الشركات الإسرائيلية التي ساهم فيها الرأسمال الأجنبي شركة (تمناكوبر ماينز) وشركة (إسرائيل برومن) والشركة الحكومية (دي سي ماغنيزيوم أوكسامير) التي تتوزع أسهمها بالتساوي بين الحكومة

---

(١) فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، ص٥٨.

يذكر بأن أكبر الرأسماليين اليهود الذين شاركوا في التحكم في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومن ثم في اتخاذ القرار السياسي الخاص لإسرائيل، عائلة (ال روتشيلد) التي تمتلك خمسة فروع من شركاتها في كل من لندن وباريس وفينا وفرانكفورت ونابولي، وهناك عائلتا (ليمان و لازار)، والرأسمالي (اوبنهايمر) الذي يتبرع بكل أمواله وبلا حدود لخزينة المنظمات الصهيونية العالمية ولإسرائيل، للمزيد أنظر، كرندى، جورج، دور رؤوس الأموال، ص٦٩-٧٢.

(٢) ياميلتيس، رؤوس الأموال ا لأجنبية، مجلة مركز الدراسات، ص١٠٨.

(٣) نذير جذماتي، الاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، ص٤١.

(٤) ياميلتيس، رؤوس الأموال، مجلة مركز الدراسات، ص١٠٨ كذلك نذير جذماتي، الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأرض، ص٤٤.

والشركات الأجنبية[1]. هذا وقد ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعات الحربية الإسرائيلية، ويتنافس أصحاب الملايين من المستثمرين الأمريكان على هذا النوع من الصناعات ، وذلك لأن هذا القطاع يؤمن أرباحا كبيرة وثابتة. كما أن مساهمتهم في هذا المجال من شأنها إيجاد التماثل في القاعدة التقنية الإنتاجية، وتأسيس المقدمات اللازمة للسيطرة السياسية على الإنتاج الحربي الإسرائيلي. ومن بين الشركات الأمريكية الضخمة التي تقوم باستثمار رؤوس أموالها في الشركات الإسرائيلية الحربية شركة (موتورولا)، وشركة (مايلز لابورتيوريز) [2]. وتلعب الاحتكارات الأمريكية دورا هاما، في الصناعة الإلكترونية، نذكر شركة (تاديران) التي تأسست ١٩٦١م بمساهمة من وزارة الدفاع الإسرائيلي بامتلاكها ٥٠% من أسهمها[3]. كما تلعب صناعة الماس مجالا خصبا للاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط هذه الصناعة برؤوس الأموال الغربية، بريطانيا وبلجيكا وهولندا، ويوجد في إسرائيل العديد من الفروع لتلك الشركات منها شركة(ستار دياموند) ومقرها تل أبيب، وترتبط صناعة الألماس الإسرائيلية بمصدر خاماتها الرئيس، وهو اتحاد جنوب أفريقيا، وكذلك بالبنوك الأجنبية التي تعتبر المصدر الرئيس للعون المادي والقروض[4]. كما تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في مجال الصناعات الخفيفة، وخاصة في صناعة النسيج وصناعة الورق وغيرها من الصناعات الخفيفة[5].

وهكذا فإن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في إسرائيل تمثل القاعدة المادية والفنية للجهاز الحربي الإسرائيلي، وسياسته العدائية والتوسعية. كما تبين هذه الأموال مدى قدرة استمرار الوجود الإسرائيلي في المنطقة، فاستمرار تدفق هذه المساعدات الأجنبية والأمريكية والصهيونية، يساعد على بقاء الوجود الإسرائيلي، ولكن عندما تنقطع هذه المساعدات والتبرعات والمعونات والهبات فإن إسرائيل لا تستطيع الاستمرار في المنطقة، لأنها جسم

---

(١) نذير جذماتي، الاستثمارات الأجنبية ، ص٤٤. ياميلتيس، رؤوس الأموال، مجلة مركز الدراسات، ص١٠٩.

(٢) ياميليتس، رؤوس الأموال الأجنبية، مجلة مركز الدراسات، ص١١٠.

(٣) نفس المرجع، ص١١٠.

(٤) ياملتيس، رؤوس الأموال الأجنبية، مجلة مركز الدراسات، ص١١١.

(٥) المرجع نفسه، ص١١١.

طفيلي يزاول وظائفه على حساب الدعم الخارجي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية. كما أن تدفق المساعدات الأمريكية يرتبط ارتباطا كاملا بالأمن القومي لأمريكا، فالاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، تعتمد اعتمادا كبيرا على تقوية دولة إسرائيل وبقائها شوكة في خاصرة الأمة العربية. لمنع وحدته ولقائه وتكامله، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة جعلت من إسرائيل حامية لمصالحها في منطقة الخليج العربي، الذي اعتبرته مجالا حيويا لأمنها القومي، ومن هنا جاءت مساعداتها المادية والعسكرية العملاقة للدولة الإسرائيلية، على حساب الشعب الفلسطيني والعربي، والأرض العربية في فلسطين بل الوطن العربي كله.

ب. مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي:

إن التطور الاقتصادي لإسرائيل يرجع كما لاحظنا سابقا إلى التدفق المالي والمساعدات الهائلة التي عملت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة لدى الأفراد في داخل إسرائيل، حتى تجذب المهاجرين اليهود إلى البلاد، ولكن هذا لا يعني أن إسرائيل تعيش في وضع اقتصادي ممتاز، منذ نشأتها إلى الوقت الحالي.

فقد عانت الدولة العبرية من أزمات ومشاكل اقتصادية عديدة، ويرجع ذلك كما ذكر سمير جبور إلى "طبيعتها المرتبطة بالأيديولوجية المرتكزة على التوسع والاستيطان والهجرة"(١). هذا إلى جانب أن التدفقات المالية الكبيرة تمثل مدى مساعدة تلك الأموال في إيقاف العجز في ميزان مدفوعاتها.

إن مراحل التطور الاقتصادي الإسرائيلي، منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٩٢م قدمر بمظاهر عديدة من النمو والتطور والتضخم والكساد وسوف نشير فيما يلي إلى هذه المراحل بعد تقسيمها إلى أربع مراحل هي:

١. المرحلة الأولى من (١٩٤٨-١٩٥٤) التقشف والتأسيس.

٢. المرحلة الثانية من (١٩٥٤-١٩٧٢) النمو السريع.

---

(١) سمير جبور، مخططات إسرائيل، ص١٠.

٣. المرحلة الثالثة من (١٩٧٣-١٩٨٥) التضخم والكساد.

٤. المرحلة الرابعة من (١٩٨٥- الوقت الحالي) الإصلاح الاقتصادي.

وسوف نتناول المرحلتين الأولى والثانية بنوع من الإيجاز لأنها لا تخص فترة الدراسة، أما الفترة الثالثة والرابعة التي ستبدأ من ١٩٧٣-١٩٩٢ وفيها تم وصول الليكود الى الحكم عام ١٩٧٧، فسنقوم من خلالها التعرف على الوضع الاقتصادي في إسرائيل أثناء حكم الليكود.

١. المرحلة الأولى (١٩٤٨-١٩٥٤) فترة التقشف والتأسيس:

وتعتبر هذه الفترة مرحلة تأسيس للدولة الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى إقامة دولة عصرية متقدمة في جميع المجالات، إلى جانب وجود جيش قوي متطور بأسلحة حديثة، وتدريب جيد، فلهذا كان في البداية التركيز على الإنفاق العسكري بشكل كبير، لتطوير قواتها العسكرية حتى تستطيع الوقوف أمام المقاومة العربية الفلسطينية. كما أرادت إسرائيل في هذه الفترة استيعاب المهاجرين المتدفقين إليها من مختلف أنحاء العالم، فكان لا بد من تقديم الخدمات الضرورية لهم من مساكن ومؤسسات خدماتية ومدنية، لذا قامت الحكومة الإسرائيلية بتأميم الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بالموارد الطبيعية، كما اهتمت بالتنمية الاقتصادية في القطاعات الثلاث (الزراعة والصناعة والتجارة)، وموارد المياه وبناء المستوطنات الزراعية[1]. هذا وقد اهتمت الحكومة بالقطاع الزراعي وكانت ميزانية التنمية تمول وبصورة رئيسية، من قروض تحصل عليها الحكومة من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، ومن ريع السندات الإسرائيلية التي بدأت إسرائيل في بيعها لأفراد الجاليات اليهودية في أمريكا منذ عام ١٩٥١م، مما كان له أثره في زيادة حجم الطلب العام في الأسواق، وضغط على الأسعار، وحدوث تضخم مالي. فلجأت الحكومة إلى سياسة اقتصادية تقشفية، وأخذت تتدخل في توزيع السلع الرئيسية من طعام وملابس، ومواد أولية، كما سحبت العملة الصعبة عن طريق إعطاء أصحابها سندات حكومية، ولكن هذه السياسة فشلت في وقف

---

(١) فضل النقيب، الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني، دليل إسرائيل العام، تحرير صبري جريس، أحمد خليفه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٩٢.

التضخم، مما أدى إلى ازدياد معدل البطالة. وانتشار السوق السوداء وازدياد العجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي اضطرت فيه الحكومة إلى تخفيض سعر الليرة الإسرائيلية ، للحد من الاستيراد، ولتشجيع الصادرات الإسرائيلية[١].

٢. **المرحلة الثانية (١٩٥٤-١٩٧٢) النمو السريع:**

تمثلت هذه الفترة بتدفق رأس المال الخارجي عن طريق التعويضات الألمانية وزيادة الأيدي العاملة، بفعل الهجرة. ليحدث نموا اقتصاديا سريعا ومتطورا ، فلهذا ازداد الناتج القومي بمعدل ٦% كما زاد الاستهلاك الشخصي بمعدل ٩%[٢].

كما أصبح الإنتاج الزراعي كافيا لسد حاجات السوق المحلية من الناحية الغذائية، ولكن هذا القطاع لم يكن قادرا على الاستمرار في النمو، بسبب وجود قيد طبيعي هو مساحة الأراضي وحجم الموارد المائية. ويلاحظ هنا بأن الناتج القومي الإجمالي ازداد من ١١% عام ١٩٥٠ الى ١٥% عام ١٩٥٨، ثم تراجعت النسبة بعد ذلك وأصبحت ١٠% عام ١٩٦٦ وذلك لانصراف الحكومة إلى الصناعة، وتشجيع الاستثمار الصناعي، كما نما قطاع الخدمات وقطاع التشييد والبناء[٣]. وعلينا أن نلاحظ أن هذا النمو كان بفعل رأس المال الأجنبي، والتعويضات الألمانية، والتبرعات اليهودية من أوروبا وأمريكا، فلم يكن هذا النمو ناتجا عن تطور وتقدم في الاقتصاد المحلي داخل دولة اسرائيل.

٣. **المرحلة الثالثة: (١٩٧٣-١٩٨٥) التضخم والكساد**

يعتبر عام ١٩٧٣ ،نقطة تحول في الأداء الاقتصادي بإسرائيل، ويتبين ذلك مع تقلب معدلات النمو في الاقتصاد، والتدهور الحاصل في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم والادخار المحلي السالب، وارتفاع معدل البطالة وهبوط معدل الهجرة، وهذا كله بسبب

---

(١) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٩٢.

(٢) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٩٢.

(٣) المرجع نفسه، ص١٩٣.

السياسة الإسرائيلية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[1]. فحرب تشرين الأول ١٩٧٣ كان لها أثر واضح على السياسة الاقتصادية في إسرائيل، فقد تراجع النمو بمعدلات عالية، وكان من نتائجه حصول عجز في الميزان التجاري والحكومي، فهذه الحرب كلفت إسرائيل أموالا طائلة في الإنفاق العسكري، إلى جانب الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط مما كان أن له الأثر السيئ على إسرائيل واقتصادها، وحصول الكساد. فالنمو السريع الذي حدث في فترة الخمسينات والستينات، كان غير قادر على الاستمرار، وذلك لان استمرار تدفق الهجرة ورأس المال الأجنبي بالمعدلات نفسها كان مستحيلا. ومن ناحية أخرى كان النمو الصناعي في بداية تأسيس الدولة الإسرائيلية يعتمد على إنشاء صناعات، تنتج سلعا تحل محل السلع الأجنبية، ولقد انتهت تلك الفترة، لكن إنشاء صناعات للتصدير الخارجي يعني دخول المنافسة العالمية، وهو ما لم تكن إسرائيل مستعدة له[2].

وعندما اعتلى الليكود الحكم عام ١٩٧٧ ورث من حزب العمل (المباي) أوضاعا اقتصادية سيئة، فقد وصفت المجلة الأمريكية U.S News and World Report الوضع الاقتصادي في الفترة التي استلم فيها الليكود السلطة من حزب العمل بقولها:"في السنة الماضية بلغ معدل التضخم المالي ٣٨% وكان العجز عن ميزان المدفوعات يزيد عن ثلاثة مليارات دولار، بينما لم تزد نسبة نمو الاقتصاد عن نسبة اسمية تبلغ ١% أما الدين الخارجي فيبلغ نحو ١٠ مليارات دولار، أي أن كل رجل وطفل وامرأة مدين بمبلغ ٢٨٥٠ دولار.... وهناك البطالة والضرائب المرتفعة، والمستوى المعيشي الذي يسير باتجاه الانخفاض، وهذه كلها أدت إلى هبوط ينذر بالخطر في حجم الهجرة التي هي شريان الحياة للدولة. ففي عام ١٩٧٦م قدر عدد المهاجرين بـ ٢٠,٠٠٠ مهاجر بينما غادر إسرائيل ٢٢,٠٠٠ إسرائيلي"[3].

وهكذا فإن الوضع الاقتصادي في إسرائيل ازداد تأزما عام ١٩٧٩م، ففي البداية فإن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الإسرائيلي، تركزت في التضخم المالي، وذلك بسبب الأموال

---

(١) بسام الساكت وآخرون، دراسة اقتصادية لإسرائيل وثقلها للوطن المحتل، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٢، ص١.

(٢) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٩٣.

(٣) تقرير الليكود في مواجهة معضلات لا حلول لها، مجلة الأرض، العدد ٢٢، ٧-٨-١٩٧٧- ص١٩-٢٠.

الضخمة التي تنفق على مشاريع لا تعود بفائدة إنتاجيـة علـى الاقتصـاد الإسرائيلي كمشروع بناء المطارات الجديدة في النقب. بالإضافة إلى أن الحكومـة الإسرائيلية كانت تدعي بأن التضخم راجع إلى الأجور المرتفعة التي يطلبها العاملون، حيث ارتفعت ١١% إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية، لذلك حاول الهستدروت التعاون مع حكومة الليكود للحد من طلب الأجور المرتفعة كوسيلة لكبح التضخم وغلاء المعيشة[١]. كما ارتفع التضخم من ٣٨% عام ١٩٧٦ و ٤٣% عام ١٩٧٧ إلى ١١١% في عام ١٩٧٩م، وقفز عام ١٩٨٨م إلى ١٣٣% ويذكر ستيفن بلاوت أن هناك أسبابا حقيقية لهذا التسارع المفاجئ في التضخم، وهو انخفاض الطلب على النقود، كما كان التوسع النقدي بسيطا. هذا إلى جانب انخفاض الاستثمارات والعقارات بشكل خاص[٢]. وهناك مشكلة أخرى وهو العجز في الميزان التجاري، وتعتبر هذه المشكلة من المشاكل الرئيسية المهمة في إسرائيل، فقد بلغ العجز عام ١٩٧٩م حوالي (١٣٩٥) مليون دولار مقابل (٩٥٨) مليون دولار، في عام ١٩٧٨م[٣]. ومع بداية عام ١٩٨٠م، استمرت الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءا، وقد أعلن يغال هوروفيتش وزير المالية آنذاك، أنه يعتزم استخدام سياسة اقتصادية جديدة، تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، وتحسين ظروف الإسكان وزيادة الإنتاج القومي. إلى جانب التصدي إلى المشكلات المستعصية التي تواجهها الحكومة، وأهمها التضخم، وميزان المدفوعات إلى جانب التوسع في بناء المستوطنات[٤]. ولكن الأزمة والمشكلات الاقتصادية استمرت، فبناء المستوطنات الجديدة في الضفة والقطاع قد أرهقت الميزانية ، كما أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م والتي امتدت طويلا كلفت الحكومة مزيدا من الأموال[٥].

---

(١) بسام الساكت، دراسة اقتصادية ص١٨. Plaut, Steven, The Likud Years p. 31.

(٢) Israel Economic to 1991, pp.28-29.

يذكر بأن التضخم المالي وعدم ثبوت الاسعار والأجور، أدت الى هروب المستثمرين رغم التسهيلات المالية والإدارية التي يحضون بها، أنظر المساعدات والقروض والهبات والاستثمارات والديون الخارجية والمحلية في إسرائيل، اعداد قسم الدراسات، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢م، ص٢٠.

(٣) تقرير بوادر أزمة حكومية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد الرابع، ٧-١١-١٩٧٩ ص١٥-١٦.

(٤) صفاء جمال الدين، السياسة الاقتصادية، المجتمع الإسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إشراف مجدي حماد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٤.

(٥) المرجع نفسه، ص٤٤.

وفي عهد حكومة شامير، تعاظمت الأزمة الاقتصادية مما اضطر قادة الليكود والائتلاف الحاكم إلى الاعتراف بتفاقم الوضع الاقتصادي، وهذا ما صرح به نائب رئيس الحكومة ووزير البناء والإسكان ديفيد ليفي الذي قال: "انه لأول مرة منذ أن تسلم الليكود السلطة، أخذ يشعر بالقلق نتيجة للوضع الاقتصادي المتأزم"(١).

وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما خاصا بالوضع الاقتصادي المتأزم في إسرائيل، حتى أنه أوعزت لوزير خارجيتها (جورج شولتز) بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة الوضع الاقتصادي، وطالبت بتغيير جذري وبزيادة الإشراف الأمريكي على الطرق والوسائل، وكيفية إنفاق المعونات الأمريكية(٢).

وأخذت حكومة الليكود تعمل على حل الأزمة الاقتصادية ففي عام ١٩٧٩ عندما أصبح سمحا ايرليخ وزير المالية قدم برنامجا تقشفيا كان شعاره (أنا مفلس). وقد قلص هذا البرنامج الإعانات المالية، وزاد من الضرائب، وخفض الأجور الحقيقية، وبالتالي انخفض مستوى المعيشة، وكانت النتيجة انخفاض قليل في العجز التجاري، فبرغم من فواتير الطاقة المرتفعة وزيادة الواردات الدفاعية إلى ٤٠% عام ١٩٨٠، فقد انخفض الميزان التجاري من (٢,١بليون دولار إلى (٩٦,) بليون دولار. أما مستوى المعيشة فانخفض ٥,٥% بينما ارتفع الإنفاق الحكومي الى ٨%، ومع ذلك فإن التضخم ظل مرتفعا كما أن معدل البطالة ازداد(٣). كما قامت الحكومة بوضع خطة اقتصادية لحل الأزمة عرفت (بالصفقة الشاملة) مع الهستدروت في ٢-١١-١٩٨٤م. للخروج من الأزمة وكان أهم ما جاء في هذه الصفقة كما أعدها محافظا بنك إسرائيل السابقان (موشي زنبار) و (ارنون جفني) والتي تبنتها الحكومة، هو تجميد جزئي في الأجور والأسعار للتقليل من التضخم المالي تدريجيا، وذلك من خلال الحفاظ على لوحة المراقبة، التي تمكن الحكومة والأوساط الاقتصادية الأخرى من العمل في حال وجود تطور غير منتظر. وكان هدف كل من (زنبار) و (جفني) العمل في فترة التجميد

---

(١) حول أوضاع الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة مع نهاية عام ١٩٨٣م، مجلة الأرض، ص٦.

(٢) تقرير أضواء على اتجاهات الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة، مجلة الأرض، العدد الحادي عشر ٢١-٢-١٩٨٤م، ص٧.

(٣) Plaut, Steven, The likud year, Israel and Business , p.33.

أن لا يحدث تخفيض في قيمة الشيكل وأن لا يقل الدعم، بينما ستنخفض نسبة الفائدة الطبيعية، وذلك بمبادرة من بنك إسرائيل[١].واستمر مفعول هذه الصفقة ثلاثة أشهر لم تكن نتائجها إيجابية، حيث ارتفعت الأسعار ولم تثبت قيمة الشيكل[٢].

وعندما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية في يوليو ١٩٨٤م (بيريس وشامير). أعلن شمعون بيريس في ٢١-١٠-١٩٨٤ أمام الكنيست أن الحكومة تمكنت من بلورة خطة اقتصادية تتضمن المراحل التالية:

١. تقليص الميزانية العامة بحوالي مليار دولار.
٢. إبرام الصفقة الشاملة.
٣. امتصاص الأموال من الجمهور
٤. تجديد النمو الاقتصادي.[٣]

وفي ١١-١٠-١٩٨٤ زار شمعون بيريس أمريكا بهدف الحصول على مساعدة للخروج من الأزمة الاقتصادية فقد صرح قائلا: "لست أريد التحدث عن الأرقام ولكنني حصلت على جميع الضمانات التي أردت الحصول عليها دون أن أظهر كمتسول ودون أن أتسول"[٤]. كما حدد شمعون بيريس طلباته من الولايات المتحدة بذكره: "أن المشكلة الأساسية تكمن في دعم الاقتصاد دون إضعاف الجيش، لان إسرائيل هي ركيزة صالحة للولايات المتحدة في المنطقة ، ولذلك فمن الضروري الحفاظ ليس على اقتصاد قوي فقط، بل وعلى أمن قوي أيضا[٥]".

---

(١) يذكر بأن الهستدروت كانت قد رفضت ابرام هذه الاتفاقية سابقا بهدف أن تزيد الضغط على الحكومة (الليكود) واسقاطها ولأنها وجدت الهستدروت نفسها معنية بتسهيل مهمة رئيس الحكومة شمعون بيريس زعيم (المباي) والذي يعتبر الهستدروت من اهم قلاعه. وللمزيد عن الصفقة الشاملة انظر: تقرير الصفقة الشاملة بين الحكومة والهستدروت وأرباب العمل محاولة لوقف التدهور الاقتصادي في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد السادس، ٧-١٢-١٩٨٤م، ص١٤-٢٢.

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٠.

(٣) تقرير بعد أربعة أشهر على تشكيل حكومة بيريس- شامير، مجلة الأرض، العدد الثامن ٧-١-١٩٨٥، ص٥٠٤.

(٤) المرجع نفسه ،٥٠٤.

(٥) تقرير بعد أربع أشهر على تشكيل حكومة بيريس- شامير، مجلة الأرض، ص٥٠٤

٤. المرحلة الرابعة: (١٩٨٥-١٩٩٢) الإصلاح الاقتصادي.

في نطاق معالجة الإصلاح الاقتصادي في إسرائيل الذي بدأ عام ١٩٨٤م، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية في ٢٤-١-١٩٨٥ بالتوقيع على ما سمي (بالصفقة الشاملة الثانية) بين الحكومة والهستدروت واتحاد أرباب الأعمال في إسرائيل. ودخلت هذه الصفقة حيز التنفيذ فور انتهاء مدة الصفقة الأولى في ٤-٢-١٩٨٥م، والتي كان من نتائجها انخفاض المعدل العام للاستهلاك الفردي بنسبة ٧,٥%، وازدياد الأزمة الاقتصادية سوءا في إسرائيل فلهذا قامت الحكومة بالتوقيع على الصفقة الثانية التي اعتمدت على المكونات التالية:

١. إلغاء الدعم الحكومي للسلع والحاجيات والخدمات الأساسية بمقدار ١,٢٥ مليار دولار من الموازنة.

٢. فتح الباب أمام موجه جديدة من الغلاء دون تعويض عن ذلك في الأجور.

٣. تآكل حقيقي في الأجور سيبلغ حسب التوقعات ما بين ١٢-١٥%.

٤. ازدياد كبير في البطالة.

٥. تقليص في خدمات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية(١).

وقد فشلت هذه السياسة فشلا ذريعا، هدد على أثرها أرباب الصناعة بالانسحاب من الصفقة. فجرى تعديلها في أول نيسان ١٩٨٥م. ومن أبرز التغييرات التي طرأت عليها، هو رفع أسعار السلع الاستهلاكية التي تتلقى الدعم بنسب تتراوح من (١٠-٢٠%) وزيادة الأسعار بنسبة ٧%. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار في شهر نيسان بنسبة (١٩,٦%) إلا أن أرباب

= يذكر بأن وزير المالية هوروفيتش كان قد طالب بتخفيض ميزانية الدفاع بمبلغ ٧٠٠ مليون شيكل ولكن وزير الدفاع عيزر وايزمن، رفض ذلك لأنه قال بأنها ستؤدي الى المساس بالأمن والتسريحات في الصناعة العسكرية بالإضافة الى تأثيرها على الصادرات الأمنية، كما أن التقليص سيؤدي الى خفض حجم القوات المسلحة. انظر:

حسين أغا وآخرون، القوة العسكرية الإسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص١٩.

(١) تقرير حول الصفقة الاقتصادية الشاملة الثانية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد ١٢، ٧-٣-١٩٨٥، ص١٥.

العمل استمروا بالمطالبة بالانسحاب من الصفقة[١]. فقامت حكومة الليكود عام ١٩٨٥م. بوضع خطة جديدة عرفت بخطة (الطوارئ الاقتصادية)، استهدفت تحقيق تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الصادرات وكبح التضخم، واستئناف النمو الاقتصادي، وتوفير التشغيل الكامل، وتغيير بنية الاقتصاد على أساس زيادة فروع الإنتاج والتصدير، وتقليل دور الخدمات الوظيفية العامة والإدارية[٢]. وتواصلت الأزمة الاقتصادية في الدولة الإسرائيلية، وأخفقت كافة الخطط والمشاريع والإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية طيلة السنين الماضية. فالركود لا يزال مستمرا، ومعدل البطالة في حالة ارتفاع، وحجم الاستثمارات قد تقلص، والإنتاج الصناعي في انخفاض. وقد لعبت الانتفاضة الفلسطينية دورا كبيرا في تشديد ضربتها على الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن قيمة العملة ظلت في تراجع مستمر، وعندما استعرض وزير المالية شمعون بيريس، نشاطات وزارة المالية خلال عام ١٩٨٨، أمام الكنيست، تطرق إلى أسباب الأزمة الاقتصادية بقوله: " لقد أدت السياسة الاقتصادية التي اتبعت في الماضي الى الإضرار بصورة كبيرة بأرباح القطاع الإنتاجي، وتجمدت الصادرات ونمت البطالة، ودخل الاقتصاد في حالة الركود" وأوضح انه منذ السبعينات لم يحدث في الاقتصاد نمو دائم، ودعا الى إحداث "تغييرات بنيوية في الاقتصاد، وذلك بفعل نقل ملكية الشركات الحكومية الى أيد خاصة واستخدام أثمانها لتخفيض الديون المحلية"، كما ذكر أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تأثر بالانتفاضة حين قال: "أضرت الانتفاضة بصورة قاسية، بقطاع السياحة، وباستهلاك العرب في المناطق المحتلة من السلع الاستهلاكية، وبموارد الحكومة ،إذ أنها خصصت لوزارة الدفاع مبالغ كبيرة لمواجهة العنف في المناطق المحتلة"[٣]. وقد عرض بيريس خطة لمعالجة وحل الأزمة تضمنت هذه الخطة :استثمار ٢٧٥ مليون شيكل جديد في مناطق مختلفة، منها مبالغ يجري استثمارها في شق الطرق وبناء غرف تعليمية في المدارس، وتطوير شبكات المياه والسياحة، وزيادة الميزانيات المخصصة للتطوير الزراعي،

---

(١) صورة الاقتصاد الإسرائيلي في النصف الأول من عام ١٩٨٥م. نشرة الأرض، السنة ١٣، العدد ٢٣ أيار، ١٩٨٥م، ص٢٧.

(٢) تقرير بعد أربعة شهور من تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض العدد السادس، ٧-٢-١٩٨٥، ص١٧.

(٣) عزيز جبر، حول آخر التطورات في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، مجلة الأرض العددان الثامن والتاسع، آب، أيلول، ١٩٨٩م، ص١٠٣-١٠٤.

وتطوير مجالات أخرى مختلفة مثل شركة المياه والكهرباء، ودعم بعض المصانع التي تعاني عجزا في موازنتها، ومدها بقروض سهلة بواسطة كفالات حكومية، وبخاصة تلك المصانع التي ترى الحكومة أن في الإمكان إنقاذها من الانهيار، واقترح إنشاء وحدة خاصة لمكافحة تفشي البطالة، كما قدم سلسلة خطوات طويلة الأجل لتشجيع الاستثمارات في المرافق العامة[١]. كما أن شمعون بيريس أكد أن سبب تصاعد هذه الأزمات الاقتصادية يعود الى سياسة الليكود الاقتصادية[٢].

وعندما اندلعت أزمة الخليج الثانية ازدادت الأزمة الاقتصادية سوءا في إسرائيل فصحيفة معاريف الإسرائيلية ذكرت في ٦-٢-١٩٩١م: "أن هناك اقتصادا مشلولا جزئيا وان المصانع والزراعة تعاني من صعوبات متزايدة، أما السبب فهو نقص الأيدي العاملة الناجم عن تغيب العمالة العربية، وقدرت الخسائر الاقتصادية منذ اندلاع الانتفاضة بأكثر من مليار دولار[٣]. وقد وجه الاتهام الى حكومة شامير التي وصفت بالفشل والتقصير، في حل الأزمة الاقتصادية وفي السياسة التي اتبعتها حكومته، ولكن شامير أشاع شيئا من التفاؤل وذلك باتخاذه خطوات اقتصادية قال انها ستكون باتجاه اقتصاد السوق وتؤدي الى مبادرات واستثمارات وتنمية كبيرة، تسمح باستيعاب مئات الآلاف من المهاجرين السوفييت وأثيوبيا[٤].

وفعلا حصل نوع من الانتعاش الاقتصادي، حيث تراجعت معدلات ارتفاع الأسعار الى ١٨% عام ١٩٩٠-١٩٩١، كما تراجع العجز في ميزان المدفوعات التجاري، حيث كان يصل أحيانا إلى (الصفر)، كما أن الناتج القومي أصبح يمثل ١% من الناتج القومي الإجمالي[٥].ولكن هذا لا يعني أن الأزمة الاقتصادية قد عولجت فالتضخم وما يرافقه من

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٠٤.

(٢) عزيز جبر، حول آخر التطورات في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة مجلة الأرض، العدد العاشر، تشرين الأول، ١٩٨٩، ص٥٤.

(٣) محمد توفيق جراد، تقرير بتطوير الأوضاع داخل الكيان الصهيوني خلال شهر شباط ١٩٩١م مجلة الأرض، العدد الثالث، (آذار)، ١٩٩١، ص١٠٦.

(٤) محمد توفيق جراد، تقرير بتطورات الأوضاع داخل الكيان الصهيوني والأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، مجلة الأرض، العدد الرابع، نيسان، ١٩٩١، ص٨٠.

(٥ فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٥١.

ارتفاع الأسعار بقي مستمرا في إسرائيل، فلهذا قامت الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزارة المالية والهستدروت وأرباب العمل، بعقد صفقة شاملة ثالثة في ٢٤ أيار هدفت الى ضمان تشغيل وتشجيع النمو في الاقتصاد، كي تتيح هذه الصفقة الفرصة لاستيعاب الهجرة اليهودية"[١].

وهكذا ففي هذه الفترة ازداد الكساد والأزمات الاقتصادية المتكررة، خاصة بعد وصول الليكود إلى الحكم كما أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من التضخم المالي، وقد كان للمساعدات الأمريكية والتدخل الأمريكي المباشر الأثر الأكبر في منع حصول كارثة مالية. كما أن البرنامج الإصلاحي الذي تبنته حكومة الائتلاف (المباي- الليكود)، أعاد الاقتصاد إلى النمو وذلك في مطلع التسعينات، بعد تدفق موجات المهاجرين السوفييت، وما أحدثه ذلك من تنشيط عام للأسواق، الى جانب القروض الهائلة التي حصلت عليها إسرائيل لاستيعاب أولئك المهاجرين.

وأخيرا فمن خلال التحليل السابق، لتطورات الأزمة الاقتصادية في إسرائيل، خلال مرحلة السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات أي خلال حكم الليكود نجد أن الاقتصاد الإسرائيلي، وبسبب عسكرة المجتمع كان يعيش في أزمة خانقة في كل المجالات بحيث وصل إلى مرحلة لم يعد هناك فيها علاج شامل ومترابط لمسائل حاسمة ومصيرية على الرغم من النجاحات التي تحققت، مثل انخفاض حدة التضخم وانخفاض ميزان المدفوعات في فترة الثمانينات. ومع ذلك فقد كانت هناك تطورات سلبية، في مجالات أخرى كالبطالة واستمرار عبء الديون، والانخفاض المستمر في دخل الأفراد، هذا إذا علمنا أن إسرائيل كانت تسعى جاهدة لرفع مستوى المعيشة لدى أفرادها في داخل إسرائيل.

آخذين بعين الاعتبار أن الاقتصاد الإسرائيلي، هو اقتصاد يعيش في حالة تأهب للحرب الدائمة مع الفلسطينيين وجيرانه العرب، فلهذا فإن جميع أمواله ترصد لمواجهة القدرة العسكرية المتنامية في البلدان العربية. فاقتصاد من هذا النوع مهما كانت طبيعة منابعه المالية التي تمده للاستمرار في الحياة، لا بد وأن يأتي يوم يصل فيها إلى مأزق مصيري يفقد من

---

(١) محمد توفيق جراد، تقرير تطورات الأوضاع داخل الكيان الصهيوني، خلال شهر أيار ١٩٩١م، مجلة الأرض، العدد السادس- حزيران، ١٩٩١، ص٨٩.

خلاله السيطرة على الوضع الاقتصادي المتدهور. فإسرائيل واقتصادها عاشت طفيلية في فلسطين المحتلة، فلولا المعونات والمساعدات الأجنبية وخصوصا الأمريكية منها لانهار الاقتصاد الإسرائيلي، والانهيار الاقتصادي يؤدي عادة إلى انهيار الدولة ومؤسساتها المختلفة.

جـ. تحليل أوضاع القطاعات الإنتاجية:

سيتناول هذا الجزء من الدراسة تحليلا للأوضاع الإنتاجية في إسرائيل بقطاعاتها الثلاثة (الزراعة والصناعة والتجارة)، مبينه مدى التطور والتقدم الحاصل في هذه القطاعات الثلاثة، والمشكلات التي يعاني منها كل قطاع.

إن المرتكز الأساسي والرئيسي الذي عمل على بناء القوة الاقتصادية في إسرائيل هو الإنسان (العامل الديمغرافي - السكاني)، فقيام الدولة لا يكتمل دون الطاقة البشرية فقد بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ عام ١٨٩٧م عندما انعقد مؤتمر بال، والذي جاء في قراراته فتح أبواب فلسطين أمام اليهود واستيعابهم بها. وكانت المنظمات الصهيونية العالمية قد بذلت كل جهدها لإنجاح هذه العملية، بشتى الوسائل والأساليب، لإقناع المهاجرين اليهود بالعودة إلى (أرض الميعاد) وبالتالي العمل على تهويد فلسطين، وطرد العرب الفلسطينيين السكان الأصليين من البلاد. ومن ثم إقامة المستوطنات الى جانب ترسيخ الأمن والاقتصاد، الإسرائيلي واتبعت إسرائيل نوعين من الهجرة النوع الأول الهجرة الاقتصادية وهي الهجرة التي يقصد بها أصحابها تغيير أوضاعهم الاقتصادية من خلال العمل في بلاد تتطلب أيدي عاملة ورؤوس أموال. وذلك في مرحلة النمو الاقتصادي للبلد الذين هم مهاجرون إليه، ويتوقف حجم الهجرة عادة على فرص العمل المتاحة والنوع الثاني فهو الهجرة في سبيل الاستزراع الاقتصادي، والمقصود بها الهجرة الاستثمارية التي تعمل على نمو الاقتصاد، وبذلك تزداد فرص العمل المتاحة. وهذا النوع من الهجرة يلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي للبلد الذي يصبح مرتبطا باستمرار بعملية الهجرة، وفي حالة ما إذا توقفت هذه الهجرة يحدث العكس ويتوقف النمو الاقتصادي[١].

---

(١) معين أمين السيد، واقع وآفاق الاقتصاد الإسرائيلي ص٣٣٨.

حقق الاقتصاد الإسرائيلي ومنذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨م تطورات كبيرة، ويرجع ذلك إلى تدفق المساعدات ورؤوس الأموال الهائلة، التي انهالت على الدولة. فإسرائيل دولة ليست غنية فمواردها محدودة وقليلة، فهي تعمل على تحقيق تطور اقتصادي بدأته في التطور الزراعي، وهذا التطور لا يتم عادة إلا من خلال الأموال المتدفقة لتحسين الزراعة والعمل على استصلاح أراضي جديدة، خاصة وان الأراضي الصحراوية واسعة في البلاد[1]. وسنحاول تحليل قطاعات الإنتاج في إسرائيل في فترة حكم الليكود (١٩٧٧-١٩٩٢) بدءا بالقطاع الزراعي من حيث أدائه وتطوره.

١. القطاع الزراعي:

فالمعروف أن الزراعة هي عمليات يجريها الزراع في أراضي تتوافر بها خصائص مناسبة لغرض إنتاج غلات نباتية أو غلات حيوانية، أو لإنتاجهما معا. وكان النشاط الإنتاجي الرئيسي في الدولة الإسرائيلية هو شغلها الشاغل منذ تأسيس الدولة، وذلك بهدف توفير الغذاء، للأفواج الكبيرة من المهاجرين اليهود، وبهدف تكوين طبقة من الزراع، تعيش في الريف وترتبط بالأرض، التي احتلتها من اجل خلق الإحساس بها والالتصاق بتلك الأرض التي بنيت فيها المستوطنات الزراعية، وهذه الأراضي هي أراض عربية تم طرد أصحابها واغتصبها الصهاينة بفعل الإرهاب والقوة[2].

وكان التوسع في بادئ الأمر مفيدا في حقولها بسبب عوامل التربة والماء والتضاريس، ولم تكن الزيادة الإنتاجية جيدة، بسبب الضعف في خصائص العمل. فكثير من المهاجرين اسكنوا في الريف قسرا، وكانوا قبل ذلك من سكان الحضر وليست لديهم دراية بشؤون الزراعة من قبل، لذا كان الإنتاج صغيرا ودون الطلب بكثير، وأصبح الاعتماد الكبير على الاستيراد الخارجي[3]. ثم ازدادت المساحة المزروعة باستصلاح الأراضي البور، وبعض سفوح المرتفعات، إلى جانب توفير المياه ومشاريع الري، فازدادت الإنتاجية مع

---

(1) Lavy, Gorge, Germany and Israel, p.8

(2) Aharoni, Yair, The Israel Economy, Dreams and Realities Routledge Press, London, 1990.p 199.

(3) Ibid,p.199.

تحسن العمليات الزراعية، واستخدام الأسمدة، إلى جانب أن الزراع اكتسبوا الخبرة بالتوجيه والإرشاد، بفضل المساعدات الكبيرة التي قدمتها منظمة الغذاء والزراعة الدولية F.A.O [١].

وبسبب سياسة الدولة الاستيطانية، أخذت تعمل على زيادة مساحة الأراضي الزراعية، من خلال الاستيلاء على الأراضي العربية، فقد استطاعت أن تستملك من الأراضي الصالحة للزراعة حتى عام ١٩٨٧ ٤,٣٨٠,٠٠٠ دونم، ومن الأراضي المروية ١,١٥٣,٠٠٠ دونم في العام نفسه[٢]. إلا أن هذه المساحة انخفضت خلال الفترة من عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ وفي الفترة من عامي ١٩٨٦-١٩٨٧ الى ١٨ آلف دونم، ويعود سبب الانخفاض الى العوامل المناخية التي تتمثل في قلة الأمطار وتذبذبها مما أدى الى انتشار التصحر[٣]. وقد استخدمت إسرائيل التقدم التكنولوجي والتقني في الزراعة، الى جانب استخدام احدث نتائج الأبحاث العملية والتطبيقية كما تم استحداث طرق متقدمة في زراعة المحاصيل خاصة التصديرية منها[٤]. وقد ساهمت حركات الكيبوتز والموشاف، مساهمة فعالة في تنظيم القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء عن طريق تطوير الزراعة تطويرا سريعا وكثيفا بالاعتماد على احدث الأدوات التكنولوجية، من أجل رفع إنتاجية العمل في الزراعة الى أقصى حد، ومن أجل التغلب على العديد من الصعوبات الطبيعية، التي تعوق تطوير الزراعة في إسرائيل[٥]، فالكيبوتز والموشاف عملا على زيادة الإنتاج الزراعي فبالنسبة للموشاف فقد تأسست عام ١٨٨٢ من أوائل المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا الشرقية والذين كانوا لا يعلمون بأمر

---

(1) State of Israel, Economic Development, Past Progress and Plan for Future, Methuen Press, London 1968, p. 317

Aharoni, yair, The Israel Economy, p. 200. يذكر بأن إسرائيل استخدمت اسلوب الزراعة الكثيفة بسبب ندرة الأرض والمياه ووفرة رؤوس الأموال فاستطاعت عام ١٩٥٠ ان توفر ٥٠% من الغذاء للسكان البالغ عددهم مليون نسمة، انظر: فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، ص٣٦. كذلك

Horowitz, David, The Economics of Israel, p. 25-26.

(2) Aharoni, Israel Economy, p. 199.

(3) Zeskin A Sternlicht, R, Analysis of Agricultural Developments in The Israel Economic and Bsiness p. 115.

(4) Horowitz, The Economics of Israel, p. 25.

(٥) ابراهيم متولي نوار، مشكلات الاقتصاد الزراعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٦٩ كذلك Horouitz, The Economics of Israel, P. 26.

الزراعية شيء ولكنهم تعلموها حتى يعينون أنفسهم فأخذ هؤلاء ينظمونها على أساس عائلي فلكل عائلة ممتلكاتها الخاصة وتتصرف فيها كما تشاء بالبيع أو بالرهن أو بالإيجار وكان لها الحق أيضا في التوسع، وأن تختار من فروع الزراعة ما تراه مناسبا لها وان تستأجر من العمال بقدر ما تحتاج اليه كما كان لها الحق في إقامة الصناعة وان تفتح محلات للتجارة وبسبب هذه الإمكانيات غير المقيّدة نما كثير منها وزاد عدد سكانها كما نما نشاطها الصناعي والتجاري الى درجة انه انطبع بالطابع المدني[١].

أما الكيبوتز الذي ظهر لأول مرة في فلسطين عام ١٩٠٩ فإن الأراضي فيه تكون ملكا للدولة بينما يكون كل شيء آخر ملكا مشاعا للجميع، أما الزراعة فتقوم على أساس النمو الرأسمالي لرفع المستوى الاقتصادي، فتمارس الزراعة الكثيفة، كما تقيم صناعات وتقيم ورشا لتصليح المكائن والآلات[٢].

وهكذا فقد أخذت الزراعة بالتطور باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والمكننة وتوسيع رقعة الأراضي المروية، لزيادة حجم الإنتاج. كما عملوا على زراعة محاصيل جديدة لم تكن مزروعة في السابق، مثل الأفوكاد، والمحاصيل الزراعية الصناعية لاستخراج الزيوت منها، والتقليل من استيرادها مثل: الفول السوداني، والقطن، حتى أصبح من الصادرات الزراعية[٣].

---

(١) من الموشافات التي نمت وأصبحت مدنا الان بتاح تكفا، وريشون لزيون ورحبوت، نتانيا، كفار سافا، ونهاريا للمزيد انظر عبدالرحمن ابو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨١م. ص١٧١-١٧٦ كذلك Sherman, Arnold Hirschnorn, Paul, Israel High Technology, Semana pub comp. Ltd. Jerusalem,. 1984,. P. 117.

(٢) للمزيد عن الزراعة في الكيبوتز انظر Arian, Alan, Ideological Change in Israel, The press of case western reserve, University Ohio, 1968, p.p 70-72/ Kimmerling, Baruch, Zianism and Economy, Schenkman pub. Comp. INC. Cambridge, 1983 p. 123-143.

(3) Horowitz, The Eeconomics of Israel, p. 57.

كما أخذت الحكومة تعمل على التوسع لديهم في إنتاج الخضروات والمواد الغذائية حتى تكفي حاجات السكان، وتشبع الأسواق الداخلية بالمنتوجات الغذائية[١]. فأنتجت جميع حاجاتها من الخضار والبطاطس، حتى أن قسما منه كان يذهب للمصانع المحلية لصناعة المعلبات والخضروات المجففة[٢].والى جانب المحاصيل الحقلية، هناك زراعة الحمضيات بأنواعها، والعنب، فزراعة العنب انتشرت بشكل كبير في إسرائيل، في مستوطنات الموشاف، ولكن أسواق النبيذ في الخارج أخذت تقفل أبوابها في وجه النبيذ الصهيوني القادم من إسرائيل، وانفتاحها لنبيذ آخر أفضل من الجزائر، فلهذا توقف توسع المستوطنات في زراعة العنب مع إنتاج النبيذ[٣]. أما الحمضيات فقد اشتهرت فيها فلسطين من قبل ولكن إسرائيل تعمل على التوسع في زراعتها وذلك لجعلها من المنتجات التصديرية التي تجلب العملة الصعبة للبلاد[٤].

فإسرائيل تحتل المركز الثالث كدولة مصدرة للبرتقال في حوض المتوسط، والخامسة في الترتيب العالمي[٥]. كما أخذت تعمل الدولة على زراعة المحاصيل الزراعية بغير وقتها في فصلي الشتاء والربيع وتقوم بتصديرها إلى الخارج كالبندورة[٦]. ومن المحاصيل التصديرية الأخرى المهمة زراعة الزهور والنباتات الطبية والتوابل والأخشاب التي يقفز إنتاجها إلى مستويات عالية، وتجد طلبا واسعا في الأسواق العالمية[٧].هذا إلى جانب البهارات وأنواعها حيث تحظى إسرائيل بتجارتها في الأسواق العالمية[٨].

---

(١) إبراهيم شريف، الاقتصاد الزراعي في الكيان الصهيوني، الزراعة والانتاج الزراعي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العددان (٤٠، ٤١)، كانون الثاني، حزيران بغداد، ١٩٨١، ص١٢٩. Sherman Hirschnorn Israel, High Technology, p. 119.

(2) Horowitz, The Economics of Israel, p. 57.

(٣) إبراهيم شريف، الاقتصاد الزراعي، مجلة مركز الدراسات، ص١٢٧.

(4) Sherman, Hirschnorn, Israel High Technology, p. 118.

(٥) إبراهيم متولي، المشكلات الاقتصادية، ص٧٤.

(6) Halpern, Dan, Israel's Food Industry, the Israel Economic, p. 125.

(٧) إبراهيم متولي، المشكلات الاقتصادية، ص٧٥.

(8) Halpern, Dan, op. Cit, p. 126.

والى جانب المنتجات الزراعية يربى في إسرائيل أعداد كبيرة من الدواجن والبقر والغنم والماعز، كما يربى السمك والنحل، وتربى أيضا أعداد صغيرة نسبيا من الخنازير وحيوانات النقل والجر منها (الحمير والبغال والخيل والإبل) فلهذا أخذت تهتم الحكومة في إنتاج الأعلاف[١].

إن الإنتاج الزراعي والحيواني في إسرائيل يكفي ليغطي الاحتياجات المحلية والفائض منه يتم تصديره إلى الخارج. إلا أن هناك مشاكل يعاني منها القطاع الزراعي في إسرائيل، فمثلا في عام ١٩٨٩م بدأت صادرات الزهور تنخفض في إسرائيل بنسبة ١٣% أي بمقدار ٣٠ مليون دولار بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار، فأخذ المزارعون يطالبون الحكومة بالدعم المالي، وإيجاد قيمة ثابتة لسعر صرف الدولار، من أجل تجنب الخسارة في عملية التصدير. وفي عام ١٩٩٢م وصل إنتاج الزهور ٧٠٠ ألف زهرة، ولكن عملية تصديرها إلى الخارج لم تتم بسبب أن الحكومة اتخذت قرارا بإغلاق المناطق العربية، فحال ذلك دون قطف حوالي ٥٠ مليون زهرة، فنقصت الكمية المراد تصديرها إلى ٩٠٠ ألف زهرة. هذا وكان مصدرو الزهور قد خططوا بارسال شحنات متتالية من الزهور لتباع في ألمانيا وإنكلترا والدول الاسكندنافية، وقد ألغي العديد من هذه الشحنات بسبب إغلاق المناطق العربية[٢].

وهناك مشكلة واجهت القطاع الزراعي، حيث تراجعت صادرات الحمضيات في بداية التسعينات، وذلك بسبب الانتفاضة، فقد كان قطف الثمار يعتمد على الأيدي العاملة العربية، ولعدم وصول هؤلاء العمال إلى المزارع تراجعت كمية التصدير بنسبة ٣٠% وحاولت القوات المسلحة الإسرائيلية إنقاذ المحصول، بأن أرسلت مئات المجندات للعمل في حقول الحمضيات، كما أرسلت المدارس الزراعية العديد من طلابها للغاية نفسها، ومع ذلك لم يستطيعوا أن ينجزوا ما كان ينجزه العمال العرب. وعندئذ قدمت الحكومة المساعدات المالية

---

(1) State of Israel, Economic Development, p. 166-167.

(٢) مصطفى كزكز، التجارة الخارجية الإسرائيلية في النصف الأول من التسعينات ١٩٩٠-١٩٩٥، مجلة الأرض، العدد الثامن عشر، كانون الأول، ١٩٩٩، ص٤٨.

بقيمة (١١) مليون دولار لفرع الحمضيات لتعويضها عن الإضرار التي حلت بهم، كما أن هذا الإنتاج يعاني من منافسة شديدة في الأسواق العالمية أمام حمضيات إسبانيا والمغرب[1].

لقد أعطت إسرائيل الزراعة والاستيطان الزراعي الأولوية في حصص توزيع استثمارات رأس المال والأيدي العاملة، مما كان عاملا مساعدا في زيادة الإنتاج. ولكن هذا لم يستمر، فقد أخذ الإنتاج يتناقص، وذلك بسبب تراجع الدعم الحكومي للمنتوجات الزراعية والمزارعين، الذين كانوا يمنحون قروضا رخيصة لتطوير إنتاجهم الزراعي، وقد عرف هوروفيش وزير المالية هذه الأزمة بقوله: "أن إحدى المشاكل الخطيرة الآن هي المشكلة الزراعية، فلدينا زراعة تعتمد على زراعات مدعومة. وقد نشأ هنا سوق يعتمد على الحوافز الحكومية، والآن حلت لحظة الحقيقة، مخلفة صدمة عميقة في أعقابها، إنني أتوقع عدم توفر سوق في البلد لتصريف إنتاج بعض المزارع، وإذا لم تصدره فمصيرها الانهيار. فمثلا فرع الحليب عليه أن يخفض إنتاجه بنسبة ١٥% سواء بواسطة ذبح الأبقار، أو بواسطة بيع فائض الإنتاج إلى الخارج. لن اشتري حليبا لست بحاجة له، والحال في هذا الفرع، ينطبق على الفروع الأخرى، ولن اشتري زهورا لا يمكن بيعها في هولندا مثلا"[2].

كما أكد ارنيل شارون وزير الزراعة عن وجود أزمة حادة في قطاع الزراعة، لكنه نفى الاتهامات الموجهة إليه بإهماله للقطاع الزراعي واهتمامه بعملية الاستيطان، وعزا الأزمة إلى استيراد كميات كبيرة من لحم البقر، وضيق إمكانات التسويق بالنسبة للزهور وسوء نوعيتها. وتأثر الزراعة بفرق العملة، كما أن المزارعين لم يعطوا ما نقصهم من تمويل فاضطروا إلى الحصول على تمويل بفائدة بلغت ٧٠%[3].

---

(١) مصطفى كزكز، التجارة الخارجية الإسرائيلية في النصف الأول من التسعينات ١٩٩٠-١٩٩٥، ص٤٨.

(٢) يذكر بأن إسرائيل كانت تستورد مقادير من الحليب المجفف ومن الجبن ومن الزبد كما كانت الحكومة تضع قيودا على الاستهلاك، ولكن في الخمسينات من القرن الماضي أخذ الإنتاج ينمو بمعدل سريع بسبب توفر رأس المال القادم من التعويضات الألمانية، فزادت الاستثمارات وبهذا أزيلت القيود المفروضة على الاستهلاك وفي الثمانينات تم إلغاء الدعم الحكومي عن الحليب انظر: State of Israel, Economic Development, p.167. حنه شاهين، محاولات إصلاح الوضع الاقتصادي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية العدد (١٠٢)، أيار (مايو)، ١٩٨٠، ص٨٠.

(٣ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد (١)، ١٥ كانون الثاني، (يناير)، ١٩٨٠، ص١٦، نقلا عن جريدة معاريف ١٩٧٩/١٢/١٤م.

ويلخص مسئولو المركز الزراعي في إسرائيل الأزمة الزراعية عـام ١٩٨٠م أي فـي عهد الليكود على النحو التالي:

١. انخفاض استهلاك الحليب بنسبة ٣٠% نتيجة إلغاء الدعم الحكومي، بحيث بلغت الخسائر الناجمة عن ذلك ١٠٠ مليون ليره إسرائيلية، وستصل الى ٦٠٠ مليون ليره في نيسان عام ١٩٨٠م، ما لم يحدث تغيير في الاستهلاك.

٢. في الوقت الذي شجعت فيه زيادة إنتاج الدواجن، استوردت كمية كبيرة من لحم البقر، فتراكم في المخازن نحو (١١) ألف طن من لحم الطيور.

٣. بلغ انخفاض قيمة الليرة الإسرائيلية بعد ما تسلم الليكود الحكم ٧٨% كما أن أسعار أدوات الإنتاج ارتفعت الى ١٢٩% وقد أدى هذا الفرق الى خسارة بحجم ٢,٣ مليار ليرة إسرائيلية.

٤. انهيار في صادرات فرع الزهور نتيجة التنافس بين المصدرين.

٥. تولي هذه الحكومة (الليكود) أهمية أولى للاستيطان وتنفق الموارد الطائلة في هذا المجال على حساب بقية القطاعات الإنتاجية[١].

وفي الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢م عانت الصادرات الزراعية من عدة مصاعب منها قلة الأمطار وتذبذبها والصقيع في فصل الشتاء، إضافة لارتفاع قيمة الدولار وهبوط قيمة العملات الأجنبية أمامه. وكان تصدير ٧٠% من المنتجات الزراعية إلى الدول الأوروبية، ثم ارتفعت النسبة بعد ذلك إلى ٨٠%، فأدى ذلك إلى انخفاض مردود الصادرات الى أوروبا، وبالتالي حصول المزارعين على مردود أقل بـ١٠% من مردود السنوات السابقة[٢]. وهكذا فإن الزراعة الإسرائيلية تظل رغم كل ذلك، من أكثر زراعات الشرق الأوسط تقدما، سواء بمعايير الأساليب الفنية المستخدمة في الزراعة، أو بمعايير إنتاجية الوحدة المزروعة، وحتى بمعايير علاقات العمل، وتوزيع الإنتاج من حيث الشكل، لقد وزعت إسرائيل الأرض العربية الفلسطينية على المهاجرين الأوائل، ومن ثم صادرت بعض

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، ص١٦. نقلا عن جريدة (عال همشمار ١٩٧٩/١٢/١٧م).

(٢) مصطفى كزكز، التجارة الخارجية، مجلة الأرض، ص٤٧.

أراضـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة والجـولان، لبنـاء المسـتوطنات فيـها، ومنحتـهم المـال والسلاح للدفاع عنها، منطلقين من عقيدتـهم التوراتيـة بأنـها أرض آبائـهم وأجدادهـم، وعليـهم الالتصـاق بـهذه الأرض والاحتفـاظ بـها، فـالأرض هـي قضيـة أيديولوجيـة سياسـية عسـكرية استيطانية استعمارية وهذا ما يركز عليه الليكود والأحزاب الإسرائيلية الأخرى.

٢. القطاع الصناعي:

إن القدرة الصناعية لأي بلد ليست محصلة مواردها الطبيعية أو إمكاناتها المالية، ولـو أن لهذين العنصرين دورا في تكوينها، لكنها في الدرجة الأولى مؤشر على قدرتـها التنظيميـة على المستويين الكلي والجزئي وعلى مواردها التكنولوجية، أي المـهارات البشريـة المتوافـرة لديها، والمؤسسات التي تنتـج هـذه المـهارات فـي جانبيـها العلمـي والتطبيقـي[1]. فالصناعـات الغربيـة تعتمـد علـى العنصريـن الأوليين المـوارد الطبيعيـة والماليـة، دون الاهتمـام بـالتنظيم والتكنولوجيا بينما الصناعة الإسرائيلية، اعتمدت على القدرات التنظيمية لتوليد الاسـتثمارات واستيعابها وإدارتها[2]. فلهذا أخذت إسرائيل تهتم بالصناعة، لما لها من وزن في المساهمة في الناتج القومي وتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة حصيلة الصادرات وتخفيض العجـز فـي ميزان المدفوعات، وتحقيق الاسـتقلال الاقتصـادي ورفـع مسـتوى المعيشـة. فالقطـاع الصنـاعي فـي إسرائيل لم يحظ باهتمـام كبير فـي السنوات الأولـى مـن قيـام الدولـة ١٩٤٨م، حيث انصـب الاهتمام على القطاع الزراعي لتعميـق الانتمـاء والتعلـق بـالأرض المغتصبـة، بالإضافـة إلـى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء للمهاجرين اليهود، الى جـانب جلـب رؤوس الأمـوال[3]. ففـي عام ١٩٥٤م بدأ الاهتمام بالقطـاع الصنـاعي عندمـا بـدأت تتدفـق التعويضـات الألمانيـة، إلـى جانب هجرة اليهود الألمان ذوي الخبرة من الصناع والعمال المهرة إلى فلسطين كما أن قسـما منهم كانوا من ذوي أصحاب رؤوس الأموال[4]. فمن هنا أخذ القطـاع الصنـاعي يتطـور كمـا

---

(١) برهان الدجاني، التحدي الاقتصادي الإسرائيلي الصهيوني، مجلة صامد الاقتصـادي، السنة الثالثـة، العدد ١٤، (آذار)، ١٩٨٠، ص١٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨.

(٣) عمرو محي الدين، محمد أحمد صقر، فؤاد بسيسو، الاقتصاد الإسـرائيلي، مركـز الدراسـات الفلسـطينية بغـداد، ١٩٧٣م، ص٩٧.

(٤ حسين أبو النمل، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٩م، ص١٤.

ونوعا، خاصة وأن الحكومة أخذت تشرف وتخطط لرسم السياسة الاقتصادية الناجحة والمتطورة، وكان من نتيجة ذلك نمو الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة(١).

لقد اعتمدت الصناعة في إسرائيل على الإمكانيات المادية القادمة من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الموارد البشرية العالية التأهيل التي يتم توفيرها بفضل سياسة التعليم والبحث العلمي المتقدم، وتوفر الأسواق الخارجية بفضل التسهيلات التسويقية التي منحتها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة في إحداث التطور الصناعي الإسرائيلي(٢).

ثم أخذت الحكومة الإسرائيلية تشجع على إيجاد القطاع الخاص، للقيام بالصناعات الخفيفة، فقدمت له كل التسهيلات وحوافز الإنتاج والتصدير، وتركت الصناعات الثقيلة للقطاع العام(٣). فهي بذلك عملت نوعا من التوافق بين القطاعين العام والخاص، كما أخذت الحكومة على عاتقها في وضع برامج تنموية، لتنظيم عملية توزيع الموارد، وإمكانيات الدولة فوضعت برنامجا صناعيا في الستينات كان هو الأساس للبرنامج الثاني في الفترة الواقعة من منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات وقد ركز هذا البرنامج على تحقيق تقدم صناعي على أساس:

١. العمل على زيادة نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
٢. الاهتمام بالصناعات الثقيلة والعمل على زيادة إنتاجها بالنسبة لاجمالي الإنتاج الصناعي.
٣. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والورش الفنية.
٤. الاهتمام بالخبرة التكنولوجية وتنمية المدارس الفنية والمهنية وتشجيع البحث العلمي(٤).

كما اهتمت الحكومة منذ تأسيس الدولة بمنع استيراد المواد والمنتجات الصناعية من الخارج، حتى تشجع الصناعات المحلية، كما قامت بإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الرأسمالي، كما أقامت مركز استثمار خاص للموافقة على مشاريع تطوير الصناعة المحلية،

---

(١) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٤٩.

(2) Hirschhorn, Paul, Israeli Electronics on the Map. The Israel Economic Development Past Progress and Plan for Future, Methuen Press, London., p. 75.

(٣) حسين أبو النمل، الصناعة الإسرائيلية، ص١٤٥.

(٤) إبراهيم متولي، مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٨.

واستغلال المصادر الطبيعية، بالإضافة إلى خلق فرص العمل في المناطق وتطويرها لاستيعاب المستوطنين من الخارج(١).

كما اتبعت الحكومة الإسرائيلية استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، حيث أدى ذلك إلى تطوير الصناعات التصديرية التي تحقق حصيلة كبيرة من العملات الأجنبية. ففي بداية الثمانينات زاد التركيز على تطوير الصناعات ذات الكثافة العلمية، مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية التي احتلت مركز الصدارة في التصدير(٢). ويمكننا القول أن تطوير القطاع الصناعي الإسرائيلي والاتجاه الى الصناعات المتقدمة والدقيقة كان نتيجة الاعتماد على الخبرات العالية من المهاجرين الى إسرائيل، وكذلك الاعتماد على المعونات والاستثمارات الأجنبية.

كما استفادت إسرائيل من هذه الصناعات في زيادة حجم صادراتها الصناعية وخاصة الى الدول المتقدمة التي تعتبر السوق الرئيسي لهذه المنتوجات، بالإضافة الى تزايد صادراتها العسكرية، فأصبحت إسرائيل من الدول المصدرة للسلاح في العالم، بسبب تقدمها التقني والتكنولوجي كما أنها دخلت مجال الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية، ولها باع طويل في هذا المجال، وتحصل على مردود اقتصادي كبير جراء ذلك، ففي عام ١٩٩٢م، دلت معطيات مركز التخطيط الاقتصادي في وزارة الصناعة على أن صادرات إسرائيل من المعدات الكهربائية بلغت في نفس هذا العام حوالي ١,٩ مليار دولار. كما ذكر (عكيفا مائير) رئيس فرع الإلكترونيات والبرمجة في اتحاد أرباب الصناعة أن إسرائيل صدرت أجهزة إلكترونية بحوالي ١٨ مليون دولار(٣).

---

(١) بسام الساكت، دراسة اقتصادية لإسرائيل، ص٢٨. من مواد هذه القوانين، أ. السماح بتصدير الأرباح لاجتذاب الرأسمال الخارجي، ب. إعفاءات ضريبية جزلة خاصة في مجال ضريبة الدخل والضرائب غير المباشرة. جـ. إمكانية استهلاك المعدات الصناعية وغيرها.

(٢) صفاء جمال الدين، السياسة الاقتصادية، المجتمع الإسرائيلي والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إشراف مجدي حماد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٨٠، ص٥٦.

(٣) مصطفى كزكز، التجارة الخارجية، ص٥٠.

أما عن الإنتاج الصناعي فقد كان في حالة تزايد ونمو بسبب الموارد المالية المتاحة للتنمية الصناعية. فقد كان الناتج المحلي الإسرائيلي خلال الفترة من عام ١٩٥٢-١٩٨٧ م بين ٢٠,١% في أدنى نقطة لها الى ٢٤,٦% في أعلى نقطة لها[1].

كما اهتمت الحكومة الإسرائيلية بالصناعة العسكرية التي تفوقت على الصادرات الصناعية بشكل كبير، وقد بينت وزارة الصناعة والتجارة أسباب زيادة الصادرات العسكرية، وتراجع الصادرات غير العسكرية، ويرجع ذلك الى التطورات المختلفة في فروع متعددة فمثلا تراجعت صادرات النسيج والملبوسات بنسبة ٢٢% عام ١٩٨١م. ومنتوجات المطاط والمواد الكيماوية والبلاستيكية بنسبة ٩%. أما الآلات والمعدات والإلكترونيات والمعادن فقد سجلت زيادة بنسبة ٤٠% من الصادرات العسكرية[2].

هذا وقد تمكنت إسرائيل من توسيع قاعدة التصدير الصناعي وذلك بإدخال منتجات جديدة لقائمة التصدير السنوية، فأصبحت تصدر المنتجات ذات الأهمية البالغة في الأسواق العالمية، وقد بلغ مجموع السلع التصديرية أحد عشر سلعة. هذا إذا علمنا أن تصدير الألماس ظل في الصدارة، وهذا يعود لأهميته الكبيرة في قائمة التصدير الصناعي، فإسرائيل تعتبر ثاني دولة في العالم بعد بلجيكا في تصنيع الماس، فقد وصل الناتج القومي لها عام ١٩٧٧م ١١,١% ولكنه تراجع عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩% ثم تراجع في صادراته وأصبح لا يشكل أكثر من ربع حجم التصدير الصناعي حيث بلغ ٢٧,٢% من صادرات الدولة[3]. ويعود سبب التراجع هو منافسة اليابان والدول الأوروبية في الأسواق العالمية، حيث تأتي اليابان في

---

(١) عبد الفتاح أبو الشكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل، مجلة صامد الاقتصادي السنة الثالثة عشر، العدد (٨٦) تشرين الأول، تشرين الثاني، ١٩٩١م، ص١٤٠.

(٢) بلوتسكر، سيفر، الصادرات العسكرية تسرق الأضواء، ملف العلم والتكنولوجيا في إسرائيل ١٩٨٠-١٩٨١ ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إعداد سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت، ١٩٨٢، ص١١٧.

(٣) Even- Zohar, Chaim, The Diamond Industry ,Israel Economic, p. 90.

المرتبة الثانية في تصدير الماس، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الى جانب وجود نقص في العمال والفنيين وانخفاض المهارات[١].

وقد صرح المدير العام لصانعي الماس تسفي شور: "إن انخفاض الصادرات بدأت منذ الربع الأول من عام ١٩٨٨م، وكانت الأسباب الرئيسية عزم البلدان من جنوب شرق آسيا مثل: تايلاند والفلبين وسيريلانكا إقامة صناعة الماس فيها، وقدمت حكومات تلك البلدان كل الدعم المالي لإنجاح هذه الصناعة، وكذلك منحت كل من الهند وجنوب أفريقيا الدعم اللازم لصناعة الماس فيها، هذا إلى جانب توجه العديد من مصنعي الماس الإسرائيليين العمل في تلك البلدان وفتح ورش عمل خاصة بهم"[٢]. وقد قدر (ايشيعياهو برنت) رئيس نادي صناعة الماس عدد العمال الذين تركوا العمل بنحو ٤٠٠٠ عامل [٣].

وكانت هناك مشكلة اعترضت الدول المصنعة للألماس تمثلت في استمرار نقص الماس الخام، بحيث أن الألماس المستخرج سنويا من مناجم الماس العالمية لا يلبي احتياجات الدول المصنعة. فمن أجل ضمان العدالة في توزيع الماس الخام على الدول المصنعة اتفقت الدول المصدرة للماس الخام والدول المستوردة له، على تشكيل نقابة للماس في لندن، تتولى توزيع الماس الخام. وقد استغلت إسرائيل علاقتها الوثيقة بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا من أجل الضغط على نقابة لندن لرفع حصة إسرائيل من الماس الخام ونجحت في ذلك[٤].

أما عن المنشآت الصناعية فقد ازداد عدد المنشآت الصناعية، كما زاد عدد الأيدي العاملة، في تلك المنشآت، خاصة المنشآت الكبيرة التي أخذت تستحوذ على الأيدي العاملة،

---

(١) ميركورد، كين، مرحلة الركود القادمة في الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية العدد، ١٤، تشرين الأول، (اكتوبر)، ١٩٧٢م، ص٩٣. يذكر بأن إسرائيل استطاعت وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ان تتخلص من أكبر منافسيها في مجال صقل الماس وهي بلجيكا، حيث أصبحت إسرائيل منذ عام ١٩٧٣ تحتل المركز الأول بين دول العالم في مجال صقل وتصدير الماس، انظر عمر سعادة، الماس أهم فروع الصناعة الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي السنة الثالثة، ع ٢٠، أيلول، (سبتمبر) ١٩٨٠، ص٥٥. أنظر :-Even Zohar,Chainm, op.cit.pp.90-91.

(٢) مصطفى كزكز، التجارة الخارجية، مجلة الأرض، عدد (١٢) ص٤٨-٤٩.

(٣) عمر سعاده، الماس، ص٥٦.

(٤) الموسوعة الصهيونية الجزء الأول، ص٢٥٤.

من المنشآت الصغيرة، التي أخذت بدورها تتضاءل وتنخفض فعلى سبيل المثال، انخفض عدد المنشآت الصناعية ضمن الفئة التي تشغل ما بين ١-٤ عمال من ٦٩,٨% عام ١٩٦٨م إلى ٣٣,٥% عام ١٩٨٧م، كما انخفض نصيبها من القوة العاملة من ١٢,٣% إلى ٣,١% لنفس الفترة. وبهذا فإن نصيبها من العاملين قد انخفض من ٢٨,٣ ألف عامل عام ١٩٦٨ إلى ٩,٩ ألف عامل عام ١٩٨٧م(١). أما ملكية هذه المنشآت فهي تعود إلى ثلاثة قطاعات، الأول ملكية الدولة (القطاع العام)، والثاني ملكية خاصة (القطاع الخاص)، والثالثة لنقابة العمال، أو (الهستدروت). أما القطاع الحكومي فهو يملك المنشآت الضخمة والتي تعتبر جزءا من الجهاز الحكومي، مثل الصناعات العسكرية. أما القطاع الخاص فهناك نوعان من المنشآت: شركات صغيرة يملكها أفراد أو عائلات، وشركات كبيرة تملكها مجموعة الصناعيين، ومن أشهرها مجموعة (كلال) التي تأسست في الستينات من قبل رجال أعمال يهود في أمريكا اللاتينية، وهي تضم مجموعة شركات في مجالات الإلكترونيات، والمعادن والغذاء، والإسمنت، والثياب(٢).

أما الهستدروت فله مؤسسات صناعية تديرها كلها الشركة الأم، وهي شركة العمال (حفرات هعوفديم) وأهم مؤسساتها مجموعة (كور) كما تملك أهم شركات صناعة الإلكترونيات في إسرائيل(٣).

أما عن علاقة الهستدروت بالحكومة، فقد كان هم الليكود ومنذ وصوله الى الحكم هو ضرب الهستدروت من الداخل وإضعافه، فهذا ما صرح به العضو المرشح لمنصب سكرتير عام الهستدروت وهو عضو كنيست لليكود (ديفيد ليفي) فقد صرح بأنه في حال فوزه في انتخابات الهستدروت سيقوم ببيع مصانع الهستدروت(٤). فالعلاقة بين الهستدروت والحكومة

---

(١) عبد الفتاح أبو الشكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية، ص١٣٩، حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٥٩.

Halpern, Dan, The Structure of Industry, pp. 73-74.

(٢) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٩٨. حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٥٩

(3) Halpern, Dan,op. cit, p. 73..

(٤) حنه شاهين، المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة إسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧١، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، ص٢١٨.

لم تكن على وئام لأن الحكومة من حزب الليكود والهستدروت من المعراخ (المباي) فلهذا ستكون المواجهة قوية بين الطرفين، خاصة وان سقوط المعراخ (المباي) في انتخابات الكنيست سيكسبه حرية العمل في الهستدروت. كذلك فإن حكومة إسرائيل (الليكود) ستكون أكثر حرية في علاقتها مع الهستدروت، فحكومة الليكود لن تستطيع بأي حال من الأحوال تجاهل الهستدروت، ولم يكن متوقعا أن تحدث مواجهة مع الهستدروت وهذا ما أعلنه (ميشل) سكرتير عام الهستدروت: "بأنه لن تحدث أية مواجهات بين الحكومة والهستدروت، فالهستدروت هيئة عامة ، وتمثل جميع العمال، ولن نتردد في الوصول الى اتفاق مع الحكومة ولكننا سنناضل من أجل الأمور التي لا نوافق عليها، إننا نعمل الآن على إعداد خطة للأجور والأسعار والضرائب والأرباح"(١). كما صرح ميشل بأن هناك ثلاثة مشاريع قوانين ستطرح على الكنيست، ولها علاقة مباشرة بما يحدث داخل الهستدروت وبمستقبلها، وهي تلك القوانين التي ذكرها رئيس الحكومة (بيغن) وهي قانون الضمان الصحي، وقانون التقاعد الرسمي وقانون التحكيم الالزامي في فروع الخدمات الرئيسية: فقانون الضمان الصحي الرسمي سيحول إلى التأمين القومي أو إلى مؤسسة جباية أخرى لها صلاحية جباية أقساط المضمونين في صناديق المرضى، و يتم هذا العمل بواسطة الهستدروت وبواسطة مكتب الضريبة، حيث ينقل مئات الملايين من الليرات من الضريبة التي يدفعها كل عضو في كوبات حوليم إلى الهستدروت، وتعتبر هذه الأموال الوقود لنشاطات الهستدروت. فهو المصدر المالي الوحيد لرفع رواتب الآلاف من موظفي الهستدروت وفي حال غياب هذا المصدر ستضطر الهستدروت الى القيام بإقالات جماعية لموظفي مجالس العمال والنقابات المهنية ومقر اللجنة التنفيذية"(٢).

كما يعارض (ميشل) قانون التحكيم الالزامي، ويدعو الى تشكيل لجنة برلمانية للتحكيم في القطاعات الحيوية، في حال نشوب إضراب بها، لذلك فإن البحث في هذه القوانين سيؤدي الى نشوب صراع بين الحكومة والهستدروت. وقد أعلن وزير المالية (ارليخ) ذلك قائلا: "انني اعتبر الهستدروت عاملا مهما في الدرجة الأولى، كمن يدعو إلى وضع من

---

(١) حنا شاهين، المخططات الاقتصادية، ، ص٢١٩.

(٢) المرجع نفسه ، ص٢١٩.

الثبات الاقتصادي، واستقرار في علاقات العمل. آمل أن نعمل بانسجام وتفاهم متبادل، وبشرط محدد، وهو أن القرار النهائي هو في يد الحكومة، وحكومة إسرائيل هي التي ستقرر"[١].

وفي الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩٢ شهد القطاع الصناعي تطورا نوعيا من ناحية ملكية المنشآت الصناعية و من ناحية العمالة فيها، ففي عام ١٩٩٢م، كان نصيب القطاع الخاص ٩٧,٣% من أجمالي المؤسسات الصناعية في إسرائيل مقابل ٥٤% خلال عامي ١٩٨٠-١٩٨١، واستحوذ على ٧٧,٨% عام ١٩٩٢، مقابل ٦٦% من العمالة الصناعية خلال عامي ١٩٨٠-١٩٨١[٢].

ويعاني القطاع الصناعي في إسرائيل من بعض المشكلات التي بدأت في اوائل السبعينات وازدادت في الثمانينات، فارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والمنتجة، وزيادة واردات البترول أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري، وفي المقابل لم تتمكن الصادرات الصناعية من تضييق الفجوة في ميزان المدفوعات. إلى جانب إتباع سياسة أجور تفوق إنتاجية العمال في بعض الأحيان، وكان ذلك يعني إبقاء الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي أسيرا للمساعدات الأجنبية سواء أخذت هذه المساعدات بشكل قروض أو هبات كذلك فإن تطور ونمو الصناعة، كان يترتب عليه بالضرورة زيادة حجم الواردات ، من المدخلات الصناعية المستوردة[٣]. بالإضافة إلى أن المواد الخام التي تجلبها إسرائيل (عالية) الثمن في الأسواق العالمية، ولكن إسرائيل تحتاجها في صناعتها، فهي بذلك تعتمد على استيرادها في الخارج بشكل كبير، خصوصا البترول الذي يشكل أهم المواد الأساسية المطلوبة في الصناعة، فالاستيراد يشكل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة[٤].

---

(١) حنه شاهين، المخططات الاقتصادية، مجلة شؤون فلسطينية، ص٢٢٠.

(٢) نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ص٣٣.

(٣) إبراهيم متولي، مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي، ص٧٨. وأنظر كذلك: محمد صفوت قابل، تطور الاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٨-١٩٨٨) مجلة شؤون فلسطينية العدد ١٢٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص٧٣.

(٤) حنه شاهين، إصلاح الوضع الاقتصادي في إسرائيل، ص٧٣، محمد صفوت قابل، تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ص٦٣.

بالإضافة إلى ذلك فإن ضيق السوق المحلي الإسرائيلي* والمقاطعة العربية، والتأثير الواسع للتكتلات الاقتصادية الدولية على هيكل السوق العالمي، بما يدعم تركيز التجارة العالمية، وخصوصا تجارة المواد الصناعية المصنوعة بين الدول المتقدمة بعضها ببعض. كل ذلك فرض على الصناعة الإسرائيلية بأن تتجه إلى صناعة ترتكز على التقدم والتكنولوجيا والصناعات العلمية، مثل الإلكترونيات والكيماويات الدقيقة. وهذا بالتالي سيؤدي إلى ارتفاع درجة المهارة الفنية وعنصر الكفاءة التكنولوجية، والتي ستنافس صناعات أسواق البلدان المتقدمة، كما سيرتفع عائد التصدير الناتج عنها [١].

ومن المشاكل الملحة التي تواجه الصناعة في إسرائيل هي مسألة التضخم السريع، الذي يؤثر على الأسعار وعلى أجور العمال على حد سواء، وحسب قول وزير المالية الإسرائيلي(هوروفيتش): "كلما زاد مركب العمل العبري في مجرى الإنتاج فإن ربحيته تنخفض، وكل سلعة تنتج في إسرائيل فإن هنالك مكانا ما في العالم تنتج به بكلفة أقل"[٢]. وبهذا فإن هوروفيتش يدعو الإسرائيليين لشراء السلع المصنوعة محليا كوسيلة لخفض الاستيراد، الذي أصبح الشغل الشاغل للصناعيين الإسرائيليين، وحسب قول هوروفيتش: "إن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم التي ليس بها الآن أية قيود على الاستيراد، وقد فتحت أبواب الاستيراد ليس فقط أمام الدول الأعضاء في السوق المشتركة، و إنما أمام رومانيا وهونغ كونغ أيضا، فليس هنالك تحديد للنوعية والكمية، وقد أصبح لوبي التجار هو الأقوى الآن .... فإسرائيل تحولت من بلد زراعة وصناعة إلى بلد تجار وسماسرة[٣].

---

* تعتبر مشكلة ضيق السوق المحلي الإسرائيلي إحدى المشكلات للاقتصاد الإسرائيلي، فإسرائيل موجودة منذ نشأتها في محيط عربي يرفض التعامل معها اقتصاديا، وهي مشكلة بالنسبة لإسرائيل، لأن ضيق السوق يعني محدودية إمكانية الحصول على الموارد، وضغوطا على إمكانيات الإنتاج والاستثمار في إسرائيل. أنظر: السيد زهرة، التطورات الاقتصادية، عرض تحليلي، اتجاهات الصحافة الإسرائيلية، مختارات من المقالات ودراسات تحليلية، مركز السياسة والاستراتيجية، بالأهرام، القاهرة ، ١٩٧٩م، ص٨٦.

(١) إبراهيم متولي، مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي، ص٧٨.

(٢) مقابلة مع هوروفيتش، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٣-٢-١٩٨٠م ص٢٧.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧.

هذا إلى جانب عدم وضوح سياسة الحكومة تجاه الصناعة بفروعها المتعددة بعد إلغاء الدعم بأشكاله المختلفة، وقد تحدث حول هذه المسألة أحد أصحاب ومدراء المجتمع الصناعي الكبير (الكور) لصناعة الثلاجات والآلات الكهربائية الأخرى بقوله: "يبدو اليوم وكأن موضوع الصادرات لم يعد محور البحث، فبدلا من أن يكون المصدرون أبطال الأمة يتحولون إلينا (أي مسؤولي وزارة المالية) وكأن لسان حالهم يقول: "هل ثمة ضرورة لوجودكم؟ فحوافز التصدير لم يعد لها وجود وقد تساءلنا لماذا لا يتم إلغاؤها تدريجيا خلال ثلاث أو أربع سنوات، إلا إننا لم نحصل على رد مناسب، وكان الافتراض أن قيمة صرف الدولار بعد تعويمه بصورة حرة سنجد حلا لجميع المشاكل. ولكن ما حدث حقا هو عدم تجاوز قيمة صرف الدولار لارتفاع نفقات الإنتاج[١].

وأخيرا فإن ما تقدم هو محاولة لمعرفة التقدم الصناعي الحاصل في إسرائيل، ولكن ثمة ملاحظة هنا، بأن هذه الصناعات ليست صناعة إسرائيلية خاصة، بل هي فروع لصناعات أمريكية وأجنبية. أما الأرباح فلا تعود على إسرائيل وحدها، بل إلى المستثمرين الأجانب، الذين تقدم لهم كل التسهيلات التي تضمن لهم استثمارا مربحا لأموالهم في إسرائيل، مثل مجموعة (تروف) الألمانية الغربية ومصنع (بيت شيمش) لصناعة محركات الطائرات التي تعود إلى أربعة أطراف: الفرنسيون والأمريكيون والحكومة الإسرائيلية ومستثمرون من القطاع الخاص الإسرائيلي"[٢].

وهكذا فإن ساسة إسرائيل يعملون على أن تخدم قضية السلام مع العرب الصناعة الإسرائيلية وذلك بإيجاد سوق كبير لمنتوجاتهم الصناعية بعد تحقيق السلام ، وبذا يسيطرون

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠- ص٢٧.

(٢) للمزيد عن هذه المصانع انظر، حسين أبو النمل، الصناعة في إسرائيل، ص١٧٦-١٧٨.

فؤاد مرسي الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ص٥٨-٦٠. بسبب الوضع الاقتصادي السيء لإسرائيل ومزاحمة الشركات الاحتكارية العالمية قامت إسرائيل ببيع قسم كبير من شركاتها تحت حجة أن الذي يشتري هذه الأسهم هو من أصدقاء إسرائيل في الخارج، ففي عام ١٩٧١م باعت الحكومة الإسرائيلية للرأسمال الأجنبي ٢٦% من أسهم الشركة الإسرائيلية لاستخراج النفط في حيفا، وغيرها من الشركات كما أن الهستدروت بدوره تنازل عن قسم لا بأس به من مؤسساته للرأسمال الأجنبي و من هذه الشركات شركة (إكلراد) التي تصنع المعدات الالكترونية مع شركة (كور) التابعة للهستدروت. أنظر: سهيل عامر، دور الرأسمال الأجنبي في دعم الاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٩-١٩٧٥) مجلة صامد الاقتصادي، العدد (٢٠) أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ص٤٣.

على الاقتصاد العربي، ولا شك أن هذا سوف يدعوهم إلى تحول في طروحاتهم الأيديولوجية، فبدلا من قيامهم بتحقيق حلم التوراة (إسرائيل الكبرى) سيعملون على تحقيق (إسرائيل العظمى) المسيطرة اقتصاديا ، ومن ثم عسكريا وتكنولوجيا، وهذا ما دعا ويدعو إليه شمعون بيريس في كتابه الشرق الأوسط الجديد [١]. ولكن هذا الحلم لم يتحقق ولن يتحقق بسبب وعي الجماهير العربية لمخططات إسرائيل التوسعية الاستعمارية، وما الانتفاضة إلا تعبير أكيد لتحرك تلك الجماهير وعطائها الجهادي المستمر دون حدود.

٣. القطاع التجاري:

تعكس التجارة الخارجية لأية دولة التطورات التي تحدث على البنية الاقتصادية لتلك الدولة، لهذا فإن تجارة اسرائيل هذه تعكس تطوراتها الاقتصادية. فالتجارة الخارجية لإسرائيل تلعب دورا هاما في اقتصادها وذلك لسببين الأول: ضيق السوق الإسرائيلي المحلي مما يدفع اسرائيل باستمرار إلى البحث عن أسواق خارجية إضافية، لتصريف فائض إنتاجها أما الثاني يتمثل بالنقص الشديد في الموارد الطبيعية الذي يدفع بها إلى البحث عن مصادر خارجية لتزويدها بما تحتاج من مواد خام وموارد طبيعية أخرى ضرورية للصناعات القائمة فيها [٢]. فمن هنا فإن المعاملات التجارية، سواء التجارة أو المعونات أو المساعدات، تلعب دورا هاما في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. فإذا كان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من عجز في الميزان التجاري مما يؤثر على العجز في ميزان المدفوعات، فأن هناك قيودا عديدة على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على إنهاء العجز في الميزان التجاري وذلك عن طريق تخفيض الواردات ، وقد ذكر ايغال هوروفيتش وزير المالية الإسرائيلي إلى أن أهم هذه القيود هي:

أ. الواردات الدفاعية.

ب. الضغوط الخارجية بالنسبة لإسرائيل ومنها شروط الاتفاقات مع السوق الأوروبية المشتركة.

---

(١) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، ١٩٩٤ص٧٩-٩٤.

(٢) عبد الفتاح أبو شكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل، مجلة صامد الاقتصادي السنة الرابعة عشر، العدد ٨٧، كانون الثاني، (شباط) ١٩٩٢، ص١٨٦.

جـ. السياسة التجارية التي تقضي بوقف الإعانات والحماية من أجل تشجيع النمو الطبيعي للصناعة من خلال المنافسة الحرة للواردات [١].

فعلى ذلك فإن هوروفيتش يرى أن العبء في تقليل العجز في الميزان التجاري يقع على صادرات إسرائيل، ويعني ذلك أن على إسرائيل أن تكرس سياسة تنموية وتوسيع للصادرات، من أجل زيادة حصيلتها وتخفيف العجز في الميزان التجاري.

فأمام سياسة تقليل الواردات أمام الصادرات، في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٧ ازدادت الواردات بشكل كبير، حيث ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٧٧-١٩٨٧م من ٤٨٧٦,٥ مليون دولار إلى ١١٧٥٤,٨ مليون دولار أي بزيادة مقدارها ٦٨٧٨,٣ مليون دولار كما ارتفعت الصادرات بمعدلات أعلى من الواردات خلال نفس الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧م، حيث ارتفعت من ٣٤٢٦,١ مليون دولار إلى ٩١٥٠,٢ دولار، أما العجز التجاري فقد كان في حالة ازدياد ووصل في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٧م من ١٤٥٠,٢ مليون دولار إلى ٢٦٠٤,٦ مليون دولار.

ويبين الجدول التالي قيمة الواردات وارتفاعها عن قيمة الصادرات إلى جانب العجز التجاري.

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الخامسة، مارس ١٩٧٩م، ص١٧٢.

جدول صافي الواردات والصادرات الإسرائيلية ونسبة العجز من ١٩٧٧-١٩٨٧[1].

السنة	الواردات (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	العجز (-) مليون الفائض (+) مليون دولار
١٩٧٧	٤٨٧٦,٥	٣٤٢٦,١	(-) ١٤٥٠,٤
١٩٧٨	٥٧٨٨,٨	٤١١٩,٩	(-)١٦٦٨,٩
١٩٧٩	٧٥٦٥,٥	٤٨٠٦,٣	(-)٢٧٥٩,٢
١٩٨٠	٨٠٧٠,١	٥٨٧٤,٣	(-)٢١٩٥,٨
١٩٨١	٨١٣٠,٤	٥٩٩٢,٧	(-)٥١٣٧,٧
١٩٨٢	٨١٧٣,٧	٥٦٣٩,٠٠	(-)٣٥٣٤,٧
١٩٨٣	٨٦٦٦,٧	٥٦٠٢,٦	(-)٣٠٦٤,١
١٩٨٤	٨٢٥٧,٤	٦٢٤٢,٣	(-)٢٠١٥,١
١٩٨٥	٨٢٠٢,٢	٦٦٨٢,٤	(-)١٥١٩,٨
١٩٨٦	٩٥٥٩,٦	٧٧٣٠,٧	(-)٢٢٢٨,٩
١٩٨٧	١١٧٥٤,٨	٩١٥٠,٢	(-)٢٦٠٤,٦

إن وجود عجز في الميزان التجاري الإسرائيلي، هو نتيجة للسياسة الاقتصادية التي تتبعها إسرائيل والمتمثلة بالاستثمار عن طريق الاستيراد. إذ عن طريق رصيد الاستيراد تستطيع إسرائيل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة ، والتي تذهب الى التكوين الرأسمالي، وبالتالي إلى زيادة قدرة اسرائيل الاقتصادية وزيادة قدرتها التصديرية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقليل الفجوة ما بين الواردات والصادرات [2]. وفي عام ١٩٨١ وضع وزير المالية الليكودي (يورام أريدور) برنامجا تصحيحيا اقتصاديا ركز فيه على التخفيضات الرئيسية في الضرائب، والرسوم الجمركية على الواردات من السلع الاستهلاكية، والتي تشمل

---

(١) عبد الفتاح أبو شكر، ملامح تطور، ص٢٠٢

Statistical Abstract of Israel- 1986-1988. P. 210, p.238.

٢) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٧٥-٢٧٦، كذلك Landau, Philip, Israel to 1991, p. 74-75.

على (سلع الرفاهية) مثل أجهزة الفيديو والتلفزيونات الملونة، معتقدا بأن هذه السياسة ستخفض التضخم المالي لكنه فشل [١]. ولكن في المقابل فأن إسرائيل لا تستطيع الاستغناء عن الموارد الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي، وأهمها البترول والمواد الخام، مما سيكون نتيجته استمرار العجز في الميزان التجاري، وهذا ما فعلته حكومة الليكود عند وصولها إلى الحكم عام ١٩٧٧م، بأن حاولت التغلب ومكافحة العجز التجاري، وذلك من خلال سياسة التنمية، وتوسيع الصادرات، ولكنها فشلت في ذلك [٢]. والجدول السابق بين أن قيمة الواردات بالأرقام كانت باستمرار أكبر من قيمة الصادرات أي أن هناك عجزا كبيرا في الميزان التجاري. وفي الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٧ كان العجز مرتفعا فقد أرتفع من ١٤٥٠ مليون دولار إلى ٢٦٠٤,٦ مليون دولار [٣]. وفي مجال تطور الصادرات الإسرائيلية، فقد حدثت تغييرات جوهرية عليها، فنجد أن وزن الصادرات الزراعية في حالة انخفاض مستمر، مقابل الصادرات الصناعية التي هي في حالة تزايد مستمر وبسبب تلك السياسة التنموية التي قامت بها إسرائيل، وتركيزها على الصادرات من الصناعات العلمية ذات المستوى التكنولوجي المتقدم، والتي تقوم على أبحاث التطوير المحلية خاصة، في مجال المعادن والإلكترونيات، فإن هذا النوع من الصادرات يحقق معدل نمو وقفزات سريعة من عام إلى أخر [٤]. وقد صرح (اريه لبيه) العالم الأول لوزارة الصناعات الحديثة، أن حجم الصادرات من هذه المنتوجات ستتضاعف في الفترة ما بين م١٩٨٠-١٩٩٠م حوالي أربع مرات على الأقل، وأضاف إلى أنه يتوقع في عام ١٩٨٥، سيصل حجم الصادرات من هذه الأجهزة إلى ٥% من حجم صادرات إسرائيل الصناعية [٥]. كما اهتمت إسرائيل بالصادرات الحربية التي تشمل مختلف أنواع الأسلحة والعتاد والذخيرة، فقد وصلت الصادرات الحربية إلى ذروتها عام

---

(1) Plaut, Steven, The Likud, Israel Buesiness, p. 33.

(٢) صفاء جمال الدين، التطورات الاقتصادية، المجتمع الإسرائيلي، ص٧٦ حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٧٤،٢٧٥.

عبد الفتاح أبو الشكر، ملامح التطور، ص١٨٨.

(٣) أنظر الجدول السابق.

(٤) صفاء جمال الدين، التطورات الاقتصادية، ص٧٤.

Hirschorn, Pavl, Israel Electronics on the map, The Israel Economic and Business, p.76.

(٥) صفاد جمال الدين، التطورات الاقتصادية، ص٧٤.

١٩٨١م، حيث بلغت قيمتها ٢ مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٢م ساهمت مبيعات الأسلحة في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي [١].

ولكن خلال الثلث الأول من عام ١٩٩١م بلغ حجم الصادرات الصناعية ٢,٤ مليار دولار ولكن خلال شهري آذار ونيسان من عام ١٩٩١م حدث انخفاض في حجم الصادرات بحوالي ٩%، مقارنة مع كانون الثاني وشباط، وذلك بسبب الانخفاض في الإنتاج الصناعي خلال فترة حرب الخليج [٢].

أما بالنسبة للصناعات التقليدية الأخرى، من الملابس وأدوات التجميل وغيرها والتي تعتبر من صادرات الدولة، فهي في حالة تذبذب حيث وصل أعلى ارتفاع لها خلال عام ١٩٨٧ إلى ٥,٦%، أما الصادرات الزراعية فقد شهدت في الأعوام من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ انخفاضا ملحوظا، ويعود هذا الهبوط إلى الكمية المصدرة من الحمضيات إلى الخارج، لأن الاستهلاك الداخلي بهذا الصنف كان يشكل نسبة أكبر من مجمل الإنتاج [٣]. كما انخفضت صادرات الماس (وقد ورد في القطاع الصناعي عن أسباب ذلك الانخفاض) ويمكن إضافة أسباب أخرى، منها انخفاض المبيعات الدولية من الالماس وانخفاض القروض المعطاة له [٤].

أما عن واردات الدولة فهي تتركز على ما تطلبه الصناعة من خشب وجلود وصوف وقطن وزيوت الى جانب البترول الذي يعتبر من أكبر واردات اسرائيل، وهي في تزايد من عام إلى آخر. ويلي البترول الألماس، ولكن وارداته أخذت بالانخفاض ، حيث وصل عام ١٩٨٣م إلى ٢٨% وفي عام ١٩٨٧م إلى ٢٥% [٥]. أما واردات السلع الاستثمارية والتي

---

(١) التجارة الخارجية الإسرائيلية في بداية الثمانينات، مجلة الأرض، العدد الخامس عشر ٢١-٤-١٩٨٥م، ص٢٧.

(٢) محمد توفيق جراد، الأوضاع الداخلية للكيان خلال شهر أيار، مجلة الأرض، ص٩١-٩٢.

(٣) حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٨٤

(٤) يذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس الدول المستوردة للماس المصنع من اسرائيل حيث تستورد ٧٥% منه، ويليها هونغ كونغ ثم دول السوق الاوروبية المشتركة، "أنظر التجارة الخارجية، مجلة الأرض، ص٣٠.

(٥) عبدالفتاح أبو شكر، ملامح التطور، مجلة صامد الاقتصادي، ص١٩٢، التجارة الخارجية، مجلة الأرض، ص٣٢.

تتكون من وسائط النقل، والآلات والمعدات، فهي في حالة صعود مستمر حيث وصلت عام ١٩٨٧م إلى ٢١٤١,٩ مليون دولار [1].

من كل ما تقدم يمكننا الاستنتاج بأن اسرائيل استطاعت تحقيق تنوع في صادراتها من المواد الزراعية والصناعية، فبعد أن كانت تعتمد في الدرجة الأولى على صادراتها من الحمضيات والماس، أصبحت الآن تصدر المنتوجات الزراعية بمختلف أنواعها كالحمضيات والخضراوات والزهور والفواكه، إلى جانب الآليات والمعدات الكهربائية والالكترونية والكيماويات كما أن واردات اسرائيل كانت في حالة تصاعد مستمر بسبب استيرادها للمواد الأساسية والخام اللازمة للصناعة.

ولا شك أن تجارة اسرائيل استفادت كثيرا من الاتجار مع مناطق الأرض المحتلة وهي بذلك احتكرت السوق التجارية الفلسطينية، وحالت دون وصول السلع المصنعة في الأقطار العربية إلى تلك المناطق رغم توقيعها على اتفاقات السلام مع مصر والأردن فيما بعد.

٢. اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة:

من أجل أن توطد اسرائيل علاقاتها الاقتصادية مع الدول الغربية المتقدمة، ولكي تزيد من صادراتها اتجهت إلى الاشتراك بالسوق الأوروبية المشتركة، فقد سعت ومنذ تأسيس السوق إلى الانضمام إليها وتم لها ذلك، وهكذا أصبحت اسرائيل عام ١٩٥٩م ثالث دولة في العالم لها تمثيل دبلوماسي مع السوق، ولكنها واجهت عديدا من المصاعب لبلوغ ذلك، ومع ذلك تمكنت من النجاح في توقيع عدد من الاتفاقيات مع السوق الأوروبية المشتركة أهمها عام ١٩٧٥م بهدف إلى تطوير العلاقات بين اسرائيل والسوق إلى جانب إزالة الحواجز الجمركية، وزيادة التبادلات التجارية، وإزالة العقبات في المستقبل [2]، وخلق منطقة تجارة

---

(١) حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي، ص٢٩٢.

(٢) التجارة الخارجية، مجلة الأرض، ص٣٨. يذكر بأن إسرائيل تقدمت بطلب السماح لصادراتها الدخول إلى السوق بدون دفع أي تعرفة جمركية، خاصة السلع التي تستورد موادها الأولية من دول السوق وتصنع في إسرائيل، كما طلبت إعفاء حمضياتها من التعرفة ، غير أن طلبها هذا قد رفض. أنظر يوسف شبل، تجارة إسرائيل الخارجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩م، ص٦٠.

حرة بينهما [1]. وبمقتضى الاتفاق، فإن جميع المنتوجات الصناعية، ومعظم الصادرات الزراعية الاسرائيلية، سيسمح لها الدخول إلى السوق بدون رسوم جمركية، ابتداءا من أول يوليو عام ١٩٧٧م. وبالمقابل فإن اسرائيل ستلتزم بالسماح بإدخال منتوجات أوروبية الى اسواقها على أساس تخفيض الرسوم على الواردات من السوق بنسبة ١٠% سنويا حتى تصل (صفرا) عام ١٩٨٧. وقد طالبت اسرائيل أيضا بتوسيع نطاق السلع الزراعية التي تصدرها إلى السوق وإزالة القيود غير الجمركية، وتوسيع نطاق الاتفاق المالي، وتنفيذ الاتفاق بشأن التعاون الصناعي[2]. إلى جانب تشجيع الاستثمارات الخاصة والتعاون في المجال العلمي والتكنولوجي، كما أعفيت الصادرات الصناعية الإسرائيلية من الرسوم اعتبارا من تاريخ الاتفاقية عام ١٩٧٥م [3].

أما عن أسباب إلحاح إسرائيل للاشتراك في هذه السوق، وهي تقع خارج نطاق القارة الأوروبية وخارج نطاق المستعمرات الافريقية التابعة لدول السوق فيمكن إجمالها بما يلي:

١. حالة العجز الدائم في ميزان اسرائيل التجاري يجعلها ترى أن الحل الوحيد لحل مشاكلها الاقتصادية هو الزيادة في كمية صادراتها.

٢. حاجة إسرائيل الدائمة للأموال فهي ستنتفع من المعونات التي سيؤديها بنك الإنماء الأوروبي على سبيل المثال أو أي صندوق أوروبي تابع للسوق الأوروبية المشتركة.

٣. ترى إسرائيل أن اشتراكها في السوق الأوروبية سيعمل على حرية الحركة للأموال والأشخاص، وهذا سيسهل على رؤوس الأموال أن تصدر لإسرائيل بواسطة المنظمات الصهيونية ، للاستثمار في داخل اسرائيل.

٤. تأمل إسرائيل بأن اشتراكها في السوق سيحقق لها علاقة ما مع الأسواق العربية.

٥. تنظر اسرائيل الى الأسواق الأفريقية بأنها تربة خصبة لترويج بضائعها فيها وأهم هذه الدول (الكامرون، تشاد، وداهومي، جابون، والنيجر) وغيرها.

---

(١) إبراهيم متولي، مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٠٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠٤.

(٣) التجارة الخارجية، مجلة الأرض، ص٣٨.

٦. تريد اسرائيل الالتحاق بالسوق الأوروبية خوفا من انضمام مجموعة دول (ايفت) المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة.

٧. تريد اسرائيل الالتحاق بالسوق ضمانة لمصالحها التجارية في هذه السوق.

٨. إن اشتراك اسرائيل بالسوق ستخرجها من عزلتها السياسية والاقتصادية في المنطقة[١].

وفي عام ١٩٧٧ وقعت اسرائيل اتفاقيتين جديدتين مع السوق، وخلال الاسبوع الأول من شهر كانون الأول عام ١٩٧٧م، أقر في بروكسل بروتوكول التعاون الصناعي بين اسرائيل والسوق المشتركة وذكر فيه: "تبين لأعضاء السوق أن اتفاقا كهذا من شأنه أن يفتح أسواقا كبرى في اسرائيل، وفي مجالات محددة أمام شركات أوروبية". كما ذكرت جريدة هارتس الإسرائيلية: أن(موشيه مندلبويم) المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة الذي ترأس الوفد الإسرائيلي، صرح أن الأوروبيين درسوا جيدا مشاريع التنمية الإسرائيلية في مجال الصناعات الكيماوية ويتطلب توسيع هذا الفرع، لكي يشمل فروعا إنتاجية متطورة، و تجهيزه بمعدات خاصة، معدنية وبكميات كبيرة، ويمكن إنتاج جزء من هذه التجهيزات في إسرائيل. ولكن ما زالت هناك حاجة الى إجراء صفقات شرائية بملايين الدولارات من الدول الأجنبية، والمقصود هو تجهيزات خاصة بالصناعة الكيماوية المتطورة، ويهتم الأوروبيون بالحصول على عروض لمصانعهم في هذا المجال. وعلى هذا الأساس وافق زعماء السوق المشتركة. على توسيع إطار الاتفاق مع السوق. كما تم الاتفاق بين إسرائيل ودول السوق على تبادل وفود تضم خبراء صناعيين في فروع الكيماويات والمعادن[٢]. هذا وعندما انضمت كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال عام ١٩٧٨م الى السوق، كان لهذا الانضمام انعكاس صعب على إسرائيل ، لأن إسرائيل خافت على صادراتها خاصة الزراعية منها (الحمضيات والخضراوات).فقد ذكرت جريدة دافار الإسرائيلية عام ١٩٧٨م بقولها :"إن انضمام اليونان والبرتغال وإسبانيا لا يعرض للخطر مناطق زراعية معينة في فرنسا وإيطاليا فحسب ،بل التصدير الزراعي الإسرائيلي الى دول السوق أيضا.فالزراعة في

---

(١) انجيلينا الحلو، السوق الأوروبية المشتركة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ٧٤-٧٨.

(٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثامنة، حزيران (يونيو) ١٩٧٨م، ص٤٠٦-٤٠٧.

هذه الدول الثلاثة ستستفيد من تسهيلات كثيرة لدى تصديرها ،وبفضل المسافة الجغرافية القصيرة ستكون المنتوجات الزراعية لهذه الدول الثلاثة رخيصة، مقارنة بأسعار المنتوجات الزراعية الإسرائيلية، وستشتد المنافسة في مجالي الحمضيات والخضراوات على حد سواء"[١].

هذا وأجريت مفاوضات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية خاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة وذلك في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٣م. وكانت هذه المفاوضات بين رئيس الحكومة الإسرائيلي اسحق شامير ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان، وتم توقيعها في ٢٢ نيسان ١٩٨٣م من قبل كل من وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي ارئيل شارون، ووزير التجارة الخارجية الأمريكي (وليم بروك) [٢].

ولاشك أن إقامة هذه المنطقة سوف تعمل على إعطاء زخم كبير للتصدير الإسرائيلي الى الولايات المتحدة مما سينقذ صادرات إسرائيل الصناعية. فإنشاء منطقة تجارة حرة، سيمكن القطاعات التي تصطدم بنظام استيراد ذي قيود شديدة لدى تصدير منتوجاتها إلى الولايات المتحدة من التمتع بنظام استيراد تحرري، وستكون هذه المنتوجات معفاة من الجمارك من سائر القيود غير الجمركية، والميزة بالنسبة لهذه المجموعة مزدوجة فمن جهة، ستتحسن قدرة إسرائيل على المنافسة أمام المنتوجات الأمريكية، ومن جهة أخرى سيظهر منافسون آخرون من دول أخرى، والذين سيدفعون جمارك عالية أمام القيود الشديدة لدى إدخال منتوجاتهم إلى الولايات المتحدة [٣].كما سيوفر اتفاق منطقة التجارة الحرة أيضا مناخا من المشاركة بين الصناعات والصناعيين في الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ أن السلعة التي

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٠٩.

(٢) يتسحاق، اتفاقية منطقة التجارة الحرة- تشجيع للتجارة بين إسرائيل والولايات المتحدة، مجلة الأرض، السنة الثالثة عشر، العدد (٣)، ٢-١٠-١٩٨٥م، ص٤١. تأسست منطقة التجارة الحرة عام ١٩٦٠م، حيث وقعت في استوكهولم، بين كل من النمسا وبريطانيا والسويد والنرويج، والدنمرك وسوسيرا، وفلندا، هدفها ازالة الحواجز الجمركية على التجارة فيما بينهم، ماعدا المنتجات الزراعية، أنظر:

Jemsen. Finnb, Walter, Ingo,The Common Market, Economic, Integration in Europe, New York, J.B. Lippincott co. 1965, pp. 187-188

(٣) أحمد أبو علاء، منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، بيروت، ١٩٨٥م، ص٥٩.

تمر في مراحل التجهيز المختلفة تستطيع التنقل ذهابا وإيابا بين الدولتين، وهي معفاة من الجمارك والقيود الأخرى، هذا وسيفتح المجال أمام تعزيز علاقات التعاون الصناعي بين الدولتين عبر استغلال المزايا التي تتمتع بها كل واحدة منها(١) .

أما على صعيد الصادرات فمعظم صادرات إسرائيل تذهب إلى دول السوق الأوروبية المشتركة ولمنطقة التجارة الحرة والولايات المتحدة الأمريكية، فقد وصلت نسبة الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٨٧م إلى ٦٣,١% ،هي منخفضة عن السنوات السابقة ويعود سبب الانخفاض هذا، إلى انخفاض الأهمية النسبية لصادراتها إلى دول منطقة التجارة الحرة التي وصلت عام ١٩٨٧م إلى ٣,٦%(٢). ويذكر حسين أبو النمل أنه من خلال استعراضنا للأهمية النسبية لكل مجموعة على حدة، فإننا نجد أن الأهمية النسبية للصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة احتلت عام ١٩٨٧ المرتبة الأولى فوصلت إلى ٣٠,٣%، وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة في صادرات إسرائيل أواخر الستينات(٣). ومن أهم الصادرات الإسرائيلية تلك الصادرات التي تعتمد على البحث والتطوير في المجالات المدنية، كما ازدادت نسبة المشتغلين في فروع الصناعات الإلكترونية، والآلات والكيماويات، كما ازدادت الاستثمارات في الصناعة التي تركزت في فروع الإلكترونيات والمعادن(٤). ويذكر زئيف سترومينسكي في صحيفة دافار: "إن سبب ضعف العملات الأوروبية يؤدي الى أن الصادرات الإسرائيلية تميل نحو الأسواق الدولارية، على الرغم من أن بنية الصناعة واستعدادها للصادرات، تعتمد بشكل خاص على الاتفاق الموقع بين إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، فلهذا ينبغي التنويع في الصادرات الإسرائيلية"(٥).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك تجاري منفرد لاسرائيل حيث تم تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة بينهما في ١- أيلول/ سبتمبر/١٩٨٥م الذي أزال ما تبقى من

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٩.

(٢) عبدالفتاح ابو شكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية، ص١٩٤.

(٣ حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، ص٢٩٣،٢٩٤.

(٤) سترومينسكي، زئيف، التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ستنفذ خطة التصدير الإسرائيلية، مجلة الأرض، السنة الحادية عشر، العدد (١٠) ٧-٢-١٩٨٤م، ص٤٩،٥٠

(٥) المرجع نفسه، ص٤٩.

الرسوم على جميع البضائع الإسرائيلية التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة هذه الاتفاقية توفر الولايات المتحدة ما نسبته ٣٠% من واردات إسرائيل وتستورد نحو ٢٥% من صادراتها[١].

وأخيرا فعندما جاءت حكومة الليكود إلى السلطة، كانت المشكلة المباشرة التي واجهتها هي الأزمة الاقتصادية، من ارتفاع التضخم والعجز في الميزان التجاري وارتفاع الأسعار. فأخذ الليكود يعمل على إيجاد حل وعلاج لهذه الأزمة، حيث أحدث تغييرات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد الإسرائيلي. فالحكومة آنذاك كما تم توضيحه لم تلجأ الى الإجراءات الإدارية أو السياسات الاقتصادية الجزئية، وإنما تصرفت من خلال مفهوم شامل عن بنية المجتمع الذي يقوم على سيطرة رأس المال الحر، التي تلبي السياسة الاقتصادية كافة احتياجاته في العمل، دون أية قيود سواء في الداخل أو الخارج وتزيح من وجهة كافة العقبات التي يمكن أن تأتي، نتيجة للتدخل بأي قدر من جانب الدولة فأخذت تعمل على إطلاق الحريات الكاملة لرأس المال ، للعمل دون اية قيود في مجال النقد أو الأسعار[٢].

ففي مجال العملة والنقد قررت الحكومة الليكودية الرقابة على العملة الصعبة وإطلاق حرية تداولها، والاحتفاظ بها بشرط ألا تزيد في مجموعها عن ثلاثة آلاف دولار، مع الحق في الاحتفاظ بمبلغ مماثل بالعملة الصعبة في حساب بالخارج. كما تقرر أيضا تعويم الليرة الإسرائيلية بدلا من إجراءات الخفض الزاحف[٣]. وهذه أحد الأمور التي نصح بها وزير

---

(١) جورج العبد، إسرائيل في الفلك الأمريكي: البعد الاقتصادي- السياسي لتحالف إسرائيل مع الغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩٥) السنة التاسعة كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص١٨.
يذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أبرمت اتفاقا مع إسرائيل عام ١٩٧٥م. لتزويدها بالنفط في حالات الطوارئ.

(٢) إبراهيم متولي، مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٣٧.

(٣) تقرير أضواء على اتجاهات الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض السنة الحادية عشر، العدد (١١)، ٢١-٢-١٩٨٤م، ص٨.

المالية (ارليخ) من الخبير الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)* الذي استدعته حكومة الليكود بهدف استشارته[١].

أما في مجال الضرائب والأسعار فقد تقرر رفع أسعار السلع المستوردة وإلغاء الرسوم على الصادرات، وفي نفس الوقت تقرر إلغاء رسوم الاستيراد، وخفض نسبة الجمارك، وكذلك إلغاء ضريبة السفر، وفرض ضريبة قيمة إضافية على تذاكر السفر[٢].

كما تم تخفيض بعض الضرائب الأخرى كضريبة الأمن، وهذا ما أكده وزير المالية ارليخ بقوله: "إن من يعتقد أنني أنوي إلغاء ضريبة السفر من أجل تسهيل سفر الإسرائيليين إلى الخارج هو مخطئ، أن ما ننوي صنعه هو تسهيل الإجراءات وإذا ألغيت ضريبة السفر، فسيتم إدخالها في ضريبة القيمة الإضافية، وسيتم تبسيط الأجهزة وتبسيط الإجراءات"[٣].

وهكذا فإن جميع السياسات الإصلاحية الاقتصادية التي قامت بها حكومة الليكود، لم تحدث أي تغيير فعلي في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد بقي يعاني من أزمة اقتصادية. وكان المفروض في الصفقات الشاملة الثلاثة، ومن حملة الطوارئ، أن تقلص من المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي، وأهمها الجمود في النمو، والعجز في الميزان التجاري، والتضخم، وتقليص الإنفاق الحكومي، وغيرها من المشكلات الاقتصادية. ولكن ذلك لم يحدث، لأن الاقتصاد الإسرائيلي منذ قيام دولة إسرائيل، اقتصاد طفيلي، يقوم على المساعدات والهبات من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية والمنظمات الصهيونية في العالم، فهو اقتصاد غريب في بيئة ترفضه.

---

* ميلتون فريدمان، يهودى من أصل هنغاري ولد في ولاية نيوجرسي الأمريكية بدأ طريقه كخبير اقتصادي لدى حكومة الولايات المتحدة لمدة قصيرة، ومنذ الثلاثينات وهو يعمل أستاذا في علم الاقتصاد في جامعة شيكاغو، نشرة مؤسسة الدراسات، ص٥٧٤.

(١) حنه شاهين، المخططات الاقتصادية، مجلة شؤون فلسطينية، ص٢١٣، كذلك نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة السابعة، ١-٧-١٩٧٧/١-٨-١٩٧٧م ص٥٧٤

(٢) إبراهيم متولي، مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي، ص١٣٨.

(٣) حنه شاهين، المخططات الاقتصادية، مجلة شؤون فلسطينية، ص٢١٢.

الفصل الرابع

الليكود والسلام

- مفهوم السلام في برامج الليكود من عام ١٩٧٧ الى ١٩٩٢م
- الليكود وكامب ديفيد
- مواقف الكتل السياسية والأحزاب من كامب ديفيد

١. تكتل الليكود

أ. حزب حيروت

ب. حزب الأحرار

جـ. حزب لاعام

د. الحركة الديمقراطية

هـ. حركة التغيير والمبادرة- شاي

و. حركة ياعد

ز. كتلة ايحود

ح. الحزب الديني القومي المفدال

٢. بعض الأحزاب خارج التكتل

أ. حزب المعراخ (العمل)

ب. حزب مبام

جـ. حركة السلام والمساواة (شلي)

د. الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)

هـ. بوعالي اغودات يسرائيل

الفصل الرابع

الليكود والسلام

اسرائيل والسلام كلمتان لا تلتقيان، ولكنهما تتفاعلان بحيث يؤثر أحدهما في الأخر سلبا وايجابا، ولكنهما لا يتطابقان، لأن اسرائيل هي قاعدة استعمارية عدوانية منذ وجودها على الأراضي العربية. فمن أين سيأتي السلام من هذه الدولة المغتصبة القائمة على التوسع الاستيطاني؟؟ هذا إذا علمنا أن تكتل الليكود ومنذ وصوله الى الحكم، كانت برامجه الانتخابية في الكنيست في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٢ يتحدث بها عن السلام، ولكن من وجهة نظر ليكودية. فهذا اللغو الصهيوني القائم على السلام، ليس له في الواقع ما يبرره، خاصة وأن هذا اللغو الصهيوني قد فقد مصداقيته، فمنذ المفاوضات التي بدأت منذ حرب تشرين ١٩٧٣م حتى الآن، نجد أن هدف الإسرائيليين ليس السلام و إنما التسوية، ولكن على طريقة الإسرائيليين أنفسهم.

وسأتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم السلام لتكتل الليكود، من خلال برامجه الانتخابية منذ عام ١٩٧٧ – ١٩٩٢ بالإضافة إلى مشروع بيغن للسلام، المتعلق بالحكم الذاتي تحت إطار معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، التي عقدت في كامب ديفيد، ثم سأتناول مواقف الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل، من مشروع الحكم الذاتي.

مفهوم السلام في برامج الليكود من عام ١٩٧٧-١٩٩٢م.

من المعروف أن تشكيل الليكود يعود إلى حرب تشرين ١٩٧٣م، فقد ظهر نتيجة الهزة العنيفة التي تعرضت لها اسرائيل، على يد حكومة حزب العمل (المباي) فتشكل حزب جديد بزعامة مناحيم بيغن باسم الليكود (الحشد أو التكتل) وكان آنذاك يتألف من الحزبين الرئيسيين حيروت والأحرار. ثم انضم إليهما أحزاب وكتل صغيرة منشقة مثل المركز الحر، وحركة أرض اسرائيل الكاملة، وحركة لاعام. فقد تكتل هؤلاء تحت اسم الليكود ودخلوا في

انتخابات ١٩٧٣ حاصلين على ٣٩ مقعدا في الكنيست. وعلى الرغم من النجاح الذي حصل عليه تكتل الليكود في الكنيست، إلا أنه استمر في المعارضة ضد العمل (المباي) وصار يتشدد في قضية الأمن الإسرائيلي، وأحقية إسرائيل بأرض فلسطين كاملة، على اعتبار أنها أرض إسرائيل الكبرى. ومناداته بعدم الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م في الضفة الغربية والقطاع، لأنها جزء من أرض إسرائيل الكبرى.

وقد جاء في برنامج الليكود الانتخابي عام ١٩٧٧م ما يلي:

١. سيادة إسرائيلية كاملة بين البحر ونهر الأردن (ارض إسرائيل) للشعب اليهودي وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢. القدس الموحدة عاصمة أبدية لشعب إسرائيل كلها وتحت السيادة الإسرائيلية.

٣. مبادرة سلام إيجابية لحكومة الليكود، ومفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع جيراننا.

٤. التوقيع على معاهدات سلام تضع حدا للحرب.

٥. الاستيطان في كافة أنحاء ارض إسرائيل من خلال الحرص على عدم سلب أي شخص أرضه.

٦. إن عرب (أرض اسرائيل) الذين يطلبون الحصول على جنسية الدولة ويتعهدون بالولاء لها، يكون لهم تلك المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين والقاطنين دون تمييز في الأصل والقومية والدين والجيش والطائفة [١].

والملاحظ أن هذا البرنامج يعبر عن أفكار بيغن، الذي يرفض تقسيم فلسطين (الضفة والقطاع) وقد عبر عن ذلك قائلا: "أرض اسرائيل لا تمتد فقط بين نهر الأردن والبحر المتوسط بل أنها كذلك شرق الأردن، والتي تعتبر مساحتها أكثر من ثلثي أرض اسرائيل حاليا، وعرب اسرائيل قدماء أو لاجئون، يشكلون فيها غالبية حاسمة، وفي هذه الأرض (شرق الأردن) يجب إعطاؤهم حق التمثيل المستقل و إسكان كافة عرب اسرائيل والموزعين الآن في أنحاء الوطن العربي في شرق الأردن، وعليه فإن الضفة الغربية لن تسلم إلى حكم

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢ أيار (مايو) ١٩٧٧، ملحق رقم (٤) ص٢٥٨.

أجنبي، وأن هذه الأرض الممتدة من البحر المتوسط ونـهر الأردن هـي حـق للشعـب اليـهودي وتخضع للسيادة الإسرائيلية وقد أوضح البرنامج معارضة الليكـود فـي التفـاوض مـع منظمـة التحرير الفلسطينية، حتى لو اعترفت بحق اسرائيل في الوجود وهكذا فإن موقف الليكود من منظمة التحرير الفلسطينية ينسجم مع برنامج حزب العمل (المباي) الذي أعلن عـن اسـتعداده لانسحابات اقليمية من بعض المناطق المحتلة بما فيها الضفة الغربيـة، شـرط عـدم الاعـتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو القبول بإقامة دولة فلسطينية مستقلة [١].

وقـد عـبرت برامـج حـزب الليكـود الانتخابيـة عـن حقيقـة سياسـته المتعلقـة بـالأرض الفلسطينية المحتلة، ومنظمة التحرير الفلسطينية وموضـوع السـلام الـذي ينـادون بـه، ويصبـح الموضوع أكثر وضوحا من خلال برنامجه الذي طرحــه فـي انتخابـات ١٩٨١ نذكـر منـه مـا يلي:

١. الإدراك بوحدة المصير والنضال المشترك من أجل وجود الشعـب اليـهودي فـي ارض اسرائيل وفي شتات المهجر.

٢. إن حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل هو حق أبدى وخالد غير قابل للطعن وهـو مترابط مع حقه في الأمن والسلام.

٣. الحرص والمحافظة على اتفاقية كامب ديفيد، والسعي لاستئناف المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٤. إن الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، لا يعني السـيادة ولا حـق تقريـر المصير، فترتيبات الحكم الذاتي التي تحددت في كـامب ديفيـد هـي الضمـان لعـدم قيـام دولة فلسطينية في أرض اسرائيل الغربية، أو في أي طرف منها.

٥. مواصلة السعي نحو السلام سيبقى على رأس اهتماماتنا فمعـاهدة السـلام بيـن اسـرائيل ومصر هي تحول تاريخي لمكانة اسرائيل في الشرق الأوسط.

٦. إن الاستيطان في أرض اسرائيل هـو حـق وجـزء لا يتجـزأ مـن أ مـن الأمـة وسـنعمل لتعزيزه وتوسيعه وتطويره.

---

(١) محمد مصطفى بكري، بيغن وقضايا العنف والسلام، ص٧١.

٧. لن تنسحب اسرائيل من هضبة الجولان، ولن تزيل أية مستوطنة أقيمت هناك.

٨. إن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وهي مدينة لا يمكن تقسيمها، وستبقي كلها تحت السيادة الإسرائيلية، وسيتم ضمان العبور الحر لأبناء كافة الأديان الى أماكنهم المقدسة[١].

وظل برنامج الليكود في انتخابات ١٩٨٤ يطالب بالسيطرة على فلسطين كلها، كما كانت خلال الانتداب، والتمسك بالتوسع والتطوير في الاستيطان على (أرض اسرائيل)، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. كما جاء في البرنامج أن ترتيبات الإدارة الذاتية التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد، هي الضمانة لعدم حدوث أي تقسيم إقليمي لأرض ا إسرائيل الغربية، ولعدم قيام دولة فلسطينية في جميع الأحوال، وجاء في البرنامج أن الليكود سيواصل السعي كي تتخلى سوريا عن أسلوب وسياسة الحرب، وأن اسرائيل ستدعو جميع الدول العربية لإجراء مفاوضات مباشرة لتوقيع معاهدة سلام.كما وجاء في برنامج الليكود هذا عن لبنان، أن إسرائيل ستحرص على إلا يعود يستخدم قاعدة عدوانية ضدها، وضد سكانها وأراضيها.وان إسرائيل ليس لها أية تطلعات إقليمية في لبنان، لكنها لن تخرج جيشها منه إلا بعد ضمان سلامة الجليل.وقد تمسك البرنامج بالقدس عاصمة موحدة غير قابلة للتقسيم وأبدية لدولة إسرائيل [٢].

ثم جاءت انتخابات الكنيست الثاني عشر عام ١٩٨٨م وطرح الليكود برنامجه وبعد إعلان نتائج الانتخابات قامت في اسرائيل حكومة وحدة وطنية بين حزبي العمل (المباي). وتكتل الليكود. وتكشف الخطوط العامة لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية هذه بوضوح القواسم المشتركة بين الحزبين العمل (المباي) والليكود، علما بأن برنامج الليكود نص على ما يلي:

إن حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل ثابت وأبدى، ولا يمكن إجراء أي نقاش أو جدل بشأنه، وأن هذا الحق يمتد إلى كافة أجزاء أرض إسرائيل. وستعمل حكومة الليكود من أجل تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، للحيلولة دون تسليمها إلى أي

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، السنة الحادية عشر، العدد (٨)، آب (أغسطس) ١٩٨١م، ص٤٩٦-٤٩٨.

(٢) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص٣٠٧،٣٠٨.

سلطة أجنبية وأن مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه خلال مباحثات كامب ديفيد لا يشتمل على أي صلاحيات تنفيذية أو سياسية، وهو لا يعتبر بمثابة اعتراف ذاتي لأن الشعب العربي حصل على اعترافه الذاتي من خلال ٢١ دولة عربية مستقلة، وسيتم إنجاز السلام بين اسرائيل والدول العربية عبر تجزئة الشعبين، شعب إسرائيل في أرض إسرائيل، والعرب في الدولة العربية. والعمل من أجل تطبيق مشروع الترانسفير أي تبادل سكاني بين اسرائيل والعرب، عبر تحويل السكان العرب من الضفة الغربية إلى الدولة العربية. هذا إلى جانب بناء مستوطنات جديدة، في الأراضي المحتلة، وتوسيع المستوطنات القائمة، واتخاذ إجراءات اشد قوة في الأرض المحتلة من أجل تهدئة الأوضاع. كما أكد الليكود في برنامجه استعداده للتفاوض مع ممثلين عن سكان الأرض المحتلة، وحدد عدة شروط صارمة يجب توافرها في هؤلاء الممثلين منها، ألا يكونوا على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يعترفوا بإسرائيل وأن ينبذوا الإرهاب(١).

أما الخطوط الأساسية لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٨م الذي عرض على الكنيست الثاني عشر، فقد شمل المهمات التالية بشأن قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي:

١. أ. إدراك وحدة المصير والنضال المشترك من أجل وجود الشعب اليهودي في الوطن وفي شتات المهجر.

ب. المثابرة على توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والروحية لتحقيق هدف دولة اسرائيل الرئيس، وجمع شتات الشعب اليهودي في وطنه.

جـ. تسريع الهجرة من كافة الدول، وتشجيع الهجرة من بلاد الرخاء، وسيبقى النضال مستمرا من أجل إنقاذ اليهود المضطهدين، وإحضارهم إلى شاطئ الأمان، وممارسة حقهم في الهجرة إلى اسرائيل.

٢. القدس المتكاملة، عاصمة اسرائيل الأبدية، وهي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل ولا تقبل التجزئة، مع الحفاظ دائما على حرية العبادة، وعلى تأمين الوصول الحر لجميع أبناء الديانات.

---

(١) غازي السعدي، الأحزاب الحكم في إسرائيل، ص٣١٢-٣١٣.

٣. ستعمل الحكومة على استمرار مسيرة السلام، وفق إطار السلام في الشرق الأوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، واستئناف المفاوضات لإنشاء الإدارة الذاتية الكاملة للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤. ستعارض اسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في المنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الأردن.

٥. لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٦. خلال فترة ولاية حكومة الوحدة، لن يحدث تغيير في السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا بموافقة تجمع المعراخ (العمل) وتكتل الليكود.

٧. ضمان وجود المستعمرات التي أقامتها حكومات إسرائيل وتطويرها، على أن تقرر حجم تطويرها، إضافة إلى إقامة ما بين ٥-٨ مستعمرات خلال عام [(١)].

إن برنامج حكومة الوحدة الوطنية يبين القواسم المشتركة بين الحزبين الحاكمين تجمع المعراخ (العمل) وتكتل الليكود، حول اسرائيل الكبرى، فهما يرفضان الوجود الفلسطيني وسيادته على أرضه، وهما مع حكم ذاتي، وفي نفس الوقت يدعوان الى عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم إقامة دولة فلسطين أما القدس فهي عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل. فسياسة الليكود مطابقة لسياسة العمل في القضايا الأساسية أما السلام فهي كلمة دون مضمون استخدماها لأخذ كل شيء دون إعطاء أي شي.

أما في انتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢ *. فقد وضع الليكود برنامجه الانتخابي الذي بين فيه قضايا ا لصراع العربي- الإسرائيلي على النحو التالي:

١. حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل.

---

(١) الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، السنة الخامسة عشر، العدد (١٢)، كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٨٨م، ص٩٣٣-٩٣٥.

* في انتخابات الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢م فاز حزب العمل (المباي) وحصل على ٤٤ مقعدا والليكود حصل على ٣٢ مقعدا بعدأن كان ٤٠ مقعدا في الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨م، وأصبح رابين رئيسا للوزراء، وعاد الليكود يترأس المعارضة

أ. إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل أزلي غير قابل للطعن فيه، وهو مندمج في الحق وفي الأمن والسلام.

ب. ستواصل الحكومة برئاسة الليكود العمل بإخلاص وتشبث وزخم، لتجسيد الصهيونية بالهجرة، وبالاستيطان وببناء الدولة، وبتعميق ارتباط الشعب في الشتات بدولة اليهود.

جـ. الصهيونية حركة تحرر الشعب اليهودي.

د. لدولة اسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وستطالب اسرائيل بهذا الحق وستعمل على تجسيده.

هـ. ان ترتيبات الإدارة الذاتية التي اتفق عليها في كامب ديفيد هي الضمانة لعدم حدوث أي تقسيم إقليمي في ارض إسرائيل الغربية، ولعدم قيام دولة فلسطينية فيها بأي حال من الأحوال، وإن الإدارة الذاتية التي اتفق عليها ليست دولة، وليست سيادة، وليست تقريرا للمصير.

٢ سلام حقيقي ومنع الحرب، وقد قدم البرنامج حول هذه النقطة المبادئ التالية:

أ. ستواصل الحكومة برئاسة الليكود، وضع التطلع الى السلام في صدارة اهتماماتها ولن تدخر أي جهد من أجل دفع السلام الى الأمام.

ب. إن معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، التي كانت ثمرة سياسة الحكومة برئاسة الليكود هي تحول تاريخي نحو مكانة اسرائيل في الشرق الأوسط.

جـ. ستحرص الحكومة برئاسة الليكود في المحافظة على اتفاق كامب ديفيد.

د. سيعمل الليكود على استئناف المفاوضات بشأن اتفاق لمنح السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة إدارة ذاتية كاملة.

هـ. ستواصل اسرائيل دعوة العرب الى التخلي عن أسلوب الحرب ضدها.

و. إن اسرائيل على استعداد للجلوس مع أية دولة عربية لمفاوضات مباشرة بشأن عقد معاهدة سلام وإن مؤتمرا دوليا على غرار ذلك الذي يطرحه المعراخ (المباي)، يحول دون أية مفاوضات مباشرة للسلام، وليس في إمكانه أن يؤدي إلى السلام، بل سيكون حتما فخا لإسرائيل وسيقودها إلى الانسحاب الى خطوط

عام ١٩٦٧. فأي مشروع يقترن بتسليم أجزاء من أرض إسرائيل الغربية لحكم أجنبي كما يقترح المعراخ (المباي)، يقوض حقنا في البلاد ويؤدي حتما إلى إقامة دولة فلسطينية، ويضر بأمن السكان المدنيين، وفي نهاية الأمر يهدد وجود دولة إسرائيل ويحبط كل أمل بالسلام.

٣. أما القدس فهي عاصمة إسرائيل وغير قابلة لأي تقسيم وسوف تضمن اسرائيل دائما لابناء جميع الطوائف حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم.

٤. لقد أتخذ الكنيست العاشر، بناءا على اقتراح الحكومة برئاسة الليكود، قانون تطبيق قانون الدولة وقضاءها وإداراتها على هضبة الجولان، وبذلك تقررت سيادة اسرائيل الكاملة على هذا الجزء من الأراضي السورية المحتلة.

٥. إن العمل الاستيطاني الذي تم القيام به خلال السنوات السبع ١٩٧٧-١٩٨٤، عمل ضخم، لقد أقيم في أنحاء البلاد ما مجموعه مائتان وثلاثون نقطة استيطانية. فقد أقيم في الضفة والقطاع تسعة وسبعون مستوطنة، و في غور الأردن أقيم سبع عشرة مستوطنة، وفي الخليل سبع وستون مستوطنة وفي هضبة الجولان اربع عشرة مستوطنة، وفي قطاع غزة تسع مستوطنات، وفي النقب ووادي عربه، إحدى وثلاثون مستوطنة، وفي الشمال ووسط البلاد- ثلاث عشرة مستوطنة. إن الاستيطان في أرض إسرائيل حق، وجزء لا يتجزأ من أمن الأمة وسوف يستأنف الليكود بزخم المشروع الاستيطاني في أنحاء أرض إسرائيل كافة [1].

ويهمنا هنا أن نركز في هذا البرنامج الليكودي على نقطتين هامتين، الاولى الخاصة بالفقرة (ب) تحت سلام حقيقي ومنع الحرب، والخاصة بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فالليكود يرى أن السلام من منظور التحول التاريخي في مكانة الشرق الأوسط، حيث جاءت تلك المعاهدة المصرية- الإسرائيلية ثمرة سياسة الحكومة الليكودية، فمفهوم السلام الإسرائيلي هنا يعني الأمن الإسرائيلي. فلهذا قامت اسرائيل بتوقيع هذه المعاهدة، لأن وجهة نظرها "ليس فقط الاعتراف بها في المنطقة، وإنما إعطاؤها الدور الكبير في المنطقة، بعد أن

---

(١) سمير صراص، خالد عايد، الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة دراسات فلسطينية العدد (١١)ن صيف ١٩٩٢م، ص١٣٩-١٤٧.

انسحبت مصر من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي حسب نصوص هذه المعاهدة [(١)]. فانسحاب مصر بعد كامب ديفيد، يعتبر تحولا جذريا في الصراع العربي- الإسرائيلي، الذي أدى إلى هذا التراجع في القضية الفلسطينية، ونضال الشعب الفلسطيني، ومن ثم أوصل الفلسطينيين إلى أوسلو، والأردن إلى وادي عربة. فإسرائيل كانت الرابح الوحيد من هذه الاتفاقية، وكان العرب هم الخاسرون، فقد تراجع المد القومي والدعم العالمي للقضية، مقابل سلام ضبابي منشود. وقد أكدت الأحداث أن اسرائيل لا تريد السلام فهي تريد قضم الأرض العربية، وتحقيق حلم اسرائيل الكبرى، دون إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه في أرضه ووطنه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

أما النقطة الثانية فهي تمسك الليكود في برنامجه برفض المؤتمر الدولي حسب رؤية تجمع المعراخ (المباي)، لخشيته من أن يكون فخا لاسرائيل يؤدي لانسحابها الى خطوط ١٩٦٧ [(٢)].

ومن خلال استعراضنا لبرامج الليكود الانتخابية، نجد أن تكتل الليكود يؤكد دائما على ما يلي:

١. السيادة الإسرائيلية على أرض اسرائيل المحررة.
٢. عدم الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة على اعتبار انها أرض اسرائيل المحررة.
٣. عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية التي وصفها بيغن بأنها تطمح في تصفية إسرائيل.
٤. عدم إقامة دولة فلسطينية في أراضي إسرائيل الغربية.
٥. تعزيز الاستيطان الاسرائيلي في الضفة والقطاع على اعتبار انها جزء لا يتجزأ من أرض اسرائيل الكبرى، كما أنها ضرورة أمنية وقومية معا.

---

(١) أنعام رعد، السلم الإسرائيلي، ملاحق كامب ديفيد الأمريكية الأوروبية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨١، ص٧٥،٧٦.

(2) Spivak, Lawrence, Meet The Press, The National Broadcasting Company,. U.S.A., 1975, p.3.

٦. القدس عاصمة موحدة لدولة اسرائيل وإنها تحت السيادة الإسرائيلية.

وهكذا فإن الليكود وصف فلسطين (بأراضي إسرائيل الغربية)، وهذا يعني أن الاردن هي (أراضي اسرائيل الشرقية). وهذه عقيدة توراتية تؤمن بها كل الأحزاب الإسرائيلية وكتلها، أما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فهي غير موجودة في برامج حزب الليكود، ولا تقره، بل تعمل على تحقيق الوطن البديل في الأردن، وهذا ما يصرح به قادة الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة. أما السلام والمعاهدات، فهو سلام اسرائيل وأمن اسرائيل، دون اعتبار لأمن الفلسطينيين وسلامهم وحقوقهم المشروعة في وطنهم وأرض أجدادهم منذ آلاف السنين.

الليكود وكامب ديفيد:

سبق وأن وقع العرب مع اسرائيل اتفاقيات مشتركة في أعقاب حرب ١٩٤٨م وقد رفض العرب آنذاك الجلوس مع الإسرائيليين، إلا أن الوسيط الدولي (الكونت برنادوت). الذي عينته الأمم المتحدة كان يدور بينهما في الفندق الذي تواجدوا فيه، وأخيرا تم إبرام الاتفاقية التي اعتبرت أول مشروع للسلام بين العرب وإسرائيل[1]. وفي أعقاب هزيمة العرب أمام اسرائيل عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالإسراع في إبرام معاهدة سلام إسرائيلية عربية تنهي حالة الحرب بين الأطراف وتضع الأسس التي تقوم عليها العلاقات السلمية بين الجميع، في منطقة الشرق الأوسط. وذكرت بأن القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن لحل المشكلة، لا يمكن أن يطبق نفسه بنفسه، بل يجب التفاوض لتنفيذه بين الأطراف المعنية. ومع ذلك لم يقبل العرب فكرة الجلوس على طاولة واحدة مع الإسرائيليين، وقرروا فيما بينهم أنه لا

---

(١) لقد تضمن مشروع الكونت برنادوت: أ. الانتقال من مرحلة وقف القتال إلى تحقيق هدنة دائمة وسلام بين العرب واليهود ب. توضع القدس تحت رقابة الأمم المتحدة. جـ. تتولى لجنة منبثقة عن الأمم المتحدة لرسم الحدود بين العرب واليهود. د. تشرف لجنة دولية على حل مشكلة اللاجئين بحيث يختار اللاجئون بين العودة إلى منازلهم، أو تعويضهم قيمة ما فقدوه. هـ. دعوة الأمم المتحدة إلى تأليف لجنة متابعة ومصالحة دولية للتوصل إلى تسوية سلمية للوضع في فلسطين. ويذكر بأن الصهاينة قاموا باغتيال الكونت برنادوت في القدس على يد عصابة الاشترين التي يترأسها اسحق شامير وذلك في ١٧- أيلول ١٩٤٨م. أنظر منير الهور طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢ دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص٢٧.

تفاوض ولا صلح مع إسرائيل ولا تعايش معها [١].وجاءت حرب ١٩٧٣م لتفتح الباب لحل المشاكل بطريق التفاوض، إذ قرر مجلس الأمن ضرورة قيام مفاوضات بين الأطراف المتنازعة تحت إشراف دولي مناسب لحل النزاع، واتفق على عقد مؤتمر جنيف لتحقيق هذا الغرض، واشترط على أن يترأس هذا المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي [٢]. كما أبرمت اتفاقيتان بين مصر وإسرائيل في هذه الفترة سميت باتفاقيتي (فض الاشتباك)، واتفاق ثالث مع سوريا وإسرائيل في عام ١٩٧٤ وكانت هاتان الاتفاقيتان من نتائج مؤتمر جنيف، تلك التي ركزت على الفصل العسكري، بين القوات المصرية والإسرائيلية في منطقة قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مناطق متقدمة في سيناء [٣]. ويمكننا القول بأن سلسلة الاتفاقيات التي عقدت آنذاك كانت التمهيد الحقيقي لسلسلة اتفاقيات كامب ديفيد، والزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور

---

(١) تضمن قرارا ٢٤٢ مشروعا لتسوية الصراع قائم على المبادئ التالية:

١. انسحاب القوات الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة في النزاع الأخير.
٢. إنهاء كل ادعاءات أو حالات الحرب.
٣. حق كل دولة في المنطقة أن تعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
٤. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة.
٥. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. أنظر ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد القومي في مصر الهيئة العامة للاستعلامات الجزء الثاني، ص١٥٨٩. منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية، ص٨١-٨٣.

Restolution 242, (1967) of 22 November 1967, pp (13-14), Special Unit on Palestinian Rights, U,N,- office of the Under- secreatary -Genereal for Politication and Assembly Affairs, Bulletion No, 8. August, 1979.

(٢) عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣م بجولة لم تدم أكثر من ثلاث جلسات كان آخرها في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ ومن المفترض أن هذا المؤتمر ينعقد تطبيقا لما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي نص: "إن مجلس الأمن يقرر أن تبدأ المفاوضات فورا وفي وقت واحد من وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، أنظر تقرير أمريكيا وإسرائيل ومؤتمر جنيف، مجلة الأرض، ع ١٣) ١٩٧٧/٣/٢١م. وعن مؤتمر جنيف وانعقاده ودور كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، أنظر منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية، ص١٤٥-١٥٣.

قرار رقم ٣٣٨انظر .Ibid, p 14

(٣) جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٦٣،١٦٤.

السادات إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ والتي أدت إلى اتفاق سلام نهائي بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد كما أسلفنا.

وعلينا أن لا ننسى بأن اسرائيل طرحت مشاريع للتسوية السلمية، لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة بعد حرب ١٩٦٧م، ولكن هذه المشاريع كانت عبارة عن مشاريع وأهداف تكتيكية أكثر منها مشاريع جادة لإقامة سلام عادل وشامل. حيث أنها لم تقدم تنازلات فعلية في القضايا الأساسية الجوهرية، فالهدف الواضح منها هو أن تصبح اسرائيل مالكة لمشروع جاهز للتسوية لغرض طرحه في المؤتمرات الدولية فقط دون أن تنفذه (١). فمشروع آلون عام ١٩٦٧، إضافة الى وثيقة المبادئ الأربعة عشرة التي أصدرها تجمع المعراخ (المباي) عام ١٩٧٣ ثم طرحه كأساس للمفاوضات، وقد اعتبرت هذه الوثيقة إحدى مشاريع التسوية بعد حرب ١٩٧٣م، والتي تركزت على القضايا الخارجية والأمنية (٢). وقد استمرت وثيقة المبادئ الأربعة عشرة هذه. أساسا في مفاوضات التسوية التي أعقبت حرب ١٩٧٣م واعتمدتها حكومة رابين حتى عام ١٩٧٧م، عندما سقط حزب العمل، في الانتخابات، وتسلم السلطة تجمع الليكود. والواقع أن هذين المشروعين يستندان إلى مرجعية فكرية واحدة تنبع من فكرة بناء الدولة اليهودية، في ارض اسرائيل الكاملة، ضمن إطار الحق التاريخي لشعب إسرائيل في ارض اسرائيل. وقد حمل لواء هذا المفهوم حزب حيروت اليميني، ومعظم الأحزاب والكتل الأخرى المتشددة، وكان بيغن قد دافع عن هذا الاتجاه عندما وضع مشروعه الأول للسلام عام ١٩٧٠ ضمن برنامج حزب حيروت في المؤتمر القطري العاشر في٨/١١/١٩٧٠ الذي أكد فيه على معاهدة السلام، ومفاوضات مباشرة، ومنع وجود(مخربين) على حد قوله في البلاد العربية، والاعتراف بالحق التاريخي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل. وتحقيق تكامل لدولة إسرائيل وضمان السيطرة على قواعد المعتدين،

---

(١) سيرين الهاشمي، مشاريع التسوية الإسرائيلية في ضوء اتفاقيات كامب ديفيد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٢) كانون الثاني (آذار) ١٩٧٩ ص٨٠.

(٢) مشروع يغآل ألون قدمه بعد حرب ١٩٦٧م، إذ كان يعتقد بأن الظرف الدولي والعربي، مناسبان لخلق حقائق ثابتة تقرر شكل السلام الذي تريده إسرائيل، سواء من الناحية الإقليمية أو عن وضع العرب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا المشروع لم يناقش ضمن أي إطار حزبي أو حكومي، أنظر: مشاريع التسوية الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٧٨، ص٦٠،٦٢ وعن المبادئ الأربعة عشرة أنظر: نفس المرجع السابق ص١٢٣-١٢٦.

والاعتراف بكون السكان العرب في إسرائيل الغربية اقليه قومية ذات حقوق مدنية [١]. ومما ذكره في هذا المؤتمر (اليوم يوجد معسكران بارزان، حكومة تلتزم بتقسيم أرض إسرائيل، ومعارضة تلتزم بتكامل البلد، وكان علينا أن نختار الحقيقة التاريخية من أجل البقاء في الحكومة، أو التخلي عن الحكومة من أجل الحقيقة التاريخية، وقد اخترنا الحقيقة التاريخية، لا سلام دون الحقيقة [٢]).

وفي المؤتمر الثاني عشر لحزب حيروت الذي عقد في كانون الثاني ١٩٧٥م. قدم بيغن مشروعا آخر أكثر تفصيلا وأهم ما جاء فيه:

١. يتفق على عقد هدنة تامة بين العرب واليهود لفترة أولى قوامها ثلاث سنوات، وتطبق على الجيوش النظامية بأسلحتها البرية والجوية والبحرية وعلى كل تنظيم آخر يحمل السلاح.

٢. تبذل خلال السنوات الثلاثة المذكورة جهود لاحلال السلام بين الشعبين، وذلك بتوقيع معاهدة سلام بين الدولة اليهودية وجاراتها العربيات تعين فيها إسرائيل حدودها.

٣. تبذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم ولمسألة اللاجئين اليهود، الذين تركوا الدول العربية وهاجروا إلى إسرائيل.

٤. بالنسبة لمصير العرب داخل الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، فقد فسح بيغن لهم المجال للاختيار الحر، بالنسبة إلى مسألة المواطنة حيث ستعطى لهم الجنسية الإسرائيلية إذا أرادوها، أو جنسيتهم السابقة (الأردنية)، وإذا أصبحوا مواطنين، فستكون لهم كافة الحقوق بما فيها التصويت للكنيست. أما إذا فضلوا أن يكونوا مقيمين لا مواطنين، فستكون لهم كل الحقوق كأفراد وكقومية باستثناء التصويت للكنيست [٣].

وفي نهاية عام ١٩٧٧م قدم بيغن مشروعه المفصل للسلام، وهو نفسه الذي حمله معه إلى قمة الإسماعيلية، بعد أن عرضه على الكنيست ووافقت عليه، كما حصل على موافقة

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص٣٣٥.

(٢) الكتاب السنوي، للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص٣٣٥ مشاريع التسوية الإسرائيلية ص١٠.

(٣) مشاريع التسوية الإسرائيلية، ص١١.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥م ص٣٢٠.

الولايات المتحدة الأمريكية بكونه إيجابيا يصلح لان يكون أساسا للمفاوضات مع مصر. وينبغي أن نذكر بأن مشروع بيغن هذا يعود إلى الأيديولوجية السياسية الدينية التي يعتنقها تكتل الليكود برآسة بيغن، كما يقوم على أيديولوجية حزب حيروت القائمة على بناء الدولة اليهودية الخالصة وعلى أرض إسرائيل الكاملة. وقد ركز بيغن في مشروعه هذا على النقاط التالية:

١. إلغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٢. يقام في يهودا والسامرة والقطاع، حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم.

٣. ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلسا إداريا يتألف من إحدى عشر عضوا يعمل بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة.

٤. يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة إلى السلطات الإسرائيلية.

٥. يمنح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة بغض النظر عن جنسياتهم، وسواء كانوا متجنسين أم لا، حق الاختيار للحصول على الجنسية الإسرائيلية للذين يطلبونها وفقا لقانون التجنس الإسرائيلي.

٦. يحق لسكان إسرائيل تملك الأراضي والاستيطان في يهودا والسامرة والقطاع ،وأدراكا منها لوجود مطالب أخرى، فإنها تقترح من أجل الاتفاق والسلام، إبقاء مسألة السيادة، في تلك المناطق مفتوحة علما بأننا نتمسك بحقنا في السيادة عليها(١).

وبعد أن انتهي بيغن من طرح البنود الأساسية في مشروعه تابع خطابه ليقدم التعليلات والتفسيرات لبنود المشروع فقال: علي أن أوضح البند (١١) و (٢٤) من هذا المشروع، ففي البند (١١) من مشروعنا حددنا بالقول:" يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة والقطاع إلى السلطات الإسرائيلية. وبدون هذا البند ليست هناك أهمية لمشروع الحكم الذاتي الإداري، واستمر قائلا: "لذا فإنه من المعروف أن من يريد اتفاقا معنا

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، السنة الثامنة العدد (١)، كانون الثاني، (يناير) ١٩٧٨، ص٢٢-٢٤.

عليه أن يكلف نفسه القبول بإعلاننا، فجيش الدفاع الإسرائيلي سيبقى مرابطا في يهودا والسامرة والقطاع، وستكون هناك ترتيبات أمنية أخرى، بحيث تمنح جميع سكان إسرائيل اليهود والعرب الأمن، أي أمنا للجميع. أما البند (٢٤) فقد جزمنا بالقول: "تتمسك إسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة والقطاع، ولعلها بوجود مطالب أخرى، فهي تقترح من اجل الاتفاق والسلام إبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة[١].

وفي ٢٨-٨-١٩٧٨ عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة خاصة للبحث في الدعوة الأمريكية إلى مؤتمر كامب ديفيد، وقررت الحكومة أن يقدم الوفد الإسرائيلي إلى المؤتمر في كامب ديفيد مشروع الإدارة الذاتية وهو مشروع (الحكم الذاتي) الذي قدمه بيغن عام ١٩٧٧م، كأساس للتوصل، إلى تسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا المشروع كان قد عرض على الرئيس المصري أنور السادات في مؤتمر الإسماعيلية،[٢] وقد كان رئيس الوزراء مناحيم بيغن قد صرح قائلا :" أن الوفد سيسافر إلى كامب ديفد، ومعه مشروع السلام الذي عرضه على السادات في مشروع السلام الذي عرضه على السادات في قمة الإسماعيلية"[٣]. وكان لقاء كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/٦، بين الرؤساء الثلاثة كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي، والرئيس المصري أنور السادات، وتم في هذا المؤتمر التوقيع على وثيقتين الأولى باسم (إطار السلام في الشرق الأوسط) والثانية (إطار لإبرام معاهدة سلام في الشرق الأوسط) وتم توقيع الوثيقتين من قبل الأطراف الثلاثة.[٤]

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٥.

(٢) في ٢٥ كانون الأول ١٩٧٧م عقدت قمة الإسماعيلية بين الرئيس المصري أنور السادات ومناحيم بيغن حيث تم الاتفاق بين الدولتين على تشكيل لجنتين إحداهما سياسية والأخرى عسكرية، كما ناقشت بعض الأمور التي تتعلق بالاتفاقية المصرية- الإسرائيلية، انظر: زخارف أ، فومين، أ كامب ديفيد سياسية،مصيرها الفشل، ترجمة ماجد علاء الدين، انظر: كذلك نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (١) كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ص١٩-٢٢.

(٣) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد(١٠) تشرين أول، ١٩٧٨، ص٥٧٤.

(٤) ويذكر أنه في منتصف المحادثات هدد الرئيس المصري أنور السادات بالانسحاب من المؤتمر بسبب إصرار بيغن على إبقاء قواعد عسكرية جوية إسرائيلية في سيناء وبقاء المستوطنات الإسرائيلية فيها ولكنه ومع ذلك وقع الاتفاقية. زخارف، أ، كامب ديفيد، ص١٠٩-١١٠، نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية عدد (٢)، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص٦٧.

أما الوثيقة الأولى فقد استندت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لتسوية النزاع سلميا بين إسرائيل وجيرانها بالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، والتي أكدت فيها على ما يلي:

١- تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة والقطاع لفترة لا تتجاوز خمس سنوات.

٢- أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمسة، عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، دون تأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية.[(١)]

أما الوثيقة الثانية التي هي تحت عنوان (إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) فقد ركزت هذه الوثيقة على توقيع معاهدة سلام كاملة، مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، بالإضافة إلى أنه لا يحق لمصر بموجبها، من الاحتفاظ بقوات كبيرة في المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل. وبموجب الاتفاقية، توافق إسرائيل ومصر على التفاوض بحسن نية، بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما، في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار.

كما أن كافة المبادئ التي جاءت في قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ تكون الأساس في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل، وقد وافق الطرفان على ما يلي:

١- الممارسة التامة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

٢- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

٣- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون للأغراض المدينة من قبل كافة الدول.

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، السنة الثامنة، العدد (العاشر)، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، ص٥٨٣-٥٨٤.

٤- حق المرور للسفن الإسرائيلية في خليج وقناة السويس وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات دولية.

٥- إنشاء طريق بين سيناء والأردن مع كفالة وسلامة المرور من الطرفين[1]. ووافق الرئيس المصري على نصوص المعاهدة، ووقع على الالتزام بعقد صلح مع إسرائيل.

ولكن هذا الصلح كان منفردا معها ويلاحظ أن هاتين الوثيقتين لم تبرزا قضية القدس، فقد تم تجاهلها، كما جعل "عودة السيادة العربية إلى" الضفة الغربية وقطاع غزة قضية مائعة متروكة، إلى ما بعد الفترة الانتقالية وجعلها مادة للابتزاز في يد الإسرائيليين.[2]

وضعت صيغة كامب ديفيد بغياب الممثلين الفلسطينيين، وهم أصحاب القضية الرئيسية. وكانت مصر تريد أن تلعبه هي (أي الدور الفلسطيني)، وهذا ما ذكره الرئيس المصري أنور السادات في رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول ١٩٨٧م، إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، فقد قال: "من أجل تنفيذ الفقرات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، ومن أجل حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ستكون مصر مستعدة للقيام بالدور العربي المنبثق من هذه الفقرات، وبعد مشاورة الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني.[3]

ومن المعروف أن مشروع الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد، هو نفس المشروع الذي طرحه مناحيم بيغن في عام ١٩٧٧م، على الكنيست، والذي استهدف مثل غيره من المشاريع تكريس الوجود الإسرائيلي، في الضفة الغربية والقطاع، بل وأضفاء الصفة الشرعية، على هذا الوجود الإسرائيلي. أما التعديلات الهامشية، التي أدخلت بمقتضى كامب ديفيد على مشروع بيغن، لا يغير شيئا من حقيقته، فإسرائيل موافقة على تحويل برنامج الحكم الذاتي من برنامج دائم، كما كان في مشروع بيغن إلى مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، وعلى بحث مسألة السيادة والوضع النهائي للضفة والقطاع، خلال مفاوضات تجري

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (العاشر)، ١٩٧٨، ص٥٨٥،٥٨٦.

(٢) سندس رشيد فرج، مفاوضات التسوية، مجلة مركز للدراسات الفلسطينية، العدد (٣٢)، كانون الثاني(آذار)، ١٩٧٩ ص١٢٣.

(٣) وثيقة نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيغن بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢م، حول الضفة الغربية وغزة، رسالة رقم(١) إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات من كتاب جعفر عبد السلام، معاهدة السلام ص٣٦٨.

بعد مرور عامين على تطبيق نظـام الحكـم الذاتـي. وهـذا لا يغير فـي الأمـر شيئـا، طالمـا أن إسرائيل لا تزال تعلن تمسكها بكل مواقفها المعروفة.[١]

وهذا وتنفيذا لمضمون اتفاقيات كـامب ديفيد، ومنـها الاتفاقيـة الثانيـة التـي هـي تحت عنوان (إطار عمل من أجل معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل)، فقد نصت هذه الاتفاقيـة علـى توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في غضون ثلاثة أشـهر من تـاريخ التوقيـع، وقـد تـم توقيع المعاهدة في ٢٦/آذار (مارس) ١٩٧٩م، وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية برئاسـة (جيمي كارتر) وبذلك أصبحت الولايات المتحدة طرفا ثالثا فيها.[٢]

إن مشروع بيغن للتسوية، والذي جاء تحت إطار كامب ديفيد، جعلـت بيغـن فـي حالـة تردد بين الاستمرار في الإخلاص لتراث جابو تنسكي، الزعيم الروحي لحيروت، والأيدلوجية التي أصبحت قديمة وغير عملية، وبين الواقعية التي تفرضها عليه مسؤولية القيادة. فقد كـانت أيدلوجية حيروت تقوم أساسا على فكرة بنـاء الدولـة اليهوديـة الصرفـة علـى (أرض إسـرائيل الكاملة)، ورفض كل مشروع يسفر عن تقسيم (أرض إسرائيل) المحررة بصـورة قانونيـة.[٣] لذا وبعد عام من انتخابات عام ١٩٧٧م، سادت آراء تقول أن بيغـن وحكومتـه سيتخليان عـن فلسـفتهما القوميـة، وعـن فكـرة (أرض إسـرائيل الكاملـة)، بعـد وصولـهما إلـى الحكـم. ولكـن إسرائيل والعالم أخذوا ينظرون بعين الشك بعد تصريـح بيغـن، عقـب الانتخابـات "بأنـه ومنـذ الآن سيقام العديد من (أيلون-مورية) ولكن كل ذي عينين عرف أن بيغن لن يغير جلده.[٤]

---

(١) تقرير صفقة كامب ديفيد ومخططات تصفية القضيـة الفلسطينية، مجلـة الأرض عدد (٣)، ٢١-١٠ -١٩٧٨م، ص٤.

(٢) عدنان السيد حسـين، عصـر التسـوية، سياسـة كـامب ديفيـد وأبعادهـا الإقليميـة والدوليـة، دار النفـائس للطباعـة والنشر، بيروت ١٩٩٠، ص١٠٧-١٠٨.

(٣) تقرير الوضـع الحزبي والحكومي في إسرائيل، مجلة الأرض، العدد (العاشر) ٧-٢-١٩٧٩م، ص٩، يذكـر بـأن جابو تنكسي له كتابان حول الحكم الذاتي الوطني والثقـافي فـي أوروبـا الشرقيـة، فـلهذا فـإن جـابو تنسـكي كـان واحدا من الذين أعدوا صيغة إعلان هيلنجفور عام ١٩٠٦م، الذي دعا إلى منح الأقليـات اسـتقلالا ذاتيـا وثقافيـا وحقوقا مدنية في روسيا الليبرالية، والديمقراطية انظر شندلر كولن، إسرائيل والليكود ص١٦٠،

(٤) أيلون مورية: مستوطنة تابعة لغوش أيمونيم، أقيمـت دون مصادقـة الحكومـة عليـها فـي أواخـر عـام ١٩٧٥م، وبقيت غير معترف بها حتى صعود الليكود إلى الحكم، أنظر خـالد عـابد، الاسـتعمار الاسـتيطاني فـي المنـاطق العربيـة المحتلـة، خـلال عـهد الليكـود ١٩٧٧-١٩٨٤م، مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، بـيروت، ١٩٨٦، ص١٤١،١٤٢، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (الخامس)، تموز (يوليو) ص١٩٧٨، ص٤٣١.

ولا شك أن مفهوم السلام لدى بيغن وأمريكا هو إخراج مصر نهائيا من الصراع العربي- الإسرائيلي، وعزلها وإبقائها ضعيفة وفقيرة، وبالتالي أحداث خلل في موازين القوى بالمنطقة العربية. كما أن الأمريكيين يرون أن أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف هو العمل من أجل إيجاد سلام أمريكي في المنطقة، وتقوية إسرائيل عسكريا، مع إقامة علاقات سلمية بشكل أو بآخر بينها وبين الدول العربية.(١)

وهكذا فالمفهوم الأمريكي للسلام، لا يختلف عن المفهوم الإسرائيلي للسلام والذي يعني الاستسلام العربي لإسرائيل، فالأمريكيون يشترطون على العرب الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طيبة وحدود مفتوحة معها. يقول الرئيس الأمريكي كارتر بهذا الصدد: "ما تريده إسرائيل نريده نحن، ويتمثل في إنهاء حالة الحرب اتجاه إسرائيل من قبل جيرانها والاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة، والرحلات والسياحة والتبادل الثقافي بين إسرائيل وجيرانها". ويستمر بقوله: "إن أهم متطلبات السلام الدائم هي اعتراف جيران إسرائيل بها، وبحقها الدائم في الوجود بسلام، وهذا يعني أنه خلال شهور أو سنوات ، يجب أن تكون حدود إسرائيل مع سوريا ولبنان والأردن، ومصر، مفتوحة للسفر والسياحة والتبادل التجاري والثقافي" (٢).

كما أن بيغن وأثناء انعقاد المؤتمر الثالث عشر لحزب حيروت في كانون الثاني عام ١٩٧٧م أكد في خطاب له: " من الخطر الكامن، إقامة دولة فلسطينية، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، فهناك مصلحة مشتركة لإسرائيل وأمريكا في منع حدوث ذلك (٣).

وهكذا فإن الحقائق تؤكد أن إسرائيل وتحدثها عن السلام في المنطقة، وعن حكم ذاتي في فلسطين (الضفة والقطاع) هو حديث مراوغ. هدفت منه إسرائيل خلق أمر واقع يدعم موقفها في المناطق المحتلة، من خلال التوسع في المستوطنات، وذلك لتشكيل أكثرية يهودية

---

(١) تقرير ماذا بعد صفقة كامب ديفيد؟ مجلة الأرض العدد (الثاني) ٧-١٠-١٩٧٨م، ص٣.

(٢ تقرير مؤتمر كامب ديفيد والمخططات الأمريكية في المنطقة العربية، مجلة الأرض، العدد (الأول)، ١٩٧٨/٩/٢١م، ص٨-٩.

(٣) عادل الجادر، اسرائيل ومشروع الحكم الذاتي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العددان ٣٤،٣٥، تموز(كانون الاول)، ١٩٧٩م، ص٢٥.

في الضفة الغربية وقطاع غزة وتغيير معالمها العربية، وصبغها بالطابع اليهودي ودليلنا على ذلك تصرفات إسرائيل وأعمالها، نذكر من ذلك قيامها بالاستيلاء على ما يقارب من ألف فدان من الأراضي العربية عام ١٩٨٠م في القدس الشرقية، لتبني عليها مستعمرة جديدة، بالإضافة إلى الأراضي الواسعة التي انتزعت ملكيتها من أصحابها في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن الرئيس المصري أنور السادات ، بعث برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن في نفس العام يحذره فيها من أن إسرائيل وحدها هي التي تتحمل فشل مفاوضات الحكم الذاتي، إذا لم تتم قبل ٢٦ مايو(حزيران) ١٩٨٠م. وكان رد بيغن: "أن المباحثات إذا لم تتم في هذا التاريخ، فلن يكون في ذلك نهاية العالم". فهذا الرد يدل على مدى استهتار وعدم اهتمام بيغن بتحقيق وتنفيذ مشروعه السلمي للحكم الذاتي. كما أن حكومة الليكود تتحدث دائما بلسانين مختلفين فهي تؤكد دائما على السلام وعلى أهمية تحقيقه، بينما تخلق في الوقت نفسه واقعا جديد هو في تفاصيله تحديا وانتهاكا للحقوق العربية (١).

لقد وافق بيغن على التفاوض حول الوضع النهائي ومسالة السيادة على الضفة والقطاع، ولكن هذا لا يعني أن إسرائيل قد تنازلت عن مطالبتها بالسيادة على هاتين المنطقتين ونستدل على ذلك من قوله التالي: "بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي وعندما يطرح موضوع السيادة، سنحدد حقنا في يهودا والسامرة وغزة، فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن الحكم الذاتي سوف يستمر في هذه المناطق، وسوف تستمر إجراءات الأمن الإسرائيلية". وقال أيضا: "بأنه قد أوضح للرئيس الأمريكي كارتر، أنه يقبل بالحكم الذاتي فقط لدفع قضية السلام مع مصر، ولكن هذا لا يعني أبدا التخلي عن سيادتنا على هذه الأراضي (الضفة والقطاع)، وسوف نطالب بذلك خلال المفاوضات التي ستجري في نهاية السنوات الخمسة، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يتلاءم مع رغباتنا فإن الحكم الذاتي سوف يستمر" (٢).

فهذا التوضيح من جانب بيغن، حول الحكم الذاتي وفترة الخمس سنوات في الضفة والقطاع ، هي مسألة شكلية استهدفت فقط دعم موقف السادات وتوقيعه على اتفاقية كامب

---

(١) علي الدين هلال، السلام الإسرائيلي، دراسة لمشروعات التسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العددان، (٣٣-٣٤) تشرين الثاني (نوفمبر)، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣م، ص٢٢٧.

(٢) تقرير ماذا بعد صفقة كامب ديفيد، مجلة الأرض، ع (٢) ص٤.

ديفيد. كما أن المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي يقوم على أساس رفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني، وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية. فبيغن لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للفلسطينيين، أما هذا التصريح فقد أدلى به بيغن، عندما علم بنوايا السادات لزيارة القدس فقد أعلن قائلا: "أن إسرائيل لن تنسحب الى ما وراء خطوط عام ١٩٦٧م، ولن تقبل بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما القدس فهي عاصمة إسرائيل الموحدة" (١).

إن هذا المشروع كما هو واضح، لم يتحدث عن انسحاب القوات الإسرائيلية بعد مضي هذه الفترة، أو التخلي عن المستوطنات أو السماح للفلسطينيين بتأسيس دولة مستقلة، فهذه المسائل كلها مرفوضة وغير قابلة للبحث أو النقاش، فالمشروع يعني بل ويهدف إلى : "ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، مع منح سكان هذه المناطق العرب نوعا من الاستقلال المحدود الذي سينطبق على السكان وليس على الأرض" (٢).

لقد تبين للسادات وكارتر، مدى المراوغة الكلامية لدى بيغن، إلى درجة أنه من الصعب تفسير تصريحاته، فقد تحدث السادات عن أسلوب مناحيم بيغن العاطفي في السياسات بقوله: "أشعر بالحيرة حينما أفكر في موقف بيغن، أنه يعيش في الماضي وأنه من الحراس القدماء، وفي داخله هناك شعور بالمرارة وهذا شيء يستدعي للأسف "(٣).

أما كارتر فقد اعتقد أن بيغن مرن وذلك عندما استقبله لأول مرة عام ١٩٧٧م، ولكنه بعد ذلك، وجد أن كلمات بيغن المعسولة، تحمل معان متعددة لم يفهمها هو نفسه كما لم يفهمها المستشارون الذين كانوا حوله في ذلك الوقت(٤). وهكذا فإن مفهوم تكتل الليكود للسلام هو مجرد نفاق سياسي ومراوغة دبلوماسية، فإسرائيل تريد الأرض والسلام والأمن لها وحدها، دون أن تعطي الفلسطينيين حقهم في الأمن وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني. أما ما

---

(١) فايز الصايغ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٨٥) كانون الأول، ١٩٧٨م، ص٥٠.

(٢) مواقف الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل من اتفاقية الصلح المصرية الإسرائيلية، مجلة الأرض، العدد (السادس عشر)، ١٩٧٩/٥/٧م ص١٠.

(٣) شندلر، كولن، اسرائيل والليكود، ص١٦٦.

(٤) المرجع نفسه، ص١٦٧.

جاء من تصريحات قبل كامب ديفيد، فهو لتمرير الاتفاقية، وأخذ موافقة أنور السادات وتوقيعه، وهذا يعني بالمفهوم الاستراتيجي لدولة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، إخراج مصر من المعركة، أو تحييدها. وهي استراتيجية وعاها الغرب والصهيونية منذ عقود طويلة، ولكن العرب لم يدركوا ذلك إلا مؤخرا، فمصر هي حجر الزاوية في كل عمل عسكري وسياسي للعرب وللأمن القومي العربي من المحيط إلى الخليج.

مواقف الكتل السياسية والأحزاب من كامب ديفيد:

سنستعرض في هذه الدراسة مواقف الكتل السياسية والأحزاب، من الحكم الذاتي تحت إطار كامب ديفيد تلك المواقف المتخذة في اجتماعات حزبية، أو تلك التي عبر عنها في جلسات الكنيست أثناء التصويت على المعاهدة، مشيرة الى مواقف كل من التكتل السياسي الحاكم (الليكود)، بما في ذلك مواقف الأحزاب والحركات السياسية، التي يتألف منها هذا التكتل. بالإضافة الى مواقف الأحزاب والحركات السياسية المعارضة، أو غير المشاركة في الحكم وفي مقدمة اولئك تجمع المعراج (المباي) وعدد من الأحزاب والحركات الأخرى ذات الوزن التمثيلي الضئيل.

١. تكتل الليكود:

أ. حزب حيروت:

جاءت المعارضة داخل حزب حيروت لكامب ديفيد والحكم الذاتي شديدة وعنيفة وقد تمثل ذلك في وصف زعيمه بالخيانة، كما أتهم بأنه خان المبادئ التي قام عليها الحزب، وتنازل عن مبدأ عدم تسليم أي شبر واحد من أرض إسرائيل المحررة [(١)]. وقد صوت ضد اتفاقية كامب ديفيد في الكنيست كل من غيئولا كوهين وموشي ارنس نائب رئيس الحزب، ويوسف روم رئيس مركز حيروت، ويغال كوهين أورغال، أما رئيس الكنيست اسحاق

(١) الوضع الحزبي والحكومي في اسرائيل، مجلة الأرض، العدد (العاشر) ص٩.

شامير، واثنان من رؤساء إدارة حيروت، ونائب رئيس الإدارة ورئيس القسم المالي ايتان ليفني، ورئيس قسم التنظيم ميخائيل دليكال ويورام اريدور فقد امتنعوا عن التصويت[١].

وقد عبرت غينولا كوهين عن رأيها قائلة: "أن بيغن خان أرض اسرائيل لان الحكم الذاتي الذي هو ضمن اتفاق كامب ديفيد لن يؤدي الا الى دولة فلسطينية رغم معارضة بيغن لها، فهذا غير متعلق برغبته". ثم استمرت تقول "أين سيكون في الغد؟ لنفرض أنه لا يريد دولة فلسطينية ولكنه يعمل على إقامتها". وتضيف أيضا قائلة: "يجب علينا أن نوقف الحكم الذاتي بواسطة تشكيل حركة فكرية ثورية، تؤمن بأن ارض اسرائيل ليست اقليما أوغنديا وانما هي جزء من حضارتنا وبدونها لن يحقق هذا الشعب ذاته، اننا نقول أنه ينبغي فرض السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسيا سنعمل على تبديل القيادة وإجراء انتخابات جديدة، لأن الحكومة الحالية لم تحصل على تفويض لسياستها الراهنة"[٢]. اما رئيس إدارة الإئتلاف حاييم كوربو فقد تحدث عن دور الليكود في التغيير الذي حدث في وضع اسرائيل مبينا ان من الواضح أن السيطرة في المستقبل على تطور الوضع في يهودا والسامرة وغزة هي في ايدينا[٣].

أما ارئيل شارون وزير الزراعة آنذاك فبعد أن صوت الى جانب المصادقة على المعاهدة دعا الى زيادة نشاط الاستيطان، في أرض إسرائيل بكل أجزائها [٤].

أما الحاخام موشي سيجل أحد الناشطين القدماء في حركة حيروت فقد قدم في ٧-١٢-١٩٧٨م شكوى الى المحكمة الحاخامية في القدس ضد بيغن، بسبب سياسته التي قال انها تتعارض مع روح التوراة، ومع مصالح الشعب اليهودي في (أرض اسرائيل) وطالب بادانة بيغن لانه قام بتسليم اجزاء من (أرض اسرائيل) للأجانب، وعرض سكان المستوطنات

---

(١) المرجع نفسه، ص٩.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (١)، ١٩٧٨، ص٩١،٩٢ كذلك حنه شاهين، المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي، حكم ذاتي ام بانتوستان؟ مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩١) ١٩٧٩م، ص٩٢.

(٣) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية (ع) (١)، ١٩٧٨م، ص٢٢١.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٢١.

للخطر، وسبب في تقريب الجيوش المعادية إلى إسرائيل، وفي قيام دولة عربية ذات سيادة في (قلب إسرائيل) [1].

كما تشكلت مجموعة أطلقت على نفسها أسم: "جماعة المخلصين لمبادئ حيروت". حيث قاموا بتظاهرات طالبوا فيها باستقالة الحكومة[2].

ومع ذلك فعلينا أن نؤكد أن بيغن نفسه لم يكن متحمسا لمشروع الحكم الذاتي، فإثناء مناقشة الكنيست للاتفاقية، أعلن بيغن عن لاآته الثلاثة المشهورة وهي:

١. لا للدولة الفلسطينية.

٢. لا استغناء عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. لا لمنظمة التحرير الفلسطينية[3].

ب. حزب الاحرار:

يمثل هذا الحزب الفعاليات الاقتصادية داخل اسرائيل، ويرأسه سمحا ايرليخ وزير المالية، وكان الحزب قد عقد جلسة له في تل أبيب في ١٩٧٩/٣/١٨م. للتصويت على اتفاقية كامب ديفيد، والوقوف بجانب الحكومة في جهودها قولا وعملا. وقد تحدث وزير المالية ورئيس الحزب قائلا: "لقد أنفقت موارد ضخمة في حروبنا على حساب دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم والرخاء الاجتماعي، كما أن السلام يتطلب أيضا تضحيات، وسندفع في السنوات القادمة ثمنا لذلك، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، ولكن هذه التضحيات هي ثمن السلام، ولا يجوز أن نتنازل عنه. أن السلام مع مصر لا يقلل الأخطار الملموسة على حدودنا الأخرى، وهذه تتطلب موارد ضخمة ليس بمقدور إسرائيل تعبئتها بنفسها. ولن تثقل هذه النفقات علينا فحسب، بل ايضا على الأجيال القادمة لكي تعيش بسلام"[4].

---

(١) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، العدد (العاشر)، ص١٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٩.

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (٤) ص٢٢٢.

حاتم صديق أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية؟مطابع دار الشعب، عمان ب ت، ص١٤٣.

(٤) مجلة الأرض، (ع) ١٦، ص١٣.

وفيما يتعلق بالحكم الذاتي أعلن رئيس الحزب أن هذا الحكم سيكون مفيدا عندما يتوفر ما يمكن التفاوض معه حول ذلك [١].

وقد عارض ابراهيم شرير أحد نواب الحزب المناقشة المسبقة لتفصيلات الحكم الذاتي، لأن من شأن ذلك أن يضع العصا في عجلات السلام، وقال:" أن افكارنا حول الموضوع لا تتفق مع أفكار المصريين والامريكيين، وسيكون من الحماقة أن تظهر هذه الخلافات للعالم الآن"[٢].

جـ. حركة لاعام:

أنفجر الخلاف الذي كان متوقعا في كتلة لاعام أثناء التصويت على اتفاقيات كامب ديفيد في الكنيست، حينما صوت يغال هوروفيتش رئيس الحركة،، ووزير الصناعة والتجارة والسياحة ضد الاتفاقية، حتى انه استقال من الحكومة، وقال أنه انضم الى الحكومة أساسا من أجل المحافظة على منجزات حرب ١٩٦٧م، وأعلن أنه سيناضل منذ الآن من أجل المبادئ وسيخصص وقته للعمل الحزبي وأعرب عن عدم ثقته من أن ما جرى في مشارف رفح لن يطبق على الجولان والضفة الغربية، كما طالب بالعمل على انسحاب حركة لاعام من الحكومة دون أن تنسحب من الليكود، على اساس أن هذا الأمر ممكن بموجب اتفاق بين أجنحة الليكود [٣].

وفي جلسة المناقشة داخل الكنيست تحدث يغال هوروفيتش، فقال: "إذا كان رئيس الحكومة يعتقد أنه يمكن منع تحول الحكم الذاتي الى دولة فلسطينية، فهذه سذاجة مطلقة . ذلك أن وقف هذا المسار كما هو واضح ليس ممكنا، وليس أمام دولة اسرائيل سوى احتمالين فقط، أحدهما أن تقوم دولة عرفاتية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، تصل حتى حدود قلقيلية والاحتمال الثاني هو الحكم الذاتي الذي سيحدث انشقاقا لدى تنفيذه، وعندها تكون اسرائيل قد

---

(١) يذكر أن موافقة سمحا ايرليخ على معاهدة السلام كان بسبب فشلة في سياسته الاقتصادية مما جعله أداة طيعه في أيدي مناحيم بيغن، الذي كان يدافع عنه أمام منافسيه.

(٢) مجلة الأرض، العدد (١٦)، ص١٣.

(٣) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، العدد (العاشر)، ص١٠.

تنازلت عن ثروات النفط، وعن محطات الإنذار وعن ثلثي مساحة سيناء، مع كثير من المرارة اتجاه المصريين وخلاف عميق مع الولايات المتحدة الأمريكية"[١].

كما ذكر هوروفيتش: "أنه يصعب عليه أن يتقبل نبأ عدم السماح بعد الآن، بإقامة مستوطنات أخرى في يهودا والسامرة"[٢].

أما موشيه شامير أحد نواب حركة لاعام، فقد هدد بالانسحاب من الليكود، وأخذ يطالب: "بإسقاط الحكومة قبل أن تسقط هذه الحكومة شعب إسرائيل" وأخذ يتهم الليكود بعدم الوفاء بتعهداته للناخبين بقوله :ما حدث في لاعام هو بداية وعي وتعبير عن رفض المساهمة في هذه المهزلة، ثم أن موشيه شامير انسحب فعلا من الحركة[٣].

د. الحركة الديمقراطية:

يتصف موقف الحركة الديمقراطية المشاركة لتكتل الليكود في الحكم بالتأييد الكامل للاتفاقية ولسياسة بيغن، فقد وافق مجلس الحركة في اجتماعه في ١٩٧٩/٣/١٩. على اتفاقية كامب ديفيد، وطلب الى أعضاء الحركة في الكنيست الموافقة عليها[٤]. وقد صرح يغال يادين رئيس الحركة ونائب رئيس مجلس الوزراء قائلا: "ينتظرنا نضال سياسي صعب، بصدد شكل الحكم الذاتي في المناطق بعد توقيع اتفاقية السلام"[٥]. كما أعرب بعض أعضاء سكرتاريه الحركة عن معارضتهم لاتفاق السلام بنصها الحالي .فقد تحدث عضو الكنيست بنيامين هليفي فقال: أنه من أجل القدس سيصوت ضد المصادقة على الاتفاقية، وأنه بتصويته على هذا النحو سيدعم صمود حكومة اسرائيل وأضاف كلنا نريد السلام مع مصر، ولكن ليس

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (٤)، ص٢٢٢.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد العاشر، ص٦٠٧، موقف الأحزاب، مجلة الأرض، ع (١٩)، ص٩.

(٣) مواقف الأحزاب، مجلة الأرض، العدد (١٦) ص١٤.

(٤) موقف الكتل، مجلة الأرض، عدد (١٩)، ص١٠، كذلك، تقرير ماذا وراء انضمام حركة يادين لحكومة بيغن؟ مجلة الأرض، عدد (٤)، ١٩٧٧/١١/٧م.

(٥) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية عدد (٤)، ص٢٢٣.

بأي ثمن، وقال أنه يتفق مع رئيس الحكومة على اللاءات الثلاثة، لا انسحاب الى حدود ١٩٦٧م، لا تقسيم للسيادة على القدس، لا لدولة فلسطينية[١].

هـ. حركة التغيير والمبادرة- شاي.

قرر مجلس شاي في ١٩٧٩/٣/١٤م، تكليف نوابه في الكنيست وعددهم سبعة أعضاء بالتصويت الى جانب المصادقة على الاتفاقية وتحدث خلال مناقشة الاتفاقية في الكنيست عضو الكنيست (أمنون روبنشتاين) فقال:"انه ينبغي النظر الى اتفاقية السلام على أساس المسار الخطر الذي بلغنا اوجه" ثم قال: "ليست الاتفاقية، تحولا بل احتمالا لتحول، والى جانب الاحتمال، هناك أيضا مخاطرة، ولكن في الموازنة بين الاحتمال والمخاطرة تميل كفة الميزان الى جانب الاحتمال" واستمر قائلا: "ان احتمال اخراج مصر من دائرة الحرب هو المهم في رايه ويمكن أن يشكل بداية تكامل حقيقي بين الحضارتين، واحتمالا للعيش في سلام مع جيراننا، ومن أجل هذا الاحتمال تجدر المخاطرة"[٢].

و. حركة ياعد:

تحدث في مناقشة الكنيست لاتفاقية كامب ديفيد عضو الكنيست أساف ياغوري، وهو النائب الوحيد للحركة في الكنيست وياغوري هو الذي شكلها بعد انسحابه من حركة (داش)، الحركة الديمقراطية للتغيير على أثر انقسامها، فأيد اتفاقية السلام، ولكنه انتقد مشروع الحكم الذاتي، لأنه حسب رأيه حل سيء يقود الى إقامة دولة فلسطينية[٣].

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، عدد (٤) ص٢٢٣.

(٢) تأسست حركة (شاي) بعد حرب ١٩٧٣م، وهي حركة سياسية تحت اسم (شينوي) الى التغيير بقيادة عميد كلية الحقوق في تل ابيب امنون روبنشتاين، وفي أواخر ١٩٧٦ تم دمج الحركة مع حركة يادين الذي أعرب عن رغبته في التغيير ايضا بزعامة يغآل يادين، تحت اسم (الحركة الديمقراطية) وعلى اثر انضمام الحركة للائتلاف بدأت الخلافات تدب بين اجنحتها خاصة بين جماعة روبنشتاين (شينوي) وبين جماعة يادين، وفي ١٩٧٩/٨/٢٣م، انقسمت الى شطرين انظر الهامش السابق، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد(٤) ص٢٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٢٥.

ز. كتلة احدوت (الاتحاد)

قررت إدارة كتلة ايحود في ١٩٧٩/٣/١٨م، أن يصوت ممثلوها في الكنيست الى جانب معاهدة السلام، وكان قد تساءل رئيس الكتلة هيلل زايدل بقوله: هل ننسحب من مناطق كانت لنا قبلا[١].

ح. الحزب الديني القومي- المفدال.

تميزت مواقف المفدال، المشارك بالحكم مع تكتل الليكود، بالتأييد ولكن بتحفظ وخصوصا فيما يتعلق بالحكم الذاتي، وذلك خشية من ان يتحول هذا الحكم الذاتي في المستقبل الى دولة فلسطينية، مما دفع بسبب هذه المخاوف بأن يطالب المفدال الى تمديد مسبق للأسس التالية بشأن الحكم الذاتي:

١. معارضة إقامة دولة فلسطينية.
٢. ضمان السيطرة الاسرائيلية على الأراضي العامة ومصادر المياه في مناطق الحكم الذاتي.
٣. خضوع الاسرائيلين القاطنين في الضفة والقطاع للحكم في اسرائيل.
٤. استمرار الاستيطان في المناطق كافة[٢].

وقد اشترط وزراء المفدال موافقة الحكومة على هذه الأسس، حتى يوافق المفدال على الاتفاقية مع مصر [٣]. أما رئيس مجموعة الحزب في الكنيست وهو يهودا بن منير فقد صرح قائلا: أن حزبنا متقيد بتلك المبادئ وهذه المبادئ التي أقرها المفدال تتعلق بأحكام السيطرة على الأرض، وموارد المياه في الضفة والقطاع واستمرار الاستيطان اليهودي، ومسؤولية إسرائيل عن حفظ الأمن الداخلي، وانتشار قوات الجيش الإسرائيلي لحماية المستوطنات والأملاك الإسرائيلية، وتطبيق القانون الإسرائيلي، والسيادة بالنسبة للمستوطنين،

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤)، ص٢٢٣.
(٢) مواقف الأحزاب والكتل، مجلة الأرض، العدد (١٦)، ص١٤.
(٣) المرجع نفسه، ص١٤.

وليس القانون المطبق في الحكم الذاتي، وطرح فكرة أن الحكم الذاتي ينطبق على المقيمين العرب، وليس على المنطقة التي يقطنون بها"[١].

وذكرت هآرتس أن وزير المعارف والثقافة زفولون همر ووزير الأديان أهرون أبو حصيرا، قد ابلغا كتلة المفدال أنهما حصلا من رئيس الحكومة على وعود مهمة في موضوع مستقبل الحكم الذاتي لا يستطيعان الكشف عنها علنا، وطالبا استنادا الى هذه الوعود بضرورة التصويت الى جانب اتفاقية السلام مع مصر. وأضاف الوزير همر قائلا: لكي تمنع حدوث خطر في موضوع يهودا والسامرة هناك أهمية كبرى للشكل الذي سيقام به الحكم الذاتي، وهذا اختبار لمدى إخلاص الحكومة ونهجها ولمسؤوليتها[٢].

وكان يوسف بورغ رئيس الحزب قد صرح في الكنيست أنه ينبغي النظر الى مشروع الحكم الذاتي كباب ضيق يمكن أن يدخل عن طريق السلام، وقال: "أن الاتفاقية لا ينبغي أن تكون سابقة لما يمكن أن يحدث في مناطق أخرى، وأن لحزب المفدال موقفا خاصا يتجلى في التأكيد على حق إسرائيل التاريخي في الضفة الغربية، مع التأكيد على المتطلبات الأمنية الخاصة بإسرائيل والحزب يسعى الى أن تصبح إسرائيل دولة روحية تكون القدس مركز قوة وعظمة وأمل لها".[٣]

وتحدث عضو الكنيست شلومو لورنس من حزب اغودات يسرائيل الديني فقال: "حقا لم يأت المسيح بعد، ولكن بما أنه لم يأت ليس لنا من خيار سوى أن نختار ما هو موجود، وهو السلام الذي يقف على الأبواب، وما يملي علينا ذلك في الأساس هو إنقاذ النفس الذي يبطل أي محظور، وبما أن خبراء وجنرالات قرروا أن هذه الاتفاقية من ناحية أمنية، أفضل من استمرار حالة الحرب، فإن هذا يعتبر إنقاذا للنفس".[٤]

---

(١) مواقف الأحزاب والكتل، ص١٤، كذلك نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ع (٤)، ص٢٢٥. أن حزب المفدال الديني ينتمي الى غلاة المتطرفين في معسكر اليمين فبرنامجه الأنتخابي ومبادئه الحزبية لا تختلف عن برنامج المفدال. موقف الأحزاب، مجلة الأرض، ع (١٩)، ص١٠.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد، (٤) ص٢٢٨.

(٣) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، العدد (١٦)، ص١٤.

(٤) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (٤)، ص٢٢٩.

٢. بعض الأحزاب خارج التكتل:

أما الأحزاب خارج الائتلاف الحكومي، فتتمثل بأحزاب المعارضة وساذكر بعض هذه الأحزاب على رأسها المعراخ (المباي) وحزب مبام، وشلي، وحداش، بوعالي اغودات يسرائيل .

أ. المعراخ (حزب العمل):

يتصف موقف تجمع المعراخ (حزب العمل) الذي يمثل كتلة المعارضة الرئيسية بالتأييد المعتدل للاتفاقية، فالمعارضة التي ظهرت من صفوف المعراخ، لم تكن بمثل قوة وحدة معارضة بعض أجنحة الليكود أو الاحزاب المتآلفة معه. كذلك فأن تجمع المعراخ لم يجعل من اعتراضه وعدم قبوله بفكرة الحكم الذاتي، مبررا لرفض الاتفاقية المصرية-الاسرائيلية، وعلى الرغم من أن مشروع الحكم الذاتي يتعارض مع فكرة التسوية الاقليمية التي كان قد طرحها حزب العمل منذ فترة طويلة، الا أن المعراخ صوت عليها وبالأجماع تقريبا[1]. وقد صرح زعيم حزب العمل شمعون بيريس إثر إعلان التوصل الى اتفاقية السلام قائلا: "إنني أرحب بتوصل الأطراف الى الاتفاقية نتيجة سياسة حلول وسط، وكان موقفي دائما أنه ينبغي توقيع اتفاقية سلام بأسرع ما يمكن ولكن هناك سنقف أمام صعوبات، سوف تظهر في المفاوضات بشأن الحكم الذاتي، ولكن مواجهة هذه الصعوبات، بعد توقيع معاهدة سلام أفضل من مواجهتها بدون معاهدة سلام مع مصر. ان حزب العمل سيؤيد اتفاقية السلام لدى التصويت عليها في الكنيست مع إبداء تحفظه على الحكم الذاتي في الضفة الغربية"[2].

كما اقترح بيريس على الكنيست في جلسته المخصصة لمناقشة المعاهدة أن يطلب من الحكومة بأن تجري المفاوضات على أساس أن تكون تسوية الإدارة الذاتية مجرد تسوية انتقالية لا تحول دون حل دائم يقوم على الحل الاقليمي الوسط، في حدود قابلة للدفاع، وباعتبار المعارضة الأردنية الفلسطينية، أفضل من خطر إقامة دولة فلسطينية، تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية، وبأن يبقى في أيدينا زمام الدفاع عن البلد ضد عدوان من الخارج

---

(١) مواقف الأحزاب، مجلة الأرض، ع (١٦)، ص١٥.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (٤)، ص٢٣١.

وإرهاب من الداخل، والا تكون مناطق الأمن مجرد مأوى لمعسكرات الجيش الاسرائيلي وإنما يجب أن تبقى تحت السيطرة الاسرائيلية، وأن تضم مناطق الاستيطان في غور الأردن وجنوب غزة، وأن يكون التعاون في تنمية مصادر المياه في المناطق مضمونا وأن يبقى بالطبع قانون دولة اسرائيل وقضاؤها وإدارتها ساريا على القدس عاصمة اسرائيل غير المجزأة [١].

وأكد يغآل ألون ما صرح به شمعون بيريس قائلا إن مشروع الحكم الذاتي يتلاءم مع اتفاقيات كامب ديفيد، وعليه فإنها تشكل حقيقة ملزمة، فإسرائيل التاريخية على جانبي الأردن يجب أن يسكنها كلا الشعبين. بينما تقرر الحدود بينهما في مفاوضات، من خلال تأمين حدود يمكن الدفاع عنها ومضمونة ودائمة لاسرائيل على امتداد الحدود الشرقية، وليس هناك مبرر سياسي لاقامة دولة منظمة التحرير الفلسطينية، وليس هذا فحسب بل ليس هناك مبرر أخلاقي وقانوني لذلك، وبدون حل المشكلة الفلسطينية، ولا تحل مشكلة ذات طابع قومي واحد بإقامة دولتين، وأن وجود دولتين فيتناميتين وكوريتين وشطري برلين، يشكل دليلا مأساويا على ذلك[٢].

وعلى الرغم من التضارب الشكلي في تصريحات حزب العمل وأجنحته من الصقور والحمائم، فإنه لا بد من الإشارة الى تحديد موقف هذا الحزب من التسوية حسب ما جاء في برنامجه الانتخابي عام ١٩٧٧م فقد جاء ما يلي؟

١. تسعى اسرائيل للتوصل الى السلام مع كل واحدة من الدول العربية على أن يضمن:

أ. تصفية كل ظواهر العداء والحصار والمقاطعة.

ب. حدود دفاعية تضمن امكانية الدفاع عنها ولن تعود اسرائيل الى حدود الرابع من حزيران.

جـ. القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل.

د. الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل.

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية ملحق (٤) ص٢٩١-٢٩٢.

(٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ملحق (٤)، ص ٢٣٢.

هـ. بدء فترة من العلاقات المنتظمة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢. من الضروري أن ترتكز اتفاقية السلام مع الأردن على وجود دولتين مستقلتين اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية شرقي اسرائيل مع رفض قيام دولة عربية فلسطينية غربي نهر الأردن.

٣ تنفذ اسرائيل حتى التوصل لاتفاقيات السلام وقف اطلاق النار استنادا لقاعدة المعاملة بالمثل.

٤. وطالما أنه لاتوجد اتفاقات سلام أو تسويات جزئية إضافية فإن اسرائيل ستواصل الحفاظ على الوضع ا لقائم الذي تم تحديده لدى وقف إطلاق النار، وخلال التسويات الجزئية سيتصرف حزب العمل وفقا للقرارات الحكومية.

٥. دعم الاستيطان القروي والبلدي في قضاء القدس والجولان وغور الأردن وقضاء رفح ومنطقة شرم الشيخ، وسيتم الاستيطان في إطار السياسة الحكومية الرامية لضمان حدود سلمية قابلة للدفاع.

٦. سيعطى حتى حلول السلام تشجيع للنشاط الذاتي للسكان في المناطق ضمن إطارات الإدارة، وستستمر سياسة الجسور المفتوحة ويستمر العمل لضمان العمال، كما سيستمر في إطار مقدرة اسرائيل على النشاط الرامي لتطوير اللاجئين ولتحسين ظروفهم المعيشية والسكنية دون اشتراكهم بإدخال اي تغيير على مركزهم المدني والقانوني[1].

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (١٩)، ١٩٧٩/٦/٢١، ص٤ غازي السعدي، الأحزاب والحكم، ص٢٥٥-٢٥٦.

يذكر بأن ١٢ عضو كنيست في حزب العمل الاسرائيلي وضعوا وثيقة سياسية تتضمن مبادئ سياسة الحزب وأهمها التوصل الى تسوية اقليمية، عدم الانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧م، عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، رفض إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة غربي نهر الأردن، وأن تكون مناطق الأمن التي سترابط بها القوات الاسرائيلية في الضفة والقطاع في نطاق اتفاقية الحكم الذاتي تحت سيطرة إسرائيل التامة، وستضم مناطق الاستيطان الاسرائيلي في غور الأردن وكفار عصيون وجنوب قطاع غزة الى السيطرة الإسرائيلية ليستمر تطور الاستيطان. عن جريدة دافار الإسرائيلية ١٩٧٩/١٢/٢١م. أرشيف دائرة شؤون أرض فلسطين وثيقة ٢٨٢/١٠/٢٥.

والملاحظ من هذا البرنامج بأن موقف المعراخ هذا متفق مع موقف الليكود من قضية التسوية، فيمكن تلخيص موقف تجمع المعراخ (المباي) من مشروع الحكم الذاتي، وكما جاء على لسان زعيم الحزب شمعون بيريس بأن الأمر الوحيد الذي يوجد له أساس ايديولوجي في الحكم الذاتي هو الغاء إدارة الحكم العسكري مع عدم المساس بموضوع الأمن، والموضوع الفلسطيني كله يشمل ا للاجئين خارج حدود اسرائيل. كما أكد بيريس بأن موضوع الحكم الذاتي يتعلق بمشكلة (عرب اسرائيل) وانه عندما يحين الوقت لاجراء مفاوضات سلام، فإسرائيل لن تتعارض مع الفلسطينيين، بل مع الأردن بشأن حدودها الشرقية[١].

وهنا يجب أن نشير بأن هذا الزعيم أكد أن موضوع السلام ما دام خارج حدود اسرائيل، فلا بد من حلة خارج حدود اسرائيل، متجاهلا الوجود الفلسطيني وأن فلسطين ليست عربية، وأنهم ليسوا بسكانها الاصليين، وبهذا يكون بيريس قد تلاقى مع بيغن ومشروعه الذاتي.

أما موقف اسحق رابين حول معارضته لموافقة الحكومة، على إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وعن قلقه من تمسك بيغن بعدم إقامة سيادة أجنبية في الضفة الغربية، فلأن هذا من شأنه أن يؤدي الى جمود سياسي، وقال: أنه لا يرى إمكانية ضمن اطار الحل الشامل، أفضل من إمكانية دمج الأردن في هذه المفاوضات الى جانب مصر، ولكنه اثنى على بيغن لنجاحه في إزالة الربط بين الاتفاقية والضفة الغربية[٢].

كما أن رابين أثار عدة مسائل هامة تثيرها الاتفاقية، حين قال: "انه لا يرفض الفكرة المصرية بشأن تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، إذا لم يكن من الممكن تطبيقه في الضفة الغربية، على أنه ستكون ثمة ضرورة للتداول حول حل دائم للوضع في الضفة الغربية بعد نهاية الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات، فالعناصر الفلسطينية ستنشط خلال فترة الحكم الذاتي، وستبدي حكومة الليكود في المقابل تصلبا في تفسير هذا الحكم من أجل ضمان سيطرة

---

(١) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، العدد (١٩) ١٩٧٩/٦/٢١م، ص٥

(٢) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، العدد (١٦)، ص١٦.

اسرائيلية تامة على المناطق المحتلة. ان الخلافات حول الضفة الغربية هي خلافات عميقة تتضمن مشكلة الانسحاب الى خطوط ١٩٦٧م. ومستقبل المستوطنات ومصير القدس"[١].

ومن الملاحظ أن المعارضة المعراخية، أخذت تطلب من حكومة الليكود أن تقوم ببذل كل جهدها، لكي تبقى المستوطنات التي أقيمت خلف (الخط الأخضر) بناء على قرارات من حكومة اسرائيل- ضمن حدود دولة اسرائيل [٢].

ب. حزب مبام:

يدعي هذا الحزب أنه يمثل التيار المعتدل في تجمع المعراخ (العمل) فهو حزب يساري وهو أحد أحزاب حركة العمل الاسرائيلية الرئيسية. وقد اتسمت شعارات هذا الحزب بأنها اقل تطرفا من بقية الأحزاب الاسرائيلية الأخرى، وهذا الحزب من أنصار حل القضية الفلسطينية في إطار اردني، ويطالب بالانسحاب من الاراضي العربية بعد حرب ١٩٦٧م، لكن مع ضمان حدود آمنة[٣]. وقد حدد الحزب موقفه من اتفاقية السلام والتي جاءت منسجمة مع موقف التجمع (المعراخ) كما أن مركز الحزب قد وافق بالاجماع على التصويت للمعاهدة، فقال الأمين العام للحزب منير تلمي أنه ينبغي ابرام اتفاقية السلام لكي لا تحدث أزمة في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية[٤].

وحزب المبام وافق على ما يلي:

١. يؤيد المبام الاتفاقية رغم انتقاده لإدارة المفاوضات وتحفظاته إزاء مشروع الحكم الذاتي.

٢. يعتقد الحزب بوجود أمل في تبدل العلاقات الاسرائيلية- العربية.

٣. يعلن أن مشروع الحكم الذاتي سيكون وسيلة لفرض السلطة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتم التوصل الى سلام حقيقي ودائم في المنطقة دون حل

---

(١) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، ع (١٦)، ص١٦.

(٢) مشاريع التسوية الاسرائيلية، ص٢٧.

(٣) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، ع (١٩)، ص٥.

(٤) المرجع نفسه، ص١٦.

المشكلة القومية للفلسطينيين. أن الحل الصحيح للقضية يتوفر من خلال بلورة حق تقرير المصير للفلسطينيين ضمن نطاق دولة أردنية- فلسطينية.

٤. يطالب المبام بوقف الاستيطان في المناطق المحتلة واستثمار الموارد المعدة لهذا الغرض من أجل تطوير منطقة الجليل والنقب.

٥. يحذر المبام من الاعمال التي تقوم بها غوش ايمونيم في الضفة الغربية والقدس باستخدامها السلاح ضد المتظاهرين العرب[١].

جـ. حركة السلام والمساواة (شلي)

اتصف موقف هذه الحركة بالتأييد للاتفاقية، فقد كلف مجلس حركة شلي ممثلي الحركة في الكنيست بالتصويت الى جانب الاتفاقية بكل ملاحقها، باعتبارها خطوة ممكنة نحو سلام شامل. ولكنه حذر من أن الاتفاقية قد تنهار إذا حاولت جهات في اسرائيل زعزعة فكرة الحكم الذاتي، وإذا لم تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير ا لمصير وفي دولة خاصة بهم، في الضفة وفي القطاع وفي شرق القدس، الى جانب دولة اسرائيل[٢]. فهو بذلك ينتقد بعدم الربط بين الاتفاقية، وعدم تسوية المشكلة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان عضو الكنيست مئير باعيل قد حدد هدفين أساسيين لمعسكر السلام وهما، استمرار النضال ضد جبهة الرفض الاسرائيلية في الليكود والأوساط اليمينية الأخرى التي تعمل ضد الحل السلمي بالدعم السياسي الواسع لتحويل الخطوة المترددة لرئيس الحكومة الى خطوة أكثر اندفاعا[٣].

---

(١) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، العدد (١٦)، ص١٦، كذلك مواقف الأحزاب، مجلة الأرض، ع (١٩)، ص٥ نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (٥) ١٩٧٨م، ص٤٨٨-٤٨٩ مشاريع التسوية الاسرائيلية، ص٢٧-٢٨.

(٢) حركة شلي: تشكلت عام ١٩٧٧، من حركة (موكيد) وحركة (هاعولام هزيه) (هذا العالم) بزعامة (أوري أفنري) ومن قائمة (الاشتراكيين الديمقراطيين) بزعامة آريه الياف، ومن أحد أجنحة حركة الفهود السود، وبعض اليسار الاسرائيلي الجديد، وتميزت هذه الحركة بتأييدها في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (٤)، ص٢٣٣.

تقرير الأحزاب الاسرائيلية، مجلة الأرض، العدد (١٣) ١٩٨٥/٣/٢١م، ص٢٩-٣٠.

(٣) مشاريع التسوية الاسرائيلية، ص٣١.

د. **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش).**

اتصف موقف هذه الجبهة التي تمثل الشيوعيين الاسرائيليين بالمعارضة الكاملة للاتفاقية، وقد دلت مناقشات الكنيست على وحدة موقف هذه الجبهة حيث صوت نوابها الخمسة بالاجماع ضد الاتفاقية. وترى الجبهة أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يقوم الا بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة، وهي لا تشترط عدم قيام دولة فلسطينية، بل لا نجد خطرا من قيامها[1]. وتحدث عضو الكنيست منير فيلز بقوله: "إن هذه الاتفاقية تبعد السلام وتقرب حروبا لم نشهد لها مثيلا[2]. كما تحدث عضو الكنيست توفيق طوبى بقوله: "إن الاتفاقية تعتبر مؤامرة يشترك فيها حكام رجعيون لضرب الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني"[3].

هـ. **يوعالي اغودات يسرائيل:**

انتقد ممثل حزب يوعالي اغودات يسرائيل الحاخام كلمان كهانا الاتفاقية بشدة، في جلسة الكنيست بقوله: "إن توقيع السلام هو توقيع على انسحاب الى حدود ١٩٦٧ في سيناء ويهودا والسامرة وغزة، في الوقت الذي تعود فيه الدول العربية باستثناء مصر وتتحدث ضد إسرائيل ثم واصل حديثه، وتساءل باستغراب كيف يوقع ارئيل شارون وزفلولون همر الى جانب بيغن وثيقة تتحدث عن حقوق عادلة للفلسطينيين؟ وقال أن ما يعرضونه علينا ليس سلاما ولا استطيع رفع يدي مؤيدا وثيقة كهذه[4].

وأخيرا يمكننا القول بأن هذه الاتفاقية قد قلصت أبعاد القضية الفلسطينية وحولتها من قضية تحرير وطني إلى قضية وطن وأرض مغتصبة يجب تحريره. كما تجاهلت الاتفاقية

---

(١) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، ع(١٦) ص١٦.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (٤) ص٢٣٣.

(٣) المرجع نفسه ، ص٢٣٤.

(٤) حزب يوعالي اغودات يسرائيل: هو حزب ديني صغير يرفض الانسحاب من الضفة الغربية وهو ذو اهتمامات دينية أكثر منها سياسية، ولكن هنا وقف هذا الحزب الديني والوحيد موقف المعارضة من الاتفاقية، كما أن هذا الحزب عند النظر في برامجه السياسية فهو لا يقدم أية تنازلات في الضفة الغربية والقطاع، كما يعتبر الاستيطان في كل أنحاء فلسطين أمرا ضروريا. انظر نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (٤) الوضع الحزبي، مجلة الأرض، ع (١٦) ،ص١٧. غازي السعدي، الأحزاب والحكم، ص٣٢٧-٣٣٠.

الشعب الفلسطيني، فلم تعترف به ككيان مستقل، كما لم تعترف بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢و ٣٣٨، إلى جانب حق العودة وتقرير المصير. فالمفهوم الإسرائيلي للسلام يقوم على المفاوضات المباشرة، بدون شروط مسبقة، مع اعتراف الدول العربية بالسيادة القانونية الشاملة لدولة إسرائيل، إلى جانب عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، مع تعزيز الاستيطان بها والاستيلاء على أراضي جديدة بحجة الأمن الإسرائيلي، الذي ارتبط بالاستيلاء على الأرض وليس السلام. والأمن من وجهة نظر الإسرائيليين هو التوسع والتمسك بأراضي معينة وليس إيجاد صيغة للتعايش والسلام، كما بين المفهوم الإسرائيلي للسلام بأن القدس هي عاصمة إسرائيل الابدية، والتي لن تعود للسيادة العربية.

كما أن جميع المشاريع التي طرحها قادة اليهود من حزب العمل أو الليكود كمشروع ألون والمبادئ الأربعة عشر ومشروع بيغن، فجميع هذه المشاريع التي تنادي بالسلام، تنادي بالتفاوض المباشر مع العرب، إلى جانب عدم التنازل عن الأراضي المحتلة لعام ١٩٦٧م، مع بقاء القدس العاصمة الابدية لدولة إسرائيل وهذا ما أكده زعيم تكتل الليكود الذي وصل إلى الحكم على ١٩٧٧م، أمام زعماء الطائفة اليهودية الامريكية فقد أكد عام ١٩٧٨. قائلا: "إننا نؤكد أن يهودا والسامرة وغزة هي جزء لا يتجزأ من أراضي إسرائيل، إنها وطننا بحق، وإننا لا نطلب السيادة على هذه المناطق، لأننا نصبوا للسلام"، وأضاف: "إن مسألة السيادة ستناقش ضمن إطار المفاوضات بشأن مستقبل هذه المناطق".(١)

ويمكننا القول بأنه لا توجد فوارق كبيرة في السياسات المتبعة بين حزب العمل وتكتل الليكود، وأن الفارق يكمن في التبرير والأسباب المقدمة للسياسات، فكلاهما اتبع سياسة العنف واستخدام القوة وكلاهما سعى إلى الضم الحثيث للأراضي المحتلة.(٢)

وفي المهرجان الانتخابي لحزب الليكود الذي أقيم في حيفا بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠م بين بيغن الخطوط العامة لسياسة إسرائيل، ومفهومها للسلام من خلال اتفاقيات كامب ديفيد على النحو التالي:

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية العدد (١٠)، ١٩٧٨، ص٦٠٩.

(٢) علي الدين هلال، السلام الإسرائيلي، شؤون عربية ع ٣٣، ص٢٢٧.

١- القدس: المدينة الموحدة لن تتجزأ مرة أخرى وستبقى عاصمة إسرائيل الخالدة.

٢- لن يكون هناك (أبدا) دولة فلسطينية، ولن تظهر هذه مطلقا في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٣- سيبقى جيش الدفاع الإسرائيلي في يهودا والسامرة والقطاع للدفاع عن إسرائيل للأبد.

٤- إن حق الشعب اليهودي في الاستيطان في جميع أجزاء إسرائيل هو حق ثابت، وسيستمر في المستقبل، ولن يكون هناك سيادة أجنبية، في أرض إسرائيل، وبمثل هذه الطريق، سيكون لنا السلام والأمن.[1]

كما أن المفهوم الإسرائيلي للسلام يعني إقامة علاقات اقتصادية وثقافية ودبلوماسية وسياحية وتبادل تجاري وحدود مفتوحة مع الأقطار العربية، كي تكون الغلبة والسيادة لإسرائيل المتقدمة تكنولوجيا وصناعيا واقتصاديا، بالإضافة للتأييد المطلق دون حدود من الولايات المتحدة الأمريكية.

هكذا فقد عالجت في هذا الفصل موضوعا هاما يتعلق بمفهوم الليكود للسلام وهل الليكود والأحزاب المؤيدة له تريد السلام؟ وهل الأحزاب الأخرى كالعمل (المعراخ) تريد السلام؟ وما هو مفهوم السلام المنشود؟ وهل هذا السلام المزعوم يعطي العرب الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في الاستقلال والحرية وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس؟ وهل ستنسحب إسرائيل حقيقة من الأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان؟.

لقد حاولت من خلال أقوال قادة إسرائيل وزعماء أحزابهم أن أبين حقيقة موقفهم هذا، وقد أثبت أقوالهم في اقتباسات لهم، لتأكيد بطلان زعمهم هذا.

إن مجرد مناداتهم للسلام إنما هو خداع سياسي ومراوغة دبلوماسية، فالإسرائيليون ما زالوا يعيشون في الماضي، ولم يتعلموا من تطور الأحداث في العالم، وتغير المفاهيم. فعرب اليوم ليسوا عرب الأربعينات من القرن العشرين الماضي، ولن تعود عقارب الساعة إلى الوراء أما الصهيونية وفكرها المعقد المتعصب ومعتقدات أحزابهم الدينية التوراتية، الجامدة

---

(١) حاتم صديق أبو غزالة، كامب ديفيد ص١٤٣-١٤٤.

ستكون السبب في انهيار الدولة الإسرائيلية تدريجيا، وأرى أن هذا الانهيار و ذلك التراجع بدأ مع صمود أطفال الحجارة فـي فلسطين العربيـة، وتحـرك الجمـاهير العربيـة فـي كـل الوطـن العربي.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية لتكتل الليكود

أولا: التعاون الأمريكي- الإسرائيلي من عهد كارتر إلى بوش

ثانيا: العلاقات الإسرائيلية- السوفياتية في ظل حكومة الليكود

ثالثا: الصراع العربي- الإسرائيلي وموقف الليكود من:

أ. اللاجئون.

ب. القدس.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية لتكتل الليكود

كانت إسرائيل تركز في سياستها الخارجية على الدبلوماسية، هدفها من ذلك كما يقول إبراهيم العابد، في كتابه سياسة إسرائيل الخارجية: "إن إسرائيل قبل قيام الدولة كانت تعمل على توفير العناصر والظروف الدولية الملائمة التي ستساعد وتؤيد قيام الدولة، وثم أصبح هدفها بعد قيام الدولة توفير العناصر والظروف الدولية التي ستساعد في تثبيت الوجود الإسرائيلي في المنطقة فارتبطت الجهود الدبلوماسية بالجهود العسكرية والاقتصادية" (١).

ولما كانت إسرائيل تعلم جيدا بأنها دولة غير مرغوب فيها في المنطقة العربية، وفي داخل الأراضي الفلسطينية لذا عملت جاهدة لتثبيت نفسها، والاعتراف بها كدولة لضمان استمرارها في المنطقة، كما أخذت تسعى جاهدة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية، مع أكبر عدد ممكن من دول العالم ولا سيما الدول العظمي ودول أوروبا الغربية على اعتبار أنها المصدر الرئيسي لمساعدتها عسكريا واقتصاديا، إلى جانب ضمان أمنها في المنطقة، الناتج عن الصراع العربي- الإسرائيلي"، وهذا ما أكده أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل ديفيد بن غوريون حين ذكر: "أن أهم عامل يقرر سياسة إسرائيل الخارجية هو أمنها الناجم عن الصراع العربي الإسرائيلي" (٢)، فهدف إسرائيل منذ البداية هو تحقيق المشروع الصهيوني لذا أخذت توظف الدبلوماسية لتحقيق وحماية إنجازاتها من عمليات الاستيطان، وتكثيف الهجرة، والاتصال بيهود العالم وتسخيرهم لخدمة أهداف إسرائيل وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين، وهذا ما ذكره والتر ايتان (Walter Eytan)، في كتابة دبلوماسية إسرائيل فهو يقول: "أن سياسة إسرائيل الخارجية مع أي من بلدان العالم لا تتحدد بموقف تلك الدول من مشكلاتها

---

(١) إبراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ٩-١٠.

(2) BenGurion,Daveid, Rebirth and Destiny in Israel, Philosphical Library, New York, 1954, P.391.

الداخلية، مثل التمييز العنصري، واضطهاد الإفريقيين، وموقفها من قضايا التحرير أو تقرير المصير، ولكن تقاس في موقف تلك الدول مع المجموعات اليهودية الموجودة فيها، ومدى السماح لتلك المجموعات بجباية الأموال لإسرائيل والهجرة إليها واستثمار الأموال فيها" (١)، وقد لعبت إسرائيل دورا بارزا في السياسة الخارجية من أجل تثبيت وضعها الاقتصادي، من خلال الحصول على الضمانات والامتيازات والإعفاءات الجمركية. فدخلت في السوق الأوروبية المشتركة، ووقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التجارة الحرة، وسعت إسرائيل من خلال الدبلوماسية إلى تبرير توسعها وعدوانها العسكري على الشعب الفلسطيني والأقطار العربية المجاورة تحت ستار ضمان أمنها. وسعت لتعزيز علاقاتها الأمنية باتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة، ثم مع ألمانيا الغربية وفرنسا، كما وطدت علاقاتها مع إثيوبيا وإيران وتركيا، ثم أخذت تعمل جاهدة للدخول في حلف الأطلسي، وعندما ظهر مبدأ "الاجماع الاستراتيجي" (٢)، في السياسة الخارجية الأمريكية، سارعت إسرائيل لعرض خدماتها. كما شجعت مشروع حرب النجوم، أو ما يعرف بمبادرة الدفاع الاستراتيجي، وقد فعلت ذلك لضمان أمنها الذي أكده بن غوريون بقوله: "أن الأسلوب لضمان أمن إسرائيل هو عبر إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم" (٣). لذا أخذت إسرائيل منذ قيام دولتها حتى الوقت الحاضر، تسعى إلى إقامة هذه العلاقات الطيبة والحسنة مع جميع دول العالم. وسأحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات والتعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) Eytan, Walter, the First Ten Years, A Diplomatic History of Israel, Weiden Feld and Nicolson, London 1958, pp. 148-149.

(٢) أول من استعمل مصطلح الإجماع الاستراتيجي هو الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي حينما كان يقدم شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩٨١/٣/١٩، حين ذكر "على الرغم من أننا نقوم بتعزيز قدرتنا العسكرية، إلا إننا لا نستعمل قواتنا العسكرية إلا إذا اقتضت الحاجة، للردع التهديد السوفيتي فإنه يتطلب دورا أمريكيا سنكون بحاجة إلى مساعدة من أصدقائنا، في المنطقة وخارجها وهذا هو الدافع الأكبر بتعزيز التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل ومصر والسعودية، انظر: نصر عاروري، أمريكا والقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٦)، عام ١٩٨٦، ص ١٠.

(٣) يذكر بأنه في عام ١٩٦٣، عندما أعلنت سوريا ومصر والعراق عن الوحدة الثلاثية سارع بن غوريون بطلب الدخول إلى حلف الأطلسي وذلك لحماية إسرائيل، للمزيد انظر: إسرائيل وحلف الأطلسي، مجلة الأرض العدد الأول ٢١-٩-١٩٩٨، ص١١.

Pearlmen, Moche, Ben Gurion Look Back, Weiden Feld and Nicolson London, 1968. pp145-146.

منذ عهد كارتر، إلى عهد بوش، وهي فترة حكم الليكود، من أجل توضيح وبيان السمات الرئيسية لتلك السياسة، حتى مؤتمر مدريد، أما القسم الثاني من هذه الدراسة فسأتناول فيه العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي، على أساس أنها قضية مهمة، خصوصا بعد مقاطعة السوفييت لإسرائيل منذ عام ١٩٦٧. أما القسم الثالث فسأتناول من خلاله الصراع العربي-الإسرائيلي موضحة قضايا رئيسية لهذا الصراع تتمثل بقضية اللاجئين، وقضية القدس، على أساس أنهما محور الصراع.

أولا: التعاون الأمريكي- الإسرائيلي في عهد الليكود من كارتر إلى بوش:

شهدت العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية تطورا كبيرا في عهد مناحيم بيغن زعيم تكتل الليكود ووصلت مرحلة التعاون بينهما إلى درجة التحالف الاستراتيجي ووقع الطرفان اتفاقيات تفاهم منها:

أ. اتفاقية التفاهم المشترك في ٢٦ آذار ١٩٧٩، التي تضمنت التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم الإضافي لإسرائيل اقتصاديا وعسكريا وأمنيا، خاصة بعد انسحاب إسرائيل من أراضي سيناء وتوقيع اتفاقية سلام مع مصر.

ب. مذكرة التفاهم المشترك في ٣٠ تشرين الأول ١٩٨١، التي حددت الإطار العام للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين.

ج. اتفاقية توجهات اتخاذ القرارات في الأمن القومي في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٨٣، التي حددت أطر التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال إنشاء مجموعة عسكرية سياسية مشتركة، تناط بها مهمة وضع الخطط العسكرية، والمناورات المشتركة، وتخزين المعدات العسكرية في إسرائيل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (١).

---

(١) أحمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩١، ص٧٤،٧٥.

وقد ذكر بيغن عن التعاون بين البلدين ووصفه بأنه تعاون حقيقي ويشمل جميع المجالات البرية والبحرية والجوية [١]. وقد أكدت هذه الاتفاقيات وأوجه التعاون على تعزيز وترسيخ العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية وبشكل علني، كما ازدادت أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة عندما أرادت الدخول في حلف شمال الأطلسي، وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تقبل كعضو رسمي في هذا الحلف إلا أن أهميتها كانت كبيرة، وهذا ما أكده وليام كلارك، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الأمريكي بقوله: "أن إسرائيل قاعدة متقدمة لحلف الأطلسي والولايات المتحدة، وهي بهذا المفهوم قاعدة رخيصة، أنها خط دفاعي متقدم ضد الشيوعية، ومنع الحركات الراديكالية من السيطرة على السلطة وحماية الموارد البترولية وتأمينها. وعلى المدى البعيد تمزيق دائب ومستمر لاستنزاف المقدرات العربية في منطقة من أشد مناطق العالم تعرضا للمخاطر والأزمات"[٢].

كما وصف أرئيل شارون الخدمات التي تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة في المنطقة أثناء اجتماع بيغن مع ريغان بحضور وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج، فقد قال للرئيس الأمريكي: "توجد لديكم في الشرق الأوسط حاملات طائرات من المعلوم أن لها جنودا، وهنا عندي توجد لكم "أي دولة إسرائيل" حاملة طائرات كبيرة وآمنة تبحر في منطقتنا، ومن على متنها يمكن الوصول إلى كل مكان دون أن يكون من الضروري تشغيل محركات، بينما هذا المتن هو الأكثر استقرارا فيما يمكن أن تفكروا به، وحاملة الطائرات هذه تستطيع العمل بكل الأحوال الجوية وفي كل عاصفة محتملة، إلا تشكل دولة إسرائيل حاملة طائرات مثالية [٣].

فالعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية تمثل تطورا طبيعيا بين الدولتين وهو ليس بالأمر الجديد أو مستحدثا فوجود إسرائيل يمثل المصالح الأمريكية، في الشرق الأوسط. فالوجود الإسرائيلي في المنطقة يمثل خدمة لهذه المصالح الأمريكية كما أوردها ارئيل شارون، كما

---

(١) للمزيد عن هذا التعاون انظر: التعاون الاستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي، دلالاته وأهدافه، مجلة الأرض، العدد الأول، ٢١-٩-١٩٩٨، ص ٦.

(٢) تقرير العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية في عهد حكومتي بيغن، مجلة الأرض، ص٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩.

أنها أداة لخوض حروبها بالنيابة عنها ضد حركة التحرر الوطني العربية، كما أن أمريكا تسعى إلى تحويل إسرائيل، إلى قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، ونقطة تمركز أساسية لقوات التدخل السريع الأمريكية ومستودعا ضخما للأسلحة الأمريكية [١].

وعندما تسلم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر منصبه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧، كان الشرق الأوسط على جدول أعمال سياسته الخارجية التي كانت مناصرة لإسرائيل، ومناهضة للفلسطينيين. فقد كان متمسكا طوال فترة حملته الانتخابية بصيغة كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق، وهي "لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية"، حتى تعترف بقرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢)، وبحق إسرائيل في الوجود. وكان كارتر قد زار إسرائيل في عام ١٩٧٣، وهو حاكم لولاية جورجيا بدعوة من جولدا مائير، وكان بصفته سياسيا ومسيحيا ورعا، يعرب باستمرار عن تعاطفه العميق مع الدولة اليهودية وعن التزامه تجاهها [٢]، وهكذا فقد انتهج كارتر منهجا مناصرا لإسرائيل، ومناهضا للفلسطينيين. بيد أن هناك ثمة عوامل متعددة خففت من سياسات ترفض باستمرار أو تتجاهل شرعية وحقوق الشعب الفلسطيني، لأن كارتر كان يتحرى الأمور ويحصل عليها، كما أن برنامج عمله هو الإطلاع الشخصي العميق على ما يقدم إليه من تقارير مكتوبة، ومذكرات وإيجازات[٣] وما أن تولت إدارة كارتر السلطة حتى بادرت إلى إعادة تقييم الوضع في الشرق الأوسط، فقد كان يستطلع الآراء المتنوعة عن الفلسطينين، ويستمع إليها حتى أصبح متفهما للقضية الفلسطينية. فبعد شهرين من استلامه الرئاسة في ١٦ آذار ١٩٧٧، تحدث كارتر لأول مرة عن المسألة الفلسطينية في اجتماع عقد في مدينة كلينتون، في ولاية (ماسا شوستس)، حين قال: "أن أول شرط لإقامة سلام دائم هو اعتراف العرب بإسرائيل، والثاني هو إقامة حدود ثابتة لإسرائيل، والثالث وهو الشرط النهائي للسلام معالجة المسألة الفلسطينية، يجب أن يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا لسنوات عديدة" [٤].

---

(١) التعاون الإستراتيجي، مجلة الأرض، ص ٤.

(2) Carter, Jiemmy, Keeping Faith, Memoirs of a Presidant, Bantam Books, New York p. 273.

(3) Jordan, Hamilton, Crisis the Last Year of the Carter President Putnam Press, New York, 1982, p42.

(٤) هشام الدجاني، الإدارات الأمريكية وإسرائيل، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٤، ص ١١٧.

وعند تحليل المواقف السياسية لكارتر اتجاه الفلسطينيين نذكر ما قالته ترى: "من المفيد أولا النظر باختصار في المعلومات التي تلقتها من المؤيدين لإسرائيل وللفلسطينيين، وثانيا وصف الأعمال التي قامت بها الإدارة المذكورة بشأن مطالب الفلسطينيين من أجل تقرير المصير" (١).

إن هذا الانفتاح في إدارة كارتر اتجاه الفلسطينيين أثار إسرائيل واللوبي الصهيوني، وأحدثت المؤشرات الدالة على أن الإدارة قد تكون آخذة بالتباعد عن موقف مؤيد لإسرائيل كليا، ومتجها نحو النظر في حقوق الفلسطينيين فالصهاينة اليهود أكدوا عدم الاعتراف بالفلسطينيين أو التفاوض معهم، ونتيجة لذلك عمل اللوبي الصهيوني كأداة ضغط ضد الفلسطينيين (٢). كما قامت لجنة الشؤون العامة الأمريكية- الإسرائيلية (إيباك)، بالتأثير على البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي، بالضغط على الرئيس الأمريكي كارتر كي يتراجع عن آرائه اتجاه الفلسطينيين خصوصا حين أعلن "أنه يجب النظر في أمر الوطن الفلسطيني، وقد تمكن اللوبي الصهيوني من حمله على التراجع فأخذ يصرح بأن قصده بكلمة (وطن) هو مجرد مكان يعيش فيه الشعب، كما جاء هذا التراجع على لسان مستشار كارتر للأمن القومي (بريجنسكي)، الذي وصف تصريح كارتر بشأن (الوطن)، بأنها "زلة لسان عفوية وغير متوقعة" (٣)، ثم أن كارتر كان قد تراجع أيضا عن التصريحات التي أدلى بها في بداية رئاسته للرئاسة الأمريكية عندما تحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية إلى جانب وصفه لإسرائيل بأنها رصيد استراتيجي لأمريكا (٤).

إلا أن أهم تراجعاته الإدارية كانت عندما صدر البيان الأمريكي- السوفييتي الذي أصدره وزيرا خارجية البلدين فانس وغروميكو في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٧، والذي "دعا إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية الشرق الأوسط وانسحاب إسرائيل من الأراضي، التي

---

(١) ترى، جانيس، إدارة كارتر والفلسطينيون، فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كلينتون، ترجمة، ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٢٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

(٣) هشام الدجاني الإدارات الأمريكية، ص ١١٧.

(٤) Carter, Keeping Faith, p 275.

احتلتها عام ١٩٦٧، كما دعا إلى قيام مفاوضات مشتركة حسب صيغة مؤتمر جنيف تضم جميع الأطراف بما في ذلك الفلسطينيين" [١]، ويذكر بأن الإدارة الأمريكية لم تعلن تراجعها بصورة رسمية وعلنية، إلا أن هناك ورقة عمل وقعت بين كارتر ويغال آلون وزير الخارجية في ٤ أكتوبر ١٩٧٧، والتي اعتبرت تراجعا، ويتحدث، وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي عن هذا التراجع في إدارة كارتر بقوله: "في الوقت نفسه، الذي كان فيه البيان الأمريكي- السوفييتي مشجعا لبعض الفرقاء العرب، كان بمثابة تحذير للإسرائيليين ومؤيديهم، وأدى مباشرة إلى مصالحة كارتر ودايان في ٤ أكتوبر، وفي تلك المصالحة قدم دايان تنازلا تكتيكيا مهما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في جنيف بغية استعادة الانطباع بالانسجام الأمريكي- الإسرائيلي، وبإلغاء الأثر المناوئ في إسرائيل للبيان المذكور. وثبت فيما بعد أن تلك الحركة كانت في منتهى الذكاء فقد أثنى كارتر على مرونة دايان، وبدأ يعزو احباطاته للفرقاء العرب وخاصة السوريين" [٢].

أما عن ورقة العمل الأمريكية، الإسرائيلية التي وقعها، موشيه دايان مع إدارة كارتر فقد تضمنت :

١. إن قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢و٣٣٨، هما الأساس المتفق عليه بين إسرائيل وأمريكا لعقد مؤتمر جنيف.
٢. أن البيان الأمريكي- السوفيتي، لن يكون بالضرورة الأساس لعقد مؤتمر جنيف وأنه بإمكان إسرائيل الذهاب إلى المؤتمر بدون الموافقة عليه.
٣. الاتفاقات التي أبرمت بين الولايات المتحدة وإسرائيل ما زالت قائمة بدءا من الاتفاقات المتعلقة بقراري ٢٤٢، و٣٣٨، حتى الاتفاقات الجزئية مع كل من مصر وسوريا.
٤. تعلن إسرائيل أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لا يشمل العودة إلى حدود ١٩٦٧.
٥. لا يمكن إضافة مواضيع جديدة لبحثها، في جنيف إلا بموافقة جميع الأطراف.

---

(١) Ibid., PP 288-289.

(٢) كوانت ب، وليم، عملية السلام، والدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة، والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤٦.

٦. موضوع اللاجئين الفلسطينيين يتم بحثه، في مفاوضات منفردة بين إسرائيل والدول العربية خارج مؤتمر جنيف.

٧. في المواضيع المتعلقة بالضفة الغربية، وقطاع غزة يشترك ممثلو الفلسطينيين إلى جانب المصريين والأردنيين [١].

وبعد الإعلان عن ورقة العمل هذه أعلن وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس قوله: "أن الإدارة الأمريكية لم تعد متمسكة، بمؤتمر جنيف [٢]، وقد لعب الرئيس الأمريكي كارتر دورا كبيرا عندما قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧، فقد كانت هذه الزيارة نتيجة لمساعي الولايات المتحدة وضغوطها على السادات، لعقد لقاء بينه وبين رئيس الوزراء بيغن كما ساهمت في هذه الضغوط شخصيات أمريكية حكومية وأعضاء من المجلس الأمريكي الكونغرس وسياسيين من مختلف المستويات [٣].

وفي آذار ١٩٧٨، قامت القوات الإسرائيلية بشن عدوانها على الجنوب اللبناني، وعرفت هذه العملية بـ(عملية الليطاني)، وقد تذرعت إسرائيل قيامها بهذه العملية بأنها رد على العملية الفدائية التي قاموا بها على الساحل بين حيفا وتل أبيب، وقد تم هذا الهجوم بالتنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل [٤]. فقد كانت الولايات المتحدة على إطلاع على العملية قبل أن تبدأ، كما أنها كانت تعرف النقاط الرئيسية التي ستحتلها إسرائيل في

---

(١) تقرير العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، مجلة الأرض، ص١٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٣) وعن دور الرئيس الأمريكي كارتر، انظر: بول جورج، وبول، دوغلاس، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمة، ص ١٨٠-١١٣، عقد مؤتمر جنيف للسلام في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٧٣، تحت رئاسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وبحضور ممثلين عن كل من الأردن، مصر، إسرائيل، بالإضافة للأمين العام للأمم المتحدة ويهدف المؤتمر إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء للمزيد انظر: تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٩٤.

(٤) عشية سفر رئيس الحكومة الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة، وعلى خلفية المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل بعد مبادرة الرئيس المصري، ومن ثم بروز الخلافات بين الإدارة الأمريكية وحكومة بيغن بشأن الاستيطان في المناطق المحتلة، وتفسير قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، قام الفدائيون من جماعة دير ياسين بتنفيذ عملية كمال العدوان في ١٩٧٨/٣/١١، في المنطقة الواقعة على الطريق العام شمال تل أبيب، فاتخذت حكومة بيغن من هذه العملية ذريعة للرد على المقاومة الفلسطينية وشطب منظمة التحرير الفلسطينية، للمزيد انظر: نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد الرابع، نيسان (ابريل)، ١٩٧٨، ص ١٨٥-١٨٧.

القطاع المحاذي للحدود [١]. وفي ٢٦ آذار ١٩٧٩، تم التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد التي تم الاتفاق عليهما بين إسرائيل، والولايات المتحدة أثناء زيارة موشي دايان لواشنطن في أيلول عام ١٩٧٧. فقد تم الاتفاق بين الطرفين من حيث الأساس على مشروع السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تألفت من ٤٧ بندا، ويتضمن المشروع على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وإقرار السلام الدائم والعادل بينهما، وإعلان مصر بأنها تقبل بجميع المواثيق الدولية، التي تحفظت عليها من قبل لأن لها علاقة بإسرائيل [٢]. وفي يوم توقيع معاهدة السلام وضع فانس ودايان توقيعهما على مذكرة اتفاقية بين الدولتين نصت على تقديم التزامات وضمانات لإسرائيل، كما وضعت الولايات المتحدة كل ثقلها لدعم إسرائيل في حال إخلال مصر بالمعاهدة [٣]. وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيتي كامب ديفيد على حد قول الرئيس الأمريكي كارتر: "أساسا واضحا وحكيما جدا يمكن أن تبنى عليه، أن أولى أولوياتنا، للمحافظة على السلام في الشرق الأوسط، هي معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر، وإنني ملتزم بصورة قوية بتنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد"[٤].

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن المعونات العسكرية الأمريكية لم تنقطع عن إسرائيل، كما أنها لم تستخدم كأداة ضغط ضد إسرائيل. وقد ذكرذلك ولتر منديل نائب الرئيس الأمريكي بقوله: "إننا لا نعتزم أن نستخدم معوناتنا العسكرية لإسرائيل في الضغط عليها. وإذا كان بيننا خلافات فإنها ستكون على الأصعدة العسكرية والاقتصادية وليس السياسية ولن نتحول عن التزامنا بأمن إسرائيل" [٥]. كما يقول وليم كوانت: "أنه على مدى أشهر والتي كانت حافلة بالخلافات الأمريكية- الإسرائيلية القوية لم تتوقف المعونة العسكرية لإسرائيل، كما لم يحدث

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

(٢) انظر: الدراسة (الليكود والسلام) وكذلك كوانت، عملية السلام، ص ٣٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥٠.

(٤) Carter, Keeping, Faith, P 409.

(٥) كوانت، عملية السلام، ص ٣٠.

أن استخدمت المعونة الاقتصادية في الضغط على إسرائيل، ولم يكن كارتر مستعدا لمس المساعدات الاقتصادية أو العسكرية" [١].

ويذكر كوانت كذلك أن المبادرة الساداتية هي نقطة تحول في استراتيجية الرئيس الأمريكي كارتر للشرق الأوسط، حيث تحولت من استراتيجية تسعى لتسوية شاملة على أساس مؤتمر جنيف الدولي، إلى استراتيجية تسعى لرعاية تسوية مصرية- إسرائيلية. ويعترف كوانت بهذا التحول أزاء هذه التطورات ويقول: أعادت إدارة كارتر تقويم موقفها من خطة السلام في الشرق الأوسط، وقدم بريجنسكي مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي اقتراحا على أساس أخذ زمام المبادرة لتحويل خط بيغن- السادات لمصلحة الولايات المتحدة. لأن هدف الإدارة الأمريكية آنذاك هو العثور على تسوية لإعادة تأكيد زعامتها ولمحاولة فرض عملية سلام واسعة على رأس التحرك نحو تسوية مصرية- إسرائيلية، وكان التقويم الأولي للإدارة الأمريكية يرى أن إعادة مؤتمر جنيف في وقت مبكر لم يعد محتملا وأن كلا من مصر وإسرائيل تعتقدان بأنه يمكن تجاهل كل من سوريا والاتحاد السوفيتي. ومنذ ذلك الحين أصبحت الاستراتيجية الأمريكية تركز على دعم المحادثات بين مصر وإسرائيل [٢]. ثم يذكر كوانت: "ومع مرور الوقت بدأ كارتر يشعر أن الهدف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة يجب أن يكون التوصل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وليس حل المسألة الفلسطينية، وبالتأكيد كان بيغن ودايان يشاركانه هذا الرأي كما أن من الواضح أن السادات، كان هو الآخر له نفس الرأي" [٣].

هذا وأثناء انعقاد اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي في أول أيلول سبتمبر ١٩٧٨، عرض وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون إمكان عقد معاهدة دفاع أمريكية-

(١) كوانت ب، وليم، كامب ديفيد، السياسة وصنع السلام، ترجمة حازم صاغية.دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٤٢.

(٢) كوانت، كامب ديفيد، ص ٢٢٢،٢٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢١.

إسرائيلية، كجزء من تسوية شاملة، كما رأى براون أن اتفاقية كهذه قد تحظى بقيمة سياسية في المفاوضات [١].

وكان الرئيس كارتر قد مهد لاجتماعات كامب ديفيد بدعوة الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن إلى واشنطن. وعشية وصول بيغن إلى نيويورك أدلى الرئيس كارتر بتصريحات نقض فيها أراءه وتصريحاته السابقة فقد عبر الرئيس الأمريكي عن اعتقاده بأن حل مشكلة الشرق الأوسط، سيتحقق دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، وقال: "أن مستقبل الضفة الغربية سيرتكز بدرجة أساسية على المشروع الذي قدمه مناحيم بيغن لمنح الحكم الذاتي للفلسطينيين، كما قال أن التسوية الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط لم تتطلب انسحابا كاملا من الأراضي العربية المحتلة، وأضاف أن الاعتبار الأهم في سياسته والذي سيستمر هو أمن إسرائيل الذي هو فوق كل شيء [٢].

إن التصريح السابق للرئيس الأمريكي كارتر، يوضح التخلي الأمريكي عن المواقف الأمريكية المعلنة بشأن تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، منذ حرب ١٩٦٧، والسير نحو تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨، فالرئيس الأمريكي بذلك يكون قد تبنى المواقف والمطامع الإسرائيلية، وهذا ما دأب عليه الرؤساء السابقون واللاحقون. ومن الجدير ذكره أن اتفاقية كامب ديفيد، أوجدت أرضية مناسبة لمبدأ الإجماع الاستراتيجي الأمريكي، فقد ضمنت الولايات المتحدة لإسرائيل تفوقها العسكري وأمنت هذه الاتفاقية حق استخدام المطارات في شبه جزيرة سيناء لقوات التدخل السريع الأمريكية، كما أن الإدارة الأمريكية أرادت كذلك إيجاد حلف (أطلسي شرق أوسطي)، وهذا ما بينه مردخاي بركائي مراسل صحيفة "دافار الإسرائيلية، فقد قال بأن الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، نوه إلى أن الإدارة الأمريكية تدرس اقتراحات من مصر وإسرائيل، تدعو إلى وضع قواعد عسكرية في كلا

---

(١) يذكر بأن براون كان قد كاتب وايزمن، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم ثلاثة مليارات من الدولارات للمساعدة في بناء مطارات عسكرية جديدة في النقب، منها ٨٠٠ مليون دولار على شكل منح كما أبلغت الولايات المتحدة إسرائيل أنها مستعدة للتصرف بإيجابية بشأن عدد من منظومات الأسلحة التي كانت قد طلبت من قبل، انظر: كوانت، عملية السلام، ص ٣٠٦.

(٢) مذكرات محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، دار طلاس للنشر، دمشق، (د.ت) ص ٢٦٥-٢٦٦.

البلدين، تحت تصرف الولايات المتحدة. وهكذا فقد ضمنت الولايات المتحدة رسمياً حق التواجد في سيناء، تحت حجة تولي الولايات المتحدة شؤون المراقبة في سيناء على أثر انسحاب القوات الإسرائيلية من خط العريش، رأس محمد [١].

أما في عهد رئاسة ريغان، الممتدة لفترتين متتاليتين (ثماني سنوات)، فقد وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، إلى قمتها فمنذ البداية بين ريغان نظرته إلى إسرائيل في مذكرة رسمية صدرت في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، بقوله: "أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على مساعدة أمريكا على الصعيد الاستراتيجي، أن سقوط الشاه قد ضاعف من قيمة إسرائيل لأن الدول المعتدلة الصديقة لإمريكا ضعيفة ومعرضة للخطر، ولدى إسرائيل العزيمة اللازمة والتضامن القومي، والقدرة التقنية والعسكرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة كحليف وصديق يمكن الوثوق به" [٢]، كما أن الجنرال الكسندر هيج، وزير الخارجية الأمريكي بين أهمية إسرائيل كمنطقة استراتيجية لأمريكا في خطاب ألقاه في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠، أمام منظمة الصهيونيين العموميين حين قال: "إن المبادئ الأخلاقية تقضي بتأييد حق الشعب اليهودي في دولة خاصة به. والحقيقة التي تبعث على الرضى، وتتسم بالأهمية، وهي أن إسرائيل دولة ديمقراطية حية تشاطرنا قيمنا الأساسية في عالم معاد للديمقراطية، ولكونها القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل تشكل بحكم وجودها في حد ذاته عامل ردع ضد العدوان السوفييتي، وكما كان الوضع في السابق، فإن إسرائيل قوية وحيوية ستظل سنداً للمصالح والنشاطات الأمريكية التي تدعم أصدقاءنا في المنطقة وفي أماكن أخرى [٣].

فالعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية في عهد ريغان كانت أشبه ما يكون بقصة حب مفعمة بالمشاعر المرهفة، وهي بحد ذاتها جزء لا يتجزأ من التوجهات العامة لريغان، الذي تحدد علاقاته طابع مشاعره وأحاسيسه، فقد أصر ريغان على تعميق العلاقات الاستراتيجية

---

(١) تقرير حول العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية منذ بداية عام ١٩٨٠، وحتى منتصفه، مجلة الأرض، العدد (٢١)، ١٩٨٠/٧/٢١، ص ١٤.

(٢) حسين أبو طالب، الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٥)، تموز ١٩٨١، ص ٧١.

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، كانون الثاني، (يناير)، ١٩٨١، ص١٦.

مع إسرائيل، على حساب العلاقات مع تركيا" [١]. هذا مع العلم بأن المساعدات العسكرية والمدنية لإسرائيل ارتفعت منذ بداية حكم ريغان، وأعلنت إدارة ريغان بأن ثلثي هذه المساعدات سوف يتحول إلى قروض ومنح [٢]، وقد جرى في الفترة ما بين (١٩٨١-١٩٨٦)، التوقيع على سبع اتفاقيات ومذكرات مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تشمل التعاون العسكري والعلمي في كافة المجالات، بالإضافة إلى الأبحاث المشتركة الخاصة بالإنتاج والتطوير المشترك، بين المجمعات، والمختبرات العلمية والعسكرية في كلا البلدين. ويقول الكاتب الأمريكي ستيفن غرين: "أن إدارة ريغان بشكل خاص كانت قابلة للتحرك بسرعة، لتطوير وترسيخ التعاون العسكري والاقتصادي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأنه خلال السنوات الخمس المذكورة، تم تكامل دمج المجمعات الصناعية للبلدين بشكل فعال، ووضعت الأسس لجعل إسرائيل ثالث دول العالم تقدماً، إن لم نقل ثالث أقوى دولة عسكرياً" [٣].

أما عن موقف ريغان من اتفاقية كامب ديفيد، فقد قال ريغان مستشهداً بالفرص التي وفرتها توقف الحرب الأهلية في لبنان وجلاء منظمة التحرير عن بيروت: "يجب علينا نحن أيضاً أن نتحرك لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات الجارية بين العرب والإسرائيليين، ولا سيما تشرد الشعب الفلسطيني. فريغان لم يشر أن الفلسطينيين كلاجئين، ولو مجرد إشارة، وأضاف قائلاً أن المسألة الآن هي كيفية التوفيق بين الأمور الأمنية المشروعة التي تهم إسرائيل، والحقوق المشروعة للفلسطينيين، فريغان يريد هنا أن يطمئن إسرائيل بإعلانه أن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنها ستؤيد طلب إسرائيل إجراء تعديلات على حدود ١٩٦٧، بصورة تضمن أمنها فقط [٤].

---

(١) صحيفة الدستور العدد، ٧٦٤٧، ١٩٨٨/١٢/٣، نقلاً عن صحيفة هآرتس، مقالة الدار عكيفا وجهة نظر إسرائيلية في الإدارة الأمريكية الجديدة.

(٢) عن المساعدات الأمريكية وإسرائيل، انظر: الدراسة في الفصل الثالث.

(٣) غرين، ستيفن، بالسيف، أمريكا وإسرائيل والشرق الأوسط، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٩٦.

(4) Aruri, Nascer H. Moughrabi., Fouad, and stork, Joe, Reagan and the Middle Easte, Association of Arab American University Graduates, Belmont, 1983, PP 79-80.

وكان ريغان منذ توليه الرئاسة مشغولاً بالاتحاد السوفييتي، فقد كان لفشل سياسة "الإجماع الإستراتيجي"، والهادفة إلى تجميع عدد من الدول العربية المعتدلة وإسرائيل لمواجهة التغلغل السوفيتي أثره بأن اتجه ريغان وإدارته إلى المزيد من توثيق التعاون مع إسرائيل وحدها في إطار التعاون الإستراتيجي [١]. وكان وجود الكسندر هيغ على رأس وزارة الخارجية، قد ساعد على وجود صلات وثيقة مع إسرائيل، وخاصة مع وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون، حيث تم بينهما التوقيع على اتفاق تعاون في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، وبموجب هذا الاتفاق ربطت إسرائيل موقفها مع واشنطن المعادي للسوفييت [٢]. وكان الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي يعلم أن شارون يريد مهاجمة لبنان، وذلك لتدمير الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية هناك، ولإقامة حكومة لبنانية جديدة متعاطفة مع إسرائيل، فقام ريغان بالموافقة على المطالب الإسرائيلية، ودعم مطلب إسرائيل بسحب القوات الأجنبية كلها من لبنان، وعلى الأخص القوات السورية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه أيد ترشيح بشير جميّل رئيساً للجمهورية في لبنان، كما وافق على طلب إسرائيل السيطرة على شريط طوله أربعين كيلو متراً شمال الحدود الإسرائيلية اللبنانية [٣].

ولا شك أن إدارة ريغان كانت على علم بالغزو الإسرائيلي للبنان والذي استهدف منظمة التحرير الفلسطينية، داخل الأراضي اللبنانية إلى جانب إخراج القوات السورية من لبنان لذا أخذت إدارة ريغان على عاتقها اتخاذ كافة المحاولات في تعطيل كافة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد الغزو الإسرائيلي للبنان، فقد استخدمت حق النقض (الفيتو)، ضد مشروع تقدمت به أسبانيا بتاريخ ٩ حزيران ١٩٨٢، وأيدته أربع عشرة دولة، يؤكدون فيه على الإنسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، حسب القرار رقم ٥٠٨، ٥٠٩. كما استخدمت إدارة ريغان حق النقض، (الفيتو)، ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا

---

(1) Peck Julianas, The Reagan Ademinstration and Palestinian Question, The First Thousand Days, Institue for Palestine Stu. Washington D.C. 1984, p15.

(٢) لشي، أن، إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ترجمة ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٤٧.

(3) Peck, The Reagan, p55.

بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦، يطالب فيه إسرائيل الانسحاب الفوري لقواتها المتمركزة حول بيروت إلى مسافة عشرة كيلو مترات كخطوة نحو الانسحاب الكامل [١]. ويذكر أن الزعماء السياسيين في إسرائيل، خاصة بيغن، ووزير الدفاع شارون مقتنعون آنذاك بأن حكومة ريغان لا تمانع من القيام بعملية تكون بمثابة درس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وربما للسوريين المنحازين للسوفييت. وبهذا لم تكن هناك مقاومة قوية لخطط شارون في واشنطن، فقد كان كل من هيج وريغان متفهمين لأهداف إسرائيل. فعندما بعث بيغن برسالة شفهية لريغان عام ١٩٨٢، محذراً من أنه قد أصبح من الضروري القضاء على هذا التهديد الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، كان رد هيج هو أن الولايات المتحدة لن تستطيع منع إسرائيل من الهجوم [٢].

ومن مظاهر تمادي إسرائيل في عدوانها على المنطقة الأمر الذي أصدره رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن في ٧-٦-١٩٨١، بقصف المفاعل النووي العراقي، والواقع على مشارف بغداد، ثم غزوهم للبنان في عام ١٩٨٢. وكان كثير من المسئولين في واشنطن قد أبدوا إعجابهم بما قامت به إسرائيل من عدوان على جيرانها، وبالتقنية التي تمتلكها. وقد كان هذا الإعجاب بالخفاء حيث كان من الصعب على أمريكا أن تؤيد هذا العمل علناً [٣] وأمام الضجة العالمية، والالتزام بمقتضى القانون الأمريكي لم يستطع هيج أن يتجاهل الغارة الإسرائيلية، على العراق، لذلك اضطرت إدارة ريغان إلى تجميد اتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، إلا أن هذا التجميد لم يكن أكثر من إجراء مؤقت [٤].

هذا ولم تكن المبادرة التي أقدم عليها ريغان في ١٩٨٢/٩/١، والتي عرفت باسم "مشروع ريغان للسلام"، أكثر من محاولة لتهدئة الأنظمة العربية، ومنع الضرر بمصالح الولايات المتحدة من جراء الغزو الإسرائيلي للبنان فقد كان المشروع يدعو إلى ما يلي:

١. الاستقلال الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحت إشراف معين للأردن.

---

(١) هشام الدجاني، الإدارة الأمريكية، ص ١٥٣.

(٢) كوانت، عملية السلام، ص ٥٣٥، هشام الدجاني، الإدارات الأمريكية، ص ١٥٣.

(٣) كوانت عملية السلام، ص ٣٢١.

(٤) بول، جورج، أمريكا وإسرائيل، ص ١٢٩، ١٣٠.

٢. تجميد المستوطنات الإسرائيلية.

٣. الاحتفاظ بمدينة القدس الموحدة، مع افتراض بقائها تحت سيطرة إسرائيل.

٤. التأكد على أن مبدأ الانسحاب في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، ينطبق على كل الجبهات مع إسرائيل والضفة والقطاع.

٥. عدم تأييد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وأيضاً عدم تأييد بسط السيادة الإسرائيلية عليها.

٦. بعد فترة الأعوام الخمسة من الحكم الذاتي يقرر مصير السيادة على الضفة والقطاع.

٧. دعوة الأردن مع الفلسطينيين إلى المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، وذلك بغرض توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل تضمن لها العيش بسلام ضمن حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها، كما أن على جيران إسرائيل أن يعترفوا بهذا الحق [(١)].

فالمشروع ينص وبكل صراحة على رفض قيام دولة فلسطينية، كما يرفض أي دور تفاوضي للمنظمة [(٢)]. وقد رفضت إسرائيل هذه المبادرة وصرحت بأنها تشكل خطراً على بقاء إسرائيل. كما أن الكنيست الإسرائيلي صوت ضد هذا المشروع وأكد بيغن قائلاً: "أن إسرائيل سوف تحتفظ إلى ما لا نهاية بسيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة"، كما ذكر "ليس من سبب يدعونا إلى الركوع، وليس من أحد يستطيع أن يقرر لنا أراضي إسرائيل" [(٣)]، كما قام بيغن بتخصيص ١٨,٥ مليون دولار لبناء مستوطنات جديدة بالإضافة إلى أنه استصدر من مجلس الوزراء أمراً إلى وزارة الدفاع لتحويل أربع مواقع عسكرية في الضفة الغربية إلى مستوطنات مدنية. كما خطط لبناء اثنتين وأربعين مستوطنة جديدة في الضفة

---

(١) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٥) أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، ص ٣٩، ٤٠.

(٢) يذكر بأن العرب استقبلوا مشروع ريغان بحذر ذلك لأنها كانت المرة الأولى، التي تذكر فيها إدارة ريغان كلمة الفلسطينيين في النزاع العربي الإسرائيلي، كما لاحظ العرب الغموض في بعض التعابير مثل الحقوق المشروعة، والاستقلال الذاتي، وضع القدس، الكيان الفلسطيني-الأردني، حدود إسرائيل النهائية كما لاحظوا الرفض المطلق للدولة الفلسطينية، كما أنه ذكر لبنان ولكنه لم يذكر سوريا، بول، جورج، أمريكا، إسرائيل، ص ١٤٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

الغربية خلال السنوات الأربع القادمة.[١] وخطط لتوطين مائة ألف مستوطن يهودي جديد في الضفة، وعشرين ألفاً في الجولان وعشرة آلاف في غزة، خلال السنوات الخمس القادمة. وقد كان رد إدارة ريغان وعلى لسان رئيسها: "إنـها لا تعتبر بناء المستوطنات الإسرائيلية، في الأراضي العربية المحتلة أمراً غير شرعي"، كما اعتبرت إدارة ريغان منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، وهذا يعني تراجع الإدارة الأمريكية أمام مشروع ريغان للسلام.[٢]

ومن المعروف أن إدارة الرئيس الأمريكي ريغان كانت ذات أيدلوجية يمينية متطرفة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. فقد كانت تدعم إسرائيل بشكل قوي وذلك بسبب وصفها لإسرائيل بأنها حليفة للولايات المتحدة وسلاحاً استراتيجياً في يدها لفرض القوة الأمريكية، أو الحد من التغلغل السوفييتي، في المنطقة. إلى جانب ضرب كل قوة تستخدمهم السوفييت كوكلاء لها، مثل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. فكان الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين هو للحد من النفوذ السوفييتي وردع وكلائه في المنطقة[٣]. ثم وقعت اتفاقية استراتيجية أخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، وذهب ريغان في هذه الاتفاقية إلى حدود أبعد مما ذهبت إليه الاتفاقية التي وقعت عام ١٩٨١. حيث شكلت مجموعات مشتركة إحداها للأمور السياسية والعسكرية، والأخرى للتنمية الاقتصادية. وفي عام ١٩٨٦، وقعت اتفاقية لتخطيط المساعدة الأمنية التي تتعلق بمشاركة إسرائيل، في برامج أبحاث الفضاء العسكرية، وإتاحة الفرصة لإسرائيل للاستفادة من التقنية الأمريكية، والحصول على تمويل لتطوير الأبحاث العسكرية.

---

(١) بول، جورج، أمريكا وإسرائيل، ص ١٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤٨.

(٣) جاء في مذكرة التعاون الاستراتيجي التي وقعت في العاصمة واشنطن في ٣٠-١١-١٩٨١، التأكيد على الروابط والصداقة المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والمرتكزة على علاقات الأمن المتبادلة القائمة بين الدولتين، ويعترف الطرفان بالحاجة إلى تعزيز تعاون استراتيجي لردع أي تهديد من جانب الاتحاد السوفييتي للمنطقة، وازداد التعاون المتواصل والمثمر الذي تطور بين الدولتين من أجل أمن متبادل. قرر الطرفان تشكيل إطار لتشاور وتعاون مستمرين لتعزيز أمنهما القومي بواسطة ردع تهديدات كهذه للمنطقة كلها، وللمزيد عن وثيقة الاتفاقية، انظر: نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (١٢) كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨١، ص ٧١٧-٧١٨.

وفي عام ١٩٨٧، عقدت أكثر من أربع وعشرين اتفاقية فنية عسكرية، أصبحت بموجبها إسرائيل تحتل مكانة دولة حليفة للولايات المتحدة، وهي ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي [١].

وكما أكد واينبرغر، وزير الدفاع الأمريكي، على فكرة رفض ممارسة إدارة ريغان لأي ضغط على إسرائيل قائلاً: "أن الكثيرين في الشرق الأوسط يعتقدون بأننا نستطيع أن نمارس سيطرة على الحكومة الإسرائيلية، وهذا خطأ تام، إننا نعتبر إسرائيل حليفاً مهماً وضرورياً، ونعتقد أنه من المهم أن نحافظ على هذه العلاقة وأن من شأن التهديدات أن تؤذيها" [٢].

وفي عام ١٩٨٤، وقع وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر مع وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين اتفاقية مشتركة للتعاون في مجال البحث والتطوير والحصول على المزيد من المعدات الدفاعية. كما أن هذه الاتفاقية سمحت لإسرائيل أن تنافس الشركات الأمريكية مباشرة مع السوق الأمريكية الخاصة بمبيعات المعدات الإسرائيلية [٣].

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية مما حث جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية على تولي مسئولية وقف الانتفاضة فقد قام بأربع زيارات إلى المنطقة كانت نتيجتها بأن قدم شولتز خطة مفصلة ومتماسكة، ذهبت إلى أبعد من اتفاقية كامب ديفيد فقد اقترح ما يلي:

١. عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان/ إبريل، لفتح باب المفاوضات تشترك فيه إسرائيل ومصر وسوريا، ووفد أردني فلسطيني، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

---

(1) Zakheim, Dov, The Reagan Years, An American Net Assessment, in stuart Eizenstat, Between Two Ademenistrations, An American Israeli, Dialogue, Washington Institute for Near East Policy Washington D.C.1988, p15.

(٢) محمد الأطرش، السياسة الأمريكية مجلة السياسة الدولية، ص ٤١.

(3) Kleiman A aron's Israel Global Reach: Arms sales as Diplomacy, Progamon Press, New York 1985, p176.

٢. في الأول من أيار (مايو) تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل إجراء انتخابات من قبل الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري.

٣. في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، تبدأ محادثات بين إسرائيل والوفد الأردني-الفلسطيني عن الوضع الخاص بالأراضي، وتنتهي هذه المحادثات خلال سنة واحدة ويبدأ مفعول الوضع النهائي بعد ثلاث سنوات من بداية المرحلة الانتقالية، وتبدأ المفاوضات في كانون الأول/ ديسمبر حتى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق عن المرحلة الانتقالية (١).

عارضت إسرائيل بشدة مشروع شولتز هذا وصوتت ضده في مجلس وزرائها، كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير رفضه بفظاظة وقال: "إن الكلمة الوحيدة التي أقبلها في خطة شولتز هي توقيعه، أن الوثيقة باستثناء هذه الكلمة، لا تخدم قضية السلام" وأضاف قائلاً: "أن المقترح يجبرني على أن أقاومه بكل قواي، وقواي في المقاومة كبيرة جداً".(٢) وقد حاجج شامير بالقول: " أن إسرائيل قد لبت المطلب الوارد في القرار (٢٤٢) القاضي بالانسحاب من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، وذلك بانسحابها من سيناء، وأن الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة هو أمر جوهري لإسرائيل من حيث الأمن والتاريخ والهوية الوطنية" (٣).

ويذكر نصر عاروري أن مشروع شولتز هذا يستبعد قيام دولة فلسطينية، ويكتفي بإقامة حكم ذاتي، كما يكتفي بمنح المؤتمر الدولي دوراً شكلياً رمزياً، القصد منه إعطاء الغطاء للأردن لكي يمثل الفلسطينيين، ويفاوض إسرائيل على أساس تقسيم الأدوار في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان (٤).

---

(١) لشي، آن ، إدارة ريغان، ص ٢٥٨، كوانت، عملية السلام، ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٩، المرجع نفسه، ص ٢٤٥

(٣) لشي، آن، إدارة ريغان، ص ٢٥٩.

(٤) نصر عاروري، أمريكا والقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، ص ١٥.

هذا وفي ١٦ سبتمبر ألقى جورج شولتز خطاباً أمام مجموعة موالية لإسرائيل في مزرعة (واي) بولاية ميريلاند ذكر بأن الولايات المتحدة لن تؤيد فكرة تقرير المصير للفلسطينيين الذي يعنى تلقائياً إقامة دولة لهم" [١].

وفي نهاية عهد ريغان وقعت إدارة ريغان مع إسرائيل وثيقة تفاهم استراتيجي جديدة جاء فيها التزام أمريكا اتجاه إسرائيل، في النواحي الاقتصادية والسياسية والتقنية والعسكرية. وقد علق إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي على هذه الاتفاقية بقوله: "أن إدارة ريغان هي من أكثر الإدارات الأمريكية التي تعاملنا معها وداً" [٢]، كما أن الليكود أخذوا يحثون شامير، على رفض مشروع شولتز، فشارون وزفولون هامر ممثل التيار الديني طلباً من شامير وضع (خطوط حمراء)، كما تكلم وزراء الليكود بصوت واحد ضد مشروع شولتز [٣]. وهكذا فقد فشل مشروع شولتز لأن المشروع لم يخضع للإملاءات الإسرائيلية، إلى جانب أن الولايات المتحدة نفسها لم تكن جادة في التوصل إلى التسوية في الشرق الأوسط، وإنما كل ما تريده هو البحث عن تسوية، وإن تبقى عجلة المبادرات والمشاريع في حالة حركة دائمة، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من الجمود السياسي الذي سيفتح المجال أمام الاتحاد

---

(١) يذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لها مع المجلس الوطني الفلسطيني، اتخذتا قرارا بأنها سوف تقبل بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، لعام ١٩٤٧، والذي دعا إلى تقسيم فلسطين، إلى دولتين كما أنها سوف تقبل بقراري رقم ٢٤٢، و ٣٣٨، كأساس للمؤتمر الدولي، في مقابل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيه حق تقرير المصير، كما أنها ستشجب الإرهاب، انظر: كوانت، عملية السلام، ص ٣٤٩.

(2) Kleiman, Israel Global, p 177.

(٣) لقد حدد شارون وزفولون هذه الخطوط الحمراء بما يلي:

أ. القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

ب. نهر الأردن هو الحد الأمني الشرقي لإسرائيل إلى الأبد.

ج. لا يسمح بأي وجود عسكري آخر غربي نهر الأردن.

د. إسرائيل هي المسئولية عن الأمن الداخلي والخارجي.

هـ. لن تقوم دولة فلسطينية ثانية غرب النهر.

ز. يجب حل مشكلة اللاجئين العرب كجزء من أية تسوية.

ح. هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل.

ط. يجب أن يحافظ سكان العرب في الضفة والقطاع على جنسيتهم الحالية، انظر: نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (٤)، نيسان (إبريل)، ١٩٨٨، ص ٢٧٥.

السوفييتي وأوروبا الغربية لممارسة تأثيرها [١]. كما أعرب جورج شولتز، في مؤتمر صحفي عن تأييده لدولة إسرائيل دون تحفظ، وقال: "أن الولايات المتحدة قلقة بالفعل من أعمال العنف في المناطق المحتلة، غير أن من المهم أن نفهم، أن الولايات المتحدة تعتبر صداقتها لإسرائيل والعلاقات الوطيدة بين البلدين، علاقات لا مجال للطعن فيها، ولا يجوز لأي شخص أن يفسر التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة بأي شكل آخر [٢].

وحين خلف الرئيس جورج بوش الرئيس رونالد ريغان، كانت الخدمات التي قدمت إلى إسرائيل في قمتها والتي توجت من خلال الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي سابقا على إطلاق عملية هجرة السوفييت إلى إسرائيل، التي اعتبرت هدية قيمة على قبول إسرائيل في الاشتراك بعملية السلام. كما تم إلغاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) الصادر عام ١٩٧٥، الذي وصم الحركة الصهيونية بحركة عنصرية [٣]، كما أن بوش عمل على تهجير ما تبقى من يهود الفلاشا من الحبشة إلى إسرائيل [٤].

كان لانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي الصدارة والأولوية في سلم اهتمامات الإدارة الأمريكية، خاصة منذ بداية مجيء بوش إلى الرئاسة، وبالتالي انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين. وبهذا فقد بدت العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية في وضع متغير. ومن هنا فقد أخذ السياسيون الإسرائيليون يتحسبون أمام هذه المتغيرات الدولية، وهذا ما ذكره إسحاق رابين حين أعلن أمام الكنيست وبكل صراحة "أن الوظيفة الإسرائيلية في المنظومة الإستراتيجية الأمريكية كانت تتمركز في مواجهة النفوذ السوفييتي، في الشرق

---

(١) حمد الموعد، إسرائيل، والمتغيرات الدولية ص ٢٣٣.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (١)، كانون الأول (يناير)، ١٩٨٨، ص٦٣.

(٣) يذكر أن قرار رقم (٣٣٧٩) قد أدان الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديدا للسلم والأمن العالميين، وتقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، والتمييز العنصري، انظر: جورج جبور، عنصرية الصهيونية، والمجتمع الدولي ومعركة مصير القرار ٣٣٧٩، مجلة الأرض العدد (٩) أيلول، ١٩٨٨، كوانت، عملية السلام، ص ٢٧٩.

(٤) يذكر أن الرئيس الإثيوبي قد أعطى الضوء الأخضر لهجرة يهود إثيوبيا إلى إسرائيل منذ زمن طويل قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، خاصة بعد عام ١٩٧٧.حين طلب مساعدة إسرائيلية ضد الصومال في حرب الأوغادين، للمزيد انظر: عدالة فرنسيس، العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، مجلة الأرض، العدد (١١) تشرين الثاني، ١٩٩٠ص٢٧٩.

الأوسط وهذه الوظيفة لم يعد لها تلك الأهمية"[١] كما رأى مارتن أندك (مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب، وهي أهم مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة المقربة من إسرائيل بذكره: "تمر البيئة الاستراتيجية الدولية بمرحلة من التغيير السريع، ولا بد من أن يؤدي هذا إلى تقليص أهمية إسرائيل بالنسبة لأمريكا مع مرور الزمن". كما ذكر أن الرؤية السائدة في واشنطن هي أن الولايات المتحدة قد كسبت الحرب الباردة وبالتالي فقد تراجعت حاجتها إلى الحلفاء المكرسين لمواجهة انتشار النفوذ السوفييتي [٢].

أما دروي غولد خبير الشؤون الدفاعية الأمريكية في معهد (جافي)، للدراسات الاستراتيجية، في جامعة تل أبيب فذكر: "ليس من المستبعد أن تزداد وجهات التعاون الأمريكية-الإسرائيلية، في معالجة التوترات في الشرق الأوسط التي لا يقوم الاتحاد السوفييتي بدور فيها، خصوصاً إذا ما وجد الأمريكيون صعوبة في استقطاب الشركاء للقيام بمثل هذه المهمات [٣].

ومع كل ذلك ولم يحصل هناك أية تغييرات جذرية في العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، أصدرت الولايات المتحدة تحذيراً شديداً لمنظمة الغذاء الزراعية بأنها ستنسحب من المنظمة، إذا اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية [٤]. وفي ٢٣ نيسان (إبريل) ١٩٩٠، كررت الولايات المتحدة تهديداتها السابقة بوقف مساهماتها المالية للهيئات التابعة للأمم المتحدة التي تقبل في عضويتها دولة فلسطين، أو ترفع من مركز منظمة التحرير لديها[٥]. كذلك مارست أمريكا ضغوطاً شديدة ضد سويسرا في شهري تموز (يوليو)، آب، (أغسطس)، ١٩٨٩، لكي توقف مسعى منظمة التحرير الرامي

---

(١) كوانت، عملية السلام، ص ٣٥٨.

(٢) أحمد سامح الخالدي، حسين جعفر آغا، الدولتان العظيمتان والمنظمة، بعض آثار التغييرات الدولية الأخيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، شتاء ١٩٩٠، ص ١٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٣.

(4) Michler, Mark, The First Year of the Bush Ademinstration and the Arab- Israeli Conflict, Chronology, Journal of Palestine Studies, No 3. Spring 1990. p128.

(5) Ibid, p128.

إلي توقيع مواثيق جنيف. بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة أرسلت في تشرين الأول (أكتوبر) من نفس العام، رسالة إلى فديريكو مدير عام اليونسكو، أعربت فيها عن اعتراضاتها الشديدة على احتمال قبول منظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو، ورفض طلب المنظمة [١].

وفي ٢٠ نيسان ١٩٨٩، صوتت الولايات المتحدة ضد قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، ويؤكد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي. وكانت نتيجة التصويت ١٢٩ صوتاً مع القرار، وصوتان ضده هما صوتا الولايات المتحدة وإسرائيل [٢]. كما قامت إدارة بوش بالضغط على السوفييت لحملهم على السماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى إسرائيل على أساس وضع (كوتا) على هجرة اليهود السوفييت إلى أمريكا لا تتجاوز أربعين ألفاً في السنة، يضاف إليهم عشرة آلاف مهاجر للحالات الخاصة، وهكذا رضخت واشنطن، وحاولت الحكومة تفسير موقفها بعدم قدرة أمريكا على تحمل التكاليف المالية لإعادة توطين عدد أكبر من المهاجرين اليهود والروس، لم يكونوا لاجئين بالمعني القانوني حسب قانون الهجرة، وإنما كانوا يسعون إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية[٣]. كما أستمر التعاون العسكري بين البلدين فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني خلال زيارة قام بها لإسرائيل في نهاية أيار (مايو) ١٩٩١، بأن الولايات المتحدة في صدد تخزين كميات ضخمة من التجهيزات العسكرية في إسرائيل [٤].

وتحدث جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية في مقابلة أجريت معه عن مدى التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وعن الوسائل المتاحة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط فأجاب بقوله: "أن الولايات المتحدة وحدها تستطيع أن تكون اكثر اللاعبين نفوذاً ولكن من المهم ألا نسمح بنشوء تصور يقول أنه بمقدورنا أن نحقق السلام، وأن نقدم التنازلات

---

(1) Ibid., P,126.

(2) Ibid., P,121.

(٣) بول، جورج، أمريكا وإسرائيل، ص ١٧٠.

(٤) كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٣٥،٢٣٦.

الإسرائيلية. لأنه لو قام سلام دائم فسيكون ذلك نتيجة لمفاوضات مباشرة بين الأطراف وليس شيئاً يفوض فيه، أو يقدمه أي طرف من الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة، ولا بد أن نعمل كل ما بوسعنا لتحسين احتمال قيام الأطراف بالتفاوض فيما بينهم للخروج من مشكلاتهم. وليس من مهمة الولايات المتحدة، أن تضغط على إسرائيل، وفي الوقت نفسه، فإن من مصلحة إسرائيل أن تحل هذه القضية، ويتعين على الجانبين أن يجدا طريقة ليقدما شيئاً ما"(١).

وهكذا فإن التعاون الأمريكي -الإسرائيلي منذ عهد كارتر حتى عهد بوش مرورا بريغان، كان قوياً وفاعلاً. فالولايات المتحدة الأمريكية ظلت تقدم الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري والتقني لإسرائيل. وبقيت جميع الإدارات الأمريكية تعمل على أن تكون لإسرائيل السطوة والسيطرة في المنطقة العربية، بل عملت الولايات المتحدة على أن يكون مؤتمر كامب ديفيد، نقطة التراجع للقضية الفلسطينية، فتوقيع السادات على معاهدة السلام مع إسرائيل، كان نقطة تحول في القضية الفلسطينية، وقضايا الأمة العربية جميعها. لقد عملت هذه المعاهدة على إخراج مصر من المعركة، وكرست السيطرة الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة. كما أطلقت يدها لتمتد إلى العراق ولبنان، وجعلت الليكود يؤكد على أن هناك خطوطاً حمراء لا يمكن الاقتراب منها، وفي مقدمتها قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي العربية الفلسطينية وعاصمتها القدس. أما المشاريع التي كانت تطرحها الولايات المتحدة لحل المسألة الفلسطينية، فكانت لتخفيف الضغط على إسرائيل، خصوصاً بعد قيام الانتفاضة التي أذلت الجيش الإسرائيلي.

إدارة بوش ومفاوضات السلام:

بعد اجتياح العراق للكويت، عام ١٩٩١، أصبحت المنطقة العربية ذات مصالح حيوية للولايات المتحدة وللغرب، فقد اعتبرت أمريكا والدول الغربية بأن هذا الاجتياح هو عمل معاد للمصالح الأمريكية والتي من أهمها تأمين تدفق النفط بالكميات اللازمة، وبأسعار رخيصة. إلى جانب أ ن الاجتياح العراقي للكويت يعني منح العراق قوة اقتصادية، ووضعاً استراتيجياً

(١) كوانت، عملية السلام، ص ٣٦٣.

أفضل- وقد دفع هذا إدارة بوش كي تعلن بكل صراحة أنها لن تسمح للعراق بأن يضم الكويت لأنه سيصبح مالكاً لقوة اقتصادية وعسكرية سوف ترهب جيرانه، وتؤثر على مصالح أمريكا الحيوية وخصوصاً البترول وإسرائيل (١).

وبعد انتهاء حرب الخليج والانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية، ذكر بوش في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١، قائلاً: "أن انسحاب العراق من الكويت قد يقدم الفرصة لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي"، وبتاريخ ١٩٩١/٣/٦، قال في خطاب له أمام الكونغرس لما كان السلام بين العرب وإسرائيل يجلب منافع حقيقية لجميع الأطراف، فإنه في ختام حرب الخليج سوف يبادر بقوة وعزم جديدين لمحاولة حل الخلاف بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين. ثم أضاف "أن السلام يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، أن هذا المبدأ يجب أن يكون المستند لضمان أمن إسرائيل والاعتراف بها، كما هو المستند لتأمين الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، لقد آن الأوان لوضع حد للصراع العربي- الإسرائيلي" (٢). وهكذا فقد كانت حرب الخليج الثانية هي الذريعة التي تمسكت بها الولايات المتحدة كي تفرض على المنطقة تصورها الذي هو تصور إسرائيلي، لحل القضية الفلسطينية والعمل على الاعتراف بإسرائيل، وقبولها في المحيط العربي.

وكانت إدارة بوش قد عارضت عدة مرات إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما عارضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو إدخالها في عملية المفاوضات. وقد تجلى هذا الموقف في الضغط الشديد الذي مارسه وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، على المقيمين في الضفة والقطاع لإيجاد مجموعة من الفلسطينيين غير المنتمين إلى منظمة التحرير، للانضمام إلى وفد أردني للتفاوض مع إسرائيل حول شكل ما من الحكم الذاتي للفلسطينيين (٣). لقد كان هدف أمريكا من إقامة هذا السلام في المنطقة وضع حد لإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل، إلى جانب أنها أرادت أن تنهي الانتفاضة الفلسطينية، في الأراضي المحتلة، وتثبيت وضع مستمر مناصر لأمريكا في

(١) كوانت، عملية السلام، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) بول، جورج، أمريكا وإسرائيل، ص ١٧٢، كوانت، عملية السلام، ص ٣٧٥.

(٣) كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

المنطقة.[١] وقام جيمس بيكر في ١٢ آذار (مارس) ١٩٩١، بزيارته الأولى، إلى المنطقة عندئذ حدد الفلسطينيون مبادئهم للاشتراك في أية عملية للسلام، وهذه المبادئ هي: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية جنباً إلى جنب دولة إسرائيل. واتخاذ قرارات الأمم المتحدة النافذة أساساً لعملية السلام، وعقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الأمام [٢].

ويذكر بأن الفلسطينيين وبموافقة من منظمة التحرير الفلسطينية قدموا إلى جيمس بيكر سلسلة من المبادئ، كما قدموا قائمة بأسئلة مكتوبة ترمي إلى التحقق من ثبات موقف الولايات المتحدة. ولكن أمريكا تحاشت من تقديم أية وعود إلى الفلسطينيين، ولكنها في في الوقت نفسه وافقت على مطالب الإسرائيليين والقائلة لا مفاوضات مع منظمة التحرير، إلى جانب موافقتها على مطلب الإسرائيليين أيضاً عن الوفد الفلسطيني، على ألا يضم في أية حال فلسطينيين من القدس الشرقية أو من الشتات. إلى جانب لا دولة فلسطينية مستقلة، ولا حق للفلسطينيين بالعودة، ومع ذلك استطاعت أمريكا أن تقنع الفلسطينيين بالمشاركة في عملية السلام[٣]. وكانت إسرائيل بقيادة شامير تريد عند إقامة السلام والمفاوضات مع العرب أن يكون هذا السلام على أساس الخطة التي وضعها هو نفسه عام ١٩٨٩. فشامير كان غير مستعد لتغيير معارضته لمبدأ الأرض مقابل السلام [٤]. وفي ٢٤ يوليو ١٩٩١ صرح شامير قائلاً: "أنني لا أؤمن بالحلول الوسط، فيما يتعلق بالأراضي، فإن بلدنا صغير جداً وهذه الأراضي تتصل بحياتنا كلها بأمننا، بمياهنا باقتصادنا، وإنني أؤمن بكل كياني أننا نرتبط ارتباط الأبدي بهذا

(١) يذكر أن الموقف الفلسطيني بشأن عملية السلام الآخذة بالظهور من قبل زعماء الضفة الغربية وغزة بقيادة فيصل الحسيني، وبموافقة منظمة التحرير الفلسطينية.رولينبرغ، تشريل، إدارة بوش، ص ٢٩٥.

(2) Palestinian Nationalists , From the Occupied Territories, Memorandum to Secretary Baker, Journal of Palestine No, 4. 1991. p163.

(٣) مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي ثرثر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦١٩.

(٤) مذكرات جيمس ببيكر، السياسة الدبلوماسية، ص٦١٨، جاء في مقدمة خطة شامير، أنها تعرض أسس مبادرة حكومة إسرائيل السياسية وموضوعها متابعة المسيرة السلمية وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، وحل مشكلة عرب ويهودا والسامرة وقطاع غزة والسلام مع الأردن، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين، في يهودا والسامرة القطاع، كما أن إسرائيل تريد السلام على أساس كامب ديفيد وتعارض إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ولن تتفاوض مع منظمة التحرير ولن ترضى بإجراء أي تغيير، في وضع الضفة والقطاع، انظر: حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

الوطن بكامله". فالسلام والأمن متلازمان، كما أن الأمن والأرض والوطن هو كيان واحد [١]، وبهذا يكون شامير قد نفى القرارين، رقم ٢٤٢-٣٣٨. كما طالب بحق الرفض بشأن تأليف الوفد الفلسطيني الذي أصرت عليه، على أن يكون اشتراكه ضمن وفد أردني، على ألا يضم أي فلسطيني من القدس الشرقية أو من الشتات، أو من ذوي العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية [٢].

وفي شهر يونيو بعث بوش برسائل إلى كل من شامير والرئيس السوري حافظ الأسد، والملك حسين ملك الأردن، والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية، والرئيس المصري حسني مبارك، عرض فيها أفكاره الخاصة بعقد مؤتمر السلام، وجاءت الردود إيجابية. ولكن كانت الدولة الأهم، في مفتاح السلام هي سوريا، خاصة وأن جيمس بيكر بعد اجتماعه مع حافظ الأسد، كان يعلم أن سوريا لن تقبل مطلقاً إقامة سلام مع إسرائيل بدون إعادة الجولان، ومن جانب آخر أخذ إسحاق شامير يؤكد أن إسرائيل لن تنسحب انسحاباً كلياً من الجولان تحت أية ظروف [٣].

وأخيراً جرى افتتاح مؤتمر السلام في مدريد، في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١، وحضرته مجموعة من الفلسطينيين غير الأعضاء في منظمة التحرير، والتي شاركت ضمن وفد أردني- فلسطيني، مشترك [٤]. وتركزت المفاوضات الثنائية الإسرائيلية- الفلسطينية على تسوية خلافات الأرض، الحدود المياه، حقوق الأراضي، إجراءات الأمن، إقامة حكومة فلسطينية، بعد فترة خمس سنوات انتقالية. واتفق الوافدان على إرجاء بحث السلام الدائم حتى السنة الثالثة من الحكم الذاتي بمحادثات تختتم في نهاية السنة الخامسة من هذا الحكم الذاتي، ومع ذلك كان التقدم المحرز بطيئاً [٥].

---

(١) كوانت، عملية السلام، ص ٣٧٨.

(٢) كوانت عملية السلام، ص ٣٧٧.

(٣) مذكرات جيمس بيكر، ص ٦٢٠.

(٤) خليل حسين، المفاوضات العربية- الإسرائيلية، وقائع ووثائق بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٣، ص٣٩.

(٥) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ص ١٧.

كان الهدف من عملية السلام، هو تحقيق قدر من الاستقرار لحفظ المصالح الأمريكية الغربية، في المنطقة، وضمان أمن إسرائيل، وبناء قواعد اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية من أجل تدمير البنية التحتية للأمن القومي العربي، وتغيير الهوية الحضارية للمنطقة، والتفريط المستمر بحقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء قضيته عبر الاحتواء الإسرائيلي- الغربي والدولي. إلى جانب اعتبار إسرائيل قوة إقليمية متعاونة ورئيسية في المنطقة ضمن نظام رسمته أمريكا وإسرائيل معا هو نظام (الشرق الأوسط). وكسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، وإحداث تحول في التفاوض مع إسرائيل. كما هدف المؤتمر إلى خفض طموح آمال العرب وعزل وإضعاف قوى تيار النهوض القومي وإنهاء القومية العربية وإجهاض المقاومة العربية، وتأسيس قاعدة مشروع السلام هذا في نقطة قاعدة الحرب وهي فلسطين [1].

ومن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية وتعاملها، في عملية الصراع العربي- الإسرائيلي لا تشكل منهجا للنزاع، وإنما تستهدف إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والعسكرية. فأعمال إسرائيل في المنطقة من الهجوم على المفاعل النووي في العراق واجتياح لبنان، والمبادرات السلمية لكل من الرؤساء الثلاثة كارتر، وريغان، وبوش. ما هي الامبادرات لتعزيز مصالحها وحماية إسرائيل وليس العمل على استقرار منطقة الشرق الأوسط وإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي.

وأثناء المفاوضات بين العرب واليهود، أجريت الانتخابات الإسرائيلية في شهر حزيران (يونيو)، ١٩٩٢، ففاز فيها حزب العمل على حزب الليكود. وقد أدى فوز العمل إلى إحداث بعض التغيير في طريقة عمل المفاوضات وآلياتها، أما أهم نقاط الخلاف بين الحزبين حول مفاوضاتهم، مع العرب فيوضحها الجدول التالي:

---

(١) جواد الحمد، عملية السلام، في الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٢٠،٢١.

مقارنة بين مواقف الليكود وحزب العمل من العملية السلمية.[١]

الليكود	العمل
١. حكم ذاتي للسكان (شخصي).	١. حكم ذاتي للمناطق (إقليمي).
٢. انتخابات بلدية.	٢. انتخابات عامة.
٣. الفلسطينيون ينتخبون ممثليهم للمحادثات مع إسرائيل ليحلوا محل الممثلين الحاليين والذين لم يتم انتخابهم.	٣. ينتخب سكان المناطق مجلسا للحكم الذاتي.
٤. المفاوضات بوتيرة بطيئة.	٤. المفاوضات سريعة تنتهي في غضون ٩ أشهر.
٥. عدم السماح بمشاركة أعضاء منظمة التحرير أو أشخاص من خارج الأراضي المحتلة.	٥. إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من جديد يتمركز في المناطق التي ترغب إسرائيل في الاحتفاظ بها في ظل الحكم الدائم.
	٦. السماح لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وأشخاص من الخارج المشاركة ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض.

(١) المرجع نفسه، ص ٣١.

ثانياً: العلاقات الإسرائيلية- السوفيتية في ظل حكومة الليكود:

لم تكن العلاقات الإسرائيلية- السوفيتية، في يوم من الأيام علاقات حسنة بالمعنى المعروف، فقد اقتصرت هذه العلاقات على التمثيل الدبلوماسي، والتبادل التجاري المحدود، أما الهجرة اليهودية فكانت مقيدة منذ فترة طويلة ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة القطيعة بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧. فمن هنا أخذت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تعملان جاهدتين على محاربة الشيوعية ومنع انتشارها وكانت إسرائيل حليفاً وعوناً لأمريكا في هذا المجال.

ومن المعروف أن الاتحاد السوفييتي كان يندد بالحركة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية، فأخذ يعمل على مناهضتها في داخل الاتحاد السوفييتي، كما أخذ يعمل على كشفها على حقيقتها أمام الرأي العام العالمي. ومن نتائج ذلك الحد من نشاط اليهود، داخل الاتحاد السوفييتي. كما أن الاتحاد السوفيتي استطاع أن يقنع المجتمع الدولي بإدانة الصهيونية، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٣٣٧٩)، يدين الصهيونية، باعتبارها حركة عنصرية، كما أخذ يشكك على المستوى الدولي ببقاء إسرائيل في الأمم المتحدة[١].

ومن جهة أخرى اهتم الاتحاد السوفييتي بدعم العرب والقضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً، من خلال اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وسمح لها بافتتاح مكتب لها في موسكو عام ١٩٧٤. ثم ارتفع هذا التمثيل إلى مستوى سفارة، كما أخذ يؤيد الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة، واعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة. كما تمسك بضرورة حل المسألة الشرق أوسطية من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه جميع الأطراف المعنية في النزاع وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية [٢].

---

(١) وعن قرار (٣٣٧٩)، انظر: موضوع العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

(٢) عبد الرؤوف علوان، العلاقات السوفيتية- الإسرائيلية بعد مجيء غورباتشوف، تغيرات وتأثيرات مستقبلية، مجلة الأرض، العدد (١٢)، كانون الأول، ١٩٩٠، ص ٨٠.

ومن المعروف أن العلاقات السوفيتية- الإسرائيلية، قطعت بعد عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧. ولا يعني ذلك أنه لم تتم اتصالات بين الطرفين، فقد كانت الاتصالات تتم بطرق غير مباشرة، وبأشكال مختلفة من خلال مبعوثي الكنيسة الأرثوذكسية، أو من خلال اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين في أوروبا والولايات المتحدة. وحصلت في داخل الأمم المتحدة العديد من اللقاءات بين وزير الخارجية السوفييتي غروميكو ووزراء خارجية إسرائيل أبا أيبان عام ١٩٧٣، ويغال ألون عام ١٩٧٥، ومع إسحاق شامير ١٩٨٠ [١]. وفي عام ١٩٧٧، صدر بيان مشترك أمريكي -سوفياتي، يدعو إلى عقد مؤتمر في جنيف قبل نهاية العام، وفيه تنازل السوفييت عن شرطهم الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، ووافقوا على الصيغة الأمريكية التي تقوم على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلت في حرب ١٩٦٧[٢]. إلا أن الحكومة الأمريكية سرعان ما تراجعت عن البيان الذي كان يهدف إلى مشاركة سوفيتية في جهود التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي من خلال مؤتمر جنيف [٣]. وعندما تسلم إدوارد شيفارد نازة وزارة الخارجية السوفيتية أجرى لقاءات مع بيريس وشامير حيث كان كل منهما يشغل منصب وزير الخارجية ويحضران إلى مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة[٤].

وكانت هذه اللقاءات تحمل في أجوائها احتمال عودة العلاقات بين الطرفين خاصة وأن القادة في إسرائيل يعتقدون أن معاناة اليهود داخل الاتحاد السوفييتي هو بسبب قطع العلاقات بين روسيا وإسرائيل. لذا فهم يشعرون كما يذكر (علوان) بأنها (عقدة الذنب)، بكونهم المسئولين عن كل ما ألمّ باليهود داخل الاتحاد السوفيتي، بسبب انتهاجهم سياسة

---

(١) حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات، ص ١٠٤. يذكر أن الاتحاد السوفيتي أبلغ الإسرائيليين في رسالة سلمها السفير السوفيتي لدى إسرائيل كاتربيل كاتس لوزير الخارجية الإسرائيلية أبا بيان في ١٠/ تموز/١٩٦٧، جاء فيها "أن الحكومة السوفييتية قد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب عدوانها على الدول العربية للإطلاع على نص الرسالة، انظر:

Dagan, Avigdor, Moscow, and Jerusalem, Abelard Schuman Limited, New York 1970, p230.

(٢) ألفت حسن آغا، تطورات العلاقات العربية السوفيتية والدور السوفييتي في دبلوماسية التسوية مجلة السياسة الدولية عدد ٨١، لعام ١٩٨٥، ص ٦٠.

(٣) ألفت آغا، تطورات العلاقات، ص ٦٠.

(٤) حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات، ص ١٠٤.

توسعية دفعت السوفييت لقطع العلاقات معهم [١]. وهكذا أخذت إسرائيل تعمل بكل جهدها لإعادة وتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، من خلال إزالة الشيوعية والقضاء عليها. فعندما تولي غورباتشوف الحكم بالاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٥، عقد أول لقاء بين الطرفين في هلسنكي عاصمة فنلندا لتسوية المسائل بين الطرفين، خاصة وأن موسكو كانت قد اقتنعت أنه لا بد من وجود قناة للمحادثات السياسية بين الطرفين لتحقيق تسوية سياسية لأزمة الشرق الأوسط [٢]. وقد حاول الإسرائيليون في هذه المباحثات أن يربطوا بين إرسال الوفد القنصلي السوفيتي إلى إسرائيل وبين مسألة هجرة اليهود السوفيت إلى جانب الحديث عن أساليب لحل أزمة الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى أن تسارع موسكو للإعلان عن فشل المباحثات وقد ورد في البيان ما يلي: كان اللقاء ذا طابع تحضيري صرف، إذ كان يجب الاتفاق على كيفية مناقشة قضيتين متصلتين وهما قضية الملكية السوفيتية في إسرائيل، وقضية تقديم المساعدة القنصلية إلى المواطنين السوفيت هناك. غير أن رئيس الوفد الإسرائيلي أدلى في اللقاء بتصريح ذي طابع سياسي عن أساليب حل أزمة الشرق الأوسط، وطرحت قضية المواطنين السوفيت من اليهود، وكل هذا تخطى الطابع القنصلي للمفاوضات [٣].

وفي أيلول ١٩٨٦، تم لقاء إدوارد شيفارد نادزه مع شمعون بيريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي عام ١٩٨٧استمرت الاتصالات على مستويات تمثيلية متعددة، في كل من لندن وواشنطن ونيويورك وروما، وتركزت هذه المحادثات على فكرة عقد مؤتمر

---

(١) علوان، العلاقات السوفيتية- الإسرائيلية، ص ٨٠، يذكر أن الصهيونية العالمية استخدمت الضغط على الاتحاد السوفيتي كي تحصل منه على بعض التنازلات اتجاه إسرائيل فهي تثير وضع اليهود وتصورهم على أنهم فئة مضطهدة يعيشون في جو يسيطر عليه الإرهاب واللاسامية، وقد عقد في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٣، مؤتمر في مركز كارنيجي الدولي في نيويورك لبحث وضع اليهود، في الاتحاد السوفيتي تحت رعاية وليم دوغلاس القاضي في المحكمة الاتحادية العليا، أسفر عن احتجاج مؤلف من سبع نقاط وجه إلى السلطات السوفيتية. للمزيد انظر: صلاح الدباغ، الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت، ١٩٦٨، ص ٦٣.

(٢) عوض خليل، الاتحاد السوفييتي والمؤتمر الدولي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٩٧) آب، ١٩٨٩، ص ٨٩.

(٣) شيفر شمعون، مقال أوفلو -٢- يقلق السوفيت ويقولون هذا ليس دمية، يديعوت احرونوت، ١٩٩٨/١٠/١٨، ص ١٧.

دولي وأن يكون للاتحاد السوفييتي دور فيه، إلى جانب استئناف العلاقات الدبلوماسية السوفيتية-الإسرائيلية، وفتح باب الهجرة لليهود السوفييت[١]. وتشكل هذه الشروط تطوراً كبيراً في موقف الدولة السوفيتية من إسرائيل، حيث كان الاتحاد السوفيتي يعلن دوماً أنه لن يعيد علاقاته مع إسرائيل ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧[٢]. وقد وافق الاتحاد السوفيتي على إعادة العلاقات مع إسرائيل بمجرد إبداء إشارة من إسرائيل توافق فيها على عقد المؤتمر الدولي. والملاحظ أيضاً أن الاتحاد السوفيتي بين مدى اهتمامه بإعادة العلاقات مع إسرائيل، وتنازله عن شرطه المتمثل بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وأنه على استعداد لإقامة العلاقات بينهما مقابل عقد مؤتمر دولي للسلام. ويذكر عبد الله العرقان بأن هذا معناه "أن الاتحاد السوفييتي موافق ضمنياً على أن تصبح المفاوضات هي مرجعية السلام، وليس قرارات الأمم المتحدة، وأن يصبح مصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، خاضعة للتفاوض [٣].

وفي أعقاب اجتماع واشنطن في نيسان من عام ١٩٨٧، بين السفير الإسرائيلي في واشنطن، والقائم بالأعمال السوفيتي في العاصمة الأمريكية، تم الاتفاق بين الجانبين على تبادل الوفود القنصلية. وفي مطلع عام ١٩٨٨، التقى شيفاردنا دزة بوزير الخارجية الإسرائيلية موشى أرنس في باريس، ثم ألتقاه ثانية في شباط في القاهرة من نفس العام ضمن جولة شيفاردنا دزة في المنطقة[٤]. وفي عام ١٩٨٩، تم تعيين ميروم غوردون لأول مرة مستشاراً في الوفد القنصلي الإسرائيلي في موسكو[٥]. وقد تحدث ميخائيل غورباتشوف عن عودة العلاقات السوفيتية-الإسرائيلية بقوله: في الآونة الأخيرة يتحدثون كثيراً عن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل، وأقول صراحة أنه لا يجوز اعتبار غياب مثل هذه العلاقة

---

(١) عوض خليل، الاتحاد السوفيتي والمؤتمر الدولي، مجلة شؤون فلسطينية، ص ٨٩.

(٢) عبد الله راشد العرقان، قضية القدس، في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، (١٩٦٧-١٩٩٥)، المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٧، ص ١٨٢.

(٣) عبد الله العرقان نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٤) عوض خليل، الاتحاد السوفيتي والمؤتمر الدولي، مجلة شؤون فلسطينية، ص ٨٩.

(٥) علوان، العلاقات السوفيتية، ص ٨٤.

أمراً طبيعياً، إننا نعترف صراحة بحق إسرائيل في السلام والوجود والأمن، بالقدر نفسه الذي نعترف به بحق جميع الدول بذلك [١].

وفي منتصف شهر تموز ١٩٨٨، وافق الاتحاد السوفيتي على تبادل القناصل بين البلدين وسمح له بالعمل بناءاً على مبدأ التبادل الذي يتم اعتماده بين البلدين. علماً بأن الوفد منع من استخدام بناية السفارة الإسرائيلية المغلقة منذ إحدى وعشرين عاماً، وسمح له بالعمل عبر السفارة الهولندية التي تمثل المصالح الإسرائيلية في الاتحاد السوفيتي[٢].

وهكذا فمنذ عام ١٩٨٧، بدأت العلاقات السوفيتية- الإسرائيلية، تتقدم من خلال العلاقات التجارية والثقافية والسياحية، فقد جرى التوقيع على اتفاقيات تبادل افتتاح مكاتب تجارية في كل من الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، وحسب الاتفاق ستتضمن ممثليات المكاتب التجارية بين الدولتين ثلاثة ممثلين من كل طرف يستفيدون من مكانة دبلوماسية كاملة، وسيتم استخدام الممثلين كمصدر اقتصادي للعلاقات بين البلدين[٣]. كما تم التوقيع على اتفاقيات زراعية حيث تم في أغسطس ١٩٨٩، التوقيع على اتفاقية لإنشاء شركة إسرائيلية سوفيتية، مهمتها تصدير مستلزمات الإنتاج الزراعي من إسرائيل إلى الاتحاد السوفيتي[٤]. كما قام وزير الزراعة الإسرائيلي أبراهام كاتس في نفس العام بزيارة للاتحاد السوفيتي بدعوة من الأكاديمية العلمية، وهناك التقى برؤساء لجنة الزراعة في مجلس السوفيت الأعلى، وزار الوفد المرافق الكولخوزا، وبحثوا مع السوفيت في إمكان تزويد منطقة موسكو بالإنتاج الزراعي من إسرائيل[٥]. وفي منتصف عام ١٩٩٠، قام إسحاق شامير رئيس الوزراء باستقبال وفد رسمي من أكاديمية العلوم السوفيتية الذي حضر إلى إسرائيل لتوقيع اتفاقية تعاون علمي. وقد صرح سكرتير الأكاديمية بعد المقابلة: "أنه مهتم للغاية بتوسيع نطاق

---

(١) رندة شراره، تطور العلائق بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في عهد غورباتشوف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٥٦.

(٢) بن شلومو، م/ مقال السوفيت يشيرون لإسرائيل ويقصدون يهود أمريكا، هتسوفيه، ١٩٨٨/٦/١٣، ص ٣.

(٣) الاتحاد السوفيتي وإسرائيل سيفتحان مكاتب تجارية واقتصادية متبادلة يديعوت أحرونوت، ١٩٩٠/١٠/٢٤، ص ٧.

(٤) رندة شرار، تطور العلائق، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٦٣.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٦٣.

التعاون العلمي بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل خاصة في مجال الفضاء، وأنه سيعرض نتائج هذه الزيارة على الرئيس السوفيتي غورباتشوف فور عودته[١].

وفي عام ١٩٩١، تم لقاء بين نائب رئيس الوزراء السوفيتي، (ستيفان سبتاريان)، مع نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي (اينري ليبر) عندما قال: "بأن موضوع العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي هو في محل نقاش، وأن الموافقة على تطوير العلاقات التجارية والزراعية والعلمية بين البلدين صدرت على أعلى الجهات في الاتحاد السوفيتي[٢].

أما في مجال التبادل العلمي فقد تم التوقيع بين إسرائيل وموسكو وأكاديمية العلوم السوفياتية على اتفاقية تنص على السماح بالتبادل الرسمي للباحثين بين البلدين، وكذلك القيام بمشاريع علمية مشتركة وندوات، بما في ذلك الأعمال المشتركة في مجال الفضاء. وذلك على الرغم من أن إسرائيل لم تدع للمشاركة في إرسال مركبتين سوفياتيتين إلى المريخ، تقرر إطلاقهما عام ١٩٩٤م، لأن السوفيت كانوا ميالين للتعاون مع إسرائيل في دراسة جو الأرض[٣].

أما على الصعيد السياحي فقد قام الآلاف من اليهود في الاتحاد السوفيتي بزيارة إسرائيل. وأصبح بوسع الإسرائيليين أن يقوموا بزيارة الاتحاد السوفيتي في إطار رحلات منظمة وبدون أية صعوبات تقريبا[٤]. ومن ناحية أخرى زار الاتحاد السوفيتي وزير الأديان (زوبولون هامر) الذي كان الوزير الإسرائيلي الثالث بعد الوزيرين (إبراهام كاتس، وعيزرا وايزمن) الذين قاموا بزيارة للاتحاد السوفيتي. إضافة إلى لقاء وزير المالية بتسحاق موداعي ويوفال نئمان، كما زار حاخامات تل أبيب وحيفا العاصمة موسكو، وجرى استقبالهم في الكرملين. وبالمقابل قامت شخصيات رسمية سوفياتية بزيارة إسرائيل. كما تبودلت الوفود

---

(١) جمال علي زهران، العلاقات السوفيتية الإسرائيلية، في عهد غورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١)، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠)، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٩٨.

(٢) جمال علي زهران، نفس المرجع، ص ١٩٩.

(٣) والتر، يوسف، "وايزمن سيوقع غدا على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي مع الاتحاد السوفيتي، معاريف، ١٩٩٠/١/١٠و ص ٨.

(٤) الدار، عكيفا، من الذي ما يزال يخاف غورباتشوف؟، هارتس، ١٩٨٩/٢/٨ان، ص ٩.

والفرق الرياضية والفنية بين البلدين، وتنوعت الأنشطة الثقافية[١].ففي منتصف شهر سبتمبر ١٩٨٩م وصلت إلى إسرائيل فرقة البالية السوفييتية (البولشوي)، وهي من أشهر فرق الباليه في العالم، وقدمت أربعة عشر عرضاً في كل من تل أبيب والقدس. وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد علقت على هذه الزيارة بأنها خطوة للتطبيع في العلاقات السوفيتية- الإسرائيلية. وفي المقابل سمح لإسرائيل بالاشتراك في معرض الكتاب العالمي في العام نفسه بموسكو ورفع العلم الإسرائيلي، ولم يصادر أي كتاب أو لافتة إسرائيلية. ويعكس هذا التطور الإيجابي في تحسن العلاقات بين الطرفين[٢]. كما تم الاتفاق بين شركة (العال) الإسرائيلية مع شركة(إيروفلوت) السوفيتية على البدء برحلات جوية بين تل أبيب وموسكو اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٠م، وهذا ما حدث فعلاً، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين آنذاك. وقد جاء هذا مع ما سعت إليه إسرائيل من فتح العلاقات من جهة، والمساعدة من جهة أخرى على تقليل عدد المهاجرين الذين يتجهون من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة بدلاً من إسرائيل. وكانت قد هبطت لأول مرة طائرة إسرائيلية في أواخر عام ١٩٨٨م في أرمينيا السوفيتية حاملة أدوية ومعدات طبية لمساعدة ضحايا الزلازل[٣].

إن هذه التطورات في العلاقات السوفيتية - الإسرائيلية كان قد اتفق عليها كما (عرف سابقا) من خلال اتصالات سرية بين الطرفين، عندما طلب الطرف اليهودي إعادة العلاقات الرسمية، وفتح أبواب الهجرة لليهود السوفييت. ومنع جميع أنواع المساعدة والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، والسماح لمحادثات سلام ثنائية تعقد في المستقبل بين إسرائيل وبعض الدول العربية، ضمن إطار مؤتمر دولي "تحت إشراف الولايات المتحدة وبإشراك الاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا والصين"[٤].

وتوثقت العلاقات أكثر عندما طالب الاتحاد السوفيتي بنقل التكنولوجيا الغربية المتقدمة إلى الاتحاد السوفيتي، ودفع أمريكا للموافقة على بيع كميات كبيرة من القمح للاتحاد

---

(١) علوان، العلاقات السوفيتية - الإسرائيلية، ص ٨٥.

(٢) جمال زهران، العلاقات السوفيتية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، ص ١٩٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٩٧.

السوفييتي وتوقف الإذاعات الصهيونية المعادية للسوفييت، خاصة في الولايات المتحدة. وتوقف هجرة يهود السوفييت إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا بدلاً من إسرائيل، ومنع إسرائيل من البث بإذاعة صوت أمريكا المضادة للسوفييت والنظام الشيوعي، وخاصة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي. وفي المقابل أوقف الاتحاد السوفيتي من جانبه التشويش على إذاعة إسرائيل ولا سيما برنامج (هذا اليوم) الذي يبث على الموجات القصيرة، ويذكر بأن هذه هي المرة الأولى منذ عشرين سنة يتوقف فيها السوفييت عن التشويش على يوميات الأخبار التي تبث بالعبرية[١].

كما أن القوى الصهيونية داخل أمريكا أخذت تمارس ضغطاً على الرئيس الأمريكي وإدارته بقبول مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي للسلام، وقبول إسرائيل لمشاركة الاتحاد السوفيتي في أي نوع من المؤتمرات أو المباحثات بينهما، وأي طرف آخر في المنطقة[٢]. كما ازدادت العلاقات والاتصالات الرسمية بين الطرفين وتوثقت خاصة عندما انشغل العرب بأزمة الخليج ١٩٩١م، حيث تم توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية ضخمة بين الطرفين وأبرزها ما تم في مارس ١٩٩١م عندما تم الاتفاق على ما يلي:-

١. قيام موسكو بمد خط سكة حديدية بين مدينتي بئر السبع وإيلات.
٢. دراسة إمكانية استكمال خط القطار السريع بين تل أبيب والقدس.
٣. تقوم إسرائيل في المقابل بمشروع لتحلية مياه البحر في روسيا يشرف عليه الجنرال المتقاعد (يوسي بيليد) الذي كان يشغل منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية من قبل.
٤. توقيع اتفاق (بروتوكول) ينص على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين أي أربعة مليارات دولار خلال عام ١٩٩٢م.

إن هذا التغيير الحاصل في الاتحاد السوفيتي والذي رافقه انهيار الشيوعية نستوضحه من خلال آراء بعض القادة الإسرائيليين، فمن وجهة نظر شمعون بيريس الذي حلل أسباب هذه التطورات في الاتحاد السوفيتي موضحاً أن هذه المتغيرات، لم يكن سببها روسيا ولا

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (٧) تموز ١٩٨٧م، ص ٥٤٣.
(٢) جمال زهران،العلاقات السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، ص ١٩٧.

بولونيا ولا هنغاريا، بل أن التغييرات هي التي أدت إلى ذلك. وذكر أن أبرز هذه التغييرات ترجع إلى:-

١. التغيير الذي حدث في طبيعة المعلومات، وفي التحكم في هذه المعلومات فقد كانت قوة الأنظمة تقليدياً تبنى على القدرة على جمع المعلومات والتحكم في توزيعها أو في عدم نشرها على الناس، فالتطورات ألغت اعتبار المعلومات من مكونات القوة.

٢. الثورة التي حدثت في الاتصالات : لقد واجهت الأنظمة الاستبدادية فشلاً كاملاً، فقد يئست روسيا من الدكتاتورية، لا لأنها إدارت ظهرها اتجاه الدكتاتورية، بل لأن الدكتاتورية فشلت بوضوح في ذات المجال الذي وعدت فيه بالنجاح، إلا وهو الاقتصاد، إن الجوع، لا القمع فقط، ونقص المواد، لا انعدام الخيارات، هما فقط نتيجتان للدكتاتورية لا يستطيع النظام الشيوعي إخفاءهما.

٣. لقد تلقت الاستراتيجية العسكرية الكلاسيكية ضربات على أكثر من جبهة، فمعظم ما تستطيع الجيوش تحقيقه فقد أهميته، كما أن التوسع الإقليمي لم يعد مهماً اليوم. ثم يتساءل ما هي قيمة العمق الاستراتيجي عندما يطير صاروخ فوق الجبال والأنهار؟ وما هي قيمة الوقت إذا كانت الصواريخ تبتلع المسافات في دقائق وثوان؟. وما هي قيمة التفوق العددي إذا كانت الرؤوس النووية أو الهيدروجينية تستطيع أن تمسح من الوجود مراكز سكانية كبيرة؟

٤. التطور العلمي الهائل الذي نشهده في هذه الأيام[١].

أما موشي ارينز وزير الخارجية الليكودي ووزير الدفاع فقد تحدث هو بدوره عن أسباب التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي محللاً إياها بقوله: "لقد طرأ تغيير على السياسة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنه لم يعد بإمكان الدول العربية الاعتماد على التأييد السوفيتي في مجال الأسلحة والعتاد في حال نشوب حرب مع إسرائيل. وهو نوع من التغيير الكبير والهام في المجال السياسي، بدليل أنه لم يتدخل السوفيت في إحداث دول أوروبا الشرقية، وقطع صلة هذه الدول بالشيوعية والتبعية السوفيتية، ولذلك فلن يتدخل

---

(١) بيريس، شمعون، الشرق الأوسط في عالم جرئ جديد، يديعوت أحرونوت، ١٩٨٩/١٢/٨م، ص٥.

الاتحاد السوفيتي بإحداث الشرق الأوسط"[١]. كما ذكر يعقوبي جاد وزير الاقتصاد (المعراخي) في حكومة الوحدة الوطنية، حينما إستنتج بقوله" "بوسع إسرائيل أن تشعر بالتغييرات السياسية الكبرى لدى الاتحاد السوفيتي، وموقفه منها نذكر على سبيل المثال تدفق المهاجرين اليهود السوفيت وبشكل متزايد، واللقاءات المتكررة مع مسؤولين مرموقين في الاتحاد السوفيتي، وتبادل البعثات القنصلية، ويستمر قائلاً : "يبدي الاتحاد السوفيتي اهتماما واضحاً في تحسين علاقاته مع إسرائيل، وإنهاء حملات الإساءة والتشهير ضد إسرائيل، والتي لم تكن تنقطع في الاتحاد السوفيتي، وفي البيانات الرسمية ومواقفه في المحافل الدولية. إن الخطوة الأولى والمهمة كانت في رفض السوفيت المشاركة مع الدول العربية في مساعيها لتعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، وذلك أثناء دورة عام ١٩٨٩م للجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن الخطوة الأكثر أهمية هي مشاركة الاتحاد السوفيتي في المساعي الخاصة بإلغاء قرار الأمم المتحدة سيئ الصيت الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية[٢].

أما العميد الاحتياط الدكتور حاييم يافينش، نائب رئيس لجنة الأمن القومي لدى وزارة الدفاع الإسرائيلي والمستشار للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، فقد ركز على الأوضاع الداخلية عندما تناول التطورات التي حصلت في الاتحاد السوفيتي بقوله:

١. إن الوضع الاقتصادي يسبب تراجعاً مستمراً للموقف الاستراتيجي، لقد تحولت المطالبة الشعبية بتحقيق مجتمع الوفرة والوصول إلى مستوى أفضل إلى تهديد اجتماعي وسياسي ضد روح النظام ذاتها.

٢ وصلت النزاعات الانفصالية القومية إلى مستويات جعلت إحداث تغيير أساسي فوري في بنية النظام أمراً ملزماً، وذلك قبل أن ينهار النظام مثل كومة من ورق.

٣. الانفجار الإسلامي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي الأسيوية الذي احتدم بشكل كبير، وبخاصة في أعقاب التدخل العسكري في أفغانستان.

---

(١) حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات، ص ١٠٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٧،١٠٨.

٤. الوحدة الألمانية باتت مقلقة للروس والأمريكيين، ويمكن أن تعطي الروس وضع حليف لأمريكا وبريطانيا وفرنسا.

٥. الوحدة الأوروبية أصبحت كابوساً للسوفييت(١).

فإسرائيل تنظر إلى اليهود السوفيت بأنهم يشكلون مصدر قوة للحركة الصهيونية، فلهذا عملت جاهدة لهجرتهم إلى إسرائيل بإعداد كبيرة خاصة بعد أن انقطعت عام ١٩٦٧م، وكانت هجرة اليهود السوفيت قد شغلت بال الحركة الصهيونية. فهذه الهجرة تشكل خطراً كبيراً على المنطقة فقد عملت إسرائيل منذ زمن بعيد على جمع هؤلاء اليهود بحجة جمع الشمل، فيذكر (ميخائيل شيلنوف) رئيس اتحاد المنظمات اليهودية في الاتحاد السوفيتي في ندوة عقدت في لندن في نيسان عام ١٩٩٠م قائلاً: أننا نعتبر هجرة اليهود السوفيت عملية اتحاد أو جمع شمل اليهود مع شعبهم في إسرائيل، لقد ناضلت في سبيل هذا الحق. وبصدد توطين اليهود السوفيت في يهودا والسامرة وغزة، فالقضية كانت موضع خلاف، فعندما وصل عدد كبير من اليهود إلى إسرائيل عام ١٩٨٩م، استقر هناك عدد لا يتجاوز ١٧٥ مهاجراً، ولا يوجد لدى الحكومة الإسرائيلية أية برامج لتوطين اليهود هناك. فالمناطق المحتلة لا تزال موضوع نقاش متعدد الأطراف فهذه المناطق كانت تابعة للأردن، وتطالب بها الآن بعض شرائح المجتمع الإسرائيلي(٢). ويذكر أن المجلس القومي للدفاع عن يهود الاتحاد السوفيتي في نيويورك قد نقل عن رئيس دائرة الهجرة السوفيتية (رودولف كوزنتسوف) قوله:

---

(١) حمد الموعد،إسرائيل والمتغيرات،، ص ١٠٨.

(٢) حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات، ص ١١٣،١١٤.

يعود وجود اليهود في روسيا إلى تاريخ قديم، إذ هاجر إليها التجار اليهود من القسطنطينية، ومن منطقة الخزر (جنوب بحر قزوين حاليا)، وأقاموا فيها منذ زمن قديم خاصة في مدينة كييف، أما في منطقة موسكو فقد منعهم القياصرة من السكن فيها، وتزايدت أعداد هؤلاء اليهود في روسيا نتيجة لتقسيم بولندا الأول عام ١٧٧٢م إذ دخل أكثر من مئة ألف يهودي تحت حكم القياصرة، وقد اتصفت معيشة اليهود في روسيا القيصرية بالاضطهاد المستمر. كما فرض عليهم الإقامة الجبرية في أماكن محددة حسب الأمر الإمبراطوري الصادر عام ١٧٩١م، ومنذ ١٧٩٤م واليهود في روسيا يدفعون ضرائب تساوي ضعف الضرائب التي يدفعها السكان، كما تعرضوا لسلسلة من المذابح عام ١٨٨١م وطردوا من موسكو عام ١٨٩٠م، كما تعرضوا في مدينة كيشنيف إلى مذابح دامية عام ١٩٠٣م، للمزيد انظر:::

- Rabiniovitch, Jews in U. S. S.R, Novosti Press Agency pub, House Moscow, 1965, P. P 18-19.
- Federbush, S. World Jewry Today, W. H. Allen, London, 1959, P-641.

إن الاتحاد السوفيتي سيتساهل في إجراءات جمع الشمل للعائلات اليهودية المهاجرين، وسيسمح لليهود السوفيت الذين لديهم أقارب بالانضمام إليهم[١].

ولهذا كانت الهجرة اليهودية تحت شعار (لم الشمل) قد قفزت بين عامي ١٩٧٨-١٩٧٩م من ٢٩,٠٠ إلى ٥١,٣٠٠ مهاجر، ولكن في عام ١٩٨٠م تراجعت إلى ٢١,٥٠٠ ثم إلى ٩٥٠٠ مهاجر عام ١٩٨١م. وفي عام ١٩٨٢م تراجعت أكثر حتى وصلت إلى ٢٧٠٠ يهودي مهاجر[٢].

أخذت هذه الهجرة تزيد من تعميق الفجوات الاجتماعية على مستوى خط الانقسام الأثني الطائفي الطبقي، وعلى صراع أجيال المهاجرين، حين انتقل خط المجابهة إلى مواجهة هذه الموجة الجديدة من المهاجرين، وأصبح الحديث أكبر عن الفقراء والأغنياء، والأشكناز والسفارديم، والقدامى والجدد[٣]. كما أن التسهيلات التي تقدم للمهاجرين اليهود الروس أخذت تعمل على إيجاد نغمة لليهود القدامى، وخاصة المحتاجين من المتزوجين حديثاً ومسرحي الجيش، والفقراء واليهود الشرقيين، ومهاجري أثيوبيا، الذين يرون التمييز العنصري صريحاً، وتفضيل المهاجرين الروس عليهم في السكن والعمل[٤].

فهذه الهجرة تخفي وراءها أمران مهمان لإسرائيل هما الاستيطان والتوسع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية لتحقيق المشروع الصهيوني، لذا أخذت تتدفق أعداد هائلة من هؤلاء اليهود إلى إسرائيل التي اعتبرتها إسرائيل، بمثابة قوة بشرية هائلة لا بد من توظيفها لتحقيق أهدافها وغاياتها الكامنة وراء استراتيجية إسرائيل. كما هدفت إسرائيل من وراء هذه الهجرة إلى تعديل التركيب الديمغرافي في الأراضي العربية المحتلة. فكما يقول (علوان) فالاحتلال لكي يتحول إلى واقع مستمر لا تكفي القوة العسكرية الفاشية وإنما يحتاج

---

(١) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (٩)، أيلول، ١٩٨٧م، ص ٧٠٨.

(2) Klinghoffer, Jey, Apter Judith, Israel and the Soviet union Alienation or Reconciliation? Westview Press, London, 1985, P. 195.

(٣) محمد رشاد الشريف، مشاكل استيعاب الهجرة الجديدة في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد (١٢)، كانون الأول، ١٩٩٠، ص ٥٨.

(٤) محمد رشاد الشريف، مشاكل استيعاب الهجرة، مجلة الأرض، عدد (١٢)، ص ٥٨.

إلى أن يتحول السكان الأصليون إلى أقلية لا حول لها ولا قوة. أي أن تكون هناك أغلبية سكانية من الجيش المحتل نفسه، وهذا ماتسعى إليه إسرائيل، فما سمي بالخطط الاستيعابية للمهاجرين اليهود السوفيت، كانت ترمي إلى توجيه هؤلاء نحو الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة[١].

فالواقع الديمغرافي هو شاغل الحكومة الإسرائيلية، ومن هنا فقد أخذت تشجع اليهود بالقدوم إلى إسرائيل، ومطالبة أمريكا بوضع قيود لهجرتهم إلى أمريكا، لأن إسرائيل تنظر إلى هؤلاء اليهود على أنهم يهود غربيون أشكناز وذوي أصحاب مهن وخبرات، وهي ما تريده لإعادة التوازن الديمغرافي الذي أصبح فيه عدد اليهود الشرقيين السفارديم أكثر من اليهود الغربيين الأشكناز.

لقد أثرت هذه الهجرة على الصراع العربي الإسرائيلي، حيث الضغوط العربية كانت متواصلة لوضع القيود الكفيلة بعدم توطين المهاجرين بالأراضي المحتلة، وكان الرئيس السوفيتي غورباتشوف قد ألمح إلى احتمال إعادة النظر في موضوع الهجرة، وتأجيل أو وقف تصاريح الهجرة طالما لم تقدم إسرائيل الضمانات المطلوبة[٢]. وهذه الضمانات التي طلبها الاتحاد السوفيتي من إسرائيل، هو عدم توطين اليهود السوفيت في المناطق المحتلة. وعندما طلب من إسرائيل وضع مراقبين دوليين رفضت إسرائيل ذلك. وصرح مدير عام مكتب رئيس الحكومة يوسي بن أهرون بأن إسرائيل قد قررت بشكل نهائي ألا تقدم أية ضمانات إلى الاتحاد السوفيتي، بخصوص مسألة توطين المهاجرين في المناطق المحتلة، وأستطرد أيضاً : "أن شامير غير قادر على أن يقول بأن الحكومة ستمنع اليهود من الاستيطان في يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولن يكون بوسعنا تقديم أية ضمانات[٣].

وقد قامت حكومة الليكود باستخدام كل الوسائل لترغيب وحث المهاجرين الجدد على الإستطيان في الأراضي المحتلة، وذلك بشكل غير مباشر حتى لا تغضب الولايات المتحدة.

---

(١) علوان، العلاقات الإسرائيلية، ص ٩٤.

(٢) بهي الدين الرشيدي، المحاولات الصعبة العربية والدولية في قمة بوش - غورباتشوف بواشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، أكتوبر، ١٩٩٠، ص ٢٢٢.

(٣) علوان، العلاقات السوفيتية، ص ٩٤.

ومن هذه الوسائل إغراؤهم بتقديم مزايا مادية لمن يقبل منهم أو الإقامة في الأراضي المحتلة، كتقديم قروض السكان بشروط ميسرة ٨٠% منها على شكل منحة لمن يريد الإستيطان في الأراضي المحتلة، خاصة مع أزمة الإسكان التي يواجهها المهاجرون الجدد داخل إسرائيل. إضافة إلى تنظيم رحلات لنحو ١٠٠ ألف مهاجر جديد لزيارة المستوطنات، وذلك لإطلاعهم على مستويات المعيشة العالية التي يتمتع بها المستوطنون، وبالتالي إغراؤهم على الاستيطان في الأراضي المحتلة[١].

هذا وقد قام أرئيل شارون عندما كان وزيراً للإسكان بوضع مشروع عرف باسم (النجوم السبع). يهدف إلى تكريس عملية ضم الأراضي المحتلة، فقد استطاع أن يحصل على موافقة الحكومة لتنفيذ المشروع القائم بإقامة سبع تجمعات سكنية ضخمة على طول الخط الأخضر الذي يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، إضافة إلى إقامة أربع عشرة منطقة صناعية، يتم إقامة بنيتها الأساسية داخل الأراضي المحتلة[٢]. وكان هدف المشروع هو القضاء على الخط الأخضر نهائيا، وربط المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة بالتجمعات السكنية داخل إسرائيل. بالإضافة إلى توجيه ضربة للتجمع السكاني لعرب إسرائيل الموجودين في شمال إسرائيل المعروفة باسم (منطقة المثلث)، والتي يعيش فيها نحو ١٠٠ ألف عربي، وتحويل المدن والقرى العربية الكبيرة الموجودة في هذه المنطقة إلى مجرد احياء لمدن وقرى يهودية سيتم إقامتها[٣]. وهكذا، فيمكن اعتبار هجرة يهود السوفيت بأنها كانت سبباً في عودة العلاقات بين الدولتين، ودليل ذلك ما صرح به وزير الخارجية السوفيتي (بسمرتينخ) من أن الهجرة اليهودية إنما هي بسبب التطورات الداخلية، وهي نتاج التيار الديمقراطي في الاتحاد السوفيتي. وأن موسكو تدرك أن مستقبل ورفاهية هؤلاء المهاجرين يعتمدان على السلام في المنطقة[٤]. فلهذا قامت عملية السلام في المنطقة بمساعدة الاتحاد

---

(١) بدر أحمد عبد العاطي، المهاجرون الجدد في إسرائيل ومشاكل الاستيعاب والمؤثرات على عملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، إبريل، ١٩٩٢م، ص ٢١٧. .

(٢) العاطي، المهاجرون الجدد، مجلة السياسة الدولية، ص ٢٢٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

(٤) جمال علي زهران، العلاقات السوفيتية، ص ١٩٩.

السوفيتي، الذي لعب دوراً فيها وذلك بعد عودة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي، وقد انعقد المؤتمر في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢م.

كما يمكن اعتبار أن السبب في عودة العلاقات الإسرائيلية السوفيتية هو ضعف الطرف العربي، الذي لم يمارس ضغطاً على السوفيت لإعادة العلاقات مع إسرائيل قبل أن ينسحبوا من الأراضي المحتلة، عام ١٩٦٧م. وقد ظهر ضعف الموقف العربي كذلك من خلال عدم تمكنهم من الضغط على السوفيت لوقف الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فعندما قامت العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بين البلدين لم يفعل العرب شيئاً، ووصل العجز العربي مداه عندما قام وزير الخارجية السوفيتي (بسمرتينخ) بزيارة إسرائيل ضمن زيارة دول المنطقة بحجة السعي نحو حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، فلم يكن هناك أية ردود فعل عربية إزاء ذلك[1]. إن العجز العربي إزاء التحرك الصهيوني على جميع الصعد، ناتج عن خوف الأنظمة العربية من الولايات المتحدة، التي عملت على كبت حريات الشعب العربي في كل أقطاره. حتى بلغ الأمر بأن بدأت بعض الأنظمة العربية تتهافت وتهرول نحو إسرائيل، من أجل إقامة علاقات تطبيعية معها، ووأد كل عمل وطني جهادي ضد هذا الكيان الغريب المغتصب لأرضنا ووطننا و مقدساتنا.

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٩

ثالثاً: الصراع العربي- الإسرائيلي وموقف الليكود من:

أ. اللاجئون.

تشكل قضية اللاجئين، الوجه الحقيقي للصراع العربي-الإسرائيلي ومأساة القضية الفلسطينية. فهناك أعداد هائلة من الشعب الفلسطيني ما زالوا يعيشون حياة اللجوء والشتات والمهجر إلى يومنا الحاضر. وعلى الرغم من أن العملية السلمية التي ابتدأت منذ مدريد عام ١٩٩١م، والتي أدرجت قضية اللاجئين في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف، إلا أن تأجيل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية حول الموضوع إلى قضايا الحل النهائي، قد أدى إلى مراوحة القضية على ما هي عليه. فالفلسطينيون يأملون بحل عادل لهذه المسألة، ويتمسكون بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم كما نصت على ذلك قرارات الشرعية الدولية.

ففي الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩٤٨م، أصدرت الجمعية العامة، في هيئة الأمم المتحدة القرار رقم (١٩٤)، والخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين وقد نصت الفقرة (١١) من هذا القرار "على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً. ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وكذلك عن كل خسارة أو ضرر أصاب الممتلكات، فيتعين بمقتضى مبادئ القانون أو عملاً بروح الإنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه. وتوعز إلى لجنة التوفيق تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، ودفع تعويضات لهم. وإقامة علاقات وثيقة مع مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ومن خلاله مع الأجهزة والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة"[١].

وكانت الأمم المتحدة قد اشترطت على إسرائيل مقابل قبول عضويتها في الأمم المتحدة. تنفيذ هذا القرار، ومن أجل هذا الأمر أنشأت الأمم المتحدة لجنة توفيق ومصالحة،

(١) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللاجئون الفلسطينيون، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ١١.

كان على رأس مهماتها عودة اللاجئين. وقد عارضت إسرائيل عودة ٩٠٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى فلسطين، وقدمت اقتراحا بجمع شمل العائلات بما لا يتعدى بضعة آلاف، ولم تقبل الحل الخاص بقضية العودة الذي رأى إمكانية عودة ١٠٠ ألف لاجئ كبداية. ولما كانت إسرائيل بحاجة للاعتراف الدولي وافقت على عودة اللاجئين وعلى التعويض لمن لا يرغبون في العودة، والتزمت في طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة بتنفيذ القرار ١٩٤ بشكل غير مشروط لأن قبول عضويتها كان مشروطاً أيضاً بقبولها غير المشروط بالقرار[١]. وكان وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه شاريت في عام ١٩٤٨م قد أعلن أن إسرائيل ستنفذ قرارات الأمم المتحدة، وذلك من خلال رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها : أن دولة إسرائيل ستكون على استعداد للتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة وممثليها في تنفيذ قرارات الجمعية العامة[٢]. وعندما أصبح أبا إيبان وزيراً للخارجية الإسرائيلية سئل: "إذا سمح لإسرائيل بأن تنتسب إلى الأمم المتحدة، فهل توافق على التعاون بعد ذلك مع الجمعية العامة في تسوية مسألة القدس واللاجئين؟". وكان جواب وزير الخارجية الإسرائيلية : أن حكومة إسرائيل ستتعاون مع الجمعية في التماس حل لهذه المشكلات. ولا أعتقد أن الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق التي تتصل بالسلطة المحلية يمكن أن تؤثر في مشكلة القدس، لأن الوضع القانوني للقدس يختلف عن الوضع القانوني للأراضي التي لإسرائيل سيادة فيها .. واعتقادي الشخصي في ما يتعلق بمشكلة اللاجئين أن من الخطأ أن تعتصم أية حكومة ذات شأن بحقها القانوني لإقصاء أناس من أراضيها[٣].

---

(١) كانت أسباب مأساة اللجوء والتشرد للفلسطينيين بالإجراءات التعسفية التي أقدمت إسرائيل عليها منذ اليوم الأول لقيامها، وذلك برفض عودتهم لوطنهم وعملها بقانون الطوارئ لعام ١٩٤٥م، وإصدارها لمجموعة قوانين حرمت الفلسطينيين من العودة لبيوتهم وممتلكاتهم وأرضهم وشرعت بالاستيلاء عليها، كقوانين مناطق الأمن لعام ١٩٤٩م، وقانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م وإيقاف العمل بقانون الجنسية الفلسطيني لعام ١٩٢٥م المنصوص عليه في صك الانتداب، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٤٩ وإصدار قانون الجنسية الإسرائيلي لعام ١٩٥٢م. للمزيد انظر:: كتن، هنري، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٥٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣) كتن، هنري،فلسطين في ضوء الحق والعدل، ص ١٦٩،١٧٠.

ولم تلتزم إسرائيل بشروط قبولها في عضوية الأمم المتحدة، وأعاقت عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وبقيت متمسكة عملياً بمواقفها التي عبرت عنها في رد حكومتها المؤقتة على اقتراحات الوسيط الدولي للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م. والتي تتضمن رفضها للعودة الجماعية أو حتى لعودة سكان يافا وحيفا فقط، الذين جرى التقدم بالتماس خاص لعودتهم. وتذرعت إسرائيل بمسألة الأمن والصعوبات الاقتصادية ومسؤولية العرب عن الحرب ونتائجها، وعدم اعترافهم بدولة إسرائيل، وسعيهم لتقويضهم وعدم استعدادهم لعقد معاهدة صلح معها[١].

إن امتناع إسرائيل عن السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم لا يمكن تفسيره إلا في ضوء الاعتبارات العنصرية. وإن أصل الصراع العربي- الإسرائيلي، وعلى وجه التخصيص أصل مشكلة اللاجئين، يرجع إلى الفكرة الصهيونية التي تدعو إلى إنشاء الدولة الإسرائيلية التي لا تتسع إلا لليهود فقط. وإن هذه الدولة تضيق إذا كان اللاجئون أصحاب الأرض وسكان البلاد الأصليين، يودون العودة فالعقيدة العنصرية والدينية للدولة اليهودية التي لا تمتزج مع غير اليهود، تفسر أسباب طرد الفلسطينيين من بلادهم، وتعلل الأسباب الحقيقية لرفض إسرائيل عودتهم[٢] إلى بلادهم فلسطين [٣].

ونتيجة لذلك صدر قرار الأمم المتحدة رقم (٣٠٢) لعام ١٩٤٩م بإنشاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتقديم المساعدات للاجئين، وكانت إسرائيل قد قبلت بهذا القرار لأنه يعمل على توطين اللاجئين في البلاد العربية. كما حملت الدول العربية مسؤولية استمرار المشكلة، بسبب إصرارهم على مبدأ العودة، ورفضهم توطين اللاجئين[٤].

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٢) بلال الشخشير، وحيد قرمش، اللاجئون الفلسطينيون، مقتطفات من دوريات ونشرات، دار الينابيع، عمان، ١٩٩٦م، ص ١٢.

كانت إسرائيل قد رفضت توصيات الكونت برنادوت عام ١٩٤٨م الذي أكد في تقريره بان حق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم في الأراضي التي يسيطر عليها اليهود في أقرب وقت ممكن، وهو حق يترتب على الأمم المتحدة أن تؤكده، كما أن عودتهم إلى وطنهم وإنعاشهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات كاملة عن أولئك الذين يؤثرون عدم العودة، هي أمور ينبغي أن تشرف وأن تعين عليها لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة.

U. N. Document (A 1648) P. 18.

كتن، هنري، فلسطين، ص ٧٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٦.

(٤) قرارات الجمعية العامة، ص ١٦-١٧.

وتفاقمت مشكلة اللاجئين بعد حرب ١٩٦٧، حيث احتلت إسرائيل بقية الأرض الفلسطينية، وشردت مئات الآلاف من الفلسطينيين عن وطنهم من جديد. هذا وقد برزت عدة مشاريع لتسوية وحل مشكلة اللاجئين طوال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى الوقت الحالي. حيث طرحت العديد من مشاريع توطين اللاجئين من قبل أطراف دولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تهدف من ورائها إلى توطين اللاجئين في البلاد العربية، ومنها مشروع توطين اللاجئين في سيناء عام ١٩٥٥م. ولكنه رفض من قبل الفلسطينيين. ومشاريع دالاس ١٩٥٣-١٩٥٦م. ومشاريع جونستون ١٩٥٥-١٩٦١ ومشروع أنطوني أيدين ١٩٥٥، ومشروع أيزنهاور ١٩٥٧-١٩٥٨ ومشروع همر شولد ١٩٥٩ (١). إلى جانب مشاريع تسوية تقدم بها القادة الإسرائيليون، مثل مشروع موشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي ومشروع ليفي اشكول عام ١٩٦٥. واستمر عرض المشاريع حتى بعد ١٩٦٧م مثل مشروع أبا إيبان عام ١٩٦٨م، ومشروع إيغال ألون، ووثيقه جاليلي ١٩٧٣م التي مثلت برنامج حزب العمل وغيرها من المشاريع(٢).

وبعد هذا العرض الموجز عن قضية اللاجئين سأتعرض في هذه الدراسة لموقف الليكود من هذه القضية، فمنذ المؤتمر الثاني عشر لحزب حيروت المنعقد في كانون الثاني ١٩٧٥م، والذي بيّن بيغن زعيم الحزب، هذه المشكلة من خلال مشروع للتسوية نص في البند الرابع منه: "على أن تبذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم، ولمسألة ممتلكات اللاجئين اليهود الذين تركوا البلاد العربية وهاجروا إلى إسرائيل"(٣). من خلال هذا النص يتضح مدى التخلص من حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأحقية عودتهم من البلاد العربية. ويذكر شلومو غازيت في مقالة له "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" بقوله: أن موقف إسرائيل من حق العودة هو موقف مخادع يتماشى مع آراء المؤسسة السياسية

---

(١) عن هذه المشاريع انظر: منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية..

(٢) عن المشاريع الإسرائيلية انظر: منير الهور، طارق الموشي، مشاريع التسوية،

- Breacher, Michael, Decisions in Israel Foreign Policy, Oxford university press, London, 1971.

وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٣١٥، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٧٣.

(٣) الياس شوفاني، مشاريع التسوية الإسرائيلية، ص ١١.

الإسرائيلية، التي ترفض الاعتراف بحق اللاجئين في العودة داخل حدود إسرائيل، أو الاعتراف بهذا الأمر على أنه حق سياسي وعملي، ولهذا فإن إسرائيل ترفض حق العودة من الأساس، لأن اعترافها بهذا الحق ينطوي على تحملها المسؤولية لإيجاد حلول لهذه المشكلة[١].

وفي عام ١٩٧٧م تحدث بيغن في خطاب له بالكنيست عن حل مشكلة اللاجئين، فقد جاء في البند رقم (١٢) من خطابه بأن تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والمجلس الإداري الذي ستقترحه إسرائيل لإدارة الضفة والقطاع خلال الحكم الذاتي، والأردن لتحديد أنظمة الهجرة لمناطق يهودا والسامرة والقطاع. وتحدد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج يهودا والسامرة والقطاع بالهجرة، بمقدار معقول إلى هذه المناطق، على أن تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع [٢] وبهذا فإن بيغن لم يبين عودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م والتي تشرد منها آلاف اللاجئين، كما أن إسرائيل تريد توطينهم في المناطق العربية، انطلاقا من تطلعاتها التوسعية المستقبلية.وعندما انعقد مؤتمر كامب ديفيد عام ١٩٧٨م تعرضت هذه الاتفاقية لمشكلة اللاجئين في الوثيقة المسماة إطار السلام في الشرق الأوسط، فقد جاء في النقطة السادسة منها: "ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض، ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ الكامل والدائم لحل مشكلة اللاجئين"[٣]. والملاحظ بأن هذا النص من الاتفاقية غير واضح في كيفية حل هذه المشكلة، حيث تركت كثغرة مهمة وغير واضحة، لأن الواضح أن إسرائيل لا تمانع من إبقاء اللاجئين في البلاد العربية.

وفي الثمانينات لم يتغير موقف اليمين المتشدد الليكود من قضية اللاجئين ففي برامجه الانتخابية كان يتجاهل هذه المشكلة تماماً، وركز كل اهتمامه في برامجه الإنتخابية وبشكل رئيسي وأساسي على عدم الإنسحاب من المناطق المحتلة. كما أن حكومة الإئتلاف التي قامت عام ١٩٨٤م تجاهلت أيضاً هذه المشكلة وركزت أيضاً على المحور الأساسي للموقف السياسي القائم على إبقاء الوضع في المناطق المحتلة كما هو عليه.

---

(١) غازيت، شلومو، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ص ٢٢.

(٢) الياس شوفاني، مشاريع التسوية، ص ١٦.

(٣) وثائق فلسطين، ص ١٤٦.

أما المشروعات الإسرائيلية التـي طرحـت فـي فـترة الثمانينـات، فقد رفضت مبـادرة بريجنيف عام ١٩٨٢م التي نصت في بندها الثاني "يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة في العودة إلى ديارهم والحصول على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم المتروكة"[١]. كما أن مشروع ريغان الذي طرحه عام ١٩٨٢م رفضتـه إسرائيل ليس بسبب موقف محدد فيه من مشكلة اللاجئين، بل لأن تكتل الليكود يرفض مبدأ (مبادلة الأرض بالسلام) الذي قام عليه المشروع، فالمشروع تعرض لمشكلة اللاجئين حين قال: "لقد أظهرت حرب لبنان أكثر من أي وقت مضى مدى تشرد الشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين"[٢].

كما رفض الليكود مشروع قمة فاس عام ١٩٨٢م، والذي نص في النقطة الرابعة على التأكيد الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسته لحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعـي الوحيد، والتعويض لمن لا يرغب في العودة[٣].

وفي عام ١٩٨٩م قدم اسحق رابين وزير الدفاع مشروعاً يستهدف إنهاء الانتفاضة في الأراضي المحتلة، حين تعرض لمشكلة اللاجئين والتي لم تطرح في البرامج الانتخابية الإسرائيلية، ولكنه تعرض لها مقترحاً حل مشكلة اللاجئين خارج المناطق المحتلة عن طريق مؤتمر دولي يبحث عن حل مناسب لمشكلتهم بالارتباط مع مشكلة اللاجئين اليهود[٤].

وهنا فإن رابين لم يطرح حلاً لهذه المشكلة، وإنما يعود إلى ربط هذه المشكلة مع مشكلة اللاجئين اليهود، فهو بذلك يعود إلى الطروحات السابقة. كما أنه ميز وفصل بين

---

(١) وثائق فلسطين، ص ٢٣١.

(٢) عن مبادرة ريغان وردود الفعل الإسرائيلية، انظر: منير الـهور، طـارق موسى- مشاريع التسوية، ص ٢٠٩-٢١١.

(٣) وثائق فلسطين، ص ٣٣٦.

(٤) محمد رشاد الشريف، إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مجلة الأرض، العدد (الخامس) أيار (مايو)، ١٩٨٩م، ص ٥٦.

الفلسطينيين خارج فلسطين المحتلة، والفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة بقوله:"أنهم كيان مستقل بذاته، مصيرهم مختلف عن مصير اللاجئين في سوريا ولبنان وغيرها ... [١].

وعندما انعقد مؤتمر السلام في مدريد ١٩٩١م برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حض المؤتمر على إقامة مفاوضات متعددة، تشمل خمس مجموعات عمل، تعالج عدة قضايا، ومنها قضية اللاجئين، التي أصبحت منذ نهاية ١٩٩١م، موضوع نقاش في جدول أعمال مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ضمن المسار المتعدد الأطراف[٢].

وكان شمعون بيريس قد طرح في كتابه شرق أوسط جديد قضية اللاجئين وربطها كما فعل الليكود في السابق مع قضية اللاجئين اليهود بقوله "لا يوجد شعب في العالم كاليهود يعرف المعاناة الشخصية والعائلية والقومية، فنحن أمة من اللاجئين، ونحمل في ذاكرتنا الجماعية تاريخ النفي من بلادنا التي انتزعت من أجدادنا مرتين". ويستمر قائلاً:"أن سبب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرجع إلى العرب الذين أخذوا يدعون السكان للخروج من فلسطين[٣].

والملاحظ أن شمعون بيريس ابرز أن سبب المشكلة يعود إلى القادة العرب الذين طلبوا من الفلسطينيين ترك أراضيهم أثناء حرب ١٩٤٨م، ١٩٦٧م. وأن القوات الإسرائيلية ليست المسؤولة عن هذه المشكلة لأن القوات الإسرائيلية لم تقم بطرد هؤلاء من ديارهم[٤].

ويؤكد تكتل الليكود بأن عودة اللاجئين إلى فلسطين هي مستحيلة فهذا شلومو غازيت "يذكر أن عودتهم فيها تأثير كبير على الشعب والمجتمع الإسرائيلي، لأن جزءاً كبيراً من المستوطنات الإسرائيلية القائمة، سواء في المدن أو القرى، هي بالأساس قائمة على قرى ومدن عربية فلسطينية. لذلك لا توجد هناك أية طريقة لإعادة تلك الممتلكات إلى أصحابها

(١) شملت مجموعات العمل المقترحة في مؤتمر السلام في مدريد خمس مهام هي قضايا الأمن واللاجئين والاقتصاد والبيئة والمياه.

(٢) بيريس، شمعون، شرق أوسط جديد، ص ١٧٧، ١٨٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٨٠، ١٨١.

(٤) بيريس، شمعون، شرق أوسط جديد، ص ١٨٠، ١٨١.

الذين كانوا يملكونها قبل ٤٧ سنة، لأن ذلك يعني اقتلاع آلاف الإسرائيليين وربما التسبب بشكل كبير في إهتزاز المجتمع الإسرائيلي[١].

فإسرائيل تريد عقد مفاوضات مع الأردن والدول العربية الأخرى، لبحث مدى إمكانية توطين اللاجئين في هذه الدول، وذلك انطلاقا من أن هؤلاء اللاجئين ليس لهم مكان في إسرائيل، وأن رجوعهم إلى إسرائيل سيعمل على جعل اليهود أقلية أمام الفلسطينيين. ويذكر شلومو غازيت في هذا المجال أن عودة اللاجئين ستؤدي إلى زيادة الخطر الديمغرافي، وتشكل تهديداً لإسرائيل في حدود عام ١٩٦٧م[٢].

وهكذا يتضح مما سبق أن الليكود ومن قبله حزب العمل مؤسس الدولة منذ قيامها، يرفضون مبدأ العودة رفضاً تاماً، ويؤكدون على توطين اللاجئين وإدماجهم في البلاد العربية، الذين لجأوا إليها. كما يرفضون تحمل أية مسؤولية عن تعويضهم من خلال حديثهم المتكرر عن ما يسمونه بمشكلة اللاجئين اليهود. فقضية اللاجئين الفلسطينيين ستبقى تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن أي سلام أو اتفاقيات لا تتناول هذه القضية فلن يكون هناك سلام عادل وشامل في المنطقة العربية، لأن قضية اللاجئين تمثل وضع حد لمعاناة وتشرد الشعب الفلسطيني.

ب. القدس.

تعد القدس، وقبل نشوء الحركة الصهيونية مادة تثير المشاعر الدينية المتعصبة عند اليهود. فأخذت تستغله كعامل جذب ليهود العالم لدفعهم للهجرة إلى فلسطين، متخذين من جبل (صهيون) الواقع غرب القدس اسما للحركة. كما ركزت الحركة الصهيونية على المدينة المقدسة من خلال الاستيطان في داخل المدينة عندما استولت على مساحات واسعة من الأراضي عام ١٩٤٨م. واستكملت استيلاءها على كل القدس بعد حرب ١٩٦٧م عندما وقعت القدس الشرقية تحت سيطرتهم، فعملوا على توحيدها. فقضية القدس تعتبر هي أيضاً من القضايا الهامة للصراع العربي الإسرائيلي، وحلها ليس بسهل حيث تبذل الجهود الدولية

---

(١) غازيت، شلومو، مشكلة اللاجئين، ص ٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٥.

المكثفة لحل هذه المشكلة، بطريقة تحقق فيها السلام العادل. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول قد صرّح في جلسة الكنيست عام ١٩٦٧م. بأن القدس قد وحدت وهذه هي المرة الأولى منذ قيام الدولة، واليهود يصلون بجوار حائط المبكى، وكذلك يصلون عند قبر أمنا راحيل، فالقدس وحدت واكتملت، وباكتمالها واتصالها أصبح كل الإسرائيليين زملاء وأصدقاء[١].

لقد كان الشعار الإسرائيلي الأساسي منذ قيام الدولة أي منذ أن تولى حزب العمل الحكومة الإسرائيلية بأن (القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية). وكان هذا الشعار قد طرح في البرامج الانتخابية للحزبين الحاكمين العمل والليكود. والذي يهمنا في هذه الدراسة هو موقف الليكود من قضية القدس وذلك من خلال البرامج الإنتخابية لتكتل الليكود منذ ١٩٧٧-١٩٩٢م.

عند النظر إلى برامج التكتل منذ ١٩٧٧-١٩٩٢م نجد أن الليكود يؤكد وباستمرار عدم التخلي عن القدس، وأنها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل. وعند تسلمه الحكم أخذ يمارس سياسة التهويد التي مارسها حزب العمل في السابق، من حيث إقامة المستوطنات الإسرائيلية بجانب المدينة المقدسة وذلك لتغيير الوضع الديمغرافي فيها، وطمس الطابع العربي للمدينة. كما أخذت حكومة الليكود تعمل على تغيير أنظمتها وقوانينها في مختلف الميادين وأسماء الشوارع والأحياء وغير ذلك من الأمور التي تعمل على تهويد المدينة[٢]. فإسرائيل تمارس وبمفردها سيطرة على كامل المدينة المقدسة، وعلى ضواحيها التي توسعها باستمرار، بالإضافة إلى البلدات والقرى المحيطة بها. وعندما عقدت معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩م لم تمس هذه المعاهدة. موضوع القدس، وهذا ما صرح به مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي بقوله: أن مستقبل القدس غير قابل للتفاوض، ويرى أن القدس بناء على أسباب دينية وتاريخية، يجب أن تبقى إلى الأبد خاضعة للسيادة الإسرائيلية، وعاصمة

---

(١) محاضر الكنيست لعام ١٩٦٧م..

(٢) أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارا في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ بجعل القدس عاصمتها الرسمية بدلا من تل أبيب ووافقت الكنيست أيضا على إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٥٠ م، وفي جلسة الكنيست المنعقدة في ١٩٦٧/٦/٢٧م أقرت بضم القدس، وتم الإعلان عنه في اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٢٨م. (مجلة الأرض ع (٣، ٤) ١٩٨٠/١١/٧).

الدولة ونقطة ارتكازها الديني[١]. فبيغن يرفض التنازل عن القدس ولم تطرح في مفاوضات كامب ديفيد، وقد أكد ذلك أمام جلسة الكنيست عام ١٩٧٨م حين ذكر:" لقد عرض علينا في أحد الأيام في مؤتمر كامب ديفيد، أن يرفع علم عربي فوق جبل الهيكل فرفضنا وأبينا، وفي اليوم الأخير من المؤتمر عرضت عليّ مسودة رسالة كانت سترسل إليّ والي الرئيس المصري أنور السادات بخصوص وضع القدس، وأبلغنا المندوبين الأميركيين بأن هذه الرسالة إذا بقيت سارية المفعول وأرسلت، فإننا لن نوقع أية اتفاقات، ولذلك فإن هذه الرسالة ألغيت، وقد جاء في هذه الرسالة أن القدس عام ١٩٦٧م هي أرض محتلة. وقد أرسلت إلينا رسالة أخرى وكان جوابي عليها هو : بأن الحكومة الإسرائيلية أصدرت قانوناً في شهر تموز ١٩٦٧م تحدد بموجبه أن القدس هي مدينة واحدة، غير قابلة للتجزئة، وعاصمة إسرائيل[٢].

وبعد التوصل لاتفاقات كامب ديفيد أبلغ بيغن الكنيست في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨م: أن القدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد، غير مجزأة على مدى الأجيال وإلى أبد الآبدين[٣]. كما أعلن وأثناء التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩م بقوله: أن هذه اللحظة هي أسعد لحظات حياتي، أما أسعد ثاني لحظة في حياتي فهي عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى لمسجد داود، واسترجعوا القدس، بعد ١٨٠٠عام من الاحتلال[٤]. هذا وقد أخذت الحكومة الإسرائيلية بقيادة الليكود تعمل على التوسع في المدينة، وبناء المزيد من المستعمرات، رافضة بذلك جميع القرارات الدولية لإدانة إجراءاتها غير المشروعة في المدينة. وإزاء هذا التوسع في المدينة المقدسة، سن الكنيست الإسرائيلي في ١٩٨٠/٧/٣٠م، قانوناً أساسياً لإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل والذي جاء فيه:

١. القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل.

---

(١) الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية، لونغمان للنشر، عمان، ١٩٧٩م، ص٦.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، السنة الثانية، العدد (١٠) تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٧٨م، ص ١٦٧.

(٣) نظام الشرابي، أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩٠، ص ٥٣٥.

(٤) عبد الله راشد العرقان، قضية القدس، ص ١٦٥-١٦٦.

اللحظة هي أسعد لحظات حياتي، أما أسعد ثاني لحظة في حياتي فهي عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى لمسجد داود، واسترجعوا القدس، بعد ١٨٠٠عام من الاحتلال[١]. هذا وقد أخذت الحكومة الإسرائيلية بقيادة الليكود تعمل على التوسع في المدينة، وبناء المزيد من المستعمرات، رافضة بذلك جميع القرارات الدولية لإدانة إجراءاتها غير المشروعة في المدينة. وإزاء هذا التوسع في المدينة المقدسة، سن الكنيست الإسرائيلي في ١٩٨٠/٧/٣٠م، قانونا أساسيا لإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل والذي جاء فيه:

١. القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل.
٢. سوف تبقى الأماكن المقدسة محفوظة من إلحاق أي ضرر بها أو أي شئ يسئ إلى حرية وصول أبناء الديانات السماوية إلى أماكنهم المقدسة.
٣. تحرص الحكومة الإسرائيلية على تطوير وإنعاش القدس ورفاه سكانها عن طريق رصد الطاقات الخاصة، ولا سيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس تسمى (منحة العاصمة).
٤. تمنح القدس أفضلية خاصة بشأن ما يتعلق بنشاطات الدولة لتطويرها في المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات [٢].

هذا وقد صدر قرار لمجلس الأمن رقم ٤٧٨ في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠م أعتبر أن القانون الأساسي هذا هو انتهاك للقانون الدولي، ومعتبرا كل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير صفة وضع القدس باطلة ولاغية[٣]. فقد تجاهلت إسرائيل القرار وأعلنت ضم القدس الشرقية على اعتبار أنها جزء من العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، وأخذت تسعى إلى تكثيف الأستيطان، ومصادرة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين. كما أخذت تعمل على وضع خطة لتطوير القدس حتى عام ٢٠١٠، وقد وضع الليكود في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٨٤م

---

(١) عبد الله راشد العرقان، قضية القدس، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، السنة العاشرة، العددان (١٣،١٤) تموز (يوليو) ١٩٨٠، ص ١٨، وانظر: أيضا: على رافع، هوية القدس في القانون الدولي، القدس دراسات فلسطينية، تحرير جريس سعد خوري وآخرون، مركز اللقاء للدراسات الدينية، القدس، ١٩٩٦م، ص ٣١٠.

(٣) القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧م، جمع وتصنيف محمود عواد، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٥م، ص ٥٠٤-٥٠٥.

هذه الخطة التي تستهدف مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى من ٣٣٠ ألف نسمة إلى ٧٠٠ أو ٧٥٠ ألف نسمة خلال ٢٥ سنة[١]، وفي عهد حكومة التحالف (الليكود- المعراخ) (١٩٨٤-١٩٩٠م) تصاعدت وتيرة الإستيطان في إطار خطة القدس الكبرى التي تضم (القدس، رام الله، البيرة، بيت ساحور، بيت جالا، بيت لحم) [٢]. كما أن اسحق شامير أكد أمام مؤتمر التضامن اليهودي مع إسرائيل والذي عقد في القدس عام ١٩٨٩م بان القدس ستبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية في أية تسوية يتم التوصل إليها[٣]. وعندما إنفرد تكتل الليكود في الحكم ١٩٩٠-١٩٩٢م تصاعدت موجة هجرة اليهود السوفيت، وأخذ الليكود يفرض سياسة الأمر الواقع في القدس قبل الشروع في أية عملية سلمية، مما دفعه إلى استثمار تدفق أعداد كبيرة من اليهود في الاستيطان في منطقة القدس. وتعتبر "الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة" من أبرز خطط الاستيطان، والتي استهدفت تعزيز وضع القدس بوضعها عاصمة أبدية لإسرائيل إلى جانب خطة بوابات القدس، التي أعدها أرئيل شارون وزير البناء والإسكان بالتعاون مع جمعية عطيرت كوهانية، والتي تهدف إلى إنشاء (٢٦) حياً استيطانيا جديداً. وكان شارون قد أعلن أن هدفه توطين مليون يهودي في القدس الكبرى[٤]. وبهذا يتضح بأن الليكود قد أستمر في السيطرة على القدس من خلال بناء المزيد من المستوطنات

---

(١) عن خطط الاستيطان في القدس انظر: خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة دليل اسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦م.

- نواف الزرو، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا للنشر، عمان، ١٩٩١م.

- مصطفى الحسيني، الاستيطان والقوى السياسية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (١١٢) نيسان ١٩٩٨م.

(٢) خطة القدس الكبرى: مشروع استيطاني يهدف إلى إسكان نحو مليون يهودي في القدس الكبرى التي تشمل القدس الشرقية والغربية ومجموعة من التجمعات اليهودية الكبيرة مثل رامات أشكول والنبي يعقوب وغيرها وحسب الخطة التي وضعتها اللجنة الهندسية التابعة للحكومة الإسرائيلية عام ١٩٦٧م فإنها تستغرق ٢٠-٢٥ سنة. للمزيد انظر: خليل السواحري، الخطة الصهيونية لتهويد القدس، مجلة شؤون عربية ، العدد (١٩-٢٠)، ١٩٨٢.

(٣) نواف الزرو، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، مجلة صامد، العدد ٨٥، عمان، ١٩٩١، ص ٢٢٣،٢٢٤.

(٤) خالد عايد، الوجود الإستيطاني، ص ٢٦٤.

وإبراز الخطط الاستيطانية في القدس. متعللين بالأسباب العقائدية والدينية من أجل استكمال تهويد المدينة المقدسة.

وعندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١م، أصرت إسرائيل على إستبعاد الأمم المتحدة من الإطار العملي للمؤتمر، والمحادثات العربية الإسرائيلية، مما أتاح لإتمام التسوية "ليس على أساس من القانون الدولي والشرعية الدولية، ولكن وفقد موازين القوى القائمة"(١). مما كان له انعكاس مباشر على قضية القدس إذ أصبح "كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني بما في ذلك القدس في مرتبة دنيا، أو مؤجله بعد إعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي". وهكذا فإن مؤتمر مدريد قد تجاهل موضوع القدس، فلهذا اتسم المؤتمر بالجمود السياسي(٢).

وفي عام ١٩٩٢م وفي عشية الانتخابات الإسرائيلية، احتفلت إسرائيل على مرور ٢٥ سنة للاحتلال عام ١٩٦٧م وضم القدس، فذكر شامير "بان القدس هي ليست موضوع مساومة"(٣)، كما أنه كان يرى أن القدس هي أرض السلام والوئام لليهود المتدينين والعلمانيين، وأنها تستوعب الجميع على إختلاف الطوائف والاتجاهات السياسية، فقد ذكر في تصريح له أمام المهاجرين اليهود الروس قائلاً :"أن عاصمتنا الأبدية ستكون مدينة السلام التي تستوعب السكان اليهود من جميع الطوائف دينية أو علمانية"(٤).

أما البرامج الانتخابية فقد كانت تشدد وتؤكد بأن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وأنها غير قابلة للتفاوض بشأنها، بصفتها عاصمة الدولة الإسرائيلية. ويبين

---

(١) عبد الله القرعان، قضية القدس، ص ١٩٧.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩٧.

(3) Mattair, Thomas, The Arab Israel conflict: From shamir to Rabin To Peace? Middle East Policy, V. 1, N. 3, 1992.

(٤) أحمد يوسف، القدس من بنغوريون إلى نتنياهو، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس، ١٩٩٧، ص ٤٠.

الجدول التالي مواقف التكتل والأحزاب اليمينية الصغرى المتكتلة مع الليكود موقفها من القدس.

اسم الحزب	السنة	موقف الحزب من القدس
الليكود	١٩٧٧	القدس العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل.
	١٩٨١	أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، لا يمكن تقسيمها، وكلها تحت السيادة الإسرائيلية.
حكومة الوحدة الوطنية الليكود+ المعراخ	١٩٨٤م	القدس المتكاملة عاصمة إسرائيل الأبدية هي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل، ولا تقبل التجزئة.
	١٩٨٨م	القدس الموحدة، كانت وستبقى العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل.
	١٩٩٢م	القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل مدينة غير قابلة للتفاوض ولا لأي تقسيم.
المفدال	١٩٧٧م	القدس ستبقى العاصمة الأزلية لشعب إسرائيل، وسيواصل المفدال العمل على التوسع في حدودها وزيادة سكانها من اليهود ولا يمكن التفكير مطلقاً في مساس السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس.
	١٩٨١م	القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل.
	١٩٨٤م	يجب أن تبقى القدس عاصمة إسرائيل الأبدية ويجب العمل على توسيع حدود المدينة وزيادة عدد سكانها.
	١٩٨٨م	يجب أن تبقى القدس العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل.
	١٩٩٢م	القدس الموحدة كانت وستبقى عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وشعب إسرائيل.
هتحيا	١٩٨١م	القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل ولشعب إسرائيل.
هتحيا+ تسوميت	١٩٨٤م	القدس العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل،
موليدت	١٩٨٨م	القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة إسرائيل الأبدية.
	١٩٩٢م	القدس موحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.
تسومت	١٩٩٢	بقاء القدس موحدة عاصمة لإسرائيل، تحت السيادة الإسرائيلية.

الجدول من إعداد الباحثة

وهكذا فإن موضوع القدس لا يختلف عليه اثنان في الكيان الإسرائيلي ولا يجرؤ أي سياسي التصريح بإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، فالكل يساراً ويميناً ووسطاً متفقون على توحيد القدس تحت راية دولة الكيان الإسرائيلي وهي العاصمة الأبدية لهم. والمتطرفون من اليهود يعملون بكل الوسائل والسبل للاستيلاء على الحرم القدسي، وبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى. ومن هنا فإن هذه الجماعات الدينية المتطرفة وتكتل الليكود في مقدمتها يستهدفون المسجد الأقصى وقبة الصخرة، بالإضافة إلى المقدسات الإسلامية الأخرى في القدس والخليل وغيرهما. وما زلنا نذكر الحريق المتعمد للمسجد الأقصى الذي قام به أحد المتطرفين اليهود عام ١٩٦٩، ثم المجزرة الرهيبة التي نفذها أحد المستوطنين اليهود المتطرفين، وهو من أصل أمريكي في الحرم الإبراهيمي في الخليل. بالإضافة إلى أعمال استفزازية يقوم بها متطرفون ومتدينون متعددون، بل أن بعض زعماء الليكود مثل أرئيل شارون قد استولى على أحد منازل القدس القديمة قرب المسجد الأقصى، كما قام بزيارته المشئومة للمسجد الأقصى وهو في رأس تكتل الليكود عام ٢٠٠٠، والتي أدت إلى انتفاضة الأقصى المستمرة المنتصرة بعون الله.

ولم تنته الاستفزازات والتحديات اليهودية للمشاعر العربية الفلسطينية والإسلامية، من توزيع ملصقات تستهدف الإساءة إلى شخص الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومن قيام مجموعات دينية متزمتة ببناء مدرسة دينية في باب العامود أحد أبواب مدينة القدس الرئيسة. ثم هناك المستوطنة التي أصر نتنياهو زعيم تكتل الليكود على بنائها في جبل أبو غنيم، لتطويق المدينة المقدسة بسلسلة وحلقة من المستوطنات الإسرائيلية لتكريس تهويدها وجعلها عاصمتهم الأبدية كما يزعمون. هذا بالإضافة إلى الأعمال الاستفزازية الأخرى التي يقوم بها اليهود وتكتل الليكود بالذات، الذي حفر نفقاً تحت الحرم القدسي وقام نتنياهو زعيم الليكود بافتتاحه متحدياً، بذلك المشاعر العربية والإسلامية. ويجب أن لا ننسى تلك الأعمال التي تقوم بها إسرائيل ضد أهالي مدينة القدس الشرقية، من ناحية الاستيلاء على منازلهم من قبل بعض المتطرفين اليهود، ومصادرة هوياتهم، ومنع الترميم والبناء داخل القدس الشرقية.

ولا شك أن هذه الأعمال وغيرها في أنحاء متعددة من الضفة الغربية وقطاع غزة، تؤكد أن إسرائيل وتكتل الليكود بالذات، يبغون فرض سلامهم على الفلسطينيين والعرب جميعاً، وبذلك ينهون روح المقاومة والجهاد لدى العرب والمسلمين فيأخذون كل شيء،

ويسيطرون على مقدرات هذه الأمة، وتتحقق نبوءة شمعون بيريس بشرق أوسط جديد، تكــون فيـه الهيمنـة واليـد الطولـي لإسرائيل، وتصبـح إسـرائيل الدولـة العظمـى فـي المنطقـة. تحكـم سيطرتها، وسطوتها عن المنطقة الممتـدة مـن النيـل إلـى الفـرات، وبـذا تتحقـق نبـوءة الليكـود والمتطرفين اليهود، حسب اعتقاداتهم التوراتية. ولكن هذا لن يكون فالتاريخ والمستقبل يؤكدان ذلك، لأن أمتنا أمة تقبل التحدي، وأن المستقبل لها وإلى جانبها.

الخاتمة

تتناول هذه الرسالة دراسة تكتل الليكود في إسرائيل ودوره في السياسة الإسرائيلية منذ صعوده ووصوله إلى الحكم عام ١٩٧٧، حتى سقوطه عام ١٩٩٢، ومن ما توصلت إليه هذه الدراسة نذكر ما يلي:

إن وصول الليكود إلى السلطة يرجع إلى ظروف بيئية داخلية وخارجية ساهمت في صعود الليكود، فقد استغل الليكود الظروف والعوامل والتغيرات التي سادت داخل المجتمع الإسرائيلي، والتي كان سببها حزب العمل الذي جاء إلى الحكم بمفهوم اقتصادي اشتراكي، ولكنه لم يطبقها وأخذ يشجع الاستثمارات الرأسمالية القادمة من الخارج من أجل تطور الاقتصاد، وعدم وجود أزمة اقتصادية ولكن الذي حدث بأن الأزمة الاقتصادية استفحلت في البلاد، فأخذ الليكود عند وصوله إلى الحكم يطبق برنامجه الاقتصادي القائم على المبادرات الحرة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ثم هناك التباين الاجتماعي السائد في إسرائيل وتنوع السكان من أصول عرقية وحضارية متعددة نذكر: اليهود الشرقيين (السفارديم)، والغربيين (الأشكناز)، ومواليد فلسطين (الصابرا)، فهذا التنوع بين مدى التناقض داخل المجتمع الإسرائيلي والصراع القائم بينهم، والذي ازداد عام ١٩٧٣، بعد حرب أكتوبر لأن حزب العمل لم يقدم حلولاً لهذه المشكلة، فكانت النتيجة أن توجه الشرقيون إلى دعم حزب حيروت آملين في تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية.

هذا مع العلم أن اليهود الشرقيين قد سيطرت عليهم الأحزاب اليمينية المتطرفة، وكان ذلك لصالح تكتل الليكود، علماً بأن الليكود والأحزاب المؤتلفة معه تقف موقفاً متعصباً تجاه القضايا التي يعتبرونها مهمة، والنابعة من الفكر التوراتي نذكر منها الدين والدولة، وقضايا تعديل قانون العودة، وتحديد من هو اليهودي، إلى جانب القضايا الأخرى كالسبت، والتعليم الديني، ومكان المحاكم الحاخامية، وقضية الاستيطان، فهذه القضايا جميعها ينظر إليها

الليكود بأنها قضايا مهمة، وأما حزب العمل فقد تساهل بها، وهذا مما جعل الحزب الديني المفدال يتقارب مع الليكود.

أما البيئة الخارجية التي ساهمت في وصول الليكود إلى الحكم فهي محاولة الليكود السيطرة على المنظمة الصهيونية العالمية، وانتزاعها من حزب العمل كي لا تستطيع الإعلان عن قيام دولة، وتشجيع الهجرة، خاصة وأن الليكود ورأى أن نسبة الهجرة قلت إلى إسرائيل مقارنة بالأعوام الأولى من السبعينات. كما أن المنظمات الصهيونية خارج فلسطين لعبت دوراً له أهميته في دعم حركة حيروت، حيث كانت تمدها بالأموال لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية، فهذه المنظمات كانت تلعب دور حكومات الظل في النظام السياسي الإسرائيلي.

كما أن البيئة الثقافية والاجتماعية لعبت الدور الأهم في صعود الليكود، خاصة وإنها تنبع من الفكر الديني التوراتي، فرجال الدين اليهود والحاخامات داخل إسرائيل، أو خارجها، كانوا يشجعون على إقامة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة وعلينا أن لا ننسى ما يتبناه تكتل الليكود في برامجه والخاص بموضوع طرد الفلسطينيين من وطنهم. وعمل الليكود على الاتصال بالمنظمات الصهيونية العالمية خاصة في أمريكا لدعم إسرائيل، وتشجيع الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن التكتل كان يعمل جاهداً، للإتصال مع الجماعات اليهودية في الخارج، خاصة قبيل الانتخابات، حتى يستطيع أن يجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات، وليؤمن بها فرصة نجاح كأكبر قوة سياسية في إسرائيل. وقد كان لليهود الأمريكيين دور في التدخل في أمور إسرائيل الداخلية.

وقد نشأ التكتل من عدة أحزاب وحركات وكتل صغيرة مؤتلفة، إلا أن أهم الأحزاب التي يتشكل منها الليكود فهما حزب حيروت وحزب الأحرار، فحركة حيروت هي موروثة عن فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الحركة التصحيحية الصهيونية، واستاذ بيغن، وكانت هذه الحركة في السابق عبارة عن منظمة إرهابية تدعى إيتسل، ويتزعمها الإرهابي مناحيم بيغن، والتي تعود في جذورها إلى الحركة التصحيحية، التي أسسها فلاديمير جابوتنسكي عام ١٩٢٥. فأفكار ومبادئ حركة حيروت تدعو وتؤكد على أرض إسرائيل الكاملة، وتشجيع الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما كانت تشجع القيام بالأعمال الإرهابية في فلسطين من قبل المنظمات الإرهابية، حيروت (الأرغون)، و(ليحي)، المنشق عن الأرغون،

التي ترأسها الإرهابي الثاني إسحاق شامير، وقد قام هؤلاء بالعمليات الإرهابية في فلسطين كمذبحة دير ياسين وتدمير فندق الملك داود في القدس وإغراق السفينتين البريطانيتين في فلسطين وغيرها من الأعمال الإرهابية.

هذا وقد تعرضت حركة حيروت للإنشقاق عام ١٩٦٦، عندما تمرد عدد من الأعضاء بزعامة شموئيل تمير على أسلوب بيغن في إدارة شؤون الحزب وأسسو (المركز الحر) عام ١٩٦٧، كما تشكلت عام ١٩٦٥، كتلة جاحال بالتعاون بين حيروت والأحرار، وانضمت إليها القائمة الرسمية والمركز الحر، وحركة أرض إسرائيل الكاملة. وقد خاض الليكود الانتخابات عام ١٩٧٣ واستطاع الحصول على ٣٩ مقعداً، وكانت هذه أول مرة يحصل بها على هذا العدد من المقاعد.

أما عن المنطلقات الفكرية لتكتل الليكود، فقد استندت إلى زعيمها الأساسي فلاديمير جابوتنسكي، والذي تبناه من بعده مناحيم بيغن، وسار على نهجهما إسحاق شامير، ويقوم هذا الفكر على التعصب الشديد لفكرة حق اليهود في أرض فلسطين التاريخية والتي تشمل كما حددها جابوتنسكي كلا ضفتي، نهر الأردن من البحر إلى الصحراء. ويتضح ذلك من خلال برنامج التكتل لعام ١٩٧٧، حين نص البرنامج الانتخابي على سيادة إسرائيلية، من البحر إلى الصحراء، وأن أرض إسرائيل للشعب اليهودي، وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد آمن بيغن كأستاذه فلاديمير جابوتنسكي باستخدام أسلوب العنف والإرهاب من أجل قيام الدولة الصهيونية، فمن أقوال بيغن المشهورة، أنا أحارب إذاً أنا موجود.

ويرجع وصول التكتل إلى السلطة إلى الصراعات والانشقاقات التي حدثت في صفوف حزب العمل والفضائح التي ارتبطت بقيادات هذا الحزب وقد استغل الليكود هذه الأوضاع وأخذ يبرز التناقض بين الشعارات التي يرفعها حزب العمل، وبين التطورات الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، التي أدت إلى استحكام الأزمة الاقتصادية، وتزايد الظلم الاجتماعي، خاصة بين صفوف اليهود الشرقيين (السفارديم). وقد كان هذا سبباً في أن يتوجهوا إلى حزب حيروت لأنهم وجدوا فيهم حزباً وطنياً يمثل جميع الناس بغض النظر عن طبيعتهم الاجتماعية ونظامهم الديني.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأحزاب الدينية لعبت دوراً في صعود الليكود ووصوله إلى الحكم فعلى الرغم إلى إدعاء إسرائيل أنها دولة علمانية لا تضطلع الأحزاب الدينية بدور سياسي مهيمن أو مخطط لسياسة الدولة، إلا أنها تضم قطاعاً كبيراً من جماهير المتدينين الذين يبلغون حوالي ثلث السكان. وقد استطاعت الأحزاب الدينية أن تسيس هذا القطاع، وتجعله طاقة تساهم في خدمة الفكرة الصهيونية والدولة الصهيونية.

أما عن القاعدة الشعبية التي ضمت تكتل الليكود فإن معظمهم كان من اليهود الشرقيين، بينما بقيت القيادة من اليهود الغربيين وقد كان لذلك أثره الواضح في تبيان حقيقة المجتمع الإسرائيلي، الذي يعاني من الصراع الطبقي، والذي ظهر واضحاً في إنتخابات الكينيست عام ١٩٨٤. إذ كان الصراع الطبقي هو المحور الرئيسي والقوة المحركة لعملية الانتخابات. ففي انتخابات ١٩٧٧ ظهر بأن الناخب الإسرائيلي تخلى عن تأييده الطويل لحزب العمل، واتجه في تأييده إلى حركة حيروت لأسباب تتعلق بتحسين أوضاعهم المعيشية والنفسية الناجمة، عن تخلفهم الاجتماعي. كما أن الدافع الديني قد ازداد خاصة وأنه تردد في الوسط الإسرائيلي، بأن حزب العمل هو ضد النظام الديني، بينما ظهر الليكود بأنه أكثر تعصباً في القضايا الدينية، واعتبرها أساسية لأنها نابعة من الأصول الأيديولوجية والفكرية للحزب.

ومن أهم النتائج السياسية في هزيمة الليكود في انتخابات عام ١٩٩٢ هو هبوط قوته بشكل كبير داخل الكينيست، بالمقارنة مع حزب العمل الذي ازداد عدد مقاعده. ويرجع ذلك إلى عوامل أهمها ازدياد شعبية إسحاق رابين ذو الشخصية الشعبية أمام إسحاق شامير التي تراجعت شعبيته بعد اجتياح العراق للكويت وضرب تل أبيب، لذا اتجه الناخب الإسرائيلي للتصويت لصالح حزب العمل، وهناك عامل آخر وهو العامل الديمغرافي وهجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، فهؤلاء صوتوا لصالح الليكود.

إلا أن سياسة الاستيعاب الفاشلة التي اتبعتها حكومة الليكود أدت إلى أن تولد لديهم نوعاً من الإحباط وشعوراً بخيبة الأمل، مما جعلهم يتحولون للتصويت لصالح حزب العمل كما أن اليمين الإسرائيلي كان قد خاض الانتخابات في إطار قوائم صغيرة وكثيرة، وقد كان ذلك عاملاً مساعداً إلى هبوط الليكود بسبب تشتت الأصوات، بعكس أحزاب اليسار التي

اتحدت تحت إطار ميرتس. وقد لعبت الصراعات الداخلية الدور الهام في هبوط الليكود حيث تشكلت أربعة معسكرات مثلت قوى سياسية واجتماعية أخذت تتنافس فيما بينها على زعامة التكتل.

أما عن المساعدات والقروض التي لازمت الاقتصاد الإسرائيلي منذ نشأته إلى الوقت الحالي فتبين الدراسة مدى ضعف الاقتصاد الإسرائيلي، وتبعيته. فالمساعدات التي تدفقت على إسرائيل من مساعدات أو قروض واستثمارات ألمانية وأمريكية تظهر مدى قدرة الوجود الإسرائيلي على الاستمرار في المنطقة. فتدفق هذه المساعدات الأجنبية والأمريكية والصهيونية، يعني بقاء الوجود الإسرائيلي، أما انقطاعها فيعني زوال إسرائيل. كما أن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على قوة دولة إسرائيل وبقائها شوكة في خاصرة الأمة العربية.

إن جميع السياسات الإصلاحية الاقتصادية والتي قامت بها حكومة الليكود لم تحدث أي تغيير فعلي في الاقتصاد الإسرائيلي. فقد بقي هذا الاقتصاد يعاني من أزمة أهمها الجمود في النمو، والعجز في الميزان التجاري، والتضخم، فالاقتصاد الإسرائيلي منذ قيام الدولة هو اقتصاد طفيلي.

أماإسرائيل والسلام فهما كلمتان لا تلتقيان، ولكنهما تتفاعلان سلباً وإيجاباً ولا يتطابقان، لأن إسرائيل هي قاعدة استعمارية عدوانية، فالسلام في مفهوم التكتل وأحزاب اليمين واليسار تتمحور حول السلام الإسرائيلي بمفهومها الدقيق القائم على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، وذلك بعدم التنازل عن الأراضي المحتلة، وتعزيز الاستيطان، وعدم قيام الدولة الفلسطينية والاعتراف بدولة اسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وحدود مفتوحة بينها وبين جيرانها العرب، وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

أما الاتحاد السوفييتي فقد كان يمثل قوة رادعة لأمريكا وإسرائيل وكانت الدولتان تسعيان لوقف المد الشيوعي في المنطقة العربية. إلا أن أمريكا وإسرائيل أخذتا تسعيان

جاهدتين لانهيار الاتحاد السوفييتي وفعلاً إنهار في عهد غورباتشوف. وقد سارعت اسرائيل إلى إقامة علاقات التطبيع بين البلدين في جميع النواحي .

قائمة المراجع العربية والأجنبية

١. الوثائق المنشورة.

٢. المراجع العربية.

٣. المراجع الأجنبية المعربة.

٤. الدوريات العربية.

٥. الرسائل العربية.

٦. المؤتمرات.

٧. المراجع باللغات الأجنبية.

أ. الوثائق.

ب. الكتب.

جـ. الدوريات.

أولاً: الوثائق المنشورة:

- أرشيف دائرة شؤون الأراضي الفلسطينية (وثيقة رقم ٢٨٢)، ١٩٨٢/١٠/٢٥.
- اللاجئون الفلسطينيون، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٦.
- المساعدات الألمانية لإسرائيل، تقرير رقم (١٠٦٤)، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٧/١/١٧.
- محاضر الكنيست، نصوص مختارة عن محاضر الكنيست (١٩٦٧-١٩٦٨)، تقديم السيد ياسين، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧١.
- الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤.
- وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات.
- وثيقة نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيغن بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٢ حول الضفة الغربية وغزة، رسالة رقم (١)، إلى الرئيس كارتر من الرئيس أنور السادات جمع جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة، ١٩٩٨.

ثانياً: المراجع العربية:

- إبراهيم العابد، المباى، الحزب الحاكم، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦.
- ـــــ، سياسة إسرائيل الخارجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.

أولاً: الوثائق المنشورة:

- أرشيف دائرة شؤون الأراضي الفلسطينية (وثيقة رقم ٢٨٢)، ١٩٨٢/١٠/٢٥.
- اللاجئون الفلسطينيون، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٦.
- المساعدات الألمانية لإسرائيل، تقرير رقم (١٠٦٤)، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٧/١/١٧.
- محاضر الكنيست، نصوص مختارة عن محاضر الكنيست (١٩٦٧-١٩٦٨)، تقديم السيد ياسين، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القاهرة، ١٩٧١.
- الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤.
- وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات.
- وثيقة نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيغن بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٢ حول الضفة الغربية وغزة، رسالة رقم (١)، إلى الرئيس كارتر من الرئيس أنور السادات جمع جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة، ١٩٩٨.

ثانياً: المراجع العربية:

- إبراهيم العابد، المباى، الحزب الحاكم، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦.
- ــــ، سياسة إسرائيل الخارجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.

- إبراهيم متولي نوار، مشكلات الاقتصادي الزراعي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٩.
- أحمد أبو علاء، منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، بيروت، ١٩٨٥.
- أحمد يوسف، القدس من بن غوريون، إلى نتنياهو، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، ١٩٩٧.
- أسعد رزوق، نظرة، في أحزاب إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦.
- ـــ، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
- أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧.
- ـــ، المساعدات الأمريكية وألمانيا الغربية لإسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦.
- السيد زهرة، التطورات الاقتصادية ، عرض تحليلي اتجاهات الصحافة الإسرائيلية، مختارات من المقالات، ودراسات تحليلية، مركز السياسة الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٩.
- إلياس شوفاني، المؤسسة الصهيونية، دليل إسرائيل العام، تحرير صبري جريس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧.
- ـــ، مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧.
- ـــ، مشاريع التسوية الإسرائيلية (١٩٦٧-١٩٧٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨.
- أمل الشاذلي، ليكود التسوية، دراسة للتحالف الحاكم في إسرائيل، مركز دراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.

- أنجلينا الحلو، إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
- أنعام رعد، السلم الإسرائيلي، ملاحق كامب ديفيد الأمريكية الأوروبية، دار المسيرة بيروت، ١٩٨١.
- بسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٦.
- بسام الساكت وآخرون، دراسة اقتصادية لإسرائيل وثقلها للوطن العربي، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٢.
- بلال الشخشير، وحيد قرقش، اللاجئون الفلسطينيون، مقتطفات من دوريات ونشرات، دار الينابيع، عمان، ١٩٩٦.
- تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٩٤) مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٩٤.
- تقرير الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، أثر سياسة الليكود الخاصة بإسرائيل الكبرى في المجتمع الإسرائيلي، ومضاعفاتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، يونيو (حزيران)، ١٩٨٥.
- جدع جلاي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.
- جعفر عبد السلام، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٦.
- جودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل، التحويل الخارجي لإسرائيل، منذ إنشائها وأثره في دعم إمكانياتها، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
- حاتم صديق أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية، مطابع دار الشعب، عمان، د.ت.

. حبيب قهوجي، الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأراضي للدراسات والنشر الفلسطينية، دمشق ١٩٨٦.

. ـــ، إسرائيل خنجر أمريكا، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٩.

. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل، تونس، د.ت.

. الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية، لونغمان لجنة النشر، عمان، ١٩٧٩.

. حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

. ـــ، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥.

. ـــ، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.

. حسين آغا وآخرون، القوة العسكرية الإسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

. حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩١.

. حمدان بدر، منظمة الهاجاناه في إنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.

. خالد عايد، الاستعمار الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، (١٩٧٧-١٩٨٤)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٧.

. ـــ، الوجود الإستيطاني في الأراض الفلسطينية المحتلة، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

. خليل حسين، المفاوضات العربية-الإسرائيلية، وقائع ووثائق، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان ١٩٩٣.

. ساطع الزغول، التنظيمات الصهيونية، والأحزاب الإسرائيلية، مؤسسة البلسم للنشر، عمان ١٩٩٨.

- سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤، الأبعاد السياسية والاجتماعية، الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥.
- صبري جريس، اليمين الصهيوني، نشأته وعقيدته وسياسته، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٨.
- صفاء جمال الدين، السياسة الاقتصادية، في المجتمع الإسرائيلي والتطورات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٠.
- صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل، ١٩٩٠.
- صلاح الدباغ، الاتحاد السوفييتي، وقضية فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
- عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- عبد الله راشد العرقان، قضية القدس في التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، (١٩٦٧-١٩٩٥)، المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٧.
- عبد الحفيظ محارب، هاغاناة، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة (١٩٢٧-١٩٤٨)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨١.
- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العلمي للصهيونية، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨١.
- عبد الفتاح محمد رياض، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، المرحلة الإمبريالية، د.ن.، د.ت.
- ـــــ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٤.

- عدنان السيد حسين، عصر التسوية، سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، دار النفائس للطباعة، بيروت، ١٩٩٠.
- علي رافع، هوية القدس في القانون الدولي، القدس دراسات فلسطينية، تحرير جريس سعد خوري، مركز اللقاء للدراسات الدينية، القدس، ١٩٩٦.
- علي الدين هلال، عوامل تكوين إسرائيل، دار الهلال، د.ت.
- عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.
- عمرو محي الدين، محمد أحمد صقر، فؤاد بسيسو، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٣.
- غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٩.
- ـــ، مجازر وممارسات (١٩٣٦-١٩٨٣)، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- فضل النقيب، الاقتصاد السياسي للمشروع الصهيوني، دليل إسرائيل العام، تحرير صبري جريس، أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧.
- فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٣.
- كامل زهيري، مزاعم بيغن، الرد عليها بالوثائق، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٧٨.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للأعوام (١٩٦٥-١٩٧٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- كاميليا عراف بدر، نظرة على الأحزاب السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥.
- كريم يونس، الواقع السياسي في إسرائيل، إصدار جمعية السجين، بغداد، ١٩٩٠.
- كميل منصور، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

. محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين، منذ إنشائها حتى قيام دولة إسرائيل (١٩٢٢-١٩٤٨)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

. محمد مصطفى بكري، بيغن وسياسة العنف والسلام، تقديم خالد محي الدين، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨١.

. محمد وجدي بكر الدباغ، الأيديولوجية الصهيونية وإسرائيل، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٨٩.

. محمود خالد، معسكر اليمين الصهيوني، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٨.

. محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياسة العنف، زئيف جابوتنسكي، وتلاميذه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

. مذكرات محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد، دار طلاس للنشر، دمشق، د.ت.

منشورات فلسطين المحتلة، المساعدات والقروض والهبات والاستثمارات والديون الخارجية والمحلية في إسرائيل، أعداد قسم الدراسات، بيروت، ١٩٨٢.

. ـــــ، السياسة السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، ١٩٨١.

. منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٢)، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.

. نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٨-١٩٩٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.

. نبيل موسى خطاب، رامي محمود نصر الله، البرلمان الإسرائيلي، النظام الإنتخابي، قراءة في نتائج الكنيست ١٣، مركزالقدس للأبحاث، القدس الشريف، ١٩٩٢.

. نرمين غوانمة، الأحزاب الإسرائيلية وتطلعاتها، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٩٥.

. نصر الشمالي، هشام الدجاني، الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل، حركة التحرر الوطني الفلسطيني، دمشق، ١٩٨٦.

. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢.

. ـــــ، آلية صنع القرار السياسي في إسرائيل، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٧.

. نظام الشرابي، أمريكا والعرب السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩٠.

. نواف الزور، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية، ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، دار الخواجا للنشر، عمان، ١٩٩١.

. هاني عبد الله، الأحزاب السياسية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.

. هشام الدجاني، الإدارات الأمريكية وإسرائيل، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٤.

. هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة نموذج في إسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.

. ياسر زغيب، إيباك، قصة الأخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، دار الندى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨.

. يوسف شبل، تجارة إسرائيل الخارجية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية المعرّبة:

أ. الكتب:

. آباء الحركة الصهيونية، ترجمة عبد الكريم النقيب، دار الجليل للنشر، ١٩٨٧.

- أفرايم، تلمي، مناحيم، معجم المصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، بالأهرام القاهرة، ١٩٧٥.
- ـــ، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجدمي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨.
- برينير، ليني، حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي، إلى عهد شامير، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٠.
- بلوتسكر، سيفر، الصادرات العسكرية تسرق الأضواء، ملف العلم والتكنولوجيا في إسرائيل (١٩٨٠-١٩٨١)، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إعداد سمير جبور مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢.
- بنزيمان، عوزي، شارون بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦.
- بيريس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، عما، ١٩٩٤.
- ترى، جانيس، إدارة كارتر والفلسطينيون، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ترجمة ميخائيل سليمان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- تيفن، إدوارد، اللوبي، اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠.
- جارودي، روجيه، ملف إسرائيل، دراسة للصهيونية الأساسية، ترجمة مصطفى كامل فودة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥.
- جرينبرج، ليفي، أحزاب المباى بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي حول صحة الثنائية المتناقضة، دولة مجتمع مدني، ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.
- داديانى، الصهيونية على حقيقتها، ترجمة دار التقدم موسكو، موسكو ١٩٨٩.

- ستورك، جو، الأبعاد الاقتصادية للمقاومة العربية ضد الصهيونية، بحث مقدم في المؤتمر العسكري حول الصهيونية، بغداد، ١٩٧٦.
- شاحاك، إسرائيل، حقيقة بيغن وشركائه، ترجمة مجلة فلسطين المحتلة، إعداد محمد إسماعيل، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩.
- شارون هذا الرجل وحياته، ترجمة محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- شبيط، أرى، عودة إلى الجدار الحديدي، مقتطفات من مقابلة مع الوزير الإسرائيلي، دات مريدور،الإيديولوجية والاقتصادية في إسرائيل، إعداد الياس جرايسة، هداية أمين، مركز المعلومات البديلة، القدس، ١٩٩٨.
- شندلر، كولن، إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
- عوفري، دان، المساعدات الأمريكية والديون، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل مراحلها وانعكاساتها، ترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤.
- غازيت، شلومو، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إعداد بلال الشخشير، وحيد قرقش، اللاجئون الفلسطينييون، مقتطفات من دوريات ونشرات، دار الينابيع، عمان، ١٩٩٦.
- فندلي، بول، الخداع، ترجمة، محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
- كتن، هنري، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة وديع فلسطين، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠.
- كوانت ب، وليم، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، منذ ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
- ـــــ، كامب ديفيد السياسة وصنع السلام، ترجمة حازم صاغية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٩٨٨.

- لشن، آن، إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، ترجمة ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
- لامداني، روبين، الهجرة والنزوح الأزمة الاقتصادية في إسرائيل مراحلها وانعكاساتها ترجمات مختارة من مصادر عبرية، ترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤.
- لانداو، ديفيد، معركة السلام، يوميات بيريس، ترجمة عمار، مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
- لي، أوبرن، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الأساتذة، مراجعة محمود زايد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦.
- مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي ثرثر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
- مذكرات إسحاق شامير، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٤.
- ملقا، فيكتور، مناحيم بيغن، التوراة والبندقية، ترجمة عصام عسيران، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٩.
- نيكيتينا، جالينا، دولة إسرائيل، خصائص التطور السياسي والاقتصادي، ترجمة أحمد بهاء الدين، دار الهلال، د.ت.
- هاليفي، إيلان، إسرائيل الإرهاب إلى مجازر الدولة، ترجمة منى عبد الله، تقديم محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- هركابي، يهوشافاط، قرارات إسرائيل المصيرية، ترجمة منيه سمارة، محمد ظاهر، دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٩٠.
- و. بول، جورج، ب. بول دوغلاس، أمريكا إسرائيل علاقة حميمة، التورط الأمريكي مع إسرائيل في العام ١٩٤٧، إلى الآن، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤.

- وغنير، إبراهام، القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، بيروت، ١٩٧٨.
- ياني، سيرجينو، الهستدروت، والحق في الأحزاب الأيديولوجية والاقتصاد في إسرائيل، إعداد إلياس جرايسة، هداية أمين، مركز المعلومات البديلة، القدس، ١٩٩٨.
- يعقوب، الياب، جرائم الأرغون وليحي (١٩٣٧-١٩٤٨)، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ترجمة معين، أحمد محمود، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.

ب. الدوريات العبرية- المعرّبة:

- الإتحاد السوفييتي وإسرائيل سيفتحان مكاتب تجارية واقتصادية متبادلة، يديعوت أحرونوت، ٢٤-١٠-١٩٩٠.
- بن شلومو، م.، السوفيات يشيرون لإسرائيل ويقصدون يهود أمريكا، هتسوفيه، ١٣-٦-١٩٨٨.
- بيريس، شمعون، الشرق الأوسط في عالم جرئ جديد، يديعوت أحرونوت، ٨-١٢-١٩٨٩.
- شيفر، شمعون، أوفك-٢- يقلق السوفيات ويقولون هذا ليس دمية، يديعوت أحرنوت، ١٨-١٠-١٩٨٩.
- إدارة، بنكو، الجيش والسياسة في إسرائيل، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٦)، آب (أغسطس)، ١٩٧٢.
- الدار، عكيفا، من الذي ما يزال يخاف غورباتشوف، هأرتس، ١٩٨٩/٢/٨.
- والتر، يوسف، وايزمن سيوقع غداً على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي مع الاتحاد السوفييتي، معاريف، ١٠-١-١٩٩٠.

رابعاً: الدوريات العربية:

- إبراهيم شريف، الاقتصاد الزراعي في الكيان الصهيوني، الزراعة والإنتاج الزراعي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العددان (٤٠،٤١)، كانون الثاني (حزيران) ١٩٨١.
- إبراهيم نصار، حزب العمل في المعارضة، مجلة الأرض، العدد (٨) آب، ١٩٩١.
- أحمد سامح خالد، حسين جعفر آغا، الدولتان العظميان والمنطقة، بعض التغيرات الدولية الأخيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، شتاء ١٩٩٠.
- أحمد خليفة، الصراع في الليكود قبل انهيار حكومة الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، لعدد (٣)، ١٩٩٠.
- اسعد عبد الرحمن، حيثيات السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين، في الماضي والحاضر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٢٤)، آذار، ١٩٨٢.
- ألفت حسن آغا، تطورات العلاقات العربية السوفييتية، الدور السوفيتي في دبلوماسية التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨١)، ١٩٨٥.
- ب.ف.باميليتيس، رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المستثمرة في الكيان الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٩)، تموز (آب)، ١٩٧٨.
- باليس، إلفي، رهان على مشاعر التطرف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٠) ربيع ١٩٩٢.
- بدر أحمد عبد العاطي، المهاجرون الجدد في إسرائيل ومشاكل الاستيعاب والمؤثرات على عملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، إبريل، ١٩٨٢.
- برهان الدجاني، التحدي الاقتصادي الإسرائيلي الصهيوني، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (١٤) آذار، ١٩٨٠.
- بهى الدين الرشيدي، المعادلات الصعبة العربية والدولية في قمة بوش- غورباتشوف بواشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، أكتوبر، ١٩٩٠.

- ترندي، جورج، دور رؤوس الأموال الصهيونية في استمرار الكيان الصهيوني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٨)، أيار (حزيران)، بغداد ١٩٧٨.
- تيمور، تسفي، مشروع طائرة اللافي، خرافة وطنية بدل الاعتبارات الاقتصادية مجلة الأرض، العدد (١٧)، مايو، ١٩٨٤.
- جمال علي زهران، العلاقات السوفيتية الإسرائيلية في عهد غورباتشوف، (١٩٨٥-١٩٩١)، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠)، أكتوبر، ١٩٩٢.
- جورج جبور، عنصرية الصهيونية والمجتمع الدولي ومعركة مصير القرار ٣٣٧٩، مجلة الأرض، العدد (٩)، أيلول، ١٩٨٨.
- جورج العبد، إسرائيل في الفلك الأمريكي، البعد الاقتصادي- السياسي لتحالف إسرائيل مع الغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩٥)، كانون الثاني، (يناير)، ١٩٨٧.
- حسن نافعة، هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية العدد (١٢٦)، أكتوبر، (تشرين الأول)، ١٩٩٦.
- حسين أبو طالب، الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٥)، تموز، ١٩٨١.
- حسين معلوم، الاقتصاد الإسرائيلي، والاحتمالات المستقبلية للتسوية مجلة صامد الاقتصادي، العدد (١١٣)، تموز، (آب)، ١٩٩٨.
- حلمي الزعبي، نتائج الانتخابات الاسرائيلية ودلالاتها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٣)، تموز (آب)، ١٩٧٧.
- حمد الموعد، آخر التطورات في علاقات إسرائيل ويهود العالم ومنظماتهم اليهودية والصهيونية، مجلة الأرض، العدد (٥)، شباط (فبراير)، ١٩٨٧.
- ـــــ، اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، مجلة الأرض، العددان، (٨،٩)، آب، أيلول، ١٩٨٩.
- حنة شاهين، المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، حكم ذاتي أم بانتوستان؟ مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩١)، ١٩٧٩.

. ـــــ، محاولات إصلاح الوضع الاقتصادي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٠٢)، أيار (مايو)، ١٩٨٠.

. ـــــ، المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٧١)، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧.

. خليل السواحري، الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية، مجلة شؤون عربية، العددان (١٩-٢٠)، ١٩٨٢.

. رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة مجلة عالم المعرفة، العدد (١٨٦)، يونيو (حزيران)، ١٩٩٤.

. رندة شرارة، تطور العلائق بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروربا في عهد غورباتشوف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١)، شتاء، ١٩٩٠.

. زخارف، أ. قومين، كامب ديفيد، سياسة مصيرها الفشل ترجمة ماجد علاء الدين، نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية، العدد (١)، كانون الثاني (يناير)، ١٩٧٨.

. سترومينسكي، زئيف، التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ستنفذ خطة التصدير الإسرائيلي، مجلة الأرض، العدد (١٠)، شباط (فبراير)، ١٩٨٤.

. سمير صراص، خالد عايد، الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة، وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة دراسات فلسطينية، العدد (١١)، صيف ١٩٩٢.

. سندس رشيد فرج، مفاوضات التسوية، مجلة مركز للدراسات الفلسطينية، العدد (٣٢)، كانون الثاني (آذار)، ١٩٧٩.

. سيرين الهاشمي، مشاريع التسوية الإسرائيلية في ضوء اتفاقية كامب ديفيد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٢)، كانون الثاني (آذار)، ١٩٧٩.

. سهيل عامر، دور الرأسمال الأجنبي، في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، (١٩٤٩-١٩٧٥)، مجلة صامد الإقتصادي، العدد (٢٠)، أيلول (سبتمبر)، ١٩٩٢.

. صبري جريس، اليمين الصهيوني، مجلة شؤون فلسطينية، العددان (٦٨،٦٩)، تموز (يوليو)، آب (أغسطس)،١٩٧٧.

. عادل الجادر، إسرائيل ومشروع الحكم الذاتي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العددان (٣٥،٣٤)، تموز، (كانون الأول)، ١٩٧٩.

. عبده الأسدي، الرؤية والتقديرات الإسرائيلية الخاصة بنتائج انتخابات الكنيست الثالثة عشر، مجلة الأرض، العدد (٩)، (أيلول)، ١٩٩٢.

. عبد الحفيظ محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٠٨)، تموز (أيلول)، ١٩٩٠.

. ـــ، الحمائم والصقور في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١)، مارس (آذار)، ١٩٧١.

. عبد الرؤوف علوان، العلاقات السوفياتية-الإسرائيلية، بعد مجيء غورباتشوف: تغييرات وتأثيرات مستقبلية، مجلة الأرض، العدد (١٢)، كانون الأول، ١٩٩٠.

. عبد الفتاح أبو الشكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (٨٦)، تشرين الأول، ١٩٩١.

. ـــ، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل، مجلة صامد الإقتصادي، العدد (٨٧)، كانون الثاني (شباط) ١٩٩٠.

. عدالة فرنسيس، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، مجلة الأرض، العدد (١١)، تشرين الثاني، ١٩٩٠.

. عزيز جبر، الملف الشهري حول آخر التطورات في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، مجلة الأرض، العددان (٩،٨)، آب (أيلول)، ١٩٨٩.

. ـــ، حول آخر التطورات في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، العدد (١٠) تشرين الأول، ١٩٨٩.

. علي الدين هلال، السلام الإسرائيلي، دراسة لمشروعات التسوية الإسرائيلية مجلة شؤون عربية، العددان (٣٤،٣٣)، تشرين الثاني، (نوفمبر)، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨٣.

. عوض خليل، الاتحاد السوفييتي، والمؤتمر الدولي، مجلة شؤون فلسطينية العدد (١٩٧)، آب ١٩٨٩.

- فايز الصايغ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٨٥)، كانون الأول، ١٩٧٨.
- فدهستور، رؤوبين، فخ طائرة لافي، مجلة الأرض، العدد (٨)، يناير، ١٩٨٥.
- الدار عكيفا، وجهة نظر اسرائيلية في الإدارة الأمريكية الجديدة، صحيفة الدستور، العدد (٧٩٤٧)، ديسمبر، ١٩٨٨.
- مجلة الأرض، الأحزاب الدينية في إسرائيل، العدد (١٥)، إبريل ١٩٧٩.
- ـــ، اقتصاديات، العدد (٣) .أكتوبر، ١٩٨٢.
- ـــ، الإستراتيجية الصهيونية اتجاه الجولان، العدد (٦)، كانون الأول، ١٩٧٩.
- ـــ،إسرائيل وحلف الأطلسي، العدد (١)، سبتمبر، ١٩٨١.
- ـــ، التجارة الخارجية الإسرائيلية في بداية الثمانينات، العدد (١٥)، إبريل ١٩٨٥.
- ـــ، تشكيل حركة حيروت وتطورها، العدد (١)، سبتمبر، ١٩٧٩.
- ـــ، التعاون الإستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي: دلالاته وأهدافه، العدد (١)، سبتمبر ١٩٨٧.
- ـــ، التعريف بالأحزاب الصهيونية اليمينية، .العدد (٤)، نوفمبر، ١٩٧٧.
- ـــ، تقرير أضواء على اتجاهات الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني، العدد (١١)، شباط، ١٩٨٤.
- ـــ، تقرير أضواء على اتجاهات الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، العدد (١١) فبراير، ١٩٨٤.
- ـــ، تقرير أمريكا وإسرائيل ومؤتمر جنيف، العدد (١٣)، مارس، ١٩٧٧.
- ـــ، تقرير بعد أربعة أشهر على تشكيل حكومة بيريس- شامير، العدد (٨)، يناير، ١٩٨٥.
- ـــ، تقرير بوادر أزمة حكومية في الكيان الصهيوني، العدد (٤)، نوفمبر، ١٩٧٩.
- ـــ، تقرير بعد أربعة أشهر من تنفيذ خطة الإنعاش الإقتصادي في الكيان الصهيوني، العدد (٦)، شباط ١٩٨٥.

- ـــــ، تقرير تطور العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في عهد حكومتي بيغن،، العدد (٨) يناير، ١٩٨٤.
- ـــــ، تقرير تطور التنسيق الاستراتيجي بين طرفي التحالف الأمريكي- الصهيوني، العدد (١٧)، مايو، ١٩٨٤.
- ـــــ، تقرير أوضاع الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة مع نهاية عام ١٩٨٣، العدد (٩) يناير، ١٩٨٤.
- ـــــ، تقرير حول الموضوع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني، العدد (١٥)، إبريل، ١٩٨٥.
- ـــــ، تقرير حول زيارة رئيس ألمانيا الاتحادية إلى كيان الصهيوني بين (٨-١١)، تشرين الأول ١٩٨٥، العدد (٢٤) نوفمبر، ١٩٨٥.
- ـــــ، تقرير الصفقة الشاملة بين الحكومة والهستدروت، وأرباب العمل محاولة لوقف التدهور الاقتصادي في الكيان الصهيوني، العدد (٦)، ديسمبر، ١٩٨٤.
- ـــــ، تقرير حول الصفقة الاقتصادية الشاملة الثانية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد (١٢)، مارس، ١٩٨٥.
- ـــــ، تقرير صفقة كامب ديفيد ومخططات تصفية القضية الفلسطينية، العدد (٣)، أكتوبر، ١٩٧٨.
- ـــــ، تقرير مؤتمر كامب ديفيد والمخططات الأمريكية في المنطقة العربية، العدد (١)، سبتمبر، ١٩٧٨.
- ـــــ، تقرير حول العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية منذ بداية عام ١٩٨٠، حتى منتصفه، العدد (٢١)، يوليو، ١٩٨٠.
- ـــــ، حركة حيروت، العدد (٢٤)، سبتمبر (١٩٧٩).
- ـــــ، سقوط التجمع العمالي في الانتخابات الإسرائيلية، العدد (١٩)، يونيو، ١٩٧٧.
- ـــــ، الليكود في مواجهة معضلات لا حلول لها، العدد (٢٢)، أغسطس، ١٩٧٧.
- ـــــ، الحكومة الإسرائيلية، وحكومة الظل، العدد (٢٤)، سبتمبر، ١٩٨١.

- ــــ، ماذا بعد صفقة كامب ديفيد، العدد (٢)، أكتوبر، ١٩٧٨.
- ــــ، مواقف الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل، من اتفاقية الصلح المصرية الإسرائيلية، العدد (١٦)، مايو، ١٩٧٩.
- ــــ، مجلة السفير، العدد (٧٩٨٨)، مايو، ١٩٨٨.
- ــــ، مجلة شؤون فلسطينية، الأسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، العددان (٦٨-٦٩)، تموز، أغسطس، (آب)، ١٩٧٧.
- ــــ، مجلة الدراسات الفلسطينية، لليكود غداة خسارته الانتخابات، العدد (١١)، صيف، ١٩٩٢.
- محمد توفيق جراد، تقرير ملف التطورات في الكيان الصهيوني خلال شهر تموز، ١٩٩٠، مجلة الارض، العدد (٨)، آب، ١٩٩٠.
- ــــ، ملف تطورات الأوضاع داخل الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد (١٠)، تشرين الأول، ١٩٩٠.
- ــــ، ملف تطورات الأوضاع داخل الكيان الصهيوني خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١، مجلة الأرض، العدد (٢)، شباط ١٩٩١.
- ــــ، تقرير بتطور الأوضاع داخل الكيان الصهيوني خلال شهر شباط ١٩٩١، مجلة الأرض، العدد (٣)، آذار، ١٩٩١.
- ــــ، تقرير بتطوير الأوضاع داخل الكيان الصهيوني، والأراضي العربية المحتلة، عام ١٩٦٧، مجلة الأرض، العدد (٤)، نيسان، ١٩٩١.
- ــــ، تقرير تطورات الأوضاع داخل الكيان الصهيوني خلال شهر أيار، ١٩٩١، مجلة الأرض، العدد (٦)، حزيران، ١٩٩١.
- محمد توفيق جرادات، تقرير ملف التطورات في الكيان الصهيوني، خلال شهر أيلول ١٩٩٠، مجلة الأرض، العدد (١٠) تشرين الأول، ١٩٩٠.
- محمد رشاد الشريف، مشاكل استيعاب الهجرة الجديدة في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد (١٢)، كانون الأول، ١٩٩٠.

. ـــــ،إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مجلة الأرض، العدد (٥)، أيار، (مايو)، ١٩٨٩.

. محمد جاد، المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، ١٩٩٧.

. محمد صفوت قابل، تطور الاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٨-١٩٨٨)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٠٢)، كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٩.

. محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الغزو الإسرائيلي، للبنان، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٥)، أيلول، (سبتمبر)، ١٩٨٣.

. مصطفى الحسيني، الاستيطان والقوى السياسية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (١١٢)، نيسان، ١٩٩٨.

. ـــــ، نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر، انقلاب مضاد، مجلة شؤون فلسطينية، العددان (٢٣١-٢٣٢)، حزيران (يونيو)، تموز (يوليو)، ١٩٩٢.

. مصطفى كزكز، التجارة الخارجية الإسرائيلية في النصف الأول من التسعينات (١٩٩٠-١٩٩٥)، مجلة الأرض، العدد (١٨)، كانون الأول، ١٩٩٩.

. ميركورد، كين، مرحلة الركود القادمة في الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٤)، تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٧٢.

. نذير جذماتي، الاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، العدد (٢)، شباط (فبراير)، ١٩٨٨.

. نشرة مؤسسة دراسات فلسطينية للأعوام (١٩٧٣،١٩٩٧).

. نظيرة محمود خطاب، الحركة الديمقراطية للتغيير، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٣)، تموز، ١٩٧٧.

. ـــــ، صورة الاقتصاد الإسرائيلي في النصف الأول من عام ١٩٨٥، العدد (٢٣)، ١٩٨٥.

. ـــــ، مقابلة مع هوروفيتش، شباط، ١٩٨٠.

. ـــ، الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، العدد (١٢)، كانون الثاني، (ديسمبر)، ١٩٨٨.

نصير عاروري، تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٦)، تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٨٨.

. نواف الزرو، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد (٨٥)، ١٩٩١.

. هوروفيتش، دان، كيف فاز الليكود بالسلطة، مجلة الأرض، العدد (٣)، أكتوبر، ١٩٧٧.

. بتسحاق، اتفاقية التجارة الحرة، تشجيع التجارة بين إسرائيل والولايات المتحدة، مجلة الأرض، العدد (٣)، أكتوبر، ١٩٨٥.

. يونس السيد، الليكود تنظيماً وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٠٨)، تموز، (يوليو)، ١٩٩٠.

خامساً: الرسائل الجامعية:

. إدريس أحمد ميسا، العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، جامعة حلب، ١٩٩٨.

. معين أمين السيد، واقع وآفاق الاقتصاد الإسرائيلي، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، جامعة الجزائر، د.ت.

سادساً: المؤتمرات:

. المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون، إبريل (نيسان)، ١٩٧٢، جامعة الدول العربية - قسم البحوث والمعلومات، القاهرة، ١٩٧٢.

. المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.

سابعاً: المراجع باللغات الإنجليزية:

أ. الوثائق:

AL- Quds AL sharif (The Holly City Of Jerusalem as the Capital of Israel, The Security Cancel, 1980.

- U.N, Document (A\1648) Consolidated Eligibility Instructions, 1948.
- Resolution 242-338 (1967) of (22) November 1967, Special Unit on Palestinian Rights, U.N. Office of the Under- secretary General for Political and Assembly Affairs, Bulletin No.8, August, 1979.

ب. الكتب:

- Aharoni, Yair The Israeli Economy Dreams and Realities, Voutledye Press, London, 1990.
- Akzin, Benjamin, The Likud, The Election In Israeli 1977. (ed.) Asher Arian, Jerusalem Academic Press, Jerusalem 1980.
- Arnoff, Myron J, The Decling of the Israeli Laber cause and significance In Howard R. Penniman (ed.) Israel at the polls. The Kenesset Elections of 1977, American Enter Prise Institus for public policy research, washington D.C. 1979.
- Arian, Alan, Ideological Change In Israel, The Press Of Case Western Reserve, University of Ohio, 1968.
- Arian, Asher, Introduction, Israel at the polls, The kenesset Election of 1977. (ed.) Howard R. Penniman, American Enterprise Institue for Public policy Research, Washington D.C. 1979.
- ________ , Michal, shamir, Two Reversals, why 1992, Not 1977, The Election in Israel, State University of New York press, New York 1995.

Aruri, Naser H, Moughrabi, Fouad and Stork, Joe, Reagan and the middle East, Association of Arab- American University, Graduates, Belmont, 1983.

. Avineiry, Shlomo Israel: Two Nation In Structure and Change , by Micheal Curtis and Mordecai, SCherto, New Jersey, 1973.

Badi, Leonard, Politics in Israel, Little Brown Company, Boston 1977.

. Ben- Gurion, Daveid Rebirth and Destiny in Israel, Philosophical library, New York.1954.

. Breacher, Micheal Decisions in Israel Foreign Policy, Oxford University, London 1971.

. Brinstein, Morver H, The Politics of Israel, Green wood Press, New York, 1969.

. Carter, Jimmy, Keeping Faith, Memoirs of a President, Bantam Books, New York, 1982.

Collins M. John, Grand Strategy, Principles and Practices Navel Institute press, Maryland, 1973.

. Dagan, Avigdor, Moscow and Jerusalem Abelard- Schman Limited, New York , 1970.

. Dowty, Alan , the Jewish State, Acetury Later University of California, Los Angeles, 1998.

. Duverger, Maurice, Political Parties: their Organization and Activity in the Modern state, Willey 1961.

. El- Khawas Mohammed and Abed Rabboy Samir, American Aid Israel, Nature and Impact Vermont A man abooks Brattle boro, 1984.

. Even-Zohar, Chaim the Diamond Industry, Israeli Economic, Pregamon Press, London, 1984.

Eytan, Walter, The First Ten Years, A Diplomatic, History of Israel, Weiden feld and Nicolson, London 1958.

. Feder, Bushs, World Jewry Today, W.H. Allen, London, 1959.

. Fein, Leonard, Politics in Israel, Little Brown company, Boston 1977.

. Findley, Paul. They Dare to Speak out, west port, Lauerence hill press, U.S.A. 1985.

. Fried men, Mehachem, the Ultra- Orthodox and Israel Society Keith Kyle and Joel peters, whither Israel? The Domestic Challenges the Royal Institute of International Affairs, I.B. Tawris and Co. L.T.D, London, 1993.

. Goldme, Elezer, Religous Issus in Israel Political, Jerusalem, Post Press, Jerusalem, 1964.

. Gutmann, Emanuel, The Israel left, Keith Kyle and Joel Peters, whither Israel? the Domestic Challenges, the Royal Institute of International affairs, London 1993.

. Herzog, Hanna, Penetrating the system: The Politics of Collective Identities, Asher Arian and Micheal shimmer. the Elections in Israel, State University of New York press, New York , 1995.

. Hirshchnorn, Paul, Israeli Electronics on the Map Israel Economic, pergamon press 1984.

Horowitz, David, The Economics of Israel, Pergamon press L.T.D London, 1967.

. Huntington, Samuel, Political Order Inchaging Societies, Yale University press, 1968.

. Israel to 1991, Reform or Relapse? Special Report No, 1078, by Philip Landau, The Economist Intelligence Unit, London, 1987.

. Isaacson, Rabbi- Ben, The Popular Jewish Encyclopedia, Peli printing works L.T.D, Israel, 1973.

. Jemsen, Finnb, Walter, In, the Common Market, Economic, Intergration in Europe, New York, J. B. Lippincott, 1965.

. Jordan, Hamilton., Crisis, The Last Year of the President, Putnam press New York, 1982.

. Kimmerling baruch, Zionism and Economy, Schenkmah Public company, Cambridge, 1983.

. Kleiman, Aaross. Israel Global Reach, Armssales as Diplomacy. Pergamon press, New York , 1985.

. Kling hoffer, Jey, Apter Judith, Israel and the Soviet Union Alienation or Reconciliation? West view Press, London, 1985.

. Krains, Oscar, Government and Politics in Israel, Gorge Allenunwin L.T.D, London, 1961.

. Landau, Philip, Israel to 1991, Reform of Relapse? E.I.U. the Economist Intelligence Unit, the Economist Pub, L.T.D. London 1987.

. Lavy, George k. Germany and Israel Moral debt and National Intest Frankcass, London 1990.

. Leonard, Fein, Politics in Israel, Little Brown and company, Boston, 1977.

. Loe Lwenberg, Joseph, Histodurt, Myth and Reality in Israel Social Structure and Change, Rutgers University New Bran swick, 1973.

. Pati, Rappheal, Israel Between East and west Greenwood, company West port, 1953.

. Pearlmen, Moche, Ben Gurion look Back, Widen feld and Nicolson , London, 1968.

Liebman, Charls, Don-Yehiya, Eiezer, Religion and Politics in Israel, Indiana Unviersity press, Indiana 1984

. Peck, Julianas, The Reagan Admistration and Palestine, Question The First Thousand Days, Institue for Palestine stu, Washington D.C., 1984.

. Perlmutter, Amos, Israel, The Partitioned state, Apolitical History since 1900. chales scriber's son's, New York, 1985.

. Plaut, Steven, The likud Years (1977-1983), Israel and Business Review, Jerusalem, 1985.

. Polk R., William, The United States and the Arab world, Harvard University press, Cambridge, 1975.

. Pollock, David, The Politics of Pressure, American arms and Israeli since the Six Day War, Greenwood press, West port, Connecticut, 1982.

. Reich, Bernard, Wurmser, Meyrav and Dropkin , Noah Ptaying, Politics In Moscow and Jerusalem, Soviet Jewish Immigrants and the 1992, Kenesset Elections, (ed.) Elezar Daniel J. and Sandler Shmuel, Israel at the Polls, 1992, Rowman and little field pub, 1995.

Rabinovitch, Jews in U.S.S.R, Novesti Press Agecy, pub. House, Moscow, 1965.

. Schiff, Gerry, Tradition and Politics, The Religious Parties of Israel, Wayne State University Press, Detroit, 1977.

.. Sherman, Arnold, Hirschorn, Paul, Israel High Technology, Semana public Company LTD. Jerusalem, 1984.

. Smooh, Sammy, Jewish Ethnicity in Israel. Keith Kyle and Joel Peters, Whither Israel? The Domestic Challenges I.B. Tauris and Company Limited, London, 1993.

. Spivak, Lawrence, Meet the Press, the National Broadcasting Company, U.S.A. 1975.

- Sprinzak, Ehud, The Israel. Right, Keithkyle Joel Peters, whiter Israel? The Domestic Challenges, I.B. Tauris and Company L.T.D, London, 1993.
- State of Israel, Economic Development, Past Progress and plan for future, Methueh press, London, 1968.
- Tepler, Marcia Drezon, Gush Emunim, The Likud and the Eighties, Interest Groups Political change in Israel, state University New York, 1990.
- Tivanan, Edward, The Lobby, Jewish Political Power and American Foreign policy, New York, 1987.
- Uriben, Elizer, The Making of Israeli Militarism, Indiana University press, Indiana, 1998.
- Willis, Aronb, Shas: The Sephardic Torah Guardians, Religious Movement and Political Power, The Elections in Israel University and New York Press, New York, 1995.
- Wurmser, Meyrav, Ideas and Forgein Policy, The Case of Israel Likud Party, Gorgeta University press, 1998.
- Yonathan shapiro, The End of Dominate Party System, Asher Arian, The Elections in Israel. 1977, Jerusalem Academic Press, Jerusalem, 1980.
- Zakheim, Dov, The Reagan Years, An American Net Assessment in stuart Eizenstat, Between Two Administrations An American Israel Dialogue, Washington Institue for Near East Policy, Washington D.C., 1988.
- Zeskin A., Sternlicht R., Analysis of Agricultural Development, Israel and Business Review, Jerusalem, 1985.

جـ. الدوريات الأجنبية:

. The Journal of Palestine, Palestinian Nationalists, from the Occupied Territories, Memor and Andum to Secretary Baker, No. 4.1991.

٢. ________, Israel's Power in the U.S. Senator, Vol. 10. No1. Autum, 1980.

٣. Lewan, Kenneth, How West Germany Helped to Build Israel, Journal of Palestine Studies, Vol. 4.No.4, Summer . 1995.

٤. Mattair, Thomas, The Arab Israel Conflict, from Shamir to Rabin to Peace? Middle East Policy, V. 1. No.3.1992.

٥. Mechler, Mark, The First Year of the Bush Ademonstration and the Arab- Israeli Conflict, Achronology Journal of Palestine Studies, No.3. Spring, 1990.

. O'Brien Lee, American Jewish Organization and Israel, Palestine Journal Studies, 1986.

. Spafran, Nadav, America's Israel Connection, The Jerusalem Quarterly, No.4. Summer, 1977.

Abstract

The Likud and Its Role in Israeli Politics 1977-1992
(A Historical Study)

Prepareds by:

Narmin Yousef Ghawanmeh

Supervised by

Prof. Dr. Mohammed Abdo Hatamleh

This study deals with the Likud party and its role In Israeli Political life inside and outside Israel, since the Likud victory In 1977, elections. The period covered by the study is 1977-1992.

The party came to power in 1977 for the first time since the establishment of the Jewish state in Palestine. The Israeli public Looked to theis success as apolitical coup d'etat inside the Jewish political institution. It was the first time when Israel was ruled by a rightist party holding extremist with regard ideas and ideology. Although it is a hard line party with regard to the Palestine Question and Arab -Israeli conflict, the likud has achieved a peaceful settlement with Egypt following Anwar al-Sadet's visit to Jerusalem in 1977.

The Likud saw in camp David Treaty a settlement which Primarily aimed at getting Egypt out of the arena of the Arab-Israeli conflict.

The importance of this study comes through its five chapters. Chapter One deals with the main factors in the rise of the likud and the basic components of the forces allied with it. In addition, there an examination of the internal and external Factors Leading to its acfcession to power. The study has touched on interaction between the political atmasphere and the political system of government. The intellectual and ideological starting points of the party were those formulated by Vladimir Jabotensky, the leader of the Zionist Revisionist Movement and by his disciples Begin and Shamir.

These starting points are based on a conglomeration of religious, biblical, Zionism and nationalist ideas which regard the Jews as the chosen People Gad, and believe that Palestine from the sea to the desert, including the two Banks of River Jordan, is theirs.

Chapter Two has addressed the factors and circumstances that led to the defeat of Labor Party which ruled Israel since its establishment in 1948, and then to the rise of the likud to power. Among those factors were the results of October war in 1973, the economic difficult circumstances from which Israel suffered and the rampant corruption inside the Jewish state and Particularly within the labor Party.

Chapter three is about Israeli economy and its sources of funding during the likud rule. This is manifested through the vast American aid and support to Israel. The chapter contains also an analysis of production sectors: agricultural, industrial and commercial. The study has revealed that Israel is a country in which expenditure exceeds production. There was also some reference to the European Common Market and Israeli attempts to join it because of the big economic benefits accruing there from.

Chapter four is an account of the likud and peace and the attitudes of the various components of this party toward the peace process. The study has explained that peace, as viewed by likud and other rightist parties, pivot around an Israeli peace in the strict sense of the word, This implies clinging to the palestinian and other Arab territories. a peace based on the protection of Israeli security first and foremes. occupied in 1967, intensification of settlement in those territories, prevention of the establishment of a Palestinian state, insistence on recognition of the state of Israel by Arab states who are to establish economic, social and cutural relations and have open borders with the latter.

There should be no recognition of the legitimate rights of the Palestinian people who have to be denied the right of self - determination,

and the right to have their own independent state in Gaza and the west Bank, their own territory and homeland.

Foreign policy was discussed in chapter five which elucidated the Likud foreign policy and showed the extent of American- Israeli cooperation, the Unlimited U.S. backing of the Jewish state in Palestine during the terms of office of presidents Carter, Reagan and Bush (the father), and how ready they were to favorably respond the any Israeli demands.

Alleged peace, on the other hand, exists only on paper and negotiation tables which have been incessantly engaged since Madrid 1991, and Until the present.

The study has found that U.S.A. will be interested in and concerned with Israel as long as the Arabs are unable to take a united stand, and as long as U.S. interests in the region are not jeopardized. with regard to the relations of Israel with the Soviet Union, Israel was the primary beneficiary of the collapse of U.S.S.R. The doors of Jewish emigration from the latter became wide open, two other important issues of the Arab-Israeli conflict were addressed by the study. the Palestinian refugees and Jerusalem.

The study has manifested that the Likud is adamant on these two issues, Palestinian refugees must not return home under any circumstances, and Jerusalem shall be the eternal united capital of the state of Israel.

The conclusion drawn from the study is that the Likud and most Israelis, for that matter, do not want peace unless it is tailored by them and gives them every thing: security, stability and Lands . The indigenous and Legitimate owners of the county shall have no rights or security while confiscation of their land and usurpation of their homeland are to be consecrated and perpetuated.